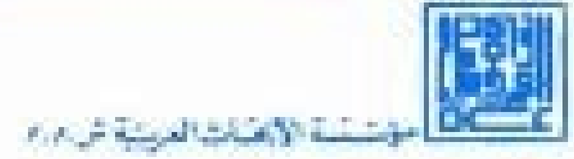
الجيوش والسياسة

ترجمة عبد الحميد عبد الله



جاكووديز

الجيوش والسياسة

ترجمة : عبد الحميد عيد

جاك وديز

الجيوش والسياسة.

الطبعة العربية الأولى ، ١٩٨٢.

الناشر : مؤسسة الابحاث العربية.

Jack Woddis, ARMIES AND POLITICS

., Lawrence and Wishart, London, 1977

شكر

أرى من الواجب توجيه الشكر الى العديد من الأفراد الذين ساعدوني بالمعلومات ، ولفتوا انتباهي إلى مصادر محددة، وزودون بالكثير من الأفكار الحافزة. وقد ساعد بشكل خاص فريق كبير من المترجمين الذين يصعب ذكرهم بالاسم هنا ، رال بن ترجموا نصوصا عن الاسبانية ، والبرتغالية ، والايطالية ، والفرنسية ، والألمانية ، والعربية. وقدم اشخاص عديدون عونة خاصة في اقتراحات عن الاصلاحات الديمقراطية في القوات المسلحة البريطانية ، والتي ساهمت بشكل ملموس في صياغة أفكار الفصل الأخير.

إلى كل هؤلاء ، الذين لا يتحملون باي شكل من الأشكال مسؤولية أي تقصير في هذا الكتاب ، اسجل امتناني باخلاص. لندن ، آذار ، مارس ، ١٩٧٧.

جاك وودیز جاك وودیز

جاك ووديز

غرف الكاتب بوصفه متخصصا بشؤون والعالم الثالث، وبخاصة افريقيا. وقد نقل الكثير من مؤلفاته إلى العربية. ومنها : (نظريات حديثة حول الثورة ، (دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٨).

افريقيا على طريق المستقبل ، (الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٩٩)، و جذور الثورة الافريقية ، (الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١) ود الاستعمار الجديد في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، (دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧١).

ويكشف كتاب و الجيوش والسياسة واهتمامات وودپز بجلاء ويكشف عن باحث ضليع في جوانب النظرية الماركسية وتطبيقاتها في أنحاء مختلفة من العالم. وكان وودبز حتى آخر يوم من حياته الحافلة رئيسا لقسم العلاقات الدولية في الحزب الشيوعي البريطاني.

المحتويات

1-الانقلابات اليمينية واليسارية والوسطية

في كولومبيا نكتة قديمة او قول مأثور فحواه أن أحد ضباط الجيش بال، ضابطا آخر أحيل على التقاعد : ما العمل الذي تعتزم القيام به الان ، بعد أن أصبحت متقاعدة ؟

يعقد الضابط الأخر حاجبيه دهشة وهيب : أتأمر بالطبع أيها الرجل (١). أصبحت المؤامرات العسكرية والانقلابات والاغتيالات شيئا مألوفة في العقد الأخير ، وبخاصة في العالم الثالث (٤) ، فأنباء أي انقلاب او تغيير حكومة ما عن طريق العنف في افريقيا ، او آسيا أو أمريكا اللاتينية لا تثير من الدهشة إلا القليل فالقليل باطراد ، بينما يسقط رله تلو آخر ، وتخر حكومة اخرى صريعة.

ولكن بينها يتضاءل التأثير المباشر في كل مرة ، يزداد التساؤل والبحث حول سبب هذه الظاهرة. ويضاف الآن إلى هذه الرغبة المفهومة في ادراك اسباب هذه الاضطرابات السياسية العنيفة المفاجئة في العالم الثالث اهتمام جديد ، أو قلق ، وهم ، ونعني بذلك الدور السياسي للقوات المسلحة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، ليس فقط في تلك البلدان الأوروبية ذات المنجزات الصناعية المخلفة عن غيرها. مثل اسبانيا واليونان والبرتغال - بل وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أيضا ، مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها.

مما لا ريب فيه أن العالم الثالث أصبح ، منذ الحرب العالمية الثانية ، مسرحا للانقلابات العسكرية ، والتدخل العسكري الصريح في الحياة السياسية ، وفي بعض الأحيان اقترنت إقامة حكومات عسكرية أو تنصيب رؤساء عسكريين بحل الأحزاب السياسية وبفرض قيود ثقيلة على النشاط الديمقراطي للمجتمع المدني (كما هي الحال في أوغندا)، أو جرى دعمها ، في اوقات اخرى بنظام الحزب الواحد (مثلا في زائير في ظل الجنرال موبوتو).

وما على المرء إلا أن بلقي نظرة على الوقائع ليقدر ، في الحال ، امتداد هذه القضية. عالمازر بييري) بعدد ٣٧ انقلاباً ومحاولة انقلاب قام بها ضباط الجيش العرب بين العامين ١٩٠١ و ١٩٩٧. وتذكر احصائية أخرى ٨٣ انقلاب، ومحاولة انقلابية في الشرق الأوسط بين العامين ١٩٩٠ و ١٩٧٢(4). وكان شكل هذه الانقلابات متنوعة ، وأهدافها كذلك. فبعضها دبر للاطاحة بحكومات مدنية ، أما البعض الأخر فقد توجه ضد حكام عسكريين. وقد استعاض بعضها عن أنظمة الحكم العسكرية بدكتاتوريات عسكرية جديدة ، كـ ا مهد البعض الأخر لحكم عسكري. مدن أو مدني خالص. وفي بعض الحالات كانت الحكومة الجديدة التي تسلمت السلطة أسوا من الحكومة التي حلت محلها ؛ أما في حالات اخرى فكانت أحسن منها ، حتى إلى حد بعيد.

في افريقيا ، ذكر تحليل اعد في سنة ١٩٩٨(2) انه جرى ٣٢ انقلابا ومحاولة انقلاب في الفترة القصيرة الواقعة بين ١٩٩٣ وأيلول (سبتمبر) ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين حدث عدد من الانقلابات والمحاولات الانقلابية في افريقيا ، بما في ذلك الاطاحة بالرئيس موديبو بيتا في مالي (10 تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٩) ؛ والانقلاب العسكري في الصومال (٢١ تشرين الأول - اكتوبر ١٩٩٩)، انتزاع عيدي أمين السلطة من الرئيس أوبوني في أوغندا (٢٠ كانون الثاني - يناير ١٩٧١)؛ انقلاب فاشل في سيراليون (٢٣ آذار- مارس ١٩٧١)؛ الانقلاب والانقلاب المضاد في السودان في تموز (يوليو) ١٩٧١ (عقب الانقلاب الأسبق في ١٩٩٩)؛ الانقلاب العسكري ضد حكومة بوسيا في غانا (١٣ كانون الثاني - يناير ١٩) ؛ تسلم حكومة جديدة يرئسها اللواء زاما نانتوا السلطة في مدغشقر (١٠ ايار- مايو ١٩٧٢ ، مع أن هذا التسلم كان عملا دعمته الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية في العاصمة ولم يكن مقصورة على نشاط العسكريين فقط) ؛ اغتيال الشيخ عبيد كرومي في زنجبار (نيسان - ابريل ١٩٧٢)؛ محاولة انقلاب عسكري لإعادة الدكتور بوسيا في غانا (14 تموز - يوليو ١٩٧٢)؛ انقلاب عسكري في داهومى (٢٩ تشرين الأول. اكتوبر ١٣٤٢)؛ انقلاب في اثيوبيا في ١٩٧4 ۶ وهكذا دواليك. وهذه الانقلابات الاضافية تؤلف إجمالا حوالى هه انقلابا ، بين ناجح وفاشل ، في القارة الأفريقية لفترة لا تزيد إلا قليلا على العقد الواحد.

وكتب فيليب دكرين في صحيفة و الموند، (ه آب. أغسطس ١٩٧٠) فأشار إلى أنه خلال السنوات العشر منذ أن منح الاستقلال للأقاليم الناطقة بالفرنسية ، لم يبقى في السلطة من رجال الدولة الأفارقة السبعة عشر الذين نادوا بلدانهم إلى الاستقلال قبل او في سنة ١٩٩٠ سوى سبعة. وربما ما هو أكثر أهمية لدراستنا ، ان ثمانية من الرؤساء العشرة الجدد كانوا في ذلك الوقت ضباطا في الجيش ، بينما كان الجيش يضطلع بدور كبير في البلدين الأخرين اللذين تأثرا بذلك ، ونعني بها غابون وداهومي.

وكما هي الحال في البلدان العربية ، فان الانقلابات في افريقيا متنوعة الى حد كبير في ما يتعلق بأهدافها وسماتها ، فبعضها مهد الطريق لتطورات سياسية ايجابية ، اما البعض الآخر فقد اعاد عقارب الساعة السياسية إلى الوراء.

وفي جنوب ، وجنوب شرقى آسيا حدث أيضا عدد من الانقلابات والمحاولات الانقلابية في السنوات الأخيرة ، بما في ذلك اثنان في باكستان (ايوب خان وفيما بعد بحيى خان)، ومحاولات متعددة في سري لانكا ، وانقلاب في بورما ، وآخر في تايلاند ، وعدد من الانقلابات في بنغلاديش ، وواحد في اندونيسيا في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ ذهب ضحيته ٠٠٠. ٠٠. انسان. ونتيجة لهذا الانقلاب الأخير شغل العسكريون كل المناصب العليا في الحكومة وجهاز الدولة فكان منهم الرئيس و ١٨ وزيرا ، و ١١ جنرالأ من جنرالات الأمن العشرين ، و ٢٣. .. مرا كبيرا للدوائر الحكومية من اصل ٧ه مديرة ، وثلث أعضاء البرلمان. ومن المفهوم أن يقال و اندونيسيا عقب الانقلاب : كان بحكمنا ذات مرة مئة وزير

ويحكمنا اليوم مئة جنرال. .

وتقدم حسابات غيفن كنيدي بالنسبة لأسيا كلها (باستثناء الشرق الأوسط) ٩٢ انقلاب ومحاولة انقلاب في الفترة الواقعة بين ١٩٠ و ١٩٧٢(٩).

وفي أمريكا اللاتينية أصبح الانقلاب العسكري سمة بارزة في عدد من الأقطار خلال سنوات كثيرة بحيث يبدو ، بالنسبة للكثيرين في أوروبا ممن لا يعرفون لماذا يحدث ذلك ، أسلوبة من اساليب الحياة تقريباً ، وحتي موضوعة مثيرة للضحك في أغلب الأحيان ، مع أنه ليس نكتة مل الاطلاق بالنسبة لمن يعنيهم الأمر.

ان الانقلاب العسكري الذي حدث في العام 1994 في بوليفيا ذكر باعتباره الانقلاب الثمانين بعد المئة خلال ١٣٩ عاما من تاريخ بوليفيا. ومنذ ذلك الحين شهدت بوليفيا انقلابين اخرين ، أعقبها محاولتان انقلابيتان فاشلتان انتهتا بالاطاحة بحكومة الجنرال توريس. وأصبح ملفه ، أيضا ، هدفا لعدة محاولات عسكرية لازاحته. وفي هندوراس تعاقبت الحكومات ١١٠ مرا ، خلال الى ١٢٠ عامة التي سبقت سنة ١٩٠٠ ، وحدث التغيير الحكومي في الغالب نتيجة انقلاب عسكري. ولم تغير السنوات الثلاثون الأخيرة النموذج العام في أمريكا اللاتينية ، السجل ١٧ بلدة هناك يشير الى حدوث ٩٨ انقلابا من ١٩٩٣ الى ١٩٩٢.

وفي السنوات القليلة الأخيرة لعبت الحكومات العسكرية دورة مسيطرة في أمريكا اللاتينية ، في بلدان مثل البرازيل (منذ انقلاب ١٩٩4) والارجنتين (حتى زمن عودة بيرون في مام ١٩٧٣ ، ومن ثم فيما بعد، وبخاصة بعد موت بيرون). وشهدت سنة ١٩٧٣ انقلابين السهين مضادين للثورة ، واحدة في أورغواي دبره الرئيس الحالي لكي يخنق ضجيج السخط المساعد ويسحق المعارضة المنظمة ، وبخاصة المتجمعة حول و فريته أمبليو ، (الجبهة الواسعة) ، والأخر ، الانقلاب العسكري الفاشي الهمجي في شيلي ضد الرئيس الليندي وحكومة و الوحدة الشعبية. وكانت أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة ، مسرحا أيضا السلم حكومات عسكرية من نوع مختلف للسلطة ، كما هي الحال في بيرو ، وبنها، والاكوادور ، حيث جرى في الحالات الثلاث كلها وبدرجات مختلفة تبني سياسات تهدف الى اعمال مواقع امبريالية الولايات المتحدة ، والاحتكارات الأجنبية الكبرى ، والبدء ببعض الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية. ولكن التطورات اللاحقة برهنت على عدم المات هذه التغييرات.

ان الغلبة الواضحة بشكل مؤكد للانقلابات العسكرية والحكومات العسكرية في العالم الثالث، وبخاصة في السنوات الثلاثين الأخيرة ، ينبغي أن لا تقودنا الى التفكير بأن تدخل العسكريين المباشر أو غير المباشر في السياسة ظاهرة مقصورة على هذه البلدان. فلروس القرن العشرين في الولايات المتحدة وبخاصة في اوروبا يجب أن تكون كافية لصرفنا عن مثل هذا الأمراض الزائف ، القائم عموما على الحياد الخرافي

للدولة وقواتها المسلحة في العالم الغربي.

وانه لحقيقة أن التدخل العسكري المباشر في أوروبا في هذا القرن لم يكن على مثل هذه الوتيرة ولم بكن عموما حاسة بمثل هذا الوضوح في الشؤون السياسية كما هي الحال في بلدان العال الثالث. ولكن هذا الى حد بعيد نشأ في النصف الأول من هذا القرن من قوة الرأسمالية ودولتها في البلدان الرأسمالية الرئيسية ، ونتيجة للاستقرار النسبي للنظام الاجتماعي خلال هذه الفترة كلها. ومن الملاحظ أنه حينما كانت الرأسمالية أضعف أو حينما أخذ استقرار النظام بالتحطم ، حدث تدخل سياسي صريح للقوات المسلحة ، حتى في بعض الدول الراسمالية الأقوى. وفي السنوات الأخيرة ظهرت عدة عوامل جديدة. فقوة الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية في عدد من بلدان أوروبا الغربية ، والعلاقة العالمية للقوى السياسية ، والتغيرات اللاحقة في داخل القوات المسلحة ذاتها. كل هذه جعلت من تدخل القوات المسلحة السياسي المباشر عملية تنطوي على مخاطرة أكبر. ولا يمكن استبعاد ذلك كلية ، بيد أن على الدوائر الحكمة في المراكز الرأسمالية الأوروبية الكبرى ، وكذلك المرتبة العليا من العسكريين ، أن نواجه الآن كوابح جديدة على تحركاتها.

أن الأزمة العميقة التي أخذت بخناق أوروبا الرأسمالية بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت تحولا حادا نحو انظمة حكم قمعية في عدد من البلدان التي كان دور العسكريين فيها واضحة الى حد كبير. وانه ليس دون مغزى ان حدثت الانقلابات العسكرية أو نهبت حكومات عسكرية. مدنية بالدرجة الأساسية في البلدان الرأسمالية الأقل تطوراً مثل الدكتاتورية العسكرية لمارشال منرهايم في فنلندا ، ويلسودسكي في بولندا ، والادميرال مورثي في المجر ، ليعقب ذلك في عام ١٩٠ انقلاب فاشي في البرتغال ، وقد جعل تعاون العسكريين هذا الانقلاب عكنا. ونظاما الحكم العسكريان الفاشيان اللذان قاما فيما بعد في اسبانيا تحت قيادة فرانكو ، وفي اليونان بعد انقلاب ١٩٩٧، مثلان آخران على الدور السياسي المباشر للعسكريين في البلدان الرأسمالية الأوروبية الأقل تطورة.

ومثال ايطاليا وظهور الفاشية في عام ١٩٢٢ مثال مرشد أيضا في هذا المجال. ومن المؤكد أن ايطاليا في ذلك الحين كانت بلدة رأسمالية أكثر تطورا من فنلندا با بعد عام ١٩١٨ او بولندا أو المجر ، ولكنها كانت ما تزال متخلفة نسبيا بالمقارنة مع المانيا ، أو بريطانيا أو فرنسا. والابعد من ذلك ، ان سنوات ما بعد عام ١٩١٨ في ايطاليا كانت سنوات سخط جماهيري ، نتميز بموجة نامية من المشاعر الثورية ، كاتبلى ذلك على نحو خاص في احتلال المصانع. وهذه التحركات الجماهيرية للشعب العامل ، زعزعت النظام السياسي في ايطاليا. وفي ظل هذه الظروف دخل العسكريون المسرح السياسي واضطلعوا بدور كبير في تكوين عصابات الارهاب الفاشية القمع العمال والفلاحين.

وفرت السلطات العسكرية السلاح. ودرب العصابات ووجه عملياتها ضباط محترفون. واصدرت هيئة

الأركان تيمية (٢٠ تشرين الأول - اكتوبر ١٩٢٠) بامر قواد الفرق بمساعدة المنظمات الفاشية (٢).
وكتب الصحفي الأمريكي ، إدغار موررر يقول :

حظي الفاشست بعطف الجيش ومساعدته وتلقوا منه المواد الحربية. واشترك صاط بملابسهم الرسمية في حملات التأديب. وقد سمح للفاشست بتحويل الثكنات الرطبة الى ترسانات خاصة لهم).

وعندما تمت مراحل التحضير النهائية لتسلم الفاشست السلطة في عام ١٩٢٢ ، كان العمل المشترك للملك والحكومة ورؤساء الجيش هو الذي دق المسمار الأخير في النعش. . . الزحف على روما و الخرافي الذي زعم بأن موسوليني قاده منظمه في الحقيقة ستة جنرالات في الحين. وفي عشية و الزحف ، ذاتها التي القائد الأعلى للقوات المسلحة الايطالية خطابا في مدد ماهيري من الفاشست. ان الحكومة التي أعلنت الأحكام العرفية سلمت السيطرة إلى العسكريين الذين سمحوا للفاشست باحتلال السكك الحديد، ودوائر البريد والبرق والأبنية العامة الأخرى. وبعد أن حدث هذا ، اعلن الملك أنه كان قد رفض توقيع مرسوم الأحكام العربة ، وبذلك الغيت الأحكام العرفية واستقالت الحكومة فاستولى موسوليني وانصاره على السلطة.

وهكذا قامت القوات المسلحة في ايطاليا بدور كبير في تمكين الفاشست من نسلم السلطة. وبرهن التجمع الذي ضم الرجعية السياسية والجيش والأقسام الأخرى من الدولة أنه الرد من العمال. ولم تذهب هذه الخبرة هباء فقد استفاد منها الحزب الشيوعي الفتي ، الترانهجية والتكتيك اللذان صاغها فيما بعد غرامشي وتولياني ، وطورتها القيادة الحالية للحرب الشيوعي الايطالي ، كـ ا سندرس ذلك لاحقا ، وضعة في الاعتبار بصورة تامة دور الفرات المسلحة في المجتمع الحديث.

وفي المانيا ، تدخل الجيش بصورة صريحة ومؤكدة في الحياة السياسية مرتين في السنوات السلم المنصرمة ، وفي كل مرة لمساعدة الطبقة الرأسمالية الحاكمة على تعزيز سلطتها في مواجهة د. منام من قبل الطبقة العاملة بالدرجة الرئيسية. وهكذا ، فضحت ، مرة أخرى ، خرافة مهما الحياد وعدم التحيز لدى القوات المسلحة. ويمكن أن يبدو ، في الأزمات السياسية الا منادية ، أن الجيش خارج السياسة ، ولكن عندما يصبح النظام السياسي عرضة لتحد مدر ويراجه أزمة كبرى ، فان الحكام يلجاون عادة إلى التدخل العسكري ، على نطاق كبير أو مهر. شرط ان يظنوا أن مثل هذه الخطوة الخطيرة اصبحت ضرورية ، وشرط أن يعتقدوا أن الطرف القائمة تجعل من الممكن أن ينجح اجراء مثل هذا.

وهكذا ، فبعد الإطاحة بالدولة الالمانية في تشرين الثاني (نوفمبر)١٩١٨ كان الجمع بين درر المادة الاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيين ، وبين التدخل الفعال من قبل الضباط الملكيين الأثر رجعية الذين يقودون قوات د فزايكوربس ، [كتائب المتطوعين] المضادة للثورة هو الذي الى ال اغتيال كارل ليبكنشت وروزا لوكسمبورغ [قائدي ١ عصبة سبارتاكوس ، وهزيمة مره ١٩١٨ و في برلين. وكان

الجنرال غروينر الذي كان رئيسا لهيئة الأركان الألمانية العامة في زمن ثورة تشرين الثاني (نوفمبر)، صرح ، وهو يدلي بشهادته في دعوى قذف في ميونيخ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ ، بأن نتحالفة أقيم في ١٩١٨ بين رئيس المانيا الاشتراكي الديمقراطي ، إيبيرت ، وهيئة الأركان الرجعية :

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ اتصلت تلفونية بإيبرت ، وعندنا تحالفة لمكافحة البلشفية والسوفيت واستعادة القانون والنظام. .. وفي كل يوم بين الساعة الحادية عشرة قبل الظهر والساعة الواحدة بعد الظهر كانت هيئة القيادة العليا تتحدث مع إيبيرت من خلال تليفون سري خاص. ..).

وهكذا فان العمال كانوا قد قمعوا ، وثورة ١٩١٨ اجهضت عن طريق مساعدة مباشرة من ضباط الجيش الرجعيين. وفي جميع الأعمال المضادة للثورة في العشرينات. محاولة انقلاب اكاب ، في ١٩٢٠ وما تلاها من ارهاب في الرور ضد العمال الذين دافعوا عن الجمهورية ، وارهاب اهورننغ، في سكسونيا في عام ١٩٢١ ، والاطاحة العسكرية بحكومة و تسايغزر ، المنتخبة في سكسونيا في عام ١٩٢٣ - اضطلع ضباط الجيش الألماني الرجعيون بدور رئيسي في تعزيز حكم رجال المصارف والصناعيين الألمان الكبار.

وكما حصل في عام ١٩١٨ وما تلاها من سنوات ، تكرر الأمر في السنوات المفضية إلى الفترة الثانية من الأزمة في المانيا والتحدي السياسي ، في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات ، فقد تدخل العسكريون لدعم الرأسمالية وسحق الديمقراطية وحركة العمال.

ان لظهور الفاشية في المانيا وتسلمها السلطة في عام ١٩٣٣ اسبابا متنوعة ليس من أغراض هذه الدراسة تحليلها. وتكفي الاشارة الى ازمة الرأسمالية الألمانية في فترة ما بعد مؤتمر فرسايه) ، والتضخم الذي لا يصدق، والبطالة الواسعة، وفشل - وفي الحقيقة رفض - قادة الجناح اليميني للاشتراكيين الديمقراطيين تنظيم و الشعب العامل ، لايقاف انجراف المانيا نحو اليمين ، أولا في ظل دكتاتورية و بروننغ ،، ثم في ظل دكتاتورية رفون بابن ،، ورفض القادة الاشتراكيين الديمقراطيين تاليف جبهة موحدة مع الشيوعيين لمقاومة الفاشية ، وهو فشل ساهم فيه الشيوعيون انفسهم جزئيا بتكتيكاتهم الانعزالية.

وفي ظل هذه الظروف تقدم الزخم الرئيسي لدوائر الأعمال الألمانية الكبرى ، والتي كانت هدف الى تنصيب الفاشية في السلطة. وحصلت الحركة الفاشية بقيادة هتلر على قاعدة جماهيرية. ... اوسع فئات الشعب ، بما في ذلك في صفوف العمال المتخلفين ، وذلك بمساعدة دماغوجية لرمية واجتماعية لا مثيل لها ، وضعت موضع التطبيق عن طريق الجمع بين نزعة لا عقلانية خاطب أعمق غرائز الشعب وأكثرها بدائية ، وبين شعارات جذرية تذكر بشعارات الاشتراكية دابها. ولم يكن هذا النجاح ممكنا لولا الإرهاب الذي رافقه ضد أكثر فئات العمال نضالية ولولا الار انه المعادية للسامية. وقدمت هذه الأخيرة

خدمة مزدوجة من حيث توفيرها ذريعة لتحويل الانظار ، وفي الوقت نفسه ، نتمكينها قوات العاصفة الفاشية من أن تصبح قوات منمرسة دمويا لكي نكون مستعدة في دورها المتوحش الجديد للقيام بهجمات عنيفة ضد جميع الخصوم ، العمال والديمقراطيين والمثقفين.

ركان الدعم المالي ضرورية أيضا للمجيء بالفاشيين إلى السلطة ، وكذلك سلوك مؤسسات الدولة المعتدل في الأثل ، ان لم يكن تسترها المباشر على الجرائم. وفي هذا كله لعبت القوات المسلحة دورا رئيسيا ، فلو انها وقفت كقوة للدفاع عن الديمقراطية وضد الهجوم الفاشي لكانت المنحة مختلفة. ولكن القوات المسلحة الالمانية ، التي كان على راسها ضباط من اكثر عناصر الملمع الألماني محافظة، وتعصباً ، وضيق أفق ، ومعاداة للطبقة العاملة والديمقراطية، لم يكن لها مسلحة في الوقوف إلى جانب الديمقراطية والعمال وضد الفاشية والصناعيين ، ورجال المصارف ملاك الأرض. وخلافا لدور بعض الضباط والضباط السابقين كأفراد في فتنة كاب ١٩٢٠ وفي ال امرابكوربس ، المضادة للثورة ، فان القوات المسلحة ، كمؤسسة للدولة ، كان لها دور حاسم في املاء الفاشية على السلطة. وقد روى هتلر نفسه في سيرة حياته كيف اتصل أول مرة بالحزب العربي الاشتراكي (وكان يدعي آنذاك. حزب العمال الألماني - في ١٩١١) بأوامر من قيادة الحمل ان طبقة الضباط الألمان والجيش كمؤسسة ، بعد أن لعبا دورا رئيسيا في تمهيد الطريق السحب النازيين في السلطة في عام ١٩٣٣ ، أصبحا عاملا حاسة في تعزيز نظام حكم هتلر الارهاب في الداخل ، وكذلك في مواصلة عدوانه وحروبه البربرية ضد شعوب اوروبا ، مبتدءا معد سله الوحشي ضد الجمهورية الاسبانية في عام ١٩٣٩ وبالغا الذروة في الهجوم الواسع ضد الاتحاد السوفيتي في عام 1941. وكل الأدلة اللاحقة تشير ، دون أدنى شك، إلى أنه مهما كانت العارية التي أبدتها اقلية من الضباط عندما أصبحت مغامرة هتلر مفضوحة على نحو متزايد ، ومهما اخذت الهزيمة تقترب أكثر فأكثر ، فإن قادة الجيش الألماني ، وقبل كل شيء هيئة الأركان العامه ، بدوا إلى النهاية انصارا ثابتين لنظام الحكم الفاشي.

اصبع دور العسكريين في السياسة واضحة جدا في العقدين الأخيرين في اوروبا والعالم الثالث كذلك. وقد أشرنا فيما سبق الى المدى الذي نفذت فيه القوات المسلحة الانقلابات في العالم الثالث ، ونصبت حكومات عسكرية. والوزن الثقيل للبنتاغون في السياسة الأمريكية ، وروابطه مع رأس المال الكبير وبخاصة صناعة الأسلحة الحديثة ، ونفوذه الواسع في الجامعات (١٠)، معروفة لدى الجميع بحيث لا تعطي مبررا لمعالجة مسهبة هنا. والتوتر السياسي في الجيش الفرنسي في وقت انتهاء الحرب الجزائرية في عام 1960 ، والتلويح بالجيش كترة للتخويف السياسي خلال الاضراب العام في فرنسا في عام ١٩٩٨ ، وانقلاب الكولونيلات في عام ١٩٩٧ في اليونان ، وفيما بعد المحاولة المشؤومة للضباط اليونانيين ذوي النزعة الفاشية للاطاحة بالرئيس مكاريوس في قبرص ، والتحذيرات المتواصلة من التعاون الخطر بين الفاشيين الايطاليين وبين بعض الضباط نوي الرتب العالية في القوات المسلحة الايطالية ، والدور القمعي

للجيش البريطاني في ايرلندا الشمالية منذ عام ١٩٧٠ ، وفي نفاد حاد مع هذا كله ، المشاركة الجذرية الحركة القوات المسلحة في البرتغال في الثورة الديمقراطية لما بعد مرحلة كاينانو - كل هذه الدلائل كافية لتشير الى الأهمية التي تحتلها القوات المسلحة في التطورات السياسية في اوروبا اليوم.

2-الجيش والسلطة السياسية

على المرء أن يدرس ، أولا ، طبيعة السلطة السياسية نفسها ، لكي يفهم دور القوات المسلحة في النظام الشامل للسلطة السياسية. فما هي السلطة السياسية ؟ وما هي أعمدتها الرئيسة ؟ ومن ثم ، هل تمتلك الأدوات المختلفة للسلطة السياسية الدرجة ذاتها من الأهمية بالنسبة لبعضها البعض على الدوام ، أو أنها تصبح في اطوار مختلفة من الصراع الطبقي ذات أهمية أكبر أو أقل تبعا الطبيعة ومرحلة الصراع ذاته ؟

هذه مسائل أساسية تتطلب الدراسة مسبقة اذا كنا نريد أن نفهم على نحو كامل دور القوات المسلحة الخاص والمتغير في كامل الأنظمة السياسية التي تكون القوات المسلحة جزءا منها. يضاف إلى ذلك ، انه من الضروري دراسة هذه المسائل لأن الاصلاحيين والليبراليين والمحافظين يميلون إلى أن يجادلوا كا لو أن السلطة السياسية تعود الى البرلمان والحكومة بصورة تامة أو تكاد تكون نامة ، بينما تجنح بعض الآراء اليسارية المتطرفة الى استبعاد البرلمان والحكومة البرلمانية كالوانها في الواقع شيء غير ذي موضوع، وترى السلطة السياسية في شكل مبسط نوعا ما من المؤسسة المسلحة المستعدة لقمع وقتل أي شخص يتحداها. كتب لينين في رسائل حول التكتيك ، في نيسان (ابريل) ١٩١٧ :

ولأننا عرفنا دائما واشرنا مرارا إلى أن البرجوازية تحافظ على سلطتها ليس بالقوة فحسب ، بل وأيضا بفضل الافتقار إلى الوعي والتنظيم الطبقيين ، والروتينية وحالة الخضوع لدى الجماهير(١).

وفي مناسبة اخرى أعرب لينين عن رأي مفادة ان السلطة السياسية في القدرة على الإجبار بالقوة اذا لزم الأمر. ومن المؤكد ان تعريفات لينين هذه تشمل فكرة العنف او القسر بوصفها عنصرا من عناصر السلطة السياسية ، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك. وقال مكيافيلي أن السلطة السياسية للدولة قائمة على الجمع بين. القسر والاقتناع (٢). وقد أخذ غرامشي مفهوم مكيافيلي ، الذي يحتوي بعض عناصر مفهوم لينين ، كما أعتمد عليه في الآونة الأخيرة إنريكو بيرلنغوير والأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي] عند مناقشة دروس الانقلاب ضد حكومة الليندي في شيلي").

واذا أخذنا هذه الصيغ المختلفة بمجموعها فإنها تساعدنا على فهم طبيعة السلطة السياسية. ومع أن التصور ، في كل حالة ، يمكن أن يحتوي على تأكيد مختلف ، الا أن جميعها تتضمن جوهرا معينة مشتركة ، نعني به ، أن ر العنف ، أو « القسر، أو « الإجبار ، عنصر ضروري للسلطة السياسية ، ولكن ، الموافقة ، أو القبول ، لدى جزء أساسي من السكان ، حتى عندما يتم ذلك من خلال الخديعة ، أمر ضروري.

ومن حيث الأساس تستند السلطة على الحقيقة المائلة في أن وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل (أي المصانع ، الأرض ، المخازن ، المصارف) بأيدي الرأسماليين ، وبالدرجة الرئيسية بايدي الرأسماليين الأكثر قوة. وعلى هذه القاعدة الاقتصادية بالذات تنهض السلطة السياسية التي تكون بايدي أكثر الاحتكارات جبروتا. فكيف تعمل هذه السلطة في بلد رأسمالي متقدم مثل بريطانيا ؟

هناك ثلاثة أعمدة رئيسية للسلطة تحت تصرف الرأسماليين الاحتكاريين. وهذه الأعمدة الثلاثة ذات علاقة في ما بينها ، والجمع بينها هو الذي يجعل من الممكن للطبقة الحاكمة أن تعزز هيمنتها على مجتمعنا.

أولا ، ثمة سلطة على عقول الناس ، هي سلطة الأفكار التي تكسب الغالبية الى صف الوضع الراهن أو تغريها بقبوله ، وذلك جزئية بقوة العادة لدى الناس في أفكارهم وأعمالهم ، وجزئية بالخداع (الذي أصبح اليوم بفضل سلطة وسائل الاعلام ، سلاحا رئيسيا). هذه هي القوة التي تجعل الحكام قادرين على نيل اقتناع المحكومين أو قبولهم ، وهذا أمر واقع حتى عندما يكتسب بالنفاق. ال ثانية ، هناك سلطة تمارس من خلال البرلمان والحكومة ، ومن خلال الدولة ، التي تخضع في بلد برجوازي ديقراطي مثل بريطانيا، دستورية، لنفوذ البرلمان والحكومة. وما يتمتع بأهمية خاصة هو سلطة الطبقة الحاكمة على مؤسسات الدولة المختصة بالنسر - الجهاز القانون ، الشرطة ، السجون والقوات المسلحة. واجزاء الدولة الأخرى ، الوزارات ودوائر الحكومة ، والمراتب العليا من الإدارة المدنية ، تقوم بدور مساعد معين في اداء الجانب القسري من الدولة لوظائفه (عل سبيل المثال : سلطات الهجرة ، دوائر الجمارك والضرائب الخ) ، ولكنها تقوم بالقدر ذاته بدور في تأمين قبول الناس باجراءات هي في الغالب ضد مصالحهم الحقيقية إلى حد بعيد.

ثالثا ، ثمة سلطة اقتصادية ، هي الملكية الخاصة التي تتمتع بها المصارف الكبرى والاحتكارات الصناعية الكبيرة والملاك الكبار والشركات العقارية ، على الذرى القائدة في الاقتصاد. ومن الطبيعي أن تعطي هذه السلطة الاقتصادية هذه القرى الفرصة للتأثير في النمط الرئيسي للسياسة الاقتصادية في البلاد. ولكن السلطة الاقتصادية لا تمارس وظيفة اقتصادية محض. فهي تضطلع ، أيضا ، بدور في ممارسة القسر بمعنى ان الضغوط والعقوبات (نصل الأفراد والمناضلين ، التسريحات بالجملة ، غلق المصانع أو التهديد بغلقها) يمكن استخدامها الاجبار العمال على القبول باجور وشروط من المحتمل أن لا يقبلوا بها لولا ذلك. (والخوف من الطرد يمكن أن يلعب الدور نفسه فيما يتعلق بالمستأجرين والملاك). والسلطة الاقتصادية متن الاحتكارات من اقامة سلطة الإعلام (الراديو والتلفزيون والافلام والصحف والمجلات التجارية) المشفوعة بمزيج من الخداع والديماغوجية والتشوية ، والتي تساعد الاحتكارات على كسب غالبية ساحقة من الناس. والسلطة الاقتصادية والثروة المشتقة منها تمكنان الاحتكارات الكبرى من تأسيس أحزاب سياسية وتوطيدها وكذلك هيئات سياسية ودراسية مساعدة اخرى ، تقوم ، هي

أيضا ، بدور في النظام الكامل للسلطة السياسية.

وبالطريقة ذاتها فإن أذرع القسر عند الدولة هي ذاتها جزء من القوة الايديولوجية للطبقة الحاكمة(1). أن إدراك الناس بإن الجيش والشرطة والقانون ليسوا إلى جانبهم في الواقع ، وليسوا في الحقيقة تحت تصرفهم أو على استعداد للعمل دفاعا عنهم ، يمكن أن يصبح بالنسبة للكثيرين منهم عاملا مثبطأ جدية ، وشكلا من أشكال اضعاف مقاومتهم بحيث يأخذون في تقبل الوضع الراهن. ومن جهة أخرى ، فان القبول غير النقدي بخرافة حياد الدولة ، وما يجره ذلك من اعتقاد بضرورة المحافظة على و القانون والنظام ، القائمين ، يحولان الأقسام الأكثر محافظة من السكان إلى أنصار للنظام القائم إلى درجة أن يصبحوا أكثر استعدادا لمساندة ردة يمينية.

ولذا فإن أعمدة السلطة الثلاثة في بريطانيا الرأسمالية ترابطة ، كل واحد يعزز الأخر ، وكل واحد يقوم بدور إضافي يتعدي وظيفته الخاصة الرئيسية. ففي ظل الظروف و الاعتيادية ، اللديمقراطية البرجوازية ، كما في بريطانيا ، تحافظ الطبقة الحاكمة على هيمنتها على المجتمع بدرجة رئيسية عن طريق نشرتها على إقناع غالبية ساحقة من الناس بقبول النظام القائم. ومع ذلك ، فإن الديمقراطية البرجوازية في بريطانيا تقوم ، في كل الأزمان ، على حكم البرجوازية الكبيرة ذاتها ، على الرغم من المكاسب الديمقراطية التي حققها الشعب العامل بعد قرون من النضال.

وهكذا ، حتى في الأنظمة الأكثر ديمقراطية في الظاهر من بين انظمة الديمقراطية الراسمالية ، تقف سلطة الدولة وبالأخص أجهزتها القسرية على اهبة الاستعداد دومأ لدعم الهيمنة الرأسمالية ؛ وعندما تبدأ قدرة الحاكمين على المحافظة على قبول الناس بالتزعزع، فإنهم يلجأوت ازياء الى استخدام أكثر وضوحا للاجراءات القسرية ، رغم أن ما إذا بامكانهم استخدام هذه اولارات أم لا، يبقى طبعا مسألة أخرى.

اذا كانت سلطة الدولة السياسية تستند إلى الجمع بين القسر و« الموافقة » مع قيام أعمدة الة المختلفة بوظائفها بشكل قابل للتبادل في كل مجال ، فإنه لمن الواضح أن علاقة القوي العافية في أية مرحلة معينة تؤثر في مدى ازدياد اعتماد الطبقة الحاكمة على القسر أو « الاقتناع».

ففي روسيا عام ۱۹۱۷ ، كما يؤكد غرامشي ، كانت المعضلة الرئيسية أمام الثورة هي ا لأمة بسلطة الدولة لطبقة حاكمة صغيرة كانت هيمنتها تقوم ، بدرجة رئيسية ، على القمع ، ا ذا لم تكن قادرة على بناء نظام من التحالفات الراسخة والواسعة مع الطبقات الأخرى. ولذا ان كانت المسألة هي تحطيم نظام القسر لطبقة صغيرة معزولة بضربة عنيفة جبارة. وكما قال غرامشي ، فإن الوضع في أوروبا الغربية كان مختلفة جدا من حيث الأساس :

في روسيا كانت الدولة كل شيء ، وكان المجتمع المدني بدائية وهلامي التكوين. أما في الغرب ، فقد كانت ثمة علاقة مناسبة بين الدولة والمجتمع المدني ، وعندما أهتزت الدولة كشف المجتمع المدني في

الحال عن بنية قوية. ولم تكن الدولة سوى خندق أمامي ، وقف وراءه نظام من الحصون والمتاريس : وغني عن القول ، أن هذا النظام متنوع ، الى هذا الحد أو ذاك ، من دولة إلى أخرى - ولكن هذا على وجه التحديد هو ما يجعل من الضروري اجراء استطلاع دقيق لكل بلد على حدة »(٥).

وقد أشار غرامشي ، في ما يتعلق بإيطاليا ، إلى أن هذه « الحصون » تشمل كنيسة قوية (لها افزار ها و مصحفها ومصارفها الخاصة الخ) ، ونظاما تعليمية وثقافية متنوعة توفر الطبقة الحاكمة من انتقاله لنفسها كادرا فنيا وسيطا يساعدها على تعزيز سلطتها عن طريق نشر « الاقتناع». ونتيجة ك ، فان الطبقة الحاكمة في بلد مثل ايطاليا ليست منفصلة ولا معزولة ولا تحكم عن طريق العرف وحده ، بل نجحت في بناء نظام من التحالفات حول نفسها ، وحققت ذلك على المستوى النادي والاجتماعي بواسطة التنازلات ، والرفاه الاجتماعي ، وما إلى ذلك ، وعلى المستوى السياسي والمعنوي نجحت في كسب أقسام واسعة من المثقفين وحتى أقسام من الطبقة العاملة افرول بنظرة رأسمالية ومحافظة.

وكان هم غرامشي ايجاد استراتيجية صحيحة للتغيير الثوري في ايطاليا. وقد تطلب هذا ، ان ما تطلبه ، ايجاد طريقة لكسب الملايين من ذوي العقيدة الكاثوليكية (6). اما الظروف في بريطانيا فمختلفة جدا. اذ ليس فقط لا يوجد لدينا معادل لحزب مسيحي ديمقراطي ، أو تأثير ، المعايير السياسية ، للدين على المستوى الموجود فيه في ايطاليا ، بل لدينا أيضا حزب العمال الراهبري ، القائم على تنظيم نقابي موحد يضم الآن أحد عشر مليون عامل بأجر ومرتب. ولا يوجد مثل هذا الحزب في ايطاليا حيث أن الحزب الاشتراكي والحزب الاشتراكي الديمقراطي صغيران نسبيا (٧). ولذا فلكي ينجح التغيير الى الاشتراكية في بريطانيا فإن المهمة مختلفة نوعا ما ، وهي تتطلب ، قبل كل شيء ، كسب الغالبية الساحقة من النقابيين الى صف الاشتراكية. ومن خلال هذه العملية ، إلحاق الهزيمة بالجناح اليميني لحزب العمال كذلك.

ومع ذلك، فإن تصور غرامشي للتقدم الثوري في ايطاليا ، ذلك التصور الذي تثبت صحنه مكتسبات الحزب الشيوعي الإيطالي والقرى اليسارية والديمقراطية الأخرى ، ليس بلا أهمية بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية الأخرى.

ويستطيع المرء أن يقول إن بلدان أوروبا الغربية على العموم ، وبالرغم من اختلافاتها ، تطرح نموذجا مشتركة إلى حد بعيد ، تعتمد فيه السلطة السياسية للرأسماليين الاحتكاريين إلى درجة كبيرة على قدرتهم على تعزيز هذا النظام من التحالفات ، تعزيز هذه الكتلة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية والاخلاقية. ويستلزم هذا النظام بكامله ، لكي يواصل عمله ، الامكانات الاقتصادية لتقديم تنازلات عند الضرورة. مقرونة بالقدرة المتواصلة على ممارسة الهيمنة الفكرية. ولذا، فإن المرء لكي ينهي حكم الرأسمالية الاحتكارية في أوروبا الغربية لا يستطيع تناول الدولة بشكل معزول. إن مسألة الدولة بكاملها

، طابعها ، وتحولها ، وسلوكها بحد ذاته ، ترتبط وثيق الارتباط بالعلاقة المتغيرة للقرى الطبقية والسياسية ، وبنظام التحالفات ، وبقدرة الطبقة الحاكمة أو علمها على مواصلة تقديم التنازلات وتعزيز قبضتها الفكرية على أقسام خاسمة من الناس.

وإذا كان قبول الناس بالنظام القائم ، كا قلنا ، هو أحد أعمدة السلطة السياسية ، فإن على الطبقة العاملة إذا أرادت أن تتحدى تلك السلطة وتهزمها ، أن تنظم اقتناعها الجماهيري الخام بها على التغيير الثوري. وهذا يعني أن عليها أن تبني نظامها الخاص من التحالفات مع الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وعليها أن تكسب الحلفاء وأن تبعدهم عن الرأسمالية الاحتكارية كيا تعزلها وتضعفها ، وإن تضيف القوى الى صفها ومنع الطبقة الحاكمة من استغلال مثل هذه الفئات لأغراض الثورة المضادة. وينبغي أن تطور التحدي الفكري الخاص بها للرأسمالية وتكفل قيادتها الفكرية في المجتمع.

لاتقوم سلطة الدولة على القسر وحده. وتتطلب ، حتى أكثر الدول الفاشية قمعية ، قاعدة أيديولوجية ، مع أن هذه القاعدة تؤسس على الشعارات الديماغوجية ، وعلى الشوفينية المتطرفة ، والعنصرية ، ومعاداة السامية والشيوعية.

وتضطلع الأحزاب السياسية ، في بلد ديمقراطي برجوازي مثل بريطانية ، بدور كبير في كسب واقتناع الناس ، أن حزب المحافظين يمثل مصالح رأس المال الكبير ، لكن الملايين من المنتجين الصغار والمزارعين وأصحاب الحوانيت ، والمهنيين والفنيين ، وحتى الكثير من العمال بساندونه ويصوتون له. ومع ذلك ، فإن حزب المحافظين لا يعمل لما فيه مصلحة الملايين الذين بصوتون له ، وهذا ما يوفر امكان أن تكسب حركة الطبقة العاملة المنظمة الكثير من هذه الملايين الى صفها : وهذا أمر حيوي إذا اريد انزال الهزيمة بالطبقة الحاكمة.

وإذا تركنا جانبا الأحزاب الرأسمالية مثل المحافظين والأحرار، فإن العمال كونوا أحزابهم ، حزب العمال والحزب الشيوعي. وفي داخل حزب العمال ، يقوم القادة اليمينيون بدور هام في نظام الحكم الطبقي الرأسمالي في بريطانيا. وكان دورهم خلال سنوات طويلة تشويش الحركة وتقسيمها ، والحد من نشاطاتها ، وبخاصة في المجال السياسي، وتقويض ثقة الطبقة العاملة في قوتها الخاصة وطاقتها على النضال ، وفي قدرتها على تحقيق الانتصارات وادارة المجتمع. وقد أقنعت الحركة بان عليها أن تعمل من أجل الإصلاحات في داخل النظام ، وأن لا نعمل في سبيل احداث تغيير ثوري للنظام ذاته.

الفذ أظهرت نضالات السنوات الأخيرة ، وبخاصة النضالات الضخمة لأوائل السبعينات آن اضعاف قبضة القادة اليمينيين يطلق القوة الكامنة الهائلة لحركة الطبقة العاملة إلى حد أنها تأخذ في تحدي قدرة الطبقة الحاكمة على مواصلة حكمها، كما فعلت حتى اليوم. : وهذا ما يعود بنا إلى صيغة لينين القائلة بان السلطة السياسية هي القدرة على الاجبار عن طريق العنف إذا اقتضت الضرورة. وهذه الصيغة تحتوي

على ثلاثة أفكار اساسية. أولا ، أن القهر ، او القسر ، ليس بالضرورة الشكل الدائم ولا الرئيسي لتعزيز السلطة السياسية أو ممارستها. ثانية ، إن الطبقة الحاكمة تلجأ إلى العنف عندما يصبح ذلك ضرورية. ثالثا ، أن الطبقة الحاكمة عندما تواجهها هذه الضرورة ، فإن عليها إذا ارادت الحفاظ على سلطتها السياسية أن تكون في موقع يخولها أن تعتمد بالأساس على القسر وأن تمتلك الوسائل للقيام بذلك.

هذه النقطة الثالثة ذات أهمية مائلة. فإن المفهوم الماركسي القائل بان الدولة دالة لاضطهاد طبقة من قبل طبقة أخرى، قد استخدم أحيانا بطريقة حرفية مبالغ فيها او مشوهة ، كما لو أن الأجزاء المختلفة للدولة ، وبخاصة سلطات القسر ، ادوات مادية شديدة التماسك حقا ، وجاهزة الان تلتقطها الطبقة الحاكمة وتستخدمها حيثما اعتبرت ذلك ضرورية. وعلى أية حال ، ينبغي أن نتذكر أن إنجلز عرف دوائر الدولة ذات العلاقة بالقسر باعتبارها هيئات مؤلفة من اناس مسلحين» - والناس ليسوا «الة ، ولا أدوات جامدة موضوعة تحت تصرف أولئك الذين يمكن أن يرغبوا في إستعمالها.

وفي الوقت نفسه ، ينبغي للمرء أن لا يتجاهل ، بالطبع ، حقيقة أن القوات المسلحة، تماما مثل مؤسسات الدولة الأخرى، ليست مجرد هيئات مؤلفة من ناس، بالمعنى المجرد. فالناس المعنيون انفسهم هم من تركيب طبقي مختلف ، ولهم روابط أو مشاعر سياسية مختلفة. كما يشغل المناصب العليا في الأغلب ممثلو الطبقة الحاكمة ، وأبناء (وبعض بنات) رجال الأعمال الأغنياء والملاك والمهنيين الكبار -، الذين تعلموا في المدارس العامة وفي أوكسبردج. وهذه النخبة من موظفي الدولة هي التي تتخذ القرارات فتؤثر إلى حد كبير في طريقة اداء مؤسسات الدولة في شؤونها اليومية الاعتيادية. وللقوات المسلحة نفسها اشكالها الداخلية الخاصة من القانون والنظام، ، التي يمارس الضباط من خلالها دورة شبه. دكتاتوري. ويصبح الغرف ، في النتيجة. بالنسبة للقوات المسلحة أن تطبع صوت القيادة. ولكن ما يحدث في ظل الظروف والاعتيادية ، لا يقرر بأية طريقة من الطرق كيف ستصرف مؤسسات الدولة في ظروف مختلفة تماما ، عندما يستطيع طابع ومدى النزاع الطبقي والاجتماعي أن يؤثرا ليس فقط في كوادر مؤسسات الدولة على المستوى القاعدي ، بما في ذلك الجيش. بل وأيضا في المراتب الوسطية وحتى في بعض من هم في القمة ، حتى وان كان ذلك لفترة ولاهداف محدودة.

عندما يشير لينين إلى قدرة الطبقة الحاكمة على إستخدام سلطتها القسرية ، فإنه يلفت نظرنا إلى هذا الجانب على وجه التحديد. ومن الواضح أن المضاد لنقطة لينين - أعني عدم قدرة الطبقة الحاكمة في بعض الأوضاع على إستخدام قوات القسر الخاصة بها في لحظة أزمة. هو أمر على قدر كبير من الأهمية ، وبخاصة بالنسبة لأولئك المعنيين بتكتيك النضال الثوري. ا كتب البروفيسور كرين برينتون قائلا إنه لمن السليم تقريبا القول أن ليس من المحتمل أن تسقط أية حكومة ما لم تفقد قدرتها على الاستخدام بطريقة كافية لسلطتها العسكرية والبوليسية (1). وقال برينتون ، وهو يطرح النقطة ذاتها من حيث الأساس، وباسلوب أكثر تأكيدا بكثير من الواضح أن الثورات لم تحدث أبدا ولن تحدث أبدأ ، إلا

بمساعدة قسم هام من الجيش (١٠). ركان الوضع مختلفا في الكثير من بلدان العالم الثالث ، حيث كان من الضروري للناس المحليين أن بخلقوا في مجرى نضال التحرير الوطني، قواتهم المسلحة الخاصة وأن يواجهوا القوات الأجنبية للإمبرياليين.) و إن آراء كرين بريتون ولوبون أكدتها الأحداث في البرتغال في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٩. حيث أصبح ممكنا إلى حد كبير من خلال عمل حركة القوات المسلحة الاطاحة بالفاشية، التي من الواضح أنها فقدت وقدرتها على الإجبار بالقوة إذا كان ذلك ضرورياه.

ولاحظ الدكتور جورج روده انه ليبدو حقيقة تقريبا أن العامل الأساسي في تقرير نتيجة ثورة شعبية هو ولاء أو نفور القوات المسلحة التي تكون تحت تصرف الحكومة(١٠). ويناقش الدكتور روده، مواصلا حجنه ، الأراء العامة المتعلقة بقدرة الطبقة الحاكمة أو عدمها على استخدام الجيش للدفاع عن النظام في لحظة الأزمة ، وهنا ، يبدو لي أنه يضع اصبعه على القضية الأساسية.

ويكتب قائلا « إن مثل هذه التأكيدات صحيحة، بما فيه الكفاية بقدر ما تذهب إليه ، ومع ذلك أنت الحقيقة كلها وحتى إنها تميل ، عندما تطرح في مثل هذه المصطلحات العسكرية الجافة ، ا أن يفترض جدلا السؤال الأبعد والأكثر أهمية والذي هو لماذا يرفض الجيش الطاعة أو لماذا ايفا اليومية سيطرتها على وسائل دفاعها. ومن حيث الأساس، فإن هذا السؤال اجتماعي يا أكثر مما هو عسكري (التأكيد من المؤلف) فإذا ما تغاضى القاضي عن أعمال الشغب أو امير الحدود مع المتمردين أو رفضوا اطلاق النار عليهم ، فذلك لأن الانتساب الطبقي أو السياسي وفي تلك اللحظة أقوى من الولاء لنظام الحكومة القائم هذا ما يؤكد خطر الاسخدام الميكانيكي لمصطلحات مثل أن الدولة «آداة» ، «الة» أو و او بل أكثر من ذلك ، إنه لخطر سياسية ، إن يسمح المرء التفكيره السياسي حول الدولة و ال السلطة السياسية أن يتأثر أو يخضع لتصورات تنشأ من المعنى اللفظي المجرد لهذه الي المبيعات والقوات المسلحة اداة بمعنى خاص جدا فقط. وهي بالتأكيد تشمل أدوات ، اية و مكائن ، مثل المدافع والذخيرة وما إلى ذلك ، والتي تجهز بها. ولكن مسألة ما إذا كانت المادة الحاكمة قادرة أم لا على الاعتماد دون قيد أو شرط على هذه المؤسسة تتوقف زاوية العلاف ، ليس على التجهيزات أو على سلطة إطلاق النار في القوات المسلحة ،، مهما كان ة ويا، بل على ما اذا كانت القوات المسلحة مستعدة لاستخدام الأسلحة ضد خصوم ادوارد, و بكلمات أخرى ، يتوقف ذلك على العوامل الاجتماعية والسياسية. وهذا ما يفسر او به من المضلل أن تجري محاولة إختزال كل شيء إلى شعار «السلطة السياسية تنبع من فوهة فيرة ، فالسلطة السياسية تنبع من مجموع الاصطفاف السياسي للقوى بما في ذلك قوة وتنظيم وهذا ، في نهاية المطاف، يقرر ما إذا كانت المدافع سوف تستخدم ومتى وفي أي إتجاه.

وقد تأكد هذا بوضوح تام في البرتغال في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، عندما أصبح النضال فر الي الشعب البرتغالي، إلى جانب المقاومة العسكرية لشعوب غينيا - بيساو وموزمبيق وأنغولا اما از هم جبارة بحيث أن الآراء في داخل القوات المسلحة قد تغيرت بصورة حاسمة ، را از وحدت الطريق إلى

تكوين حركة القوات المسلحة وانتصار ٢٠ نيسان (ابريل). ادوات التي عانت منها حركة القوات المسلحة في الآونة الأخيرة وموتها الفعلي لا تجعل هذه شاء الله على أي وجه من الوجوه. فهي ، على العكس ، تؤكدها ، لأن العوامل السياسية جنة العلمية قد أحدثت تحولا معينا في داخل الجيش البرتغالي.

إن المرامل السياسية التي تقرر سلوك القوات المسلحة هي ذات نوعين بالدرجة الأساسية : العوامل التي تمارس فعلها في خارج الجيش ، وبالدرجة الأولى العلاقة السياسية ارز التطبيقية وهذا ما يقرر إلى حد بعيد احتمال استخدام الطبقة الحاكمة للقوات المسلحة الأهداف سياسية صريحة، ودرجة ضرورة ذلك بالنسبة لها. وهو يساعد ، أيضاً ، في تقرير ما إذا كان هناك بديل مفتوح أمام الطبقة الحاكمة للبحث عن حل لا ينطوي على إستخدام القوات المسلحة ، وذلك عن طريق تقديم تنازلات لخصومنها الطبقيين.

إن مثالا واضحا على هذه الحالة الأخيرة هو الأزمة في عام ١٩٧٢ حول الرجال الخمسة من بنتونفيل ، الذين كان على الحكومة البريطانية أن تطلق سراحهم في مواجهة الاحتجاج الجماهيري من قبل الحركة العمالية والتهديد بالقيام بإضراب عام دعا إليه المجلس العام لمؤتمر النقابات لتأمين إطلاق سراح عمال المواقع الموقوفين كانت الحكومة من الناحية النظرية نستطيع أن تتحدى الحركة العمالية وتستدعي القوات المسلحة لكسر الاضراب المزمع قيامه. ولكن في الظروف المعينة وفي ضوء علاقة القوى القائمة آنذاك. اعتبرت الحكومة من الحكمة أن لانخامر بمزيد من التصعيد في المواجهة الطبقية باستخدام سلطة الدولة بكاملها ، حتى وإن لم تظهر القوات المسلحة أي دليل على تناقض داخلي أو انقسام في ذلك الوقت ، وفي ذلك المعنى المحدود وتبعا لذلك ، فقد طرحت نفسها ، دادا ، جاهزة للاستعمال. وكان على الحكومة أن تتراجع بالرغم من وجود القوات المسلحة والقانون ، والسجون ، والشرطة ، ووسائل الاعلام تحت تصرفها ، مع أن علينا أن نتذكر ان هذا النزاع الخاص لم يتضمن مسألة تغيير السلطة السياسية ، بل فقط إطلاق سراح خمسة رجال من السجن مما أسفر عن ضربة قوية له قانون العلاقات الصناعية. وهكذا نظمت الحكومة ، في هذه الحالة ، نراجعاتكتيكية بينها احتفظت بسلطنها السياسية وهيمنتها سليمة مع بعض الرضوض.

ومع هذا ، فإن على المرء أن لا يتجاهل السلطة الكامنة الهائلة للطبقة العاملة البريطانية والتي تكشفت في تلك النزاعات وقدرتها ، إذا ما توحدت وتمتعت برؤية سياسية واضحة على أن تكون تحديا للاحتكارات الكبرى ليس في مجال المطالب الآنية نحسب ، بل ومن أجل تغيير السلطة السياسية.

وقد واجهت الحكومة قضايا مشابهة عند احتلال احواض بناء السفن في كلايد العلياء ومصانع اخرى ، واضراب عمال المناجم في عام ١٩٧٢. ومرة أخرى ، كانت تحت تصرف الطبقة الحاكمة كل مؤسسات الدولة ، ولكن علاقة القوى في ذلك الحين ، أجبرتها على ان تبحث عن طريق اخرى للتغلب على القضايا المطروحة ، وإن على حساب تنازلات كبيرة.

بيد أن الظروف التي تمارس فعلها خارج القوات المسلحة ، ليست سوى عامل واحد من العوامل التي تقرر ماذا كانت الطبقة الحاكمة تمتلك القدرة على الاجبار بالقوة ، وهناك أيضا عوامل تمارس فعلها في داخل مؤسسات الدولة ذاتها. مع ان هذه ، في نهاية المطاف ، تخلفها وتعجل بها الظروف المحيطة ، وصدام الطبقات ، والتأثيرات الايديولوجية ، وازمات المجتمع الاقتصادية اهمها ، والتوترات العامة في نسيج المجتمع بكامله.

ولكن في نهاية المطاف فإن الأفراد الذين يؤلفون القوات المسلحة ليسوا بأي معنى من المعاني معزولين تماما ومحصورين داخل جدران عن الحركات المحيطة بهم والتحولات الكبيرة في الرأي العام. وربما يكونون متأثرين بطبيعة تدريبهم ، وبالآراء التي يبثها الأكثر رجعية من بين كبار الضباط وبروابطهم الطبقية والاجتماعية ، وبالأغراض المتوقع منهم انجازها ، وبالحقيقة الماثلة في كونهم جزءا من مؤسسة متخصصة وهرمية ، معزولة عن عامة السكان في ثكنات وبيوت خاصة ، إلا أنهم ، على الرغم من ذلك يخضعون لتأثيرات المضادة الأخرى. فيمكن لأقربائهم وأصدقائهم انفسهم ، وهم في خضم التغييرات العاصفة التي تحدث في المجتمع المدني، أن يخضعوا إلى حد ما التأثير التقدمي لهذه التطورات ، وبعض هذا يمكن أن يؤثر في الضباط وافراد الجيش عن طريق الرسائل والصلات الشخصية وما الى ذلك. ورجال القوات المسلحة يقرأون الصحف والمجلات والكتب. ويصغون إلى الراديو ويشاهدون التلفزيون ، ويتحدثون مع بعضهم البعض. وبالرغم من الطابع الرجعي لمعظم ما يقرأونه او يسمعونه أو يشاهدونه على شاشة التلفزيون فإن منظر مظاهرة عمالية بشعاراتها على الشاشة ، وحتى برنامج اذاعية ، يمكن ان يكون لها بعض التأثير في تفكيرهم.

وفي البلدان التي استخدمت فيها القوات المسلحة ضد القوات الأنصار، كما في البيرو واورغواي وبوليفيا ، فإن خبرة هذا القتال كانت ، في الواقع ، عاملا هاما في خلق جناح راديكالي مين الضباط. ففي البيرو حيث كان القتال مقرونا بتدريب خاص للضباط على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، على أمل أن يساعدهم مثل هذا التوجيه على تدعيم النظام ، كان الأثر معكوسا نوعا ما. وهذا ما حدث ايضا في تلك البلدان التي كان الضباط فيها مجبرين أيضا على دراسة الكتابات الماركسية ومؤلفات قادة الانصار مثل نشي غيفارا ، على أمل أن تجعل هذه المعرفة مهم عاملين أكثر فعالية ضد التمرد. ومرة اخرى كانت النتيجة في الغالب مختلفة تماما.

وهكذا ، كلما نضجت الأوضاع السياسية ، أخذت العمليات مجراها في داخل القوات المسلحة ، وهذه العمليات تصل احيانا مرحلة تجعل من المستحيل على الطبقة الحاكمة ان تستخدم الجيش ضد الشعب. وفي مثل هذه الحالات يمكن للوضع ان يتطور ، كا حدث في السودان في عام 1964، عندما أبدى ضباط الجيش ترددا في العمل ضد الشعب أو التدخل ضد الإضراب العام الذي كان سببا رئيسيا في سقوط الفريق عبود. أو يمكن أن يصل مرحلة أكثر تقدما ، كـ ا حدث في البرتغال في عام 1974،

عندما اضطلعت غالبية القوات المسلحة بما في ذلك قسم هام مر الضباط ذوي الرتب العالية ، بدور في اسقاط نظام حكم كاتانو الفاشي.

كانت القوات المسلحة من الناحية الرسمية تحت تصرف الحكام في كل من السودان والبرتغال ، حتى وقت اسقاط نظام الحكم القديم. فقد كانت هناك الادان ، والألة. وكانت التجهيزات متوفرة. وكان الرجال مسلحين. وكان قد درهم وقادهم ضباط أكفاء. ولكن لم يكن لا الجنود ولا الضباط وادوات، أو «الات. لقد كانوا أفراداً مفكرين ، خضعوا ، وإن بطرق مختلفة ، للتأثيرات والاعتبارات السياسية ذاتها التي أثرت في تفكير وسلوك أولئك الذين لا يرتدون البزات العسكرية. وعندما أظهر المدنيون في كلتا الحالتين بلغة حازمة انهم يريدون إزالة النظام القديم ، وعندما شفت تأثيرات مشابهة طريقها إلى القوات المسلحة ، وعندما ادرك اكثر الضباط رجعية انهم لم يعودوا يستطيعون فرض الطاعة لقيادتهم لو حاولوا الدفاع عن الحكومة الراهنة عندئذ، لم تعد آلة القوة التابعة للنظام تحت تصرف الحكام ، وكانت الكلمة الأخيرة للسياسة.

تشير هذه التجارب وهناك عدد غيرها) برضوح الى الموقف الذي يجب أن تتخذه الحركة الثورية إزاء القوات المسلحة. وبعض اليساريين ينبني معالجة فجة ومبسطة، ويعتبر الجيش منظمة واحدة متماسكة ورجعية ، ويعتبره عدوا ينبغي مواجهته وتدميره. ومثل هذا الموقف العنيم المعادي للعسكرية" ، حتى وإن اقترن بالاستشهاد ماركس ولينين حول الحاجة إلى اسحق دولة الطبقة الحاكمة ، هو موقف غير ماركسي ، ولا يمكن أن يفضي إلى نجاح ثوري.

وكان انجلز قد لاحظ بالفعل في نهاية القرن التاسع عشر كيف أن التقدم التكنولوجي في الجيش ونمو حجمه جعلا النمط القديم من قتال الشوارع كا حدث عام ١٨٩٨ ذا قيمة محدودة ما لم ترافقه عوامل اخرى. ومع ذلك فقد كان حتى عام 1848 أكد على أن الهدف الرئيسي لقتال الشوارع ليس احراز نصر عسكري صريح بل جعل القوات المسلحة عرضة للتأثيرات المعنوية. .. فاذا نجحوا في ذلك فإن القوات العسكرية تعجز عن الرد، ويفقد الضباط سيطرتهم. فتنتصر الانتفاضة. .. وحتى في العصر الكلاسيكي لقتال الشوارع، خلفت المتاريس تاثيرا معنوية أكثر منه ماديا. لقد كانت وسيلة لزعزعة ثبات العسكريين(١٢)...

ومع التغيرات التي حدثت بعد عام ١٨٩٨ ، جادل انجلز قائلا إن الظروف اصبحت غير ملائمة الى حد كبير للمقاتلين المدنيين واكثر ملاءمة بكثير للعسكريين. وكتب انجلز ، إن هذا الوضع غير الملائم ، ينبغي التعويض عنه بعوامل أخرى ، وأحد هذه العوامل الأساسية هو الجماهير نفسها. ولكن جعل الجماهير ندرك ما كان يجب عمله ، يحتاج إلى عمل طويل ومثابره. إن هذا العمل لازم لكي يؤثر الضغط الجماهيري في المجتمع بأسره ، بما في ذلك الدولة وبخاصة القوات المسلحة ، وذلك من أجل

جعل الجيش يلين أمام و التأثيرات المعنوية و ايتزعزع ثباته.

واليوم ، أصبح هذا مسالة كبرى في البلدان الرأسمالية المتقدمة في اوروبا الغربية ، سواء في النضال لتصفية انظمة الحكم الرجعية والفاشية ، أو في الدفاع عن الحكومة الديمقراطية. وتؤكد الخبرات منذ مطلع هذا الفرن على ضرورة أن تؤثر الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية في الجيش وان تربح للجيش نفسه الحقوق الديمقراطية والشروط الأفضل في الخدمة والترقية، والمرتبات وان خلق وضعا تلين فيه القوات المسلحة امام التأثيرات المعنوية، وتشرع في العمل كمدافع عن الأمة : وعن حقوق الشعب ومطاحة ،وتكف عن أن تستخدم داخلية أداة بيد رأس المال الكبير والرجعية لاضطهاد الشعب. ويكلمات اخرى ، فإن الستراتيجية التي يجب اتباعها - وهذا ما يجري بنجاح متزايد ، في ايطاليا وفرنسا واسبانيا(١٣) ليست محاولة اسحق، جيش الطبقة الحاكمة ، بل تحويله لكي تحرم الاحتكارات من امكاناتها في استخدام الجيش ل الاجبار بالقوة. .

والحقيقة المائلة في إنه حتى الجيش الذي تعهدته الفاشية البرتغالية أمكن دفعه بعيدا عن الاحتكارات في لحظة الأزمة ليقف مع ثورة الشعب المناهضة للفاشية ، نبرر صحة هذا الموقف. وذلك رغم الصعوبات التي نشأت فيما بعد عندما تحول الميزان السياسي في القوات المسلحة لغير صالح اليسار.

إن تحييد، او كسب نسم من الجيش أو حتى غالبيته يساعد الطبقة العاملة أيضا على كسب الحلفاء في الحياة المدنية. فالفئات الوسطى تتأثر إلى حد كبير بموقف القوات المسلحة. والضباط بلعبون دورة خاصة هنا بسبب روابطهم الطبقية والاجتماعية مع هذه الفئات. ولكن بالاضافة الى ذلك. فإن الجيش كمؤسسة يتمتع بنفوذ كبير لدى أقسام واسعة من السكان. والطبقة العاملة ، ايضا ليست غير مبالية بسلوك الجيش ، والجنود في أوروبا الغربية ، هم، في نهاية المطاف من العمال بشكل رئيسي. وهذا كله يؤثر في مجمل سياسة البلاد.

ولذلك فإن المسألة ليست : الشعب في مواجهة الجيش ، بل ما إذا كان الجيش سيقف إلى جانب غالبية الشعب ضد أقلية صغيرة من مالكي المصارف والأرض والصناعات ، الذين يسيطرون على وسائل الاعلام ويتحكمون بسلطة الدولة ، أم أنه سوف يواصل التصرف كمدافع عن نوي الامتيازات والرجعيين، وانه لفي مصلحة الشعب ، ومصلحة الجيش نفسه ، أن يمر بتحويل ديمقراطي ويصبح مؤسسة للتقدم تساند التحول الديمقراطي للمجتمع بأسره.

وثمة كلمة تحذير واحدة أخيرة في هذا المجال. لقد جادلت قائلا أن القوات التقدمية في الجيش ، حنفي غالبية القوات المسلحة عندما تكون التغييرات قد اصبحت بهذا العمق ، تستطيع ، ويجب أن تضطلع بدور هام في المساعدة على تغيير المجتمع.

ولكن ثمة حدودة معينة لهذا ، اذا كان المرء يدرس ، على سبيل المثال ، الجيوش في اوروبا الغربية. ان

الكادر في الجيش نو منشا طبقي واجتماعي مختلط ، مع انحدار الضباط من عوائل الطبقة العليا والمتوسطة. وكل كادر الجيش يرتبط بالحياة المدنية من خلال الان الخيوط. وهو يعكس كل الميول السياسية في الحياة المدنية. ويشمل الضباط أفراد ذوي مطامع ، وفي بعض الأحيان ، آمالا وطموحات بونابارتية. والجيش ، كمؤسسة ، ذو طابع أوتوقراطي ، هرمي ، وفي أفضل الأحوال أبوي. هو معتاد على التوجيه والأمر. وحتى عندما يقبل الضباط بالديمقراطية فإنها تكون في غالب الأحيان من نوع و الديمقراطية الأوتوقراطية ،، ديمقراطية تحت ارشادهم وسيطرتهم. فالجيش ، لذلك ، لا يستطيع أن يقوم بدور حزب سياسي ، ولا يمكن له أن يتصرف كقائد للشعب. أن له دورة يضطلع به ، ولكنه ليس دور قائد الثورة. وإذا ما حاول أن يقوم بدور القائد ، فيمكن أن تنشا اخطار حادة ، كما تبدي ذلك على نحو واضح جدا في البرتغال ، ناهيك عن بلدان العالم الثالث مثل مصر وبيرو.

وبما أن الدولة ، في كلا جانبيها القسري وغير القسري ، عمود أساسي في نظام السلطة السياسية ، فإن اولئك المعنيين بانهاء الرأسمالية وبناء الاشتراكية يجب أن يكونوا معنيين بمسألة الدولة ، وقبل كل شيء، بمسألة ما ينبغي العمل بالدولة.

تتضمن الثورة تغييرا في السلطة الطبقية. وتستلزم الثورة الاشتراكية تغييرا في السلطة من أيدي الاحتكارات الكبيرة الى أيدي الطبقة العاملة وحلفائها.

وقد أكد لينين ، غير مرة ، على صيغة ماركس الشهيرة فيما يتعلق بضرورة اسحق دولة ، البرجوازية. واستعمل لينين حتى تعابير عنيفة مثل اسحق آلة الدولة القديمة سحقا شاملا ، ور عدم ترك حجر فوق حجر فيها ،. وسوف يكون من المفضلل ، كا اعتقد ، أن نحاول تطبيق مثل هذه الافكار الية ، وبخاصة في ظروف مثل ظروف بريطانيا والبلدان الرأسمالية المتقدمة. ويمكن للمرء أن يجادل ، بمعنى خاص ، أنه يوجد غموض معين في ملاحطات لينين حول هذه المسألة اذا ما وضع المرء جنبا إلى جنب ملاحظاته في أوقات مختلفة وبالارتباط بظروف مختلفة. فمثلا ، رغم دعواته الملحة إلى اسحق الدولة ،، شعر في سنواته الأخيرة اكثر من مرة أنه مضطر الى أن يشير الى أن أحد الأشياء التي عجز البلاشفة في الحقيقة عن القيام بها هو اسحق الدولة. ومن الواضح أن هذه المسألة بكاملها تستحق بعض المناقشة في الأقل.

لقد أشار لينين ، وهو يكتب في نيسان (ابريل) ١٩١٧(١٠) إلى « أن الخبرة العالمية الحكومات البرجوازية وملاك الأرض طورت طريقتين للحفاظ على الشعب في حالة خضوع. الأولى هي العنف ،. وهنا يستشهد بروسيا حيث القياصرة , أظهروا للشعب الروسي أقصى ، ما يمكن وما لا يمكن ، عمله بطريقة ممارسات هؤلاء الجلادين ،.

ولكنه فيما بعد يذهب الى الاشارة الى طريقة أخرى ، طورتها على أحسن وجه البرجوازيتان الانكليزية

والفرنسية، اللتان تعلمنا دروسهما في سلسلة من الثورات والحركات الثورية الجماهيرية العظيمة. . وهذه الطريقة الأخرى ، كما يوضح ، هي. مضر بفة الخداع، والنملق ، والعبارات الرقيقة ، والوعود التي لا حصر لها والرشاوى التافهة والتنازلات غير الأساسية ، بينما يجري الحفاظ على ما هو أساسي. .

من المحتمل أن يكون هناك الكثير من التضاد الحاد بين الطريقتين الموصوفتين هنا. ففي نهاية المطاف ، لم يعتمد القياصرة الجلاد فحسب. إن الفلاحين ، والغالبية الساحقة من الشعب ، حتى عندما أخذوا يتحولون ضد ملاك الأرض في عام 1905، كانوا ما زالون يؤمنون بالقيصر ، و الرب الأصغر ،، وكانوا ، إلى حد بعيد خاضعين أيضا لنفوذ النسب في تفكيرهم. وهكذا يثبت ، مرة اخرى ، أن كل اشكال السلطة السياسية تعتمد مل قدر معين من (الاقتناع ،، وكذلك على قوة القسر. وبالطريقة ذاتها ، هناك حاجة لإجراء تعديل أيضا فيما يتعلق بتعريف لينين للطريقة الثانية المستخدمة في بريطانيا رفرنسا وبلدان أوروبا الغربية الأخرى. فهنا، إلى جانب الخداع والتنازلات التي يضمن من خلالها الرأسماليون الكبار اقتناع، الناس ، بيجرى أيضا الاعتماد على استخدام قوة الدولة القسرية.

ومع ذلك ، وبشكل عام ، فإن لينين كان محقا على نحو مطلق حين اشار الى جوهر الاختلاف في المثالين : أن روسيا القيصرية تعتمد بدرجة رئيسية على العنف ، وأوروبا الغربية تعتمد بدرجة رئيسية على الخداع والتنازلات. ولذلك ، ليس من غير المنطقي ، ان بادل المرء انه اذا كان هناك كما قال لينين ، طريقتان مختلفتان نوعا ما من الحكم البرجوازي ، فيمكن أن تكون هناك ، بشكل عام ، طريقتان لانهاء ذلك الحكم.

إن القراءة المتروية لكتابات لينين حتى ثورة أكتوبر ، وفي السنوات الأولى بعدها ، نشير الى ان لينين مال الى ربط مسألة اسحق الدولة ، بمسألة الحزب السياسي للطبقة العاملة الذي يكسب الى صفه ليس غالبية العمال ذوي الأجور فحسب ، بل أيضا غالبية. الشعب العامل، بأسرها، التي تشمل أيضا الفلاحين والمنتجين الصغار الآخرين ، والحرفيين وأصحاب المهن. واستنتاج لينين ، الذي جرى التأكيد عليه في أكثر من مناسبة مر أن الحكام في ظل الرأسمالية امتلكوا سلطة عظيمة للمحافظة على سيطرتهم الفكرية على جمهرة البرجوازية الصغيرة وحتى على أقسام أساسية من العمال ، بحيث بات من المستحيل على الحزب) كسب غالبية.

اولا ، جادل لينين قائلا ، على الطبقة العاملة ان تسحق الدولة ،، ولن تستطيع الطبقة العاملة إلا بعد أن تكون قد أنجزت ذلك ان تكسب غالبية مساعدة سلطة الدولة. وهكذا ، كتب في كانون الأول (سبتمبر) ١٩١٩ يقول :

.... على البروليتاريا أن تطيح البرجوازية اولا ، وأن تكسب لنفسها سلطة الدولة ، ومن ثم تستخدم سلطة الدولة. .. أداة من أدوات طبقتها لغرض نيل تعاطف غالبية. الشعب العامل (١٩). وكتب مرة أخرى :.

: إن سلطة الدولة بيد طبقة واحدة ، البروليتاريا ، يمكن ، ويجب ، ان تصبح أداة لكسب تلك الجماهير من الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (١٧). وكتب مرة ثالثة :

ا... لا تستطيع البروليتاريا أن تحقق النصر إذا لم تكسب غالبية السكان إلى صفها. ولكن أن تحصر هذا الكسب باحراز غالبية الأصوات في انتخابات تجري في ظل حكم البرجوازية ، أو أن يجعل ذلك شرطا له، انما هو غباء نام ، أو محض خداع للعمال ،١٨). ومن ثم يضيف :

ولكي تكسب البروليتاريا غالبية السكان إلى صفها ، فإن عليها ، في المقام الأول ، أن تطيح البرجوازية وان نشتولي على سلطة الدولة ، وتسحق تماماً جهاز الدولة القديم. .. ١٠).

ويوضح لينين ان الغالبية الصلبة من السكان ، ليست مؤلفة من البروليتاريا فقط أو من ذلك القسم من البروليتاريا الذي يدرك أهدافها الثورية والقادر على النضال من أجل تحقيقها ، ، بل أيضأ من جمهرة الكادحين ، الذين لا يدركون انهم «بروليتاريون ،، والذين هم انصاف بروليتارين وانصاف برجوازيين صغار ، والذين ليس لهم ايمان بقوتهم ولا بقوة البروليتاريا ، والذين لا يدركون أنه من الممكن تلبية حاجاتهم الأساسية عن طريق مصادرة المستغلين ،.

إن هذه الأقسام من السكان العاملين ، كما يؤكد لينين ، هي احلفاء لطليعة البروليتاريا ،. يضاف الى ذلك ، أن جميع هؤلاء الكادحين ، مع البروليتاريا ، يؤلفون غالبية صلبة من السكان. . ولكن لينين يعود مرة أخرى إلى نقطته الأساسية :

.... لا تستطيع البروليتاريا أن تكسب هؤلاء الخلفاء إلا بمساعدة أداة مثل سلطة الدولة ، بمعنى ، إلا بعد أن تكون قد أطاحت بالبرجوازية ودمرت جهاز الدولة القديم (٤٠).

والنقطة الأخيرة التي تستحق التنويه هنا هي حجة لينين في السبب الذي جعله يعتبر الطبقة العاملة ، حتى ولو كانت أقلية من السكان ، قادرة على كسر سلطة الرأسماليين.

.إن قوة البروليتاريا في أي بلد رأسمالي هي اكبر بكثير من النسبة التي تمثل من مجموع السكان. ذلك لأن البروليتاريا تمهيمن اقتصادية على مركز وعصب النظام الاقتصادي للرأسمالية بكامله ، وكذلك لأن البروليتاريا تعبر اقتصادية وسياسية عن المصالح الحقيقية للغالبية الساحقة من الشعب العامل ، في ظل الرأسمالية.

ولذلك فإن البروليتاريا ، حتى عندما تكون أقلية من السكان (او عندما تكون طليعة البروليتاريا الواعية طبقية والثورية حقا أقلية من السكان) ، قادرة على أن تكسب الى صفها حلفاء عديدين من الجمهرة شبه. البروليتارية والبرجوازية الصغيرة التي لا تعلن مسبقة تأييدها لحكم بروليتاري ، والتي لا تفهم ظروف وأهداف ذلك الحكم ، ولا تقنع الا من خلال خبرتها اللاحقة بأن دكتاتورية البروليتاريا حتمية ومناسبة

وشرعية (٢١).

إن الحجة واضحة بما فيه الكفاية. فمن غير الممكن كسب غالبية السكان إلى صف الاشتراكية في ظل الراسمالية. وكذلك ينبغي على الطبقة العاملة ، حتى ولو كانت أقلية ، ان تستولي على السلطة. وهذا يتضمن سحق آلة الدولة القائمة. فقط بعد الاستيلاء على السلطة ، وسحق الدولة. واقامة السلطة البروليتارية ، سيكون من الممكن للطبقة العاملة ، مساعدة دولتها الجديدة ، ان تكسب غالبية الى صنها٢٢).

وليس على المرء إلا أن يتأمل هذه المقاربة لفترة قصيرة كيها يدرك أن لا علاقة لها البتة ، في الواقع ، بالاستراتيجيات من اجل الاشتراكية ، التي صاغتها الاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وحسب علمي ، فليس من برنامج واحد او وثيقة لمؤتمر اي حزب شيوعي في أوروبا الغربية (مهما كانت الآراء التي يمكن أن تحملها بصدد القضايا الاخرى مختلفة)، يستند إلى هذا التصور حول الاستيلاء على السلطة من خلال أقلية باعتبارها الطريقة الوحيدة لكسب تأييد الغالبية. وهكذا ، فمن المؤكد ، اذا كان رأي النين حول اسحق الدولة ، مرتبطة ارتباطا وثيقا باعتقاده أنه بدون هذا لم يكن من الممكن كسب غالبية الى صف الطبقة العاملة ، أن يكون للمرء ثمة مبرر لابداء التساؤل حول جانب واحد على الأقل من فكرة و الدولة ،.

بنغي أن نتذكر ان مفاهيم لينين هذه حتى عام ١٩١١ كانت قد طرحت تحت تأثير الطبيعة المؤلمة للنضال في روسيا، والوقائع القاسية للبنية الطبقية لروسيا (طبقة عاملة صغيرة في بحر من الفلاحين) ، وتأثير الحرب الإمبريالية (مع ما يترتب على ذلك من اضفاء الطابع العسكري حتى على الدول الرأسمالية المتقدمة، مقرونة بالنمو الهائل للبيروقراطية) ، وخبرة الثورتين الروسيتين لعام ١٩١٧.

ورغم هذا كله ، فإن لينين لم يغض الطرف كليا عن الامكانات الأخرى، بل انه اعطى مفتاحا لطريق بديل. ففي احدى اشاراته الى حاجة الطبقة العاملة إلى تحطيم آلة الدولة البرجوازية ، واستخدامها من ثم لاشباع حاجات الشعب بغية نيل تعاطف وتأييد غالبية الجماهير الكادحة غير البروليتارية (٢٣)، بنوه لينين على نحو عابر : ، والعكس سيكون استثناء نادرة في التاريخ (وحتى في مثل هذا الاستثناء نستطيع البرجوازية أن تلجأ إلى الحرب الأهلية ، كما أظهرت الحالة في فنلندا)،.

والسؤال هو : هل أصبح. الاستثناء النادر، اليوم طريقة بدي اكثر واقعية في اوروبا الغربية، حيث لاحظ لينين بالفعل اختلافا هاما في شكل سلطة الطبقة الحاكمة بالمقارنة مع روسيا القيصرية ، كما فعل غرامشي فيها بعد (كا نوهنا سابقا) ؟

ان ما يعطي ثقة إضافية لهذه المسألة ، ويضيف قوة ، بدرجة كبيرة ، إلى الحجة الماثلة في أن و الاستثناء النادر ، قد اجتاز اليوم مرحلة كونه نادرة وأصبح الآن البديل الحقيقي أمام الناس في أوروبا

الغربية (14)، هو أن لينين ، الذي نكر كثيرا في سنواته الأخيرة بالتطورات في أوروبا ، عاد بعد عام ١٩٩ الى هذه المسألة ، مسالة كسب الغالبية ، فتحت تأثير هزيمة الانتفاضات المسلحة في المانيا في آذار (مارس) ١٩٢١ ، أعاد لينين النظر بارائه على نحو واضح؟).

لقد حدثت مناظرة حادة في المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية في عام ١٩٢١. ودارت مناقشة عنيفة سواء قبل انعقاد المؤتمر او خلاله. والقضية كانت مسألة كسب الأغلبية ،. وأعلن لبنين ، وهو يحلل أسباب الهزائم الالمانية في عام ١٩٢١ ، انه كان من الضروري للشيوعيين كيها ينجحوا في تحقيق تغيير ثوري ، أن يكسبوا الغالية في كل انحاء البلاد ، وليس في مقاطعة واحدة صغيرة فحسب (٤). واختلف لينين ، وهو يؤكد رأيه هذا في التحضيرات الفعلية للمؤتمر الثالث للامية الشيوعية ، مع راديك ، وزينوفييف وآخرين من أرادوا أن يحذفوا من مسودة الموضوعة الاشارة الى الحاجة إلى كسب غالبية الطبقة العاملة. وأصر لينين على أن كسب غالبية العمال كان (قاعدة كل شيء ، وأضاف :

ا ان تكتيك الأمية الشيوعية ينبغي أن يستند إلى سعي مثابر ومنتظم لكسب غالبية الطبقة العاملة ، اولا وقبل كل شيء في داخل النقابات القديمة. ومن ثم سوف ننتصر بالتأكيد ، مهما كان مسار الاحداث. وفي المؤتمر ذاته اخضع لينين افكاره لمزيد من التطوير وأكد على : أن ما هو ضروري لكسب السلطة والاحتفاظ بها ليس غالبية الطبقة العاملة فحسب. .. بل وأيضأ غالبية سكان الريف العاملين والمستغلين» (٢٧) وهذا ما عنى في الممارسة أغلبية مطلقة من السكان.

ومن الواضح أن هذا تعديل أساسي في آرائه السابقة. فلينين تعرف على الوضع الجديد المتطور في العالم ، وكذلك على خصائص أوروبا الغربية التي اختلفت في جوانب هامة عن خصائص روسيا ما قبل الثورة. وهذا من جديد يجب أن يبرر شك المرء فيها اذا كان تعبير اسحق آلة الدولة ، كافية لاستيعاب قضايا وامكانيات اليوم.

كان مفهوم اسحق الدولة ، متطابقة إلى حد بعيد مع مفهوم الاطاحة المسلحة بالنظام الراسمالي ، مع. الاستيلاء على السلطة ، بالسلاح ، مع احتمال نشوب حرب اهلية عنيفة. وبكلمات أخرى ، اعتبر اسحق الدولة ، جزء ضرورية من الاصطدام بين القوى الطبقية الذي كان النضال العسكري عنصرا أساسيا فيه. والاستراتيجية التي يتبعها عدد من الأحزاب الشيوعية اليوم في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، نتصور تحويلا ثورية للمجتمع من دون انتفاضة مسلحة ، من دون حرب أهلية. ومن المؤكد ان لهذا تأثيرا هاما على تناول المرء المؤسسات الدولة ، بما في ذلك القوات المسلحة. فهل يستطيع المرء أن يجادل بان اسحق الدولة ، شعار مناسب لاستراتيجية تستند إلى تغيير السلطة السياسية بدون انتفاضة مسلحة ؟

بيد أن ثمة أسبابا أضافية تجعل المصطلح يبدو لي غير مناسب.

أولا ، يجد المرء حتى في الصيغة الكلاسيكية حول سحق الدولة ، عبارة رلا نستطيع البروليتاريا أن

تضع يدها ببساطة على اله دولة جاهزة وتستخدمها لأغراضها الخاصة (٢٨) إذ يجب الاستعاضة عن الدولة الرأسمالية ب ردولة جديدة. ان الحديث بلغة اسحق ، الدولة يمكن ، كما اعتقد ، أن يكون ستارة لاخفاء جوهر المسألة ، وهو أن الطبقة العاملة تحتاج الى دولة جديدة ،، دولة مختلفة نوعية تناسب اهداف بناء الاشتراكية.

ثانيا ، ان لينين نفسه لفت الانتباه الى اجزاء الدولة التي لا تتطلب و التحطيم ،. واشتملت هذه على اجزاء معينة غير قمعية من الدولة ، مثل المصارف ، والاحصاءات والحاسبات:

ا ا وهذا الجهاز يجب وينبغي الا يحطم ، بل يجب انتزاعه من سيطرة الراسماليين. يجب أن يحال بين الرأسماليين والاسلاك التي يحركونها وبين هذا الجهاز ، أن يقطعوا عنه وأن ينتزعوا منه. .(٢٩) في رازاحة ، الرأسماليين ليست كافية ، بل يجب (بعد إزاحة و المقاومين ، منهم غير المرغوب فيهم والذين لا سبيل إلى اصلاحهم) أن نضعهم في خدمة الدولة الجديدة. وهذا ما ينطبق على كل من الرأسماليين والأقسام العليا من المثقفين البرجوازيين ، موظفي المكاتب الخ(٣٠).

ثالثا ، أن الجوانب غير القمعية من الدولة في بريطانيا اليوم ، اكثر شمولا بكثير مما كانت عليه في الدولة في روسيا القديمة ، وأكثر تنوعا ، وتمتلك كادرة أوسع إلى حد كبير. ومؤسسات دولتنا تشمل وظائف اقتصادية واسعة ، والصناعات المؤمة ، وكذلك التعليم ، والخدمات الصحية والاجتماعية وما إلى ذلك. وما هو مطلوب في الجوهر في قطاعات الدولة هذه هو تحويل ديمقراطي وأشكال من الرقابة الديمقراطية ، وليس أي اسحق ، مثل هذه الهيئات التي يمكن لها، في ظل الاشتراكية ، ان تخدم حقاً مصالح الشعب حالما يجري تحقيق التغييرات الديمقراطية الضرورية.

رابعة، ان الكادر المستخدم في الدوائر المختلفة للدولة البريطانية اليوم لا يمكن مقارنته بأي شكل من الاشكال بالكادر الذي كان مستخدمة في الدولة القيصرية عام ١٩١٧. وبمعنى ما ، فإن الكمية انتجت نوعية جديدة. فحاجات دولة حديثة مثل بريطانيا نستلزم الساعة في الكادر ، بحيث كان على الدولة أن تستخدم بالاضافة الى الكادر من الطبقة العليا الحاكمة ، أعداد غفيرة من الطبقة الوسطى الدنيا وحتى من الطبقة العامة ، بالمقارنة مع الدول الأسبق التي اعتمدت كثيرة جدا في الحصول على كادرها على اول ك المنحدرين من فئات المجتمع الأعلى. وليس على المرء الا ان يفكر في الموظف الوسط من مستخدمي الدولة في نصة لتشيخوف أو في هذا الموظف الوسط كا صوره غوغول لكي يدرك الميزة الحقيقية في الاختلاف. . إن الغالبية الساحقة من الألاف المؤلفة من المستخدمين في « دولتنا، وبريطانيا وفي أجهزة الحكم المحلي ، أيضا ، تنتمي إلى النقابات المنتسبة إلى مؤتمر النقابات ،، وهي ترتبط من خلاله بالطبقة العاملة الصناعية ، وأعضاء هذه النقابات يساهمون في الاضرابات وفي الأعمال الاحتجاجية الأخرى ، جنبا إلى جنب مع العمال النقابيين الآخرين. وتتبدى الميول السياسية الجذرية في صفوف اعضاء نقابات

الخدمة المدنية وفي « الاتحاد الوطني لموظفي الحكم المحلي ، ، ، والاتحاد الوطني للمستخدمين الحكوميين ،.

وليس ثمة سبب يجعل من غير الممكن كسب غالبية صلبة من كادر الدولة (اذا استثنينا اولئك الذين في القمة)، نربط مصيرها بالطبقة العاملة الصناعية ، وبالأقسام الأخرى من ذوي الياقات البيض ، ويتحالف واسع معاد للاحتكار من أجل بريطانيا راديكالية جديدة ، ومن ثم كسبها ، من خلال تلك التجربة الى صف الاشتراكية ايصاً. ومثل هذه الامكانية في كسب الغالبية من كادر الدولة لم تقم أبداً في روسيا في عصر لينين.

الخامسة، أن الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية قياسا على مجموع السكان في معظم ، الى اوروبا الغربية هي أوسع بكثير وعامل أكثر وزنا في الحياة السياسية ، وهي تكون قوة اعظم بكثير في الاقتصاد ، ومثل سياسية قوة كبرى يمكن أن تجذب إلى صفها الغالبية الساحقة من السكان. وفي الواقع ، فان طبقة كسبة الأجور وعوائلهم تؤلف في بريطانيا غالبية بالفعل.

سادسا ، ان الجوانب القمعية من جوانب الدولة تأخذ بالتأثر بالتطورات السياسية الكبيرة لعصرنا. وقد لاحظنا بالفعل الدور الذي اضطلعت به حركة القوات المسلحة في الاطاحة بنظام الحكم الفاشي في البرتغال. وكما سنرى فيها بعد ، فان تغيرات هامة تحدث في القوات المسلحة التابعة لفرنسا وايطاليا واسبانيا تحت تأثير حركات سياسية جبارة تؤثر في فئات واسعة من السكان في تلك البلدان.

وبالطبع ، فان هذه الميول ليست واضحة حتى الآن في بريطانيا. واذا ما غضضنا النظر عن الحقيقة المائلة في أننا نمتلك جيشة محترفة ، وهذا ما يجعل الأمور أكثر تعقيدة ، فان الحركة السياسية بمجموعها لم تصل بعد إلى المرحلة التي وصلتها في فرنسا أو ايطاليا ، ولذلك ليس مما يثير الدهشة في أن تغيرات أساسية في النظرة العامة لكادر الجيش والدوائر القمعية الأخرى للدولة ليست بادية للعيان حتى الآن. وهذا ما يؤكد ، مرة أخرى ، أن التطورات السياسية في بلد معين ، وتفكير وأعمال السكان المدنيين ، هي ، قبل كل ليه، الأسباب الرئيسية للتغييرات في موقف القوات المسلحة وسلوكها. ولان النضال السياسي في بريطانيا هو في مرحلة مختلفة عن مرحلته في فرنسا أو ايطاليا ، لذا فان لدينا وضعا خطرا تتأكد فيه أكثر فأكثر الاتجاهات الاستبدادية. وفي هذا الوضع يمكن للجوانب القمعية من الدولة أن تزداد بعدا عن الشعب. وهذا سبب اضافي يوضح لماذا ينبغي أن يشن نضال للتحويل الديمقراطي لجميع دوائر الدولة.

وهناك سبب سابع ونهائي يبين لماذا لا يمكن أن يكون تناولنا للدولة تكرارا اليأ لما اعتبره لينين مناسبة لروسيا في عام ١٩١٧. اننا نعيش في حقبة من التغيرات العالية الكبيرة. وميزان القوى العالمية الملائم يجعل مسألة التدخل العسكري المباشر للامبرياليين و اسنادهم للثورة المضادة أكثر صعوبة بكثير. وينبغي عدم تجاهل هذا الخطر بالطبع ، ولكن امكانية تدخل الامبرياليين المباشر بصبح محفوفة

بالمخاطر أكثر من ذي قبل في أوروبا الغربية ، على سبيل المثال ، في وقت تحدث فيه تطورات تقدمية في الحقبة ذاتها في عدد من البلدان. ويجب ، كما يبدو لي ، أن يكون لهذا أيضا تأثير هام في فرص انتزاع الدولة من. الاحتكارات بطريقة جديدة.

3 -هل يستطيع الجيش أن يعمل مستقلا عن الطبقات؟

بشير عدد من الباحثين في دراستهم لدور القوات المسلحة في بلدان العالم الثالث الى كتابات ماركس وإنجلز حول الدولة ، لافتين النظر على نحو خاص الى تعقيباتها على الدور المستقل الاستثنائي الذي اضطلعت به القوات المسلحة في فترات معينة. وعلى أية حال ، يبدو لي ان بعض الكتاب توصلوا ، في اشارتهم الى تلك الظروف الخاصة ، الى استنتاجات مبالغ فيها نوعا ما ، تتطلب الدراسة.

أكد ماركس وإنجلز ولينين دائما على طبيعة الدولة الطبقية ، التي عرفوها بكونها , آلة الاضطهاد طبقة من قبل طبقة أخرى ، آلة لفرض الطاعة لطبقة على طبقات أخرى خاضعة (1). ومهما يكن فظهور الدولة كان عملية تاريخية مرت الدولة ذاتها خلالها بتحويرات. فالدولة نشات عندما ظهرت الطبقات في المجتمع لأول مرة. بيد أن إنجلز أكد على أن الدولة لم تكن نتاجا للمجتمع الطبقي فحسب ، بل وتجسيدا لكون المجتمع لا يستطيع التوفيق بين التناحرات الطبقية. ونتيجة لذلك ، فقد حلت محل «الشعب المسلح ،، السلطة عامة ، مسلحة ، سلطة نشات من المجتمع ، ولكنها وضعت نفسها فوقه ، وفصلت نفسها عنه بصورة متزايدة (2). وهذه السلطة العامة ، كما ينوه إنجلز ، ولا تتكون من أناس مسلحين فحسب ، بل وايضا من ملحقات مادية ، مثل السجون وكل أنواع المؤسسات القمعية. . أما في داخل الدولة فقد أكد لينين ، على ان. الجيش الدائم والشرطة هما الأداتان الرئيسيتان لسلطة الدولة ،(٣).

وتفسير إنجلز للطريقة التي نشأت بها الدولة حاسم جدا بالنسبة لحجتنا هنا بحيث يصبح من الضروري أن نقتبس منه بشيء من التفصيل. .

دران الدولة انتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره. وهي الاعتراف بإن هذا المجتمع أصبح متشابكا مع نفسه في تناقض لا تحل ، وانه دخل في تناحرات لا سبيل إلى التوفيق بينها ، وهو عاجز عن تسويتها. ولكن لكي لا تستهلك هذه التناحرات ، أي الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنازعة ، نفسها والمجتمع في صراع عقيم ، أصبح من الضروري قيام سلطة تقف ظاهريا فوق المجتمع لغرض التخفيف من حدة الصراع، وأبنائه ضمن حدود و النظام. . وهذه السلطة التي نشأت من المجتمع ، ولكنها وضعت نفسها فوقه ، وفصلت نفسها عنه بصورة متزايدة ، هي الدولة. .. وبما أن الدولة نشأت من الحاجة للسيطرة على التناحرات الطبقية ، ولكن بما أنها نشات ، في الوقت نفسه ، في خضم صراع هذه الطبقات ، فإنها ، كقاعدة ، دولة الطبقة الأكثر قوة وهيمنة من الناحية الاقتصادية ، وبهذه الطريقة تكتسب وسائل جديدة لاخضاع واستغلال الطبقة المضطهدة. وهكذا، فإن الدولة في العصور القديمة كانت ، قبل كل

شيء ، دولة ملاك العبيد لغرض اخضاع العبيد ، مثلما كانت الدولة الاقطاعية جهاز النبلاءلاخضاع الاقنان والأرقاء ، والدولة التمثيلية الحديثة أداة لاستغلال العمل المأجور من قبل رأس المال. وعلى أية حال ، تحدث ، بصورة استثنائية ، فترات تكون فيها الطبقات المتحاربة في حالة من التوازن مع بعضها البعض الى حد كبير ، بحيث أن سلطة الدولة كوسيط ظاهري ، تكتسب ، في تلك اللحظة ، درجة معينة من الاستقلال عن كلتا الطبقتين. وهذه كانت حال الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، التي حافظت على التوازن بين النبلاء وبين طبقة سكان المدن. هذا ما كانت عليه البونابارتية في الامبراطورية الفرنسية الأولى ، وبدرجة اكبر في الامبراطورية الفرنسية الثانية ، التي استخدمت البروليتاريا ضد البرجوازية والبرجوازية ضد البروليتاريا. وآخر اداء من هذا النوع، والذي يبدو فيه الحاكم والمحكوم مثيرين للسخرية بالدرجة ذاتها ، هو الامبراطورية الألمانية الجديدة للامة البسماركية : فهنا وضع الراسماليون والعمال في مواجهة بعضهم البعض وخدعوا بالدرجة ذاتها لمصلحة الأرستقراطية البروسية المفتقرة (4).

وكما يوضح الاقتباس أعلاه ، فان الدولة نشات ، في المقام الأول ، من الحاجة الى السيطرة على الطبقات ، عندما أصبحت التناحرات الطبقية غير قابلة للتوفيق ، ولكن بمرور الزمن ، أصبحت الدولة أداة للهيمنة والاضطهاد الطبقيين. ولذا فان الدولة ، بما في ذلك الجيش ، ليست جيادية بقدر ما يتعلق الأمر بالطبقات الاجتماعية. ومع أن السلطة ، حسب كلمات إنجلز. هي التي تفصل نفسها ، عن المجتمع وتنف ظاهريا فوق المجتمع ، فانها ليست منفصلة مطلقا عن الطبقات التي يتكون منها المجتمع ، بل على العكس ، انها جهاز خاص من الرجال تخلقه الطبقات الحاكمة لتعزيز سلطتها السياسية ، وبذلك تحافظ على ملكينها لوسائل الانتاج التي تكون من خلالها قادرة على مواصلة نظام استغلالها، سواء كان استغلالا للعبيد ، أو الاثنان والأرقاء في عهد الاتطاع ، او كسبة الأجور.

وفي الوقت نفسه ، لفت كل من ماركس وإنجلز الانتباه الى ظروف معينة يمكن فيها للفوات المسلحة ان تتخذ نوعا من الموقف المستقل الخاص بها. وقالا أن هذا ممكن عندما يكون المجتمع في مرحلة انتقال ، عند مفترق حقبتين ، مع تعادل نسبي بين الطبقتين المتنازعتين الرئيسيتين وما يترتب عليه من عجز أي من هاتين الطبقتين المتحاربنين عن العمل كقوة قادرة على ممارسة السلطة السياسية.

وبما أن هذه الاشارات بخاصة هي التي كانت وراء محاولات بعض الكتاب لرؤية اوجه الشبه بينها وبين دور الحكومات العسكرية في عدد من بلدان العالم الثالث ، فانه من الضروري أن ندرس بصورة أكثر كمالا ما أشار اليه ماركس وأنجلز وما قالا. فعلا.

كتب ماركس في الخطوط العامة للحرب الأهلية في فرنسا، معقبا على الامبراطورية الثانية في فرنسا، إن سلطة الدولة قد أصبحت مستقلة عن المجتمع نفسبه ،، وأخذت تكبح «حق مصالح الطبقات الحاكمة ،

.(2)

لقد لاحظ ماركس آن بونابارت كان مضطرا لأن يخلق طائفة مصطنعة ، تصبح صيانة نظام حكمه بالنسبة لها مسألة الخبز والزيد ، (2). ويكتب الدكتور ج. بيزسكي تعقيبا على ذلك :

ان هذه الآلة قد حصلت بالفعل على حركة منضبطة ذاتيا ويمكن حتى للطبقة المهيمنة اقتصاديا أن تطرح تهديدا معينا لها. ولا تتحمل المصالح المتحدة للجهاز العسكري البيروقراطي انقساما في السلطة ، ولا يمكن أن يضمن لهذه الطائفة توظذ موقعها واستقرار امتيازاتها ، وأن يكفل خبزها اليومي ، إلا احتكار السلطة ،»).. ولاحظ إنجلز أيضا الاستقلال المؤقت لسلطة الدولة في فرنسا في القرن التاسع عشر ، وقدرة الجيش على أن يتصرف ك گم مؤنت بسبب التوازن النسبي للطبقات المصارعة الرئيسية. وعلق كذلك على هذه الامكانية أيضا في سياقات أخرى. وقال في عام ١٨٠٠ وهو يكتب حول الانتفاضات العسكرية في اسبانيا :

. ونتيجة للحروب الطويلة المتواصلة ضد نابليون ، اكتسبت الجيوش (الاسبانية) المختلفة وقوادها سلطة سياسية أساسية ، ومنحها هذا في البدء طابعا امبراطوريا. وبقي من الفترة الثورية في الجيش العديد من الرجال النشيطين. وزاد ضم المقاتلين في صفوف الأنصار الى الجيش النظامي من قوة هذا العنصر. وهكذا ، فان الجنود والمرؤ وسين كانوا ما يزالون مشبعين بالتقاليد الثورية ، بينا نشبت ضباطهم مظاهرهم الامبراطورية.

ومن ثم يتوصل إنجلز الى هذا الاستنتاج :

. وبما أن كل الأطراف قد استخدمت الجيش كأداة ، فينبغي أن لا يثير دهشة اذا ما اخذ الحكم بيده لبعض الوقت. .

في بريطانيا حيث اكتسبت نظريات عدم انحياز الدولة بوصفها احكا ، حياديا يقف فوق الطبقات قوة كبيرة في تفكير الناس ، فان دور الجيش في السياسة الداخلية غير ملحوظ عادة. وعلى العموم ، لا ينظر اليه الا كدفاع ضد عدو خارجي. وعلينا أن نتذكر كذلك ملاحظات إنجلز حول الدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه الجيش.

اليس في السياسة سوى سلطتين حاسمتين ، القوة المنظمة للدولة ، الجيش ، والقوة الأولية غير المنظمة للجماهير الشعبية)).

وفي البلدان الرأسمالية المتطورة اليوم ، فان و القوة الأولية غير المنظمة ، للشعب. مع أنها تكشف عن قوتها في لحظات الأزمة والغليان - تعززها إلى حد كبير طبقة عاملة عالية التنظيم ، اصبحت في بريطانيا ، مثلا ، الطبقة الحاسمة في المجتمع في الغالب ، ليس عدديا وتنظيميا فحسب ، بل وأيضا من

وجهة نظر دورها الاقتصادي الفعلي ودورها السياسي الكامن.

ان الأمثلة الواردة أعلاه حول الدور المستقل وقتيا الذي لعبه الجيش في فرنسا وألمانيا واسبانيا ينبغي أن لا يقود المرء الى الاستنتاج بأن الجيش يمكن أن يصبح منفصلا كلية عن القوى الطبقية في المجتمع. نهر ، في النهاية ، مؤلف من أناس ينحدرون من فئات وطبقات معينة في المجتمع. وهذا ينطبق على بلدان العالم الثالث بالقدر الذي ينطبق فيه على البلدان الأخرى. وميرسكي مجادل قائلا :

وان الجيش في البلدان النامية ليس ببساطة ، نسخة من المجتمع ،، ليس ببساطة المجموع الحساب لعدد من الفلاحين والبرجوازيين الصغار بالولادة ، الخ. فكل هؤلاء الناس يكتسبون نوعية جديدة ، ينصهرون في كيان جديد. ان الجيش يكتسب سمات شركة لها مصالحها الخاصة (١٠).

انه يصبح وآلية منضبطة ذاتية ،، تتمتع به. انغلاق طائفة ،، وكا يدرك ميرسي بحق ان الوعي الفخور بالانتماء الى هذه الحرفة ، المختارة ، يمكن أن يتحول الى عقدة استعلاء ازاء والمدنيين ،. ومثل هذه الهيئة المنفصلة والمنظمة جيدا. نسبيا يمكن في الغالب أن تغرى باخذ الأمور بيدها ، اذا جاز التعبير ، ل انهاء الفساد ، ، ل. انقاذ الأمة ، أو لو استعادة القانون والنظام. . ومن الواضح ماما انها اغريت للقيام بذلك في السنوات المائة الماضية في امريكا اللاتينية ، وفي فترة أكثر تأخرة ، في العقود القليلة الماضية في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط. ولم يقاوم العسكريون دائما مثل هذه. الاغراءات ، حتى في اوروبا.

ومن الطبيعي ان يثار السؤال التالي : اذا كان يمكن للقوات المسلحة ، في بعض الأحيان ، ان تضطلع بوضوح بدور مستقل ، وحسب كلمات ميرسكي تكتسب سمات شركة لها مصالحها الخاصة ، فهل يمكن لها أن تنتهج سياسة مستقلة عن مصالح الطبقات الرئيسة في المجتمع ؟ والجواب ينبغي أن يكون اساسا ملاء.

أولا ، في مجتمع قائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تكون القوات المسلحة قد خلفت كأداة للحفاظ على ذلك المجتمع ، المستند الى هيمنة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج تلك عليه ، سواء كانت تلك الطبقة مالكة للعبيد أو اقطاعية أو رأسمالية. ال ث انية ، حالما يأخذ الجيش السلطة المباشرة بيديه ، فاما انه يستمر في التصرف كاداة لطبقة خاصة تهيمن على المجتمع وتملك وسائل الانتاج ، أو ينفصل عنها. وأية طريقة ارتضى ، فان عليه ان يتدبر الشؤون العملية للحكومة ، أن يتبنى سياسات اقتصادية ، أن يسير على نهج خاص فيما يتعلق بمصالح العمال والمزارعين والفلاحين والملاك والرأسماليين والفئات المتوسطة ، وان يتخذ موقفا ازاء البلدان الأخرى ، الامبريالية والاشتراكية ، وبلدان العالم الثالث.

وبكلمات أخرى ، فان الجيش بعد أن يأخذ بيديه السلطة كاملة ، فإما أن ينتهج سياسة تكون ، من حيث الأساس ، السياسة ذاتها التي اتبعها اسلافه. وفي هذه الحالة يصبح الجوهر الطبقي لموقفه واضحا بصورة سريعة ، أو يدخل تعديلات ، أو حتى تغييرات كبيرة ، في هذا الاتجاه أو ذاك ، في مصلحة هذه

الطبقة أو تلك. وفي مثل هذه الظروف فان دوره الواضح كخكم بين الطبقات المتصارعة لا يمكن أن يكون سوى ظاهرة مؤقتة جدا. وحالما يبدأ العمل كحكومة جديدة فانه يشرع بالتدريج بتمثيل المصالح الطبقية. ويمكن أن يستعمل كادره القيادي ، بوصفه قوة نخبوية ، سلطته الجديدة لينضم إلى طبقة الرأسماليين البيروقراطيين. ولكن هذا لا يؤكد سوى أن الجيش لا يستطيع أن يعمل مستقلا عن الطبقات.

وأنه ليس دون مغزى فيما يتعلق بالاستثناءات التي أوردها ماركس وإنجلز ، والتي بدا فيها الجيش وكأنه يتصرف مستقلا عن الطبقات الرئيسية المتحاربة في المجتمع ، أن يشير كلا الكاتبين الى ان الجيش حتى عندما لعب هذا الدور الواضح بوصفه حكا مستقلا ، عزز بشكل محدد مصالح طبقات خاصة. وهكذا ، كان انجلز ، في المقتبس الطويل المذكور اعلاه من كتاب أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ،، يشير الى المانيا في ظل بسمارك ، ويبين انه بينها كان الراسماليون والعمال قد وضعوا في مواجهة بعضهم البعض إلا أنهم « خدعوا بالقدر ذاته (خدعهم بسمارك والدولة) لمصلحة طبقة النبلاء البروسية المفتقرة ».

وبالمثل ، ففي ما يتعلق بفرنسا في ظل بونابارت الثاني ، الذي استخدم الجيش الوضع العمال ضد الراسماليين والعكس بالعكس ، والذي استفاد وفق كلمات ماركس من سلطة الدولة لكي هزا و حتى مصالح الطبقات المهيمنة ، فقد تقدم ماركس مع ذلك ببعض التحديدات الهامة في تحليله. وهكذا كتب يقول :

وفي ظل بونابارت الثاني فقط يبدو أن الدولة جعلت نفسها مستقلة تماما. فالة الدولة ، بعكس المجتمع المدني ، وطدت موقعها بصورة شاملة بحيث أن رئيس جمعية ١٠ كانون الأول (ديسمبر) الذي يفي ليكون رأسها ، مغامر بصل على غير توقع من الخارج ، تحمله على درع ثلة من الجنود السكارى ، اشتراها بالشراب والنقانق ، والتي عليه أن يزودها باستمرار بالنقانق من جديد. .. ومع ذلك فإن سلطة الدولة ليست معلقة في الهواء. فبونابارت يمثل طبقة ، يمثل الطبقة الأكثر عددا في المجتمع الفرنسي في ذلك الوقت ، طبقة الفلاحين ذوي الملكيات الصغيرة (Parzellen). .. تماما كما كان ال بوربون سلالة الملاك الكبار ، وماما كما كان آل أورليان سلالة أصحاب النقود ، فإن آل بونابارت كانوا سلالة الفلاحين (١١).

والأكثر من ذلك ، كما يلاحظ بيرسكي ، انه حتى في الوقت الذي كان فيه جيش نابليون مطلع بهذا الدور كحكم بين الطبقتين المتصارعتين الرئيسينين، ويعمل بالنيابة عن الفلاحين ، انه كان « موضوعية جيشاً برجوازية ، وفي اللحظة الحاسمة دافع عن مصالح البرجوازية (١٢).

يبدو لي أنه من المهم أن نقوم على نحو كامل حجج ماركس وانجلز لأنني لاحظت فعلا ، ان بعض الباحثين الذين تناولوا دور الجيش في العالم الثالث قد استخدموا هذه الاستثناءات التي قدمها موسا

الاشتراكية العلمية ليدعوا ان جيوش العالم الثالث تكون عاملا جديدة غير طبقي في المجتمع. وفي الواقع يمكن أن نعتبر ، الى حد ، ان هذه الجيوش يقودها قسم من البرجوازية أو و البرجوازية الصغيرة في بزات عسكرية ،. وهذه البرجوازية الصغيرة ، تحت تأثير التطورات العالمية ، ومتأثرة بالضغوط الطبقية الداخلية والقضايا الاجتماعية ، إما أن تصبح جزءا من البرجوازية البيروقراطية ، كما هي الحال مثلا في اندونيسيا ، أو نتحالف عن وعي مع العمال رالفلاحين وتسعى إلى تغيير جذري في المجتمع ، كما هي الحال في الصومال). وفي عدد من الحالات يكون الوضع أكثر تعقيدا ، وليس من السهل تحديد الطابع الطبقي للسياسة التي تنتهجها الحكومة العسكرية. ويبدو الأمر على هذه الشاكلة خاصة اذا ما سعى القادة العسكريون إلى اضعاف سلطة الرجعية السابقة ، وسعوا في الوقت نفسه إلى كبح العمال ، كما كانت الحال الى حد ما في غانا ، مثلا ، منذ الاطاحة بنظام حكم بوسيا المدني ، وكلما كانت الحال أيضا في مصر عقب اطاحة فاروق مباشرة.

وبالطبع ، يجب ان يكون مفهوما أن ما يعنينا هنا ليس بالضرورة دوافع المجموعة الحاكمة من الضباط. والنتائج التي يسعون إلى تحقيقها ليست بالضبط مي ما قصدوه. وكثيرا ما تكون النتائج مختلفة تماما عن المقاصد. وينبغي أن لا نسمح لأنفسنا باستخلاص استنتاجات استنادا إلى ما يعلنه الضباط من اهداف ، اذ يمكن أن يعلنوا عزمهم على إزالة الفقر ، وتحقيق الحرية ، ووضع حد للفساد ، وتحديث البلاد ، وحتى القيام باجراءات اشتراكية. ومع ذلك فإن نتائج ما يفعلونه يمكن أن تقوي الرأسمالية ، وتفرض قيودا جديدة على الشعب ، وتنطوي على اشكال جديدة من الفساد ، وتخلق ثغرة متسعة بين الأغنياء وبين الفقراء ، وتزيد من تبعية البلاد الاقتصادية للاحتكارات العالمية ، وليس من السهل دائما تبين ما اذا كانت مجموعة الضباط الحاكمة التي استولت حديثا على السلطة راديكالية حقا وتحاول باخلاص ، حتى عندما ننتهج سياسات غير ملائمة - صيانة مصالح الشعب وبناء اقتصاد وطني قوي ومستقل ، ام حفنة من المحتالين ذوي النزعة الكلبية التي تلجا الى الاستخدام الليبرالي للشعارات الجذرية العصرية لكي نضال الشعب في الوقت الذي تشغل نفسها بملء جيوبها. والاختبار النهائي هو النتيجة الموضوعية لما يقومون به. مع ان حزبا ثورية ناضجأ يتخذ طبعا موقفا مختلفا ازاء ضباط شرفاء ، حتى وان كانوا مخطئين ، مما يتخذه ازاء اوغاد ديماغوجيين.

وعلى أية حال ، فبالرغم من تعقيدات الوضع في عدد كبير من البلدان والحاجة إلى دراسة كل حالة خاصة بشيء من الحذر ، فإنه من الضروري التأكيد على أنه بغض النظر عن موقع الجيش المستقل الواضح والمؤقت ، ومعزل تام عن اعتقاد الضباط أنفسهم بكونهم يقومون بدور مستقل تماما ، فإنهم حالة يتسلمون السلطة ويصبح عليهم أن يمارسوا وظائف الحكومة ، لا يعودون قادرين على انتهاج سياسة لاطبقية أو الحكم خارج مصالح الطبقات. واذا لم يقدموا على اجراء أية تغييرات ، مهما كان نوعها ، أو قاموا بتغييرات هامشية فانهم موضوعيا يخدمون المصالح الطبقية الأولئك الذين عزز مصالحهم الممثلون

السياسيون أو العسكريون الذين حلوا هم محلهم. ومن جهة أخرى ، اذا ما شرعوا بادخال تغييرات هامة على الاقتصاد وعلى الحياة الاجتماعية والسياسية ، فإن مثل هذه التغييرات لا بد وان تكون ذات علاقة ما بالطبقات المختلفة في المجتمع.

وفيما اذا كان حكم القوات المسلحة يهدف إلى توسيع الديمقراطية ليسهل تسلم العمال والفلاحين السلطة السياسية وبناء الاشتراكية (وانا لا أشير هنا الى العادة التي درج عليها القادة العسكريون والسياسيون في العالم الثالث في إطلاق تصريحات حول و الاشتراكية ، من دون تقديم تعريف علمي لها ، ومن دون أي عزم حقيقي على إدخالها) ، أم كان الحكم العسكري يمثل انتقالا بين أقسام مختلفة من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، أو انتقالا من الاقطاعية الى الرأسمالية ، فمن الواضح تماما أن ذلك يرتبط بالمصالح الطبقية من هذا النوع أو ذاك.

والأمر يكون على هذه الشاكلة حتى لو أسفر ما يقوم به الجيش في حقل السياسة عن نتائج لم محمد التوصل إليها مطلقا ، ولو لم يكن حتى على وعي بها. فقد يظن ببساطة انه. نذث المجتمع ، ويجهزه بمزيد من المناعة ، وبنظام تعليمي انضل ، وخدمات اجتماعية وما الى ذلك ، ولكن المجتمع الذي يساعد الجيش على خلقه لا يمكن أن يكون مجتمعة منفصلا عن المحتوي الطبقي أو خاليا منه.

وفي معظم الحالات فإن الطائفة العسكرية - البيروقراطية تنهج سياسة تشجع تطور الرأسمالية وتكفل بذلك ، مهما كانت النوايا الأصلية للقادة العسكريين ، استمرار خضوع البلاد للإمبريالية. إن الناس يصنعون تاريخهم ، ولكنهم يصنعونه ضمن مجموعة موروثة من الظروف وفي ظل شروط تسيطر عليها ، في نهاية المطاف ، علاقة القوى الطبقية في داخل البلد المعني وفي العالم بأسره.

ويقدم جيش باتيستا ، الدكتاتور الكوبي السابق ، مثالا مثيرة للاهتمام. فبسبب البنية الطبية في كوبا ، والحقيقة المائلة في أن الأرض لم تكن تحت سيطرة الملاك الإقطاعيين ، بل تسيطر عليها الى حد كبير المزارع الرأسمالية التي تملكها بالدرجة الرئيسية احتكارات الولايات المتحدة الامريكية ، فان الجيش الكوي في الخمسينات لم يكن من الممكن ان يقوم على القاعدة التقليدية في امريكا اللاتينية أي أوليجاركية ملاك الأرض. وكان جيش باتيستا الى حد كبير أداته الشخصية ؛ لكن هو نفسه كان دمية من دمى الولايات المتحدة. وهكذا ، فان الولايات المتحدة ، كانت سهد جيشه الذي وجد لخدمة مصالحها. ونتيجة لذلك يكتب دينيس وود(١٣) قائلا أن الجيش كان و معزولا سياسية واجتماعية ، بما انه لم يمتلك اية جذور حقيقية في الحاجات الطبقية، (أي في حاجات الطبقات المحلية).

فالفئات الوسطى لم تثق فيه ، وحتى البرجوازية لم تعتبره أداة كافية لاغراضها الطبقية. سلوك الفاسد على العموم أسفر عن اغترابه العام عن معظم اقسام السكان.

وكان ضباط الجيش ، احتذاء بمثال باتيستا الفاسد ذاته ، مشغولين بالدرجة الرئيسية بجمع كروات ض

خمة خاصة بهم والعيش عيشة الغنى والمسرات. وكانوا في العادة منهمكين في كل عمل بدر عليهم مالا من تهريب وتجارة مخدرات ودعارة وقمار ورشوة. ويعقب أندرسكى ،(14) ، المهم كانوا كسالى وفاسقين ، شأنهم شأن حديث نعمة أخرق حصل على ثرواته بضربة من ضربات الحظ. ولانهم ارتقوا من خلال الخيانة ، فلم يكونوا يشعرون بالولاء ، لا تجاه رئيسهم ولا جاه بعضهم البعض ، بينا قرض امتلاكهم مبالغ ضخمة في المصارف الاجنبية ، ارادتهم في ان ملحملوا المخاطر من اجل الاحتفاظ بالسلطة ،.

وأصبح هذا الجيش معزولا بصورة متزايدة عن الغالبية العظمى من السكان ، بما في الله السام من الطبقة الحاكمة.

ومع ذلك ، فان دولة باتيستا ، بما فيها الجيش والشرطة ، حافظت ، بنظام حكمها الارهابي والقمعي على النظام الرأسمالي ، ووفرت الظروف للبرجوازية المحلية للاستمرار في استغلالها للشغيلة ، وجعلت من الممكن لاحتكارات الولايات المتحدة أن تواصل نهبها الكوبا وسيطرتها عليها. ولم يكن جيش باتيستا من حيث الأساس اداة مباشرة للبرجوازية المحلية ، ولكن السياسة التي اتبعها خدمت مصالحها الطبقية ، وكذلك مصالح امبريالية الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الوقت الراهن، حيث يتشابك الى حد كبير نضال شعوب العالم الثالث لخلق بني اجتماعية جديدة سوف تتغلب على الفقر والتخلف ، مع نضالها ضد الإمبريالية ، فان الجيش في هذه البلدان النامية يقوم في الغالب بالوظيفة المزدوجة لخدمة المصالح الخارجية للامبريالية الأجنبية ، وكذلك مصالح الرأسماليين المحليين. وفي بعض الأحيان ، يصبح الجيش ، في أثناء اضطلاعه بدوره كخادم للامبريالية الخارجية ، منفصلا إلى حد كبير عن الطبقات الحاسمة في المجتمع ، ويظهر وكان له وجودا مستقلا. وعلى أية حال ، فان مثل هذه الجيوش الدمى ما تزال تخدم مصالح طبقية خاصة ومحددة ، حتى ولو كان يمكن للمصالح المذكورة أن تكون مصالح الاحتكارات الكبيرة الخار، جية.

ان زمرة الكولونيلات اليونانيين تقدم لنا مثالا شبيها بمثال باتيستا نوعا ما. فنظام حكم بابادوبولس عند نسلمه السلطة لم يواجه معارضة العمال والفلاحين فحسب، بل وجد أيضا الملكية ، والدوائر البرجوازية بقيادة كارامانليس المحافظ ، وأقساما من البرجوازية بقيادة باباندريو الليبرالي تقف ضده. لقد استحث انقلاب الكولونيلات ودعمه حلف شمالي الأطلسي ، وبخاصة الولايات المتحدة. كانت هذه قاعدته الطبقية الرئيسية. ولكن بابادوبولس في انتهاجه سياسته الرجعية والمعادية للديمقراطية صان ايضا الرأسمالية اليونانية ، حتى وان عارضته الأحزاب السياسية الرأسمالية اليونانية ، وفرض عليها الحظر.

وفي الحقبة الراهنة تلعب العوامل العالمية دورا هاما أكثر بكثير مما لعبته في زمن ماركس وإنجلز عندما حللا دور الجيوش في القرن التاسع عشر في فرنسا وألمانيا. فالقرن العشرون شهد تطور

الرأسمالية من طور المنافسة الحرة الى طور الاحتكار ، طور الإمبريالية. ومد رأس المال الاحتكاري مجساته الى الزوايا الأربع من المعمورة ، وأصبحت بلدان العالم الثالث ضحايا مباشرة لهذا النظام من الاستغلال الامبريالي. ولكن ثورة أكتوبر في عام ١٩١٧ ، وظهور ثلاث عشرة دولة اشتراكية أخرى بعد الحرب العالمية الثانية احدثا ثغرة هائلة في النظام الإمبريالي العالمي. ويحدث تطور العالم الثالث اليوم في زمن يقوم التناقض الرئيسي فيه بين النظامين العالميين ، الرأسمالية والاشتراكية.

وفي خضم مثل هذا العالم المتغير ، العالم الذي يبحث الخطى نحو الاشتراكية رغم كل الصعوبات التي ما يزال عليه أن يجابهها ، يقوم الجيش في البلدان النامية بدوره. ولم بعد قيام سلطة القوات المسلحة في هذه البلدان بدور حكم مستقل، ولو لرقت قصير ، مشروطا فقط بتفاعل القوى الطبقية الداخلية وميزانها. وينبغي أن توضع في الاعتبار كذلك العلاقات العالمية التي تكون في الغالب عنصرا حاسما في تقرير أعمال وسياسات القادة العسكريين.

وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أيضأ ، يواجه القادة العسكريون قضايا جديدة. قدرتهم على أن يعملوا كما لو كانوا خارج السياسة تصبح أداء غير مقنع بصورة مزايدة. وبالنسبة لهم لم تكن في الواقع أبدا ثمة مسألة تسمى مسالة والابتعاد عن السياسة. . وكان دورهم التقليدي ، في معظم الحالات ، الدفاع عن الرأسمالية. ولكن مثل هذه الاستجابة التلقائية لم تعد حتمية. وأخذوا يواجهون ، أكثر فأكثر ، مسألة الاختبار : التدخل المباشر لصيانة النظام ، أو النهج الأكثر حكمة ووطنية ، وهو السماح للشعب بحرية تقرير التغيير الجذري. ومن المؤكد أن الطريق الأكثر اقناعا وجاذبية بالنسبة الضباط الجيش وجنوده هو الطريق الأخير.

4-العوامل الخارجية والداخلية

ليس ثمة انقلابين متشابهين ، ولا الأوضاع التي يحدثان في اطارها متماثلة. فلكل انقلاب خصائصه ، وبواعثه وأهدافه وطابعه الطبقي ، وكذلك علاقته الخاصة بالعوامل الخارجية. والظروف ، والمؤسسات، والبنية الطبقية والعلاقات الطبقية ، والتقاليد والأطر السياسية تختلف الى حد كبير من بلد إلى آخر. والعركيب الاجتماعي والطبقي للقوات المسلحة ، للجنود الأفراد ولطائفة الضباط ، هو تركيب يتمتع بسمات متميزة بالاضافة الى كونه غير ثابت. كا تلعب طرق التدريب ومصادر التجهيز بالسلاح دورها كذلك.

وعلى أية حال هناك ، في الوقت نفسه ، سمات مشتركة يجب أن توضع في الاعتباز. فأعمال ضباط الجيش في العقدين الأخيرين حدثت في مرحلة من تاريخ العالم تصبح فيها قوى التقدم والاشتراكية والتحرر الوطني والطبقة العاملة العالمية أكثر قوة ، بينها تصاب قوى الرجعية ، والاقطاع والامبريالية بمزيد من الضعف. وقد أجبرت الامبريالية على القيام بعدد من التراجعات ، وهي رغم قدرتها على كل الضربات المعاكسة واحداث أضرار هائلة ، لا تستطيع في نهاية المطاف كبح النضال المتواصل ، بما في ذلك النضال في العالم الثالث ، لازالة بقايا النظام الاقطاعي ولتصفية السيطرة الامبريالية والاستغلال.

ومهما يكن من أمر ، فان هذه العملية ليست مسيرة بسيطة للتقدم المباشر إلى الأمام. فهي تنطلق في ظل ظروف بعقدة. وتكتنف البلدان النامية قضايا داخلية عديدة وذات وزن ثقيل وكذلك ضغوط خارجية. وهي تعاني من نكسبات مستمرة وحتى هزائم جدية كما في أندونيسيا ، والبرازيل ، وغانا ، وأوغندا ، والسودان واروغواي. وما حدث في شيلي ريا كان أكثر الهزائم جدية.

ان الامبريالية ما تزال تتحكم بسلطة كبيرة ، وهي تحظى بتأييد الرجعية الداخلية في الكثير من أقطار العالم الثالث ، كما أن القرى التقدمية الداخلية ما تزال غير قوية بما فيه الكفاية لصد الضربات التي تكال لها. ولم تبلغ الحركة العالمية المناهضة للامبريالية من القوة ما يؤهلها لمنع حدوث عدد من هذه الهزائم. ولا يعود هذا إلى الانقسام في صفوف المناهضين للامبريالية فحسب، بل أيضا إلى أن الميزان الاجمالي للقوى العالمية لم يبلغ بعد الجسم الكافي لضمان النجاح للقوى المعارضة للامبريالية في كل الحالات.

وبينما يعتبر صحيحا ، بالمعنى العام ، أن قوى التقدم العالمية في الأن من القوة بحيث تجعل من المستحيل على الامبريالية أن نتصرف كا تشتهي ، فانه من الخطأ تفسير هذا على انه يعني أن الامبريالية في خضم تراجع متواصل. أن تقدم العالم World Progress في مساندة النضال البطولي لشعوب الهند الصينية كان من القوة بحيث ساعد على إجبار امبريالية الولايات المتحدة في الأخير على انهاء

عدوانها المكشوف على شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا ، ولكن لم يكن لهذا التقدم القوة الكافية لمنع وقوع العدوان في البداية ، ولا لانقاذ شعوب الهند الصينية من عشر سنين من الهجوم البربري الذي مات فيه الملايين وتسبب في أضرار لا تحصى. وكان التقدم العالمي من القوة بحيث ساعد الشعب الكوي على صيانة ثورته ، ولكنه كان عاجزا ، فيما بعد ، عن إيقاف انزال القوات البحرية الأمريكية في جمهورية الدومينيكان والسحق الوحشي لنضال الشعب هناك من أجل إعادة إقامة حكومة ديمقراطية. يضاف إلى ذلك ، انه لم يكن قادرة على القيام بأي شيء حاسم لمنع انقلاب بوزدابيري في أروغواي ، ولا استطاع ايقاف الهجوم الاقتصادي للولايات المتحدة على حكومة الوحدة الشعبية في شيلي ، ناهيكم عن الحيلولة دون الضربة القاضية الأخيرة التي وجهها بينوشيت ورعاعه. لقد ساهمت علاقة القوى العالمية الملائمة في حدوث التقدم الذي جرى في العراق وسوريا وجمهورية اليمن الديمقراطية ولكنها لم تكن قادرة على إيقاف الانقلاب المضاد في السودان في تموز (يوليو) ١٩٧١ با رافقه من ذبح للقادة الشيوعيين ، كـ ا لم تكن قادرة حتى الآن على إجبار اسرائيل على انهاء احتلالها الذي دام عشر سنوات للأراضي العربية التي اغتصبنها أثناء حرب حزيران (يونيو) ١٩٩٧.

وبكلمات أخرى ، اننا نعيش في زمن تقرر فيه قوى التقدم العالمية - البلدان الاشتراكية ، وحركات التحرر الوطني ، والطبقة العاملة العالمية - بصورة متزايدة اتجاه التطورات العالمية ، ومع ذلك فان التيار لا يتدفق باستمرار وبصورة لا تقاوم باتجاه واحد ، دون توقفات أو تراجعات مؤقتة ، بعضها ذو طبيعة على غاية من الخطورة. وبالطبع ، انه لمن الخطا أن لا نفهم الاتجاه التاريخي الشامل نحو التقدم الذي يحدث في هذه الحقبة ولكن من الخطا بالقدر ذاته أن تبالغ في تقدير المرحلة التي وصلنا اليها ، وأن ننحدر الى حالة من الانغماس في الرضا عن النفس ، وأن نعجز عن أخذ الحيطة اللازمة ضد التحركات الرجعية أو نسقط في حالة من الصدمة الحادة وهبوط المعنويات كلها حدثت نكسة أو خسارة جسيمة ، بما في ذلك حدوث انقلاب رجعي ، لأنه افترض ، على نحو مبسط نوعا ما ، أن الإنسانية كانت في حالة من الحركة إلى الأمام وأنه لم يعد من الممكن ايقاف الدم.

لا يمكن أن يوفر أفضل الفرص لانتصار التقدم سوى أكثر أنواع الترابط بين العوامل الداخلية والخارجية ملاءمة. وما يتمتع باهمية أساسية هنا ، هو وحدة وقوة قوى الثورة الداخلية. وعندما تكون الحركات ضعيفة ، أو متفرقة او نقترف أخطاء خطيرة ، أو ليست قادرة رغم التقدم الكبير ، على تعبئة التأييد الداخلي الحاتم ، فانه يمكن للرجعية الداخلية مدعومة بالامبريالية الخارجية أن تهزمها ، بغض النظر عن كل القوة الراهنة للمعسكر العالي المناهض للامبريالية. وحتى عندما تكون قوى التقدم الداخلية أكثر وحدة وتتمتع باسناد داخلي قوي يمكن أن تواجه مصاعب حادة اذا لم تكن قوة الحركة العالمية ضد الإمبريالية في موقع يؤهلها للتأثير بشكل حاسم وفي الوقت الحاسم.

يقدم لنا التاريخ أمثلة كافية للتدليل على ذلك. فالثورة الروسية في أكتوبر ١٩١٧، حدثت في وقت كانت

فيه كل الصراعات الأساسية في المجتمع الروسي. بين العمال وارباب العمل ، بين الفلاحين والملاك ، بين الشعوب المضطهدة في «سجن الأمم» والإمبريالية الروسية ، بين الديمقراطية الثورية والأوتوقراطية الحاكمة ، بين الشعب المتشوق للسلام ومحاولة حكومة بيرنسكي مواصلة الحرب. قد بلغت مرحلتها الأكثر حدة. وكان الشيوعيون الروس قادرين على الوحيد هذه التيارات المختلفة ، مع تيار الجنود الذين أرادوا انهاء المساهمة الروسية في المذبحة الامبريالية، في مجرى ثوري جبار موجه ضد الصرح الرأسمالي كله لذلك المجتمع.

أن هذه العوامل الداخلية الملائمة جعلته الثورة الروسية قادرة على النجاح والدفاع عن نفسها كذلك. فشعوب البلدان الأخرى المتورطة في الحرب كانت مرهقة من القتال والتضحية والمذابح التي لا تنتهي. كان ثمة قلق متزايد في جيوش كلا المعسكرين ، وكذلك في الوطن في المرخرة. والثورة الروسية التي سبقتها انتفاضة عيد الفصح في أيرلندا عام ١٩١١، أعقبنها الثورة و المانيا عام ١٩١٨، وفي المجر عام ١٩١٩، وتمرد القوات البحرية الفرنسية في البحر الأسود عام ١٩١٠، وفي بريطانيا و التمرد في كلايد ، وتكوين و مجالس العمل ، وحملة « ارفعوا أيديكم عن رسما ». ومع أن الامبرياليين تدخلوا في روسيا ، وأرسلوا جيوش أربعة عشر بلدا ، فان مقاومة الشعب العامل الروسي وجيشهم الأمر الجديد ، مقرونة بحركة التضامن العالمية ، أجبرت المتدخلين على انهاء هجومهم ، فانتصرت الثورة.

وتقدم لنا اسبانيا من ١٩٣٩ الى ١٩٣٠ مثا مختلفا. فهناك فشل الانقلاب الفاشي الأولي و محلهق هدفه الفوري في الاطاحة بالجمهورية. ووفرت علاقة القوى الداخلية ، واستعداد مالية العمال الأسبان للقتال والموت دفاعا عن منجزاتهم الديمقراطية ، ورغبة الفلاحين وأقسام من الفئات المتوسطة المدينية في إسنادهم ، والولاء للجمهورية الذي كشف عنه جزء أساسي من الجيش نفسه ، وفرت هذه الأمور كلها قاعدة لحشد غالبية الشعب الاسبان والحاق الهزيمة بالفاشيين. ولو أن الأمور تركت للقوى الداخلية ، وحدها ، لكان من المحتمل أن تنقذ الجمهورية ، وأن ندحر الفاشية وأن بنام شكل متقدم جديد من الديمقراطية يفتح الأفاق أمام انتقال ديمقراطي واسع القاعدة إلى الاشتراكية.

ومع أن علاقة القوى الداخلية كانت ملائمة ، فان العلاقات الخارجية لم تكن كذلك. لقد أرسل الاتحاد السوفييتي الأسلحة والأغذية والمواد والمتطوعين. وقدمت الأحزاب الشيوعية في ارجاء العالم المختلفة والقرى الديمقراطية الأخرى الكادر للالوية الأمية ، وجمعت الأموال والمساعدات الطبية لاسبانيا وندمت كل ما تستطيعه من مساندة. ولكن المانيا وايطاليا الفاشيتين أرسلتا آلافا من القوات العسكرية المجهزة جيدا ، والدبابات والسفن الحربية ، وأسفرت سياسة و عدم التدخل ، المنافقة التي أطلقتها فرنسا وبريطانيا ، عن نكران الحق المشروع للجمهورية الاسبانية في الحصول على الأسلحة وضروب المساعدة الأخرى. ولم نرم حق اسبانيا المعنوي والشرعي في تلقي المساعدة سوى الاتحاد السوفييتي والمكسيك اللذين تصرفا استنادا لذلك.

يصور مثلا النضال الثوري في روسيا واسبانيا ، كل واحد منها بطريقة مختلفة ، أهمية علاقة القوى الخارجية حينها نحدث الصراعات الداخلية. ولكن تماما مثلا تواجه العملية الداخلية للثورة صعوبات حتى في الظروف الملائمة اذا كانت العوامل الخارجية غير ملائمة ، فهكذا وبطريقة معاكسة ، تجد الثورة صعوبة في التقدم في بلد معين اذا لم تكن قواها الداخلية على درجة كافية من القوة ، حتى عندما تكون العوامل الخارجية ملائمة (وهذا يمكن أن يتضمن القرب الجغرافي من حليف وبخاصة حليف قوي) هذا ما يؤكده المثالان المتعارضان لفيتنام ومصر. ان عدد سكان هذين البلدين واحد تقريبا وقوتها الصناعية متماثلة نوعا ما، ومصر من الناحية الصناعية أكثر تطورا في بعض الجوانب. وكلا البلدين واجه عدوانا خارجيا. وكلاهما زوده الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى بكميات كبيرة من المعدات الحربية الحديثة. لقد واجهت فيتنام هجوما مباشرا من امبريالية الولايات المتحدة التي استخدمت ما يزيد على 500 ألف جندي ، وأسطوط جوية وبحرية ضخمة ، وكل أنواع الأسلحة الحربية الأكثر وحشية وتطورا. وواجهت مصر في حرب الأيام السنة في عام ١٩٩٧ هجوما اسرائيليا كثيف التسليح. ولكن الفيتناميين حاربوا باستمرار لما يزيد على عشر سنوات ، ورغم أفظع الخسائر البشرية والتدمير الذي أخضعوا له ، فقد خرجوا منتصرين. بينها انهار المصريون في عام ١٩٩٧ خلال ستة أيام قصيرة ، رغم كل معداتهم العسكرية ، وتركوا طائرائهم تدمر في المطارات ، وخلفوا دباباتهم ومدفعيتهم وراءهم عندما هرب الضباط والجنود أمام العدو".

كانت علاقات القوى الخارجية في كل حالة من الحالتين متشابهة من حيث الأساس ، ومع لذا، فإن الأوضاع الداخلية كانت مختلفة اختلافا كبيرة. ففي حالة فيتنام كان الشعب موحدا تحت ارادة ثورية ، وكانت قوات المسلحة (وهذا ينطبق على القوات المسلحة لجمهورية فيتنام الديمقراطية الشمال وكذلك على القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني في الجنوب) مشبعة بادراك سياسي ما كانت تقاتل من أجل نظام اجتماعي جديد وعادل.

أما في مصر ، فرغم التقدم الحاصل منذ الإطاحة بفاروق في عام ١٩٠٢ ، فقد كانت ما ازال هناك طبقة رأسمالية كبيرة ، تملك المصانع والأراضي ، وتستخدم مواقع الدولة لتوطدها الأقتصادي ، والمضاربة والفساد، وعكست القوات المسلحة في عام 1967 إلى حد كبير ذلك الواسع. وكانت ثمة ثغرة واسعة تفصل الضباط عن الجنود الفلاحين ، ثغرة ناشئة عن الخلفيات الاجتماعية وكذلك عن الآفاق الاقتصادية والسياسية المتعارضة التي كانت كل من الفئتين تراها امامها. وكان الادراك السياسي والمعنوي متدنية ، والروابط بين القوات المسلحة وبين السكان المدنيين ضعيفة والأمثلة المذكورة هنا عن روسيا واسبانيا وفيتنام ومصر ليست مرتبطة مباشرة بمسألة الانقلابات ، ولكنها تبين أن مزيجا من العوامل الخارجية والداخلية هو ما يسرع العمليات السياسية أو يكبحها ، بما في ذلك تلك العمليات التي بلغت مرحلة حادة جدا من الصراع. وفي الوقت نفسه ، تبين أنه لا يمكن حتى لعلاقة قوى خارجية ملائمة ، بما في ذلك

المساعدة العسكرية ، أن اعرف عن نمو القوى الداخلية للثورة. وهذه المبادىء مناسبة جدا لأية دراسة جدية عن الانقلابات العسكرية.

في دراستنا مسألة الانقلابات اليوم لماذا تنجح في الغالب ، من الضروري أن نتذكر مجموع القوي الفاعلة ، سواء التفاعل العالمي للعلاقات الطبقية أو العلاقة الداخلية - لأن ما يمكن أن يقوم به العسكريون في وضع معين تقرره جميع الظروف التي تؤثر في تفكير كل من الضباط والجنود ومن م في سلوكهم.

ولدينا نحن في بريطانيا حكومات مدنية ونظام برلماني منذ فترة طويلة جدا بحيث أن مسألة الانقلاب العسكري ، مما يترتب على ذلك من حكم البلد علنا ومباشرة عن طريق مؤسسة ابن السكان والقوة الصناعية ، هناك تجاهل أو جهل بنوعية النظامين من ناحية والتحالفات الخارجية من ناحية ثانية ، وهناك نوعية العدو الاسرائيلي وطبيعته الاستيطانية ونوعية تحالفه مع الإمبريالية من ناحية ثالثة ، وهناك الطبيعة الجغرافية بما فيها نوعية الجيران وطبيعة أنظمة جيران فيتنام وجيران مصر. كل هذا وغيره يجعل المقارنة شكلية وناقصة وليست علمية شاملة وموضوعية [الناشر. و يفتقد المؤلف الدقة في وصف أوضاع مصر. . لم يكن فيها آنذاك رأسمالية كبيرة [الناشر] عسكرية ، كما هو الوضع في كثير من الأحوال في العالم الثالث ، بدت منذ وقت طويل وضعا غير قابل للتصديق بناتأ ، ومن المؤكد انها ليست القاعدة. ومع ذلك ، فكما يشير اليعازر بييري :

ران دولة يقرر فيها الممثلون المنتخبون لكل الشعب أو معظمه القوانين ، ويكون فيها الجهاز الإداري مسؤولا أمام هيئة تشريعية منفصلة ، ويخضع فيها القادة العسكريون لسلطة هذه الأذرع التشريعية والتنفيذية من الحكم. ان دولة مثل هذه ظاهرة جديدة نسبية في التاريخ ، وهي نادرة جدا قبل القرن التاسع عشر (١).

بالطبع ، أن على المرء أن لا يبالغ في تقدير الوضع. انه لصحيح ، كما يشير بيبري ، أن الحكومات المدنية لم تكن دائما الشكل الاعتيادي للحكم في أوروبا. ومن الناحية التاريخية فان الفصل في الوظائف بين العسكريين وبين السلطة السياسية لم يحدث الا على مدى فترة طويلة من الزمن. فراس الدولة كان يستولي على السلطة إما عن طريق إلحاق الهزيمة منافسية الداخليين أو قهر عدو خارجي ، أو أنه كان يرث السلطة عن مثل هذا الانتصار العسكري والفتح ، وكان عليه في الغالب أن يقود جيوشه الى المعركة للدفاع عن سلطته. وفي النظام الاقطاعي ، كان الملك والبارونات قادة عسكريين وكذلك ملاكا كبارا ومستغلين لعمل الأتنان. وفي الوقت نفسه ، كونوا السلطة السياسية Political Authority الحاكمة. وحدث تطور الجيش ، كسلاح منفصل للدولة ، في أوروبا خلال فترة طويلة ، آخذا شكله النهائي مع انحطاط النظام الإقطاعي ونشوء الرأسمالية.

ولكن من غير الصحيح أن نستنتج أنه بسبب التغيرات التي حدثت في أوروبا على مدى فرون ، لم يعد

من الممكن أن تظهر أخطار الحكومة العسكرية في قارتنا. لقد شهدنا في النهاية ، تنصيب حكومة عسكرية في اليونان في عام ١٩٩٧. وحتى لو كان هذا استثناء في السنوات الأخيرة ، فان أوروبا ليست حصينة ، بأية حال ، ازاء أخطار ضغط عسكري شديد وحتى تدخل مكشوف في السياسة والحكومة. وفي بريطانيا. كان هناك تمرد كارا في عام 1914، عندما قام ضباط الجيش علنا باحباط اصلاح متواضع قصد به حل الأزمة الأيرلندية في ذلك الوقت. كـ ا ينبغي ألا يتجاهل المرء الدور الذي قام به ضباط الجيش ، وحتى القيادة العليا ذاتها ، في تمهيد الطريق أمام الفاشية في ايطاليا ، والمانيا(٢) واسبانيا. وفي أوقات أكثر تأخرا، أيضا ، حاول الضباط الرجعيون الفرنسيون تنظيم انقلاب في فرنسا في الأيام الأخيرة من الحرب الجزائرية. وفي ايطاليا كان ثمة تأييد مكشوف من جانب الكادر العسكري القيادي للحزب الفاشي ، و الحركة الاشتراكية الايطالية ، وكذلك لمؤامرة تنظيم انقلاب عسكري أوحى بها حلف شمالي الأطلسي. وفي الولايات المتحدة بينما لا يمسك البنتاغون بمقاليد الحكم ، الا أنه يمارس دون ريب نفوذا كبيرا على سياسات الحكومة.

والأمر المهم ، في نهاية المطاف ، هو أن الجيش الحديث في البلدان الرأسمالية المتقدمة في اوروبا والولايات المتحدة قد عزز بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر بنية السلطة بكاملها في راسمالية الدولة الاحتكارية. ان الضباط ذوي الرتب العالية الذين يسيطرون على القوات المسلحة يدركون دورهم ودور الضباط والجنود الذين تحت امرتهم باعتباره دور المدافعين عن النظام ، وذلك من خلال روابطهم الاقتصادية مع راس المال الكبير ، وبسبب تطابقهم الاجتماعي والأيديولوجي مع الوضع الراهن.

ويبدو أنه لأمر لا يستحق العناء أن نشير الى أن الضباط ذوي الرتب العالية في البلدان (البلدان الرأسمالية المتقدمة) يكونون عنصرا شديد المحافظة وحتى رجعية في نظام الدولة وفي المجتمع عموماً ، وأن أصلهم الاجتماعي ووضعهم الطبقي ومصلحتهم المهنية تفضي بهم إلى النظر إلى طابع ومحتوى السياسة والديمقراطية ، باشمئزاز وريبة ، وفي الغالب بعداوة. .... انه ليس كافيا التحدث عن النزعة المحافظة لدى العسكريين بتعابير عامة. ذلك أن النزعة المحافظة اتخذت منذ زمن طويل طابعا خاصا اكثر بكثير من المحافظة ، بمعنى انها تشمل قبولا واضحة في الغالب ليس مجرد والمؤسسات القائمة ، أو « القيم ، الخاصة ، بل وبنظام اقتصادي واجتماعي قائم معين بالذات ، وما يتناسب مع ذلك من معارضة أي بديل هادف. لذلك النظام. (٣) تعزز تطابق الضباط الكبار هذا مع النظام في الغالب من خلال تحالفهم المباشر مع الاحتكارات الكبرى ، وبخاصة تلك المرتبطة بصناعة الأسلحة ، مثل الصناعة الكيماوية الإلكترونا، وصناعة الطائرات والفضاء وكذلك الأسلحة العامة و الدبابات ، المدفعية الخ). وهذا ما يصدق بصورة واضحة جدا على الولايات المتحدة. ومن المعروف جيدا أن الكثير من الضباط نوي الرتب العالية الذين وصلوا الى أوروبا مع الجيوش الأمريكية في عام 1944. ١٩٩٠ كانوا ممثلين بارزين لشركات الولايات المتحدة الكبرى ، وقد جاءوا ليستشرفوا آفاق اعمال المستقبل وليضمنوا لهم

موطىء قدم مبكر لذلك الغرض. وقد كتب البروفيسور هانتنغتون مؤكدا على الترابط بين العسكريين والاحتكارات في الولايات المتحدة :

وليس هناك سوى القليل من التطورات التي ترمز بصورة أكثر درامية الى الوضع الجديد للعسكريين في عقد ما بعد الحرب من الاتحاد الوثيق الذي طوروه مع نخبة رجال الأعمال في المجتمع الأمريكي. .. فالضباط المحترفون ورجال الأعمال كشفوا عن احترام متبادل جديد. ان جنرالات وأدميرالات من المتقاعدين قد دخلوا بأعداد لا مثيل لها في السابق في الكادر الإداري للشركات الأمريكية. ونشات منظمات جديدة تسد الثغرة بين ادارات الشركات وبين القيادة العسكرية. فرأس المال ، بالنسبة لضباط الجيش ، يلخص أسلوب الحياة الأمريكي ().

ان المجمع الصناعي - العسكري بصدق تماما على بريطانيا ، حتى وإن كان غير معروف جيدا بصورة عامة.

5 - الانقلابات والمؤامرات

يجادل بعض الناس كـها لو انه من الممكن تفسير الانقلابات جميعا بلغة المؤامرات الامبريالية وحدها ، بلغة المكائد والاغتيالات التي تنظمها مباشرة وكالة المخابرات المركزية الأميركية ووكالات مخابرات الامبريالية الأخرى.

وانه لحق ، بالطبع ، أن وكالة المخابرات المركزية والوكالات الاخرى منهمكة بصورة نشيطة في حبك المكائد لاسقاط أنظمة الحكم التقدمية في أوروبا وكذلك في العالم الثالث. وفي الواقع يمكن ان ينسب إليها بوضوح وبصورة مباشرة ، عدد من الانقلابات ، مثل الانقلاب ضد مصدق في ايران ، وضد أربينز في غواتيمالا ، وضد بوش في الدومينيكان ، وضد جاغان في غويانا ، وضد سيهانوك في كمبوديا ، وضد الليندي وحكومة الوحدة الشعبية في شيلي. وكان انقلاب الكولونيلات في اليونان عام ١٩٩٧ أيضاً بمبادرة من وكالة المخابرات المركزية ، مثلما كان الانقلاب عام 1974 ضد مكاريوس. وما لا ريب به ان هناك انقلابات كثيرة اخرى تقع مسؤوليتها على وكالة المخابرات المركزية (1) ، هذا بالاضافة الى تلك التي هي في طور الاعداد فعلا أو التي تجري دراسة تنفيذها. وحينها النكشف (قصة الاغتيال المتحدة ، هذه كاملة فسوف يتضح دون شك أن فروعها أوسع مكبر ما كان مقدرة بصورة عامة ومع ذلك ، فان رؤية المتآمرين فقط، وتركيز انظارنا على عميل المخابرات وحله رمل اعماله ، سوف تجد من فهمنا لما يكمن وراء المكائد. ويجعلنا نهمل مغزى الظروف الحيطة بانقلاب معين ، وما الذي خلق الوضع الذي اعتبر فيه الانقلاب ضرورية ، وما مي العوامل التي سهلت نجاح الانقلاب ، وماذا كانت أهدافه ، وأي الطبقات أو الفئات و المجتمع كانت المستفيدة منه ، وهكذا دواليك.

اذا ما درسنا ، مثلا ، مسألة التدخل السياسي للجيش في العالم الثالث حيث وقعت تغالبية العظمى من الانقلابات في العقود الأخيرة ، وحيث توجد اغلب الحكومات تعسكرية أو العسكرية - المدنية ، سوف نرى انه بينا يلعب عملاء المخابرات الاجنبية دورا حيويا فان امكانات قيامهم بذلك واسلوب عملياتهم ترتبط ارتباط كبيرا جدا بالظروف الحيطة كلها. واذا ما عادت مبادرات وكالة المخابرات المركزية بنجاح على الولايات المتحدة في احدى الحالات وفشلت بشكل مفجع في حالة اخرى ، فان هذا ليس بسبب ان لعاملين في المخابرات عملوا بمزيد من الجد ، ويحنق اكبر وبتصميم أشد في. العملية ، با عملوا في العملية ب ،، ولكن هذا يعود بالدرجة الرئيسية الى ان عوامل اخرى - سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية. كانت أكثر ملائمة لنجاح الانقلاب ضمن طائفة معينة من الظروف وفي حالة معينة ، مما كانت عليه في الحالة الأخرى.

وفي هذه الفترة من الاستعمار الجديد ، التي تسعى فيها الدول الامبريالية لاقامة حكومات في العالم الثالث تتعاون معها ، فان زرع العملاء الفعلي ، أو شراءهم على المكشوف ، ليس سوى جزء من اللعبة.

والهدف الذي يساري هذا من حيث الأهمية هو سناد أو خلق الخلفاء ، والعمل على انتعاش القوى الاجتماعية التي يمكن أن تقوم استنادا ليها حكومات تصادق الامبرياليين. وهذا ينطبق ايضا على اغلب الانقلابات العسكرية الرجعية ، التي تستفيد فيها الامبريالية من الأوضاع القائمة ، : والازمات الراهنة ، الصراعات والمنافسات الداخلية ، والمطامع الشخصية والاجتماعية للافراد والمجموعات ، من تفاعل القوى الطبقية والاجتماعية ، لكي تضمن التقدم لمصالحها الخاصة. وكما يقول بييرى :

: على العموم ، من الصحيح ان العملاء الاجانب يمكن أن يعملوا وأن يمارسوا نفوذا عندما يكون هناك اناس محليون مهتمون بالتعاون مع القوة التي يعملون في خدمنها ، (2). وتقدم روث فيرست الملاحظة ذاتها :

: الحلفاء المحليون ، وليس العملاء ، هم العنصر الأساسي ، (٣). . وفي الوقت نفسه ، وكما تتوه في بصواب :

!.... وحتى لو ان الأيدي لم تتداول الدولارات ، ولم يجر تبادل الشفرات السرية بين العاملين في المخابرات ، فان للغرب طرقه الخاصة للتأثير في الأحداث قبل الانقلاب وبعده ، ليستحث ونوعه ويضمن بقاءه ، (4).

وكما توضح ، فان البني الأساسية للدول والمجتمعات الافريقية ، مثلا ، مكونة بحيث تحتوي على بذور الانقلابات في داخلها. وكما تضيف :

ا ا وعلى وجه التحديد، فلان القرى والهيئات الاجنبية مثل وكالة المخابرات المركرية تدرك هذا جيدا ، تكون تدخلاتها ،. حق غير المباشرة جدا ، ذات تأثير كبير، (2).

بالطبع ، انه لصحيح بكل تأكيد، أن وكالة المخابرات المركزية كانت. فعالة ، في الكثير من بلدان العالم الثالث في قدرتها على تنظيم عدد من الانقلابات العسكرية ، ولكن لمن دفع أيضا من خلال المدى الذي اصبحت فيه يد المخابرات المركزية معروفة ، ما علب على الولايات المتحدة وعملائها في العالم سمعة سيئة واسعة النطاق. وينشأ هذا الالتفاح لعمليات وكالة المخابرات المركزية جزئيا من ميل موظفي الولايات المتحدة الى الفاخر علنا بالانقلابات التي انجزتها وكالة المخابرات المركزية بنجاح ، كما هي ، مثلا ، حالة جون بيريفوي ، سفير الولايات المتحدة في غواتيمالا في زمن الانقلاب ضد اربينز في عام . (1) ، وعمليات الكشف الأخيرة في كتب أوراق البنتاغون ، وكالة المخابرات المركزية وعبادة التجسس ، داخل الشركة. بوميات وكالة المخابرات المركزية (٧). والكتابان الأخيران وضعها مستخدمان سابقان في وكالة المخابرات المركزية ، وهما يلقيان مزيدا من الضوء على اسلوب العمليات الذي تتبعه هذه الوكالة ، ومدى نشاطاتها.

ان ما يلفت النظر في هذه الاعترافات هو الصورة التي تقدمها لمزيج غريب من الغوغائية الفجة

والتلاعب البارع باذهان الأفراد. فالاغتيالات الوحشية، والشراء المكشوف للاشخاص والمنظمات ، والتزويرات الخرقاء تمتزج بالاختيار الدقيق للكادر الأساسي في الدول الأجنبية والتأثير فيه. ويكتب ماركينى وماركس (٨) ، في تقريرها حول نشاطات وكالة المخابرات المركزية في الكونغو أوائل الستينات ، قائلين :

ا ر ان العاملين في الخدمات السرية اشتروا وباعوا بانتظام الساسة الكونغوليين ، وقد قامت الوكالة النقود والاسلحة الى انهار سيريل أحول وجوزيف موبوتو. وبحلول عام 1964 كانت المخابرات المركزية تستورد مرتزقتها الخاصين بها إلى الكونغو ، وكانت قاذفات القنابل ب. ٢٩ ، التي قادها طيارون كوبيون منفيون معظمهم من اشتركوا في عملية خليج الخنازير ، تقوم بمهمات منتظمة ضد مجموعات المتمردين ،.

ويصف هيدريك شميث اشتراك وكالة المخابرات المركزية في اغتيال ذيم الرئيس الفيتنامي الجنوبي ، عندما حولته أخفاقاته وعزلته السياسية إلى شخص يمكن التضحية به ، بالعبارات التالية :

.طيلة اسابيع كانت البعثة الأميركية في سايغون تقيم. مع اطلاع البيت الأبيض على كل خطوة تخطى في هذا المجال. صلات سرية مع الجنرالات المتآمرين من خلال أحد أكثر العاملين خبرة وقدرة على التحرك ، أحد المخضرمين في الهند الصينية ، المقدم لوسين كونين. وكان قد هبط بالمظلة في فيتنام لأول مرة في عام 1944 ليعمل لحساب مكتب الخدمات الاستراتيجية، وهو سلف وكالة المخابرات المركزية في زمن الحرب.

كان الجنرالات الفيتناميون يثقون به كثيرا بحيث كان الكولونيل كونين في وسطهم في مقر هيئة الأركان العامة الفيتنامية عندما شرعوا بتنفيذ الانقلاب. وفي الحقيقة ، في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر)، أي قبل اسبوع من الانقلاب ، سنحت الفرصة للسفير لودج في برقية موجهة إلى ماكجورج بوندي ، مساعد الرئيس الخاص للأمن القومي ، ان يصف الكولونيل كونين العامل لحساب وكالة المخابرات المركزية الأميركية - مشيرة إلى الوكالة بالمصطلح الشفري باعتباره الرجل الذي لا غنى عنه.

دكان CAS دقيقة تماما في تنفيذ تعليمات. وقد وافقت شخصيا على كل لقاء بين الجنرال دون ر أحد المتآمرين الرئيسين الثلاثة) وكونين الذي نفذ أوامري بوضوح في كل مرة. ... وكما نعرف ، فان كونين صديق للجنرال دون منذ حوالي ثمانية عشر عاما ، وفد أعرب الجنرال دون عن تردده الشديد في التعامل مع أي شخص آخر. ولا أعتقد أن اشترك أميركي آخر في صلة مباشرة مع الجنرالات سيكون نافعا ،.

لقد عملت وكالة المخابرات المركزية بشكل وثيق مع الجنرالات بحيث ان الوثائق الرسمية تكشف عن انها زودتهم بمعلومات حيوية عن اسلحة ومعسكرات القوات العسكرية الموالية لدييم ، بعد أن أجاز السيد

لودج مشاركة وكالة المخابرات المركزية في التخطيط التكتيكي للانقلاب ، ().

وهكذا، من خلال عامل في وكالة المخابرات المركزية متعاون مع ضباط فيتنام الجنوبية الذين سبق أن كسبوا و / أو تم شراؤهم ، خططت وزارة الخارجية الأميركية الان سفير الولايات المتحدة في سايغون كان ، في نهاية المطاف ، مشتركا بصورة مباشرة ، ومن الواضح انه تصرف استنادا لتعلميات حكومته) بكل برودة اعصاب لاغتيال أحد حلفائها بعد أن أصبح من الممكن التضحية به.

وهذا ما يوضح بجلاء المدى الذي تكون فيه مشبات مثل وكالة المخابرات المركزية مسؤولة عن عدد من الانقلابات العسكرية. ويظهر بالقدر ذاته ، أنه كان على وكالة المخابرات العسكرية لتحقيق مثل هذا الهدف أن تعمل من خلال اشخاص في البلد المعنى ، كانوا على استعداد لهذا السبب أو ذاك. مثل التعاطف الأيديولوجي ، المال ، الرغبة في السلطة. ان يتصرفوا كحلفاء للولايات المتحدة.

كيف تعمل وكالة المخابرات المركزية ، وكيف نساعد بعض أذرع عملياتها المختلفة بعضها الآخر، وكيف تكافح في بلد تلو الأخر للتأثير في الحكومات ، والاطاحة بها عند الضرورة. هذه الأمور كشفها جزئيا إيمي ، وماركيني وماركس ، وكذلك محاضر اجتماع سل سيئة الصيت (١٠). وكا تكشف المحاضر ، فان التقرير الذي قدمه ريتشارد بيسل كان مكرما، بالدرجة الرئيسية، لوضوح ماذا تعني ، انباء سرية ، في مصطلع وكالة المخابرات المركزية. وهذا ، حسب ما يقول بيسل ، يغطي صنفين من العمليات السرية ، اولا ، التجسس والحصول على المعلومات ، وثانية ، محاولة ر التأثير في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، التي تدعي احيانا م التدخل ، بوسائل خفية ،. ويبين بيسل ، في شرخه موضوعته ببعض الاسهاب ، طبيعة الترابط بين هذين الصنفين وبين الطريقة التي يوفر فيها جمع المعلومات التجسسية الأساس الذي يجعل الولايات المتحدة قادرة على القيام بالعمل المناسب للتأثير في التطورات الداخلية. يقول بيسل :

و. ... ان العالم المتخلف يقدم فرصا واسعة لجمع المعلومات السرية ، وذلك ببساطة لان الحكومات ذات توجيه ضعيف ، وهناك درجة ادنى من الوعي الأمني ، كما أن هناك ميل نحو نشر فعلي أو محتمل للسطة في ما بين الأحزاب والسلطات المحلية ، والمنظمات ، والأشخاص والأفراد خارج الحكومات المركزية. والغرض الرئيسي للتجسس في هذه المناطق هو تزويد واشنطن في الوقت المناسب بمعرفة الميزان القوى الداخلية. ... لماذا يكون هذا ملانا ؟ من الصعب للغاية رؤية التغيرات في ميزان القوى الا من خلال الاتصال المتواتر مع عناصر هذه القرى. لقد فوجئنا ، المرة تلو الأخرى ، بانقلابات ضمن العسكريين ، وكثيرا ما فشلنا في التحدث إلى الضباط الصغار أو ضباط الصف الذين يشاركون في الانقلابات. والمسألة ذاتها تنطبق على قادة العمال ، والقادة الأخرين. ونحن لا نعرف ، في أحيان كثيرة ، علاقات القوي ، لان موازين القوى زئبقية ، وهي في بعض الأحيان غير معروفة حتى للمنفذين

الرئيسين. ولا تكون ثمة فرصة للتنبؤ بعناية الا من خلال معرفة المنفذين الرئيسين جيدا. ويتوفر مدى حقيفي للعمل في هذه المنطقة ، والتكتيك هو من حيث الأساس التغلغل ،، بما فيه نوع «التغلغل ، الذي يثير الرعب لدى كلاسيكي العمليات الخفية. ... والكثير من التغلغلات ، لا يأخذ شكل و التجنيد ، ولكن شكل اقامة علاقة وثيقة أو ودية (يمكن أو لا يمكن تعزيزها بتقديم النقود بين الحين والآخر).

وفي بعض البلدان يشغل ممثل وكالة المخابرات المركزية منصب المستشار المقرب الرئيس الدولة. (ونديه في حالة واحدة في الأقل). وهذه ، بالطبع ، اوضاع تتداخل فيها مهمات جمع المعلومات والعمل السياسي إلى حد يصبح فيه التمييز بينهما متعذرة تقريباً (١١).

ووضع بيل ميكلا عاما لثمانية أصناف من من العمل الخفي : (١) النصيحة والمشورة السياسين ، (٢) الاعانة المالية الى شخص من الاشخاص ، (٣) , المساعدة الفنية ، والمالية للأحزاب السياسية ، (4) الدعم للمنظمات ، بما فيها النقابات العمالية ، والتعاونيات وكذلك الشركات الأعمال الخ ، (2) الدعاية السرية ، (6) التدريب و الخاص ، للاشخاص وتبادل الاشخاص ، (٧) العمليات الاقتصادية ، (٨) العمليات السياسية شبه العسكرية التي تستهدف الاطاحة بنظام حكم (كا في عملية خليج الخنازير) ، أو مساندة نظام حكم (كما في لاوس).

ا ونستطيع ان نصور جيدا كيف يمكن الاستعمال الواسع لهذه الطرق المختلفة من التدخل ان يسبب ، وقد سبب في الواقع ، أضرارا خطيرة في العمل المستقل للحكومات في اجزاء كثيرة من العالم. ومن بين البلدان التي حدث فيها تدخل نجع في بعضها ولم ينجح في أخرى. من خلال العمليات الخفية لوكالة المخابرات المركزية بذكر ماركيتي وماركس : الهند الصينية ، التيبت ، الكونغو (زائير)، الفلبين ، الصين ، بورما ، كوريا ، كوبا ، لاوس ، فيتنام ، غواتيمالا ، بيرو ، بوليفيا وايران. ويمكن اضافة الكثير من اسماء البلدان إلى هذه القائمة. وفي الحقيقة ، ليس هناك الكثير من البلدان التي لم تتدخل فيها وكالة المخابرات المركزية بهذا الشكل أو ذاك ، إما للإطاحة بحكومة نائمة أو لمساندتها.

ويلخص بيسل آراءه ، ونفترض انها اراء وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية (مع ان هذه الآراء لا تتطابق من حيث التفاصيل دائماً) (١٢) بالكلمات التالية :

ان جوهر مثل هذا التدخل في ميزان القوى الداخلي هو تحديد الحلفاء الذين يمكن ان يصيروا أكثر فاعلية ، اكثر جبروتا ، وربما أكثر حكمة من خلال المساعدة الخفينوما هو نموذجي ان هؤلاء الحلفاء يعرفون مصدر المساعدة التي تقدم إليهم ، ولكن ليس في مقدورهم ، ولا في مقدور الولايات المتحدة تحمل الاعتراف بوجود هذه المساعدة. ويمكن أن يجند العملاء عن طريق دفع المال ببساطة للقيام بنشاطات التدخل الأقل أهمية وحساسية مثل بعض أوجه الدعاية السرية وبعض النشاطات الاقتصادية. ولكن في ما يتعلق بنشاطات التدخل الأوسع والأكثر حساسية ، ينبغي أن يكون للحلفاء دافعهم الخاص. وعلى العموم ،

فان الوكالة نجحت نجاحة رائعة في ايجاد الأشخاص والأدوات الذين تستطيع بهم ومن خلالهم العمل وفق هذا الأسلوب. وينطوي شرط وجود الدافع مسبقا على النتيجة الطبيعية في أن محاولة اغراء حليف محلي القيام بعمل لا يؤمن به سوف يدمر في الأقل ، فاعليته وربما دمر العملية بكاملها (١٣).

ويعرب بيسل في تقريره عن أحراك الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة بان دورها في الشؤون العالمية ، والدور الخاص لوكالة المخابرات المركزية نفسها، يجعل استخدام الأميركيين في البلدان الأجنبية في عمل وكالة المخابرات المركزية مشروع محفوفة بالمخاطر. وهو يوصي ، استنادا إلى ذلك ، بالاستفادة المتزايدة من مواطني البلد المعني عوضا عن استخدام مواطني الولايات المتحدة. ويوضح قائلا ، ان مثل هؤلاء الناس ينبغي ، بعد فترة من التلقين والتدريب ، أن يشجعوا على تطوير ولاء ثان ، يقارن الى هذا الحد أو ذاك ولاء الموظفين الامريكان ، (14). ويؤكد على أن الرغبة في القيام بهذا تزداد كلها و تحولنا بانتباهنا إلى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا حيث من السهل اخضاع سلوك مواطني الولايات المتحدة للرقابة ، حيث من المحتمل أن تفرض عليه القيود بصورة متزايدة ،.

أن جزءا من هذه العملية هو ما يعرف في دوائر وكالة المخابرات المركزية بگونه و بناء الموجودات. وهذا يشمل كسب أو شراء الحلفاء المحتملين أو العملاء قبل استخدامهم الفعلي في عملية حدد موعدها ، وفي الغالب قبل سنوات من ذلك ، ويجب أن ويكون العاملون المباشرون في وكالة المخابرات المركزية ماهرين في اقناع الناس بان العمل للوكالة هو عمل في صالحهم.. وعمل ، الناس المقتنعين ، هذا ينفذ باشكال مختلفة ، بما لبهار النداءات الموجهة الى. النزعة الوطنية ومعاداة الشيوعية ، وفي الغالب. المعززة بالتملق أو المحلاة بالنقود والسلطة ،، أو حتى عن طريق و الابتزاز والقسر ،. ويجري جنيد العملاء والحلفاء على هذه الأسس لفترة طويلة بحيث تكون وكالة المخابرات المركزية لد بنت في البلد المعني شبكة من العملاء في حكومة ذلك البلد ، والقوات المسلحة ، والصحافة ، والنقابات العمالية ، والمجموعات الأخرى الهامة وهكذا توجد ، في الواقع ، لوة دائمة في عشرات البلدان مستعدة لخدمة وكالة المخابرات المركزية عندما ندعو الحاجة الى ذلك ، (١٠) (التشديد مضاف). وضمن هذه العملية لر بناء الموجودات ، تعبر وكالة المخابرات المركزية انتباها خاصا كلا من الجيش والشرطة في البلد المعني.

ان مدى عمليات وكالات المخابرات واسع ، وهذا لا يثير الدهشة اذا ما وضعنا في الاعتبار المصالح المعنية في هذه المرحلة الحادة من تاريخ العالم. والارقام الرسمية المستخدمي وكالة المخابرات المركزية وحدها هي ١٩٠٠٠ مستخدم ، تبلغ أجورهم ٧٠٠ حجم وكلفة منظومة الاستخبارات الأميركية (على وجه التقريب) المنظمة الكادر الميزانية السنوية بملايين الدولارات و ٧٠٠.

١٢٠٠ :

.١٠ ٧٠٠ ٣٠٠٠٠

...

و وكالة المخابرات المركزية وكالة الأمن القومي NSA وكالة مخابرات الدفاع DIA مخابرات الجيش مخابرات البحرية مخابرات القوة الجوية (بما في ذلك مكتب الاستطلاعات القومي) وزارة الخارجية (مكتب المخابرات والبحوث) المكتب الفيدرالي للتحقيق FBI (قسم الأمن الداخلي) لجنة الطاقة الذرية (قسم المخابرات) وزارة المالية المجموع الكلي ١٠٣٢٩٠ ٩٢٨ (2) وكالة تابعة لوزارة الدفاع. (المصدر : ماركيتي وماركس ، مصدر سابق ، ص ٨٠).

مليون دولار سنويا (وهذا لا يشمل صندوق المدراء للطوارى. الخاصة). ولكن ، كـ ا يشير ماركيتي وماركس ، فان هذه الأرقام لا تتضمن : عشرات الألوف من يستخدمون وفق عقود (المرتزقة ، العملاء ، المستشارون الخ) أو أولئك الذين يعملون لصالح الشركات التابعة للوكالة ، (10) ، ويقدر هذان الكاتبان أن العاملين في وكالة المخابرات المركزية هم أكثر مرتين أو ثلاث مرات ما يبدو ، وبطريقة مماثلة ، فان الميزانية السنوية اعلى بكثير من المبلغ المصرح به وهو ٧٠٠ مليون دولار سنويا. وفي الحقيقة، كا ذكر ماركيتي وماركس ، ران رئيس التخطيط والبرمجة في وكالة المخابرات المركزية اشار بوقار قبل بضع سنوات الى ان المدير لا يدير مجرد وكالة لديها الملايين والملايين من الدولارات ولكنه في الرائع يدير مجموعة ضخمة لديها البلايين والبلايين من الدولارات. .. (١٧). ا ولكن ذلك لا يكمل القصة ، لان وكالة المخابرات المركزية ليست وكالة المخابرات الوحيدة المتوفرة لحكام الولايات المتحدة. فالجدول ادناه يعطي صورة أكمل ، مع ان على المرء أن ينذكر ان هذه ليست سوى ارقام رسمية ، ولذا فهي ، استنادا لما ذكرناه سابقا عن الوكالة ، لا تصور إلا جزءا من الأرقام الكلية. وكما يعقب ماركيني وماركس :

امن الواضح، أن وكالة المخابرات المركزية ليست محور منظومة المخابرات الواسعة للولايات المتحدة ، ولا مديرها هو الراس. فالوكالة التي تبدو فاتنة وسرية بشكل لا سبيل لتغييره هي جزء من اتحاد متكامل أكبر بكثير يسيطر عليه البنتاغون. ومع أن مدير المخابرات المركزية بعينه اسمية كل رئيس جديد للولايات المتحدة بوصفه مستشار الحكومة الرئيسي لشؤون المخابرات ، فهو في وقائع سياسة واشنطن يطغى عليه في الحقيقة كل من وزير الدفاع ومساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي ، وكذلك شخصيات عديدة ، أقل شأنا ، مثل رئيس الهيئة المشتركة الرؤساء الأركان. .. أن المهمة الرئيسية لوكالة المخابرات المركزية ليست تنسيق جهود مخابرات الولايات المتحدة أو حتى اعداد المعلومات الجاهزة لصناع السياسة الامريكية. ووظيفتها ، في مختلف الأحوال والظروف ، أن ندير سياسة الحكومة الخارجية السرية ١٨) (التأكيد مضاف).

وعلى أساس مثل هذه الأساليب الملتوية في المعالجة تمارس وكالات المخابرات الامبريالية نفوذها على الشخصيات العسكرية والسياسية في البلدان التي تعمل فيها، وتغذي الخونة ب و ولاء ثان ، لوكالة المخابرات المركزية(١٩). ان وكالات الامبرياليات البريطانية والفرنسية والألمانية واليابانية لم تفضح بهذا القدر ولا كتب عنها الكثير كما حدث بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية ، يضاف الى ذلك ، انه توجد جوانب وأساليب لنشاطاتها مختلف عن جوانب وأساليب الولايات المتحدة. ولكن من حيث الخطوط العامة العريضة فإن نوع المقاربة التي يحددها بيسل تحكم نشاطات جميع وكالات المخابرات الامبريالية.

وهذه المقاربة العامة أيضأ ، هي التي تحكم أغلب الانقلابات التي تكون للامبريالية فيها بد. وفي حين يستخدم التدخل الإمبريالي الكثير من العملاء الأجراء ، فإنه يعتمد إلى حد كبير على الإفادة من الأوضاع القائمة والأزمات الداخلية (وبعض هذه الأوضاع تخلقه أو نفاقمه الامبريالية ، ولكن أغلبها ينشا من عوامل داخلية اخرى). ولكي تفيد الإمبريالية إلى الحد الأقصى من مثل هذه التطورات فإن عليها أن تكون مطلعة اطلاعا جيدا على القوى الاجتماعية الرئيسية، وعلى وقائع العلاقات الطبقية ومدها رجزرها ، وعلى المطامح والدوافع الشخصية للكادر الاساسي في الدولة وفي الحياة السياسية العامة للبلد المعني.

وبكلمات أخرى ، أن الامبريالية تبحث كي تحقق أهدافها الخاصة، عن تلك القوى الاجتماعية والأشخاص الذين سوف تجعلهم مصالحهم القصيرة الأمد أو الطويلة الأمد يقفون إلى جانبها ، حتى وان كان لبعض الوقت. او إذا كان ذلك ضرورية في الظروف المعينة ، فإنها تبحث عن أولئك الذين ربما لا يلتزمون مباشرة بمساندة الامبريالية ، ولكنهم لا يتخذون موقفة ثابتة وواضحة في عدائهم للامبريالية ، والذين لهذا السبب تأمل الوكالة في انهم سوف يقفون في طريق القرى الأكثر ثباتا في عدائها للامبريالية في البلد ثم ندعمهم.

وفي وقت يقوم فيه التناقض الرئيسي في العالم بين الاشتراكية والرأسمالية ، فإن الهم الأساسي للامبرياليين هو الاحتفاظ بالبلدان النامية مع الغرب ». وهذه ليست فقط مسألة الحفاظ على مصادر الربح الثمينة ، مصادر المواد الأولية الغنية ، والأرض الرخيصة والعمل الرخيص ، والأسواق التي يسيطر عليها الاحتكار. فهي تتضمن كذلك مواصلة السيطرة على المناطق الاستراتيجية ، بما فيها الجزر الصغيرة ، التي يمكن ان لا تكون ثروتها عظيمة ولكن موقعها الجغرافي يكون حاسما للتمكن من ابقاء السيطرة على الأقاليم المربحة في المنطقة ، أو لتوفير قاعدة هامة للهجوم على حركات التحرر الوطني ، أو على البلدان الاشتراكية.

والامبريالية ، وهي تضع كل هذه الحسابات في ذهنها ، نسعى للتأثير في الكادر القيادي في المؤسسات العسكرية للبلدان النامية. وأغلب هذه الحسابات ينطبق أيضا بالقدر نفسه على نشاطات الوكالات الإمبريالية العاملة في الدول الرأسمالية المتطورة.

إن القدرة على النجاح في مثل هذه المشاريع، ودوافعها، ترتبط بما سماه بيسل و ميزان القوى الداخلية. . فعندما يميل ميزان القوى الداخلية بشدة ضد أولئك الذين يسمعون للقيام بانقلاب ، فإنه من غير المحتمل أن تنجح الخبرة المتراكمة ومهارة منظمي الانقلاب. فليس ثمة جيش أو مجموعة من القادة العسكريين تعمل في فراغ. وهذه حقيقة تفهمها جيدة وكالة المخابرات المركزية، حتى ولو كان يبدو أن البعض من دارسي الانقلابات يظن أن المرء يمكن أن يفسر الدور السياسي للجيش بلغة ما هدف قادة الجيش أنفسهم الى تحقيقه.

6-لماذا تحدث انقلابات عسكرية تقدمية ؟

بما أن الانقلابات العسكرية ارتبطت بالدرجة الرئيسية بالعالم الثالث ، فمن المفهوم أن مري تطوير نظريات معممة حول أسباب الانقلابات وخصائصها في العقد الأخير أو نحوه ، بالعلاقة مع بلدان العالم الثالث إلى حد بعيد ، مع أن بعض الاستنتاجات في هذا الصدد ذو أهمية بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة أيضا.

تقدم أهارون كوهين ، وهو يكتب بصفة خاصة عن تحرك ضباط الجيش المصريين الذين أطاحوا بالملك فاروق عام ١٩٠٢ ، بالطائفة المترابطة من الظروف التالية ليفسر بها سبب حدوث الانقلابات العسكرية : د حينها لا يعود الحكام القدامى قادرين على الاحتفاظ بالسلطة ، وتكون الطبقات الوسطى من الضعف بمكان بحيث لا تستطيع الاستيلاء على السلطة ، والطبعة العاملة لم تتضج بعد لأخذ هذه المهمة على عاتقها ، فإن الضباط ملاون الفراغ الذي تكون "). وتقدمت ژوث فيرت بالنقطة ذاتها إلى حد كبير :

وتحدث الانقلابات العسكرية لأن الحكومات تكون أضعف من أن نستطيع أن حكم ، ولكن القرى الجذرية تكون أضعف من أن تستطيع الاستيلاء على السلطة (٢).

هذه التعريفات يمكن أن تتخذ نقطة انطلاق ، ولكنها تتطلب مزيدا من المناقشة. لمن الواضح أن الانقلابات كلها لا تحدث للسبب نفسه، وانها ليست ذات طابع متماثل. ويقدم ميرسكي (اربعة أسباب رئيسية للانقلابات العسكرية التي تحدث في البلدان النامية :

. ١. وجود سخط واسع في البلد، وبالدرجة الرئيسية سخط نومي على نخبة حاكمة غير مستقلة بما فيه الكفاية أو موالية للغرب بصراحة ، والتي لا تريد أن تقوم باجراء الاصلاحات الاجتماعية الضرورية أو غير قادرة على ذلك ، في غياب معارضة مدنية نوبية ومنظمة لنظام الحكم. وكان هذا هو العامل الرئيسي في مصر والعراق(4).

٢- وجود أزمة سياسية داخلية طال أمدها ، بسبب عجز الحكومة المدنية عن حل المشكلات الداخلية واخراج البلد من المازق.

٣- سخط النخبة المثقفة على نظام حكم استبدادي خامل وقديم (على سبيل المثال ، في اليمن).

4- عدم كفاءة الحكومة المدنية ، مقرونا بالادارة الفاسدة ، ولا مبالاة الجماهير وخيبة آمالها ، وخوف النخبة ذات الامتيازات من أن تتعزز القوى اليسارية وتحدث ثورة شعبية (على سبيل المثال ، ايوب خان في باكستان ، عبود في السودان ، وغورسيل في تركيا ، أي انقلاب لدرء ثورة)،.

ومن الضروري أن نضيف ثلاثة اسباب اخرى الى هذه الأسباب الرئيسية الأربعة التي أوردها ميرسكي ، الذي يحذف على نحو غريب أي ذكر للانقلابات اليمينية ضد الحكومات المعادية للامبريالية :

ا 1- انقلابات للاطاحة بحكومات تقدمية (على سبيل المثال ، الانقلاب ضد بن بلا في الجزائر ، وأربنز في غواتيمالا ، وسوكارنو في اندونيسيا ، ونكروما في غانا ، وموديبو كينا في مالي ، وأوبوتي في أوغندا ، والليندي وحكومة الوحدة الشعبية في شيلي ، ويستطيع المرء أن يدرج هنا حكومات ليبرالية معتدلة مثل حكومة مصدق في ايران ، ورغولار في البرازيل ، والجنرال توريس في بوليفيا).

٢- انقلابات تلعب فيها العوامل و القبلية ، أو العرقية دورا هاما (على سبيل المثال ، انقلاب الضباط الشباب في نيجيريا في عام ١٩٩٩ ، الذي اعقبه انقلاب أيرونسي ، ليفضي إلى انقلاب الجنرال غوون ، الذي تكلل بالحرب النيجيرية - البيافرية). ٣- انقلابات يخوض فيها وكلاء الامبريالية الصراعات الامبريالية (على سبيل المثال ، نشومبي (وكيل انكلو ـ بلجيكي) في مواجهة موبوتو (وكيل الولايات المتحدة) في الكونغو - كنشاسا. آلان زائير). وينبغي أن نلاحظ ان الصنفين الأخيرين غالبا ما يتداخلان ، وبخاصة لأن الامبرياليين يفيدون من النزاعات و القبلية ، والعرقية لأغراضهم الخاصة. وتجادل روث فيرست ، وهي تتناول بصفة خاصة الانقلابات في افريقيا ، قائلة :

وان حرارة الأزمة السياسية في الدول الجديدة بعثها الى حد كبير الصراع حول الغنائم بين فئات النخبة في السلطة (2).

يبدو لي أن وجهة النظر هذه تؤكد كثيرة جدا على ما يحدث في القمة ، حيث يقع التحول الفعلي في السيطرة ، وهي لا تؤكد بما فيه الكفاية على ما يجري في الأسفل تحت هذه القمة لجعل التغيير في الحكم ضرورية. وفي النهاية ، إذا كان أحد العوامل الرئيسية ، كما يشير كل من أهارون كوهين وروث فيرست بحق ، التي تفتح الطريق إلى الانقلابات العسكرية هو عجز الحكام السابقين عن حل قضايا البلاد وتعزيز حكمهم ، فإن السؤال الذي يطرح في الحال هو : لماذا يكون الأمر على هذه الشاكلة ؟ ومن أو ماذا يجعل موقفهم مل مثل هذا الضعف ؟

في دراسة هذه المسألة من الضروري التفريق بين :

) انقلابات ذات طابع تقدمي (على سبيل المثال ، في مصر عام ١٩٠٢ ، العراق عام ١٩٠٨ ، وبورما عام 1967 ، وبيرو عام ١٩٩٨ ، والصومال عام ١٩٩٩ ، الخ).

ب) انقلابات رجعية أحبطت امكان تغيير مدني للحكومة (على سبيل المثال ، پاكستان - كل من انقلاب ايوب خان ويحيي خان).

(ج) انقلابات ذات طابع رجعي واضح استهدفت الاطاحة بحكومة تقدمية (على سبيل المثال ، الاطاحة

بنكروما وسوكارنو الخ).

في ما يتعلق بالمجموعة الأولى ، فإنها طورت في الدوائر العسكرية ما اصطلح عليه با نظرية المسار الطبيعي. وكان كمال أتاتورك أحد الأنصار الأوائل لهذه النظرية :

ركلا رغبت الأمة التركية في أن تخطو خطوة إلى الأمام ، صوبت نظراتها نحو الجيش. .. وعندما اتكلم عن الجيش فانا اتكلم عن الفئة المثقفة في الأمة التركية. عن السادة الحقيقيين للبلاد ،").

ومن الطبيعي بالنسبة لضباط الجيش أن يروا انفسهم ، أو أن يقدموا انفسهم ، في اكثر الأضواء ملاءمة. وحتى الضباط الأكثر رجعية من يقومون بانقلابات يمينية ، يميلون إلى سوبر انفسهم على أنهم الوطنيون الأكثر اخلاصا ونزاهة والذين لا هم لهم سوى سعادة لعبهم • إن حدود الانقلابات التقدمية والحكومات العسكرية التقدمية سوف ندرسها فيها بعد ، ولكن عند هذه النقطة من الضروري أن نلاحظ في مثل هذه الانقلابات ان الضباط الذين يعلنون تأييدهم لنهج تقدمي ، والذين يدعون أنهم القوة الوحيدة التي تستطيع القيام بتغييرات ضرورية ، نادرا ما يربطون أنفسهم بالطبقة العاملة المتقدمة والقوى الثورية في بلدانهم قبل قيامهم بالانقلاب، وبالتالي ، بعد أن يركزوا أنفسهم في الحكومة ، يكشفون في العادة عن مواقف متناقضة ازاء الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية ، ويبدون ازاءهما الريبة والخوف والاحتقار وحتى العداوة المكشوفة.

وهناك بالطبع استثناءات لهذا النمط ، كما هي الحال في الصومال حيث يقوم نظام الحكم الذي يقوده العسكريون بجهود نشيطة وحقيقية لتنظيم العمال والفلاحين ، وللمساعدة على رفع ادراكهم السياسي والمعاونة في تكوين حركة سياسية يستطيع الشعب من خلالها التعبير عن آرائه ومطالبه. وفي بعض الحالات الأخرى ، مثل بيرو") والعراق والجزائر ، حيث ظهرت الحكومات إلى الوجود في هذه الأمثلة الثلاثة كلها نتيجة لانقلاب ، وحيث اتخذت خطوات تقدمية ضد الرجعية الداخلية والامبريالية الأجنبية ، يتمتع الشعب العامل بفرص جديدة للنشاط الديمقراطي ، مع انهم ما يزالون يخضعون لدرجة معينة من الكبح.

ومن الواضح إن دور حركة القوات المسلحة في البرتغال عظيم الأهمية، وبخاصة لأن الطبقة العاملة البرتغالية ونقاباتها ومنظماتها الاجتماعية الجماهيرية الأخرى. وأحزابها السياسية بما في ذلك الحزب الشيوعي ، نتمنع الأن بفرص لمواصلة نشاطها الديمقراطي بعد خمسين سنة من القمع الفاشي. والعلاقة القائمة بين حركة القوات المسلحة البرتغالية وبين الطبقة العاملة والشعب منذ الإطاحة بنظام حكم كايتانو الفاشي سمة جديدة تماما في اوروبا الحديثة ، وسوف ندرسها بتفصيل أكبر فيها بعد.

عندما نقلب النظر في مسالة لماذا تحدث الانقلابات التقدمية في العالم الثالث ، ربما يتوجب علينا أن نفسر لماذا نستخدم مصطلح اتقدمي،. ففيما يتعلق بالديمقراطية الداخلية ، والسلطة ومشاركة العمال والفلاحين

فيها، تنطوي انظمة الحكم هذه على نواقص واضحة. وحق لدى اكثرها تقدمية تظل المواقف الأبرية ، إذا لم نقل مواقف التحفظ نائمة إزاء الطبقة العاملة. والطابع التقدمي، لأنظمة الحكم هذه ، لا يتقرر ، بأية حال، من خلال مثل هذه الاعتبارات ، بل من خلال دورها وسياستها الإجماليين بالعلاقة مع الاقطاعية الداخلية إن هؤلاء الحكام العسكريين يساعدون على انتشال بلدانهم من الماضي بخطواتهم الحر اضعاف الاقطاع اقتصادية وسياسية وايديولوجية ، وباجراءاتهم لاعادة بناء الاقتصاد الرقبر التعليم لفئات أوسع من السكان ، وإيجاد درجة ما من الخدمات الاجتماعية ، رمساعيهم للحد من القبضة الإمبريالية المفروضة على حياة البلاد الاقتصادية ، وتقليصها هم بعملهم هذا يلعبون دورا تقدمية ، حتى وإن كانت نظرتهم العامة التي كونها وصاغها مرهم الطبقي والاجتماعي ، تمنعهم من ان يمنحوا المبادرة الديمقراطية للشعب ، روخاصة للعمال والفلاحين ، مداها الكامل.

وموقفهم الأساسي ازاء النشاطات الديمقراطية للشعب العامل يتجلى كذلك في ملهرمهم عن الأدوار النسبية التي يضطلع بها العسكريون والشعب في الانقلاب الفعلي داله. وعلى سبيل المثال، ففي عدد من البلدان العربية قادة عسكريون ، بدعون أن القوات المسلحة في القوة الوحيدة المتوفرة ، والمجهزة تجهيزا حسنة ، للقيام بنوع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي أصبحت ضرورية.

فجمال عبد الناصر ، مثلا ، حاول في كتابه السلفة الثورة (8) أن يبرر عمل الجمش بهذه الكلمات:

... فرض الوضع على الجيش ان يكون وحده القوة القادرة على العمل واي إجراء التغييرات الثورية - المؤلف كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب ما بين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات ، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب ، وان يكون في إستطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض ، وأن يكون في بدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملا سريعة حاسيا. اوردت الكلمة الأخيرة : «شريفة ، في طبعة دار المسيرة البيرونية غير المؤرخة من كتاب فلسفة الثورة التي أخذنا عنها النص العربي ، وما اثبتناه يتفق مع النص الانكليزي - المترجم) ، ولم نكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش، (فلسفة الثورة ، ص ٣٠ - ٣٩).

وتقدم الفريق عبد الكريم قاسم ، ايضا ، بالتبرير ذاته إلى حد ما لعمل الجيش السلم السلطة من خلال الإطاحة بنظام حكم نوري السعيد في عام ١٩٠٨. وادعى أن الجيش ولم يكن ليقوم بهذه الثورة لو ان اخواننا خارج الجيش كانوا قادرين على انتزاع حلولهم بقوة السلاح. ولكنهم كانوا قد نهروا وأضعفوا(٩) وذات مرة أكد وكينغسلي ، مارتن ايفا : (إن القوة الوحيدة في البلدان العربية، التي كانت نادرة آنذاك على تحقيق العورة الضرورية في الجيش. ..(١٠) إن هذه الأراء ، التي تقبل من حيث الجوهر فرورة التغيير الثوري في الشرق الأوسط، ولكنها تتقدم بموضوعة مفادها أن الجيش هو القوة الوحيدة التي

تستطيع تحقيق مثل هذا التحول، تتجاهل أو حتى تلغي كلية ده الشعب بوصفه صانع التاريخ ، وبخاصة الدور المتميز للطبقة العاملة في المساعدة على تردد كل من الأيديولوجيا والتلاحم المنظم اللذين تتطلبها الثورة. وحسب رأي اولئك الدم يتمسكون بهذه النظرية ، فإن. فلسفة الثورة، لجمال عبد الناصر) قد حلت محل الهاد الشيوعي» (١١).

وفي الواقع ، إنه لا في مصر ولا في العراق كان الجيش او بالاحرى مجموعة الضابط التقدميين التي قادت العمل المسلح ، هي قوة الثورة الوحيدة. ويجري الجدال حول ما إا كانت العامل التاريخي الرئيسي. ففي مصر والعراق كليها هناك عقود من النضال الجماهيري الشعبي والتضحية ، وبخاصة في العراق في الفترة التي أفضت مباشرة الى الإطاحة بنوري السعيده)، وقد سبق للاعمال الجماهيرية الشعبية ان زعزعت نظام الحكم القديم ومهدت الطريق أمام هلاكه الذي وجه الضباط التقدميون الضربة المميتة فيه. ور هم إدعاء قاسم بإن الحركة الشعبية قد أضعفت، فإنها نمت بشكل خاص في السنند السابقتين على ثورة تموز ١٩٠٨.

لقد تطورت حركة الشعب العراقي في الواقع على امتداد سنوات طويلة ، وكار الحزب الشيوعي عام كبيره.

ومنذ زمن الثورة الوطنية الأولى في العراق الحديث عام ١٩٢٠ وحتى الإطاحة بنوري السعيد في تموز (يوليو) ١٩٠٨، كانت مقاومة الشعب تهز العراق باستمرار. وكانت احدى العلامات الفارقة الوطنية في عام 1948 التي أجبرت حكومة العمال البريطانية على التخلي عن محاولتها فرض معاهدة بورت سموث على الشعب العراقي. وقد انتقمت الحكومة العراقية العميلة من الشعب العراقي أفظع انتقام. فالفت بالألوف في السجون ، وشنفت القادة الشيوعيين ، بمن فيهم السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي. وفي الخمسينات تصاعد النضال من جديد، وبخاصة عقب الهجوم الأنكلو ـ فرنسي على مصر في عام ١٩٠. لقد نهض الشعب في انتفاضة مكشوفة. وحدثت اضرابات ومظاهرات في انحاء (2) وكذلك شهدت مصر نضالا جماهيرية واسعة قبل ثورة تموز (يوليو ١٩٠٢ بلغ ذروته المسلحة في كفاح الفدائيين المصريين ضد قوات الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس بعد أن ألغي حزب الوفد برئاسة مصطفى النحاس المعاهدة المصرية البريطانية في خريف ١٩٠١ ، وكانت المعاهدة قد فرضت على مصر في عام ١٩٣٩ , 1 الناشر اما من البلاد، بما في ذلك مظاهرة عملاقة ضمت ٢٠٠ ألف مواطن في الموصل. وقتل امارات من المتظاهرين واعتقل المئات (١٢). ورغم محاولة نوري السعيد لإغراق الانتفاضة النوم ، فإن النضال استمر، فتأسست في مطلع عام 1957 جبهة الاتحاد الوطني ، موحدة اغنية الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الإشتراكي وحزب المؤتمر الوطني وممثلي من فئات الشعب المختلفة. وقد وصل النضال في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩٠ درى جديدة. وما له مغزاه ، أن تكتب جريدة «اتحاد الشعب» السرية في نهاية أيار دارو ١٩٥٨ قائلة : أن حكم الخونة ينهار. فدعونا

نستعد للحظة المنتظرة.

ولم يكن لهده الأحداث العاصفة إلا أن تؤثر في الجيش. فمعظم الضباط أنحدروا الأوساط الطلابية المعروفة بعواطفها الثورية والمعادية للامبريالية، بينما كان الجنود من غرفه برون وأعمال الاحتجاج الجبارة للشعب العراقي حفزت الجيش ، واضعفت نظام اور كام وشجعت الضباط الراديكاليين على العمل.

لقد استجاب الجيش الحركة المقاومة الناهضة. وتوحدت قوى الجيش والشعب لما فيه مصلحتهما المشتركة. وقوة هذه الحركة الموحدة هي التي كفلت النجاح للثورة وتأسيس الجمهورية العراقية الجديدة »(١٣).

لا تقويم مختلف عن ذلك الذي قدمه الفريق قاسم، تقويم يضع في الإعتبار وأشار في الأي تطورت فيه الثورة فعلية عوضا عن الاعتماد على نوع من الميثولوجيا وفي مصر حاول ناصر بالطريقة ذاتها أن يفسر الدور المسيطر الذي اضطلع به انگريون بتصوير الشعب كتلة سلبية متخلفة ولا مبالية تقريبا.

قامت الطليعة بمهمتها ، رأي الإطاحة بنظام حكم فاروق - المؤلف] واقتحمت سور الطغيان ، وخلعت الطاغية ، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس الصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير. . وطال انتظارها. . لقد جاءتها جموع اليس لها آخر. .. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال !

كانت الجموع التي جاءت أشياعة متفرقة ، وفلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير ، وبدت الصورة يومها قائمة مخيفة تنذر بالخطر..

وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة ، وإنما من هذه الساعة بدأت. .. (فلسفة الثورة ص ٢٩) أية عنصر من الحقيقة في هذا الوصف. فالشعب المصري كان «أشياعة متفرقة أولا متناثرة ». وكانت صفوفه قد مزقتها مرارة النزاعات الداخلية ، وكذلك مكائد اجهزة الأمن المدربه في الغرب. ولكن ناصر وزملاءه لم يكونوا يعملون في وضع من الفراغ السياسي الكامل. نكفاح الشعب المصري من أجل التحرير، حتى وإن تميز بصعوبات جدية واكتنفته نكسات متواصلة ، لم يبدا مطلفة في ١٩٠٢ فقط. فإذا كان الشعب في البداية حذر ازاء الضباط، فليس في ذلك ما يثير الدهشة ابدأ. وينبغي على المرء أن لا ينسى بان الإطاحة بفاروق ، على كونها هامة وتقدمية ، اقترنت في طورها الأول بقمع وحشي للطبقة العاملة المصرية")، والنقابات العمالية المجاهدة والشيوعيين.

لقد كان نضال الشعب المصري عاملا أساسيا في الإطاحة بفاروق ، الذي كان نظام حكمه قد أصبح بالفعل غير شعبي وضعيفة نتيجة الجهود المتواصلة للشعب ضده. وهذه نقطة أخرى مفقودة في تحليل ناصر. ومهما كان الادراك والحكم الذكيان لرجال مثل ناصر وخالد محي الدين والضباط الشباب

الآخرين الذين ساعدوا على خلق حركة الضباط الأحرار التي اطاحت فاروق، فإن خلفها بذاته كان نتيجة للانتفاضات السياسية التي خبرتها مصر في الأربعينات والخمسينات.

وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلاب هي التي قادت مظاهرات ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٠ ، مرغمة الامبرياليين على سحب قواتهم من المدن وتحديد مواقعها في منطقة القناة. وعقب ذلك ، كان العمال الذين قاموا باضرابات ضخمة في اثناء المعارك للجلاء عن منطقة القناة ذاتها. وشهدت سنتا ١٩٠١ - ١٩٠٢ نشاطا كبيرا، مرة أخرى ، قام به العمال المصريون ضد احتلال القوات البريطانية لمنطقة القناة ، وضد معاهدة ١٩٣٩ وميثاق الدفاع عن الشرق الأوسط الذي كان يجري الإعداد له ، ومن أجل تأسيس اتحاد عام العمال مصر بأسرها. وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر التأسيسي لهذه الهيئة النقابية الموحدا في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢. ولكن فاروق دبر في الليلة السابقة لهذا الموعد انقلابا واعتقل قادة النقابات العمالية والعديد من اعضائها.

إن الامبريالية القلقة من نمو الحركة الجماهيرية - التي ارغمت نظام حكم فاروق عل الغاء معاهدة 19 وعلى رفض الاشتراك في ميثاق الدفاع عن الشرق الأوسط الذي اقترحته الولايات المتحدة وبريطانيا. والمذعورة بخاصة من الدور المتزايد الذي يضطلع به العمال المنظمون ، سعت لاعادة الحركة إلى الوراء. وانقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١١٠٢ الذي أطاح فاروق، كان خطوة تقدمية وفتح امكانية جديدة في مصر. ولكن في الوقت نفسه، اعتبر عدد من المشاركين في هذا الانقلاب وكذلك بعض القرى التي رحبت به.

و انقلاب وقائي» يمكن أن يحبط فرصة أن يطيح الشعب نفسه بنظام حكم فاروق.

لقد كشف عن الوجه الآخر لنظام حكم نجيب بسرعة. ففي ١١ - ١٣ آب المل) ١٩٠٢ ، فتحت الشرطة والجيش النار على 30 ألف عامل مضرب في مصانع اية السر للنسيج في كفر الدوار ، فقتلت ١٢ عاملا وجرحت العشرات من الآخرين. را ٧ ايلول (سبتمبر) شنق في الاسكندرية اثنان من قادة الإضراب ، هما مصطفى خميس دا البقري.

إن مؤتمر النقابات العمالية الذي كان عليه أن يكون اتحاد عمالية نقابية موحدة لمصر ابرها ، والذي منعه نظام حكم فاروق ، من الانعقاد في كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢ ، وان المسير ذاته على أيدي حكومة محمد نجيب العسكرية الجديدة. فالمؤتمر التأسيسي ، أخي اركي للانعقاد في 14 ايلول (سبتمبر) قد حرم ، وشرع قانون مناهض للعمال.

فانز النقابيون، مثل أحمد طه أحمد الذي انتخب سكرتيرا عاما للجنة التحضيرية لاتحاد الى مصر، أرسلوا إلى السجون إلى جانب الشيوعيين والمعادين للامبريالية الآخرين.

وبعد ذلك ، يكون من قبيل العرض الخاطيء للتاريخ أن يؤكد ناصر انه كان على ارز آليش إن يسيطروا

على مصر لأن الجماهير كانت منقسمة ولا مبالية. وكما يقول بيتر ادرار (معلق حسن الاطلاع على السياسة المصرية ، معجب إلى حد ما بناصر ومتحمس كان هناك يسار الوفد، الذي كان خلافا لبقية الحزب ، مهتا حقيقة باجراء املاح اجتماعي جذري. وفي عام 1945 كانت قد تكونت في القاهرة لجنة العمال للتحرر الوطني تحت تأثير الشيوعيين ، وحوالي الوقت ذاته ، تكونت اللجنة الوطنية للعمال والطلاب التي كان لها انصار في النقابات العمالية والجامعات والمدارس الثانوية» (14) ومع ذلك فإن مانسفيلد يعترف «إن الضباط الأحرار لم يحاولوا إلا في نطاق ضيق الاتصال بأي من العناصر المدنية ممن كان يمكن أن يكونوا مهتمين بنهضة مصر. وهذا ا و تقليل من حقيقة الأمر. فالمسألة لم تكن إلى حد كبير مسألة عجز الضباط از من الاتصال بالقوى الأخرى المعادية للامبريالية. وفي الحقيقة، كما اشير أعلاه ، ان الفاظ تحركوا بسرعة ضد هذه القوي ، وبخاصة الطبقة العاملة لكي يكفلوا سيطرتهم المالية على الحكومة والدولة.

وما لا ريب فيه أن ثمة مجالا واسعا للبحث والمناظرة حول ما أنجزته مصر تحت قيادة و بعد اقصاء محمد نجيب في عام 1954. فقد تحققت بكل تأكيد إنجازات اقتصادية ز اوية عامة ، وأضعفت سلطة رأس المال الخاص والاقطاع مع انه لم تستأصل مطلقا ، وحطمت إلى حد كبير نبضة رأس المال الأجنبي ، وأصبحت مصر قادرة على الاضطلاع بدور هام في النضال ضد الامبريالية على المسرح العالمي. ولكن المصاعب التي غرقت فيها مصر بسرعة كبيرة بعد موت ناصر في عام ١٩٧٠ وحالما سيطر السادات ، ليست معزولة ابدأ عن تصورات القيادة العسكرية وعن الطابع المزدوج لنظام حكم الضباط الأحرار الذي كان واضحا منذ البداية ذاتها.

وقد يقول الضباط ان استيلاءهم على السلطة ضروري لأنه ليس هناك قوة أخرى متوفرة أو قادرة على إجراء التغييرات التي يتطلبها المجتمع. مثل هذه الادعاءات يمكن تبريرها في بعض الحالات ، على سبيل المثال، في الصومال وليبيا. واصالة مثل هذه الادعاءات ، على أية حال ، ينبغي أن تقوم بالارتباط مع موقف الحكومة العسكرية من القوة الأخرى المعادية للامبريالية في البلد ، وبخاصة العمال المنظمين وأحزابهم السياسية والنقابات العمالية. وفي حالة العراق ومصر، كما رأينا لم يكن العسكريون يملؤون فراغا مطلقا. وحالما تسلموا السلطة استخدموها ليس للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والتقدمي فحسب ، بل وايضأ للحفاظ على مثل هذه التحولات الهامة تحت سيطرتهم الخاصة وللحد من مدى أية مبادرة ديمقراطية مستقلة تقوم بها الجماهير ، وبخاصة الطبقة العاملة.

ويعبدنا مثالا مصر والعراق إلى الآراء التي طرحها كوهين وفيرست والتي ذكرت في بداية هذا الفصل، وإلى الظروف التي تسبب الانقلابات العسكرية. لقد كنا ندرس منا الانقلابات التقدمية ، ولكن الموضوعة التي تقدم بها كل من كوهين وفيرست على حدة ، تنطبق تماما على الانقلابات ذات الطابع الرجعي ، مع انه في الأخيرة يمكن التدخل القوى الخارجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أن يكون مضادة للطبقة

العاملة والقوى الراديكالية حتى عندما تكون ناضجة وحسنة التنظيم ، كما كانت ، مثلا في شيلي والسودان.

وإذا كان ضعف نظام الحكم القديم ، كما يجادل كوهين وفيرست عن حق ، سيبا رئيسيا من أسباب أي انقلاب ، إذن فمما لا ريب فيه أنه ينبغي أن تسترعي انتباهنا اسباب ذلك الضعف المتنامي. وما يتمتع بأهمية خاصة هو تحركات الشعب العامل في سعيه التحقيق حياة أفضل لنفسه. وليس ثمة سوى قليل من الشك في أن الاضرابات العامة الواسعة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩ (١٩)، في نجيريا مثلا، فوضت إلى حد بعيد حكومة بليوا الاتحادية ، مفضية إلى الأزمة الانتخابية لعام ١٩٩٠ ومن ثم إلى الانقلاب العسكري العام 1966 الذي دحر نظام الحكم القديم. ومزقت تحركات العمال وبخاصة تحرك مليود منهم انضموا إلى الإضراب العام في ١٩٩4، نسيج المجتمع النيجيري، وخلق وضعا لم يعد فيه باستطاعة الحكام القدامى مواصلة حكمهم.

لقد انزل الضباط الشباب ضربتهم بعد أن كان العمال قد أضعفوا فعلا نظام اليكم القديم، إلى حد يتعذر أصلاحه بكل تأكيد تقريبا. ولكن الضباط لم يربطوا عملهم بوعي وبصورة تنظيمية مع الحركة الجماهيرية. ولذا فقد ازاحهم بسهولة الجنرال أيرونتري التي أطاج به الجنرال غووون. وفي السودان ، أيضا جاء انقلاب نميري، في أيار (مايو) ١٩٩٩ بعد أن كان النضال الجماهيري المتصاعد بقيادة الحزب الشيوعي قد اضعف بشدة نظام الحكم القديم. وفي هذه الحالة كانت هناك بعض الروابط بين الضباط المنظمين الانقلاب وبين الحزب الشيوعي ، الذي ساعد على توطيد نظام الحكم الذي أقيم بعد الانقلاب. ولكن ، كما سوف نتبين فيها بعد ، فإن هذه الروابط لم تكن ، بقدر ما يتعلق الأمر بمجموعة الضباط المهيمنين ، قائمة على الثقة المتبادلة ، ولا على أهداف مشتركة حقا بعد ما ما نجح الانقلاب. وهكذا نشبت الأزمة الأخيرة، وانقلب نميري على الحزب إن أمثلة مصر والعراق [عبد الكريم قاسم ونيجيريا والسودان تشير ، في بعض الارانب ، إلى أن الوضع السابق على الانقلاب غالبا ما يحتوي بعض السمات التي حددها لينين باعتبارها سمات ضرورية للوضع الثوري (١٧). وبالطبع تجري محاولة الانقلاب في ومن الأحيان لأن البلد على وجه التحديد يكون في خضم وضع ثوري. وكانت هذه هي البالة الى حد ما بالنسبة لانقلاب كورنيلوف في تموز (يوليو) ١٩١٧ في روسيا ، وحتى أكثر ومن ذلك بالنسبة للتحركات الواضحة نحو انقلاب جديد والتي كانت تحدث في اكتوبر ١٩١٧ لاحباط الثورة ذاتها.

والسمات التي يشترك فيها الانقلاب والوضع الثوري هي عجز الدوائر الحاكمة عن مراسلة حكمها بالطريقة القديمة ، وسخط جماهيري متنام على نظام الحكم ، يتبدى في القالب في أزمة سياسية كبرى تؤثر في أقسام واسعة من الشعب. وعلى أية حال ، يمكن أن لا تكون أزمة الطبقة الحاكمة في الوضع السابق على الانقلاب عميقة جداً. وهكذا كن ان يحدث تحول في داخل بنية الطبقة الحاكمة نفسها ، بحيث

تنتقل السلطة من مجموعة الى اخرى ولكن من دون أي تهديد حقيقي للنظام الاجتماعي القائم رغم المولات في الإطار السياسي (على سبيل المثال، اليونان في عام ١٩٩٧).

وهناك بالاضافة الى ذلك مسألة الحركة الجماهيرية. ففي وضع ثوري ، حتى وإن لم وما قسم من الشعب مستعدة لمواصلة العيش بالطريقة القديمة ، وحتى وإن كان قسم من الراهب مستعدا للتضحية بحياته من اجل احداث تغيير، فإن الحركة بمجموعها يمكن ألا اول قد باتت قوية بما يكفي لتؤكد نفسها بحسم، وبخاصة اذا لم يكن هناك قوة ثورية قنطرة تنظيم قوية أو حزب قادر على قيادة الشعب إلى النصر. وفي مثل تلك الحالة يمكن أن اون هناك نتيجتان، تدخل عسكري تقدمي يقوم به الضباط الراديكاليون مدعومين بتعاطف ومساندة شعبين، أو انقلاب عسكري يستهدف احباط وتبديد نذر العاصفة الثورية أو سحقها تماما.

ان حكومات عسكرية جديدة تظهر في عدد من بلدان العالم الثالث عند منعطف تاريخي في تاريخ العالم ، حيث تعاني الامبريالية ضربات شديدة ، وحيث تتقدم الاشتراكية وحركة التحرر الوطني. وهو زمن ، أيضا ، من الاضطراب السياسي الداخلي والتغيير. فالقاعدة القديمة للمجتمع لم تعد مقبولة. لا من قبل العمال ولا الفلاحين ولا الفئة المثقفة في هذه البلدان ، ولا حق من قبل أقسام من طبقتها الرأسمالية. وهي غير مقبولة من قبل الكثير من ضباط الجيش الذين يرتبطون في بعض الأحيان بالاقسام المختلفة من الطبقة الرأسمالية الأهلية - بأرباب العمل، واغنياء الفلاحين ، والصناعيين المحليين. او بالبرجوازية الصغيرة ، أو حتى بأقسام من العمال أو الفلاحين. وهؤلاء الضباط لا يمكن أن يبقوا بمعزل عن تأثير القوى الاجتماعية والانتفاضات السياسية التي تحيط بهم. ان ضباطاً وطنيين ، عصريين راديكاليين ، يظهرون على المسرح. وهم يوجهون الضربات الأنظمة الحكم المتخلفة ويطيحون بها.

وغالبا ما يكون طريقهم ، ولكن ليس دائا ، قد عبدنه سنوات من النضال لقوى اجتماعية اخرى ، نضال شنه إلى حد كبير العمال والفلاحون ، وعلاوة على ذلك ، نضال أضعف بصورة متوالية نظام الحكم ، وفي بعض الأحيان نضال انفجر عشية الانقلاب الفعلية الفكر ادريس كوكس ، عوامل وراء الانتفاضة في العراق ، ٢٩ World News تموز (يوليو) ١٩٠٨ و امان با فر ، كيف تحققت الوحدة في العراق ، ٢٩ World News تموز (يوليو) ١٩٠٨. (١١) ٢٩ موز (يوليو) ١٩٠٨ : المصدر السابق ص 67. او المصدر السابق ، ص ١٧.

Woddis, New Theories of Revolution, London, 1972, pp. 152-7 ! ألين (مرض الطفولة اليسارية في الشيوعية) يعرف الوضع الثوري بالتعابير التالية : «... انه ليس وادي أن تدرك الجماهير المستغلة والمضطهدة عدم امكان العيش بالطريقة القديمة، وتطالب بالتغييرات.

في عانت ثورة ، من الضروري ألا يكون المستغلون قادرين على العيش والحكم بالطريقة القديمة ، انه

ابد منها ما لا تريد « الطبقات الدنيا ، أن تحيا بالطريقة القديمة ، ولا تستطيع الطبقات العليا و أن زامل السير بالطريقة القديمة يمكن أن تنتصر الثورة. وهذه الحقيقة يمكن التعبير عنها بكلمات أخرى : ان الثورة مستحيلة بدون أزمة تلف الأمة بأسرها (تؤثر في كل من المستغلين والمستغلين)، وينجم عن و لكي تحدث ثورة ، أولا، أنه ينبغي على أغلبية من العمال (أو في الأقل لأغلبية من العمال دواترين طبقية والنشيطين فكريا وسياسية أن تدرك أن الثورة ضرورية ، وانها يجب أن تكون مستعدة الموت في سبيلها ؛ ثانية ، ينبغي أن تمر الطبقات الحاكمة خلال أزمة حكومية ، تجتذب الى السياسة حتى اور الجماهير تخلف. .. تضعف الحكومة وتجعل من الممكن للثوريين أن يطيحوا بها بسرعة.

7-الضباط و الطبقة الاجتماعية

عندما ندرس دور الجيش في السياسة ، وبخاصة دور الضباط ، من الضروري أن نميز بين التدخلات العسكرية التقدمية وبين الانقلابات الرجعية. فالضباط الذين يعملون على انهاء نظام حكم رجعي وإقامة حكومة تقدمية ، حتى وان كانوا ينحدرون من الطبقة ذاتها أو الفئات الاجتماعية ذاتها شأنهم في ذلك شأن الذين يستولون على السلطة لاقامة حكم الطغيان ، فان دوافعهم تختلف تماما عن دوافع أولئك. وكما نوهنا سابقا ، فان المصطلح و التقدمية ، في هذا السياق معنى خاصة. وعلى العموم ، انه يشير إلى أنظمة الحكم التي تتخذ موقفا ضد الإمبريالية والاقطاع الداخلي، ويسعى إلى تحقيق تغييرات جذرية ذات طابع عصري في الاقتصاد والبنية الاجتماعية. ولا يستبع ذلك بالضرورة أن مثل هذه الحكومات المعادية للامبريالية والتي يقودها الجيش توفر مدى كاملا لتطور الديمقراطية الداخلية ، او نساعد بلدانها على السير صوب الاشتراكية ، مع أن هذه الأخيرة يعلن عنها في الغالب مدفأ ، وهي في بعض الحالات هدف حقيقي يسعى لتحقيقه.

وعلى أية حال ، فان المدى الذي يمكن أن ينجح فيه هؤلاء الضباط التقدميون في تحقيق الأهداف الاشتراكية المعلنة ، محدود في الغالب بموقفهم من مشاركة الشعب الديمقراطية. ولا يحتاج المرء إلا إلى القاء نظرة على التجارب التي تلت إقامة الحكومات العسكرية في مصر (١٩٠٢)، والعراق (١٩٠٨)، والسودان (١٩٩٩)، وليبيا (١٩٩١) ، ليتبين في الحال أن الحقوق الديمقراطية بقيت محدودة ، رغم الخطب الحازمة في عدائها للإمبريالية لمثل هؤلاء الحكام العسكريين ، ورغم اعمالهم الهامة المعادية للإمبريالية غالبا.

مل الماركسيون ضد الانقلابات العسكرية التقدمية ؟ على العموم يعارض الماركسيون هل هذه الأعمال. إذ ينبغي أن يكون التغيير الأساسي في السلطة مسألة تعود إلى الجماهير ، وليس إلى مجموعات نخبوية صغيرة أو إلى المؤامرات. فالثورة كما يشير لينين ، تدل على تغيير في السلطة الطبقية ، وهذا يتطلب حركة الملايين من الناس ، وليس مكائد حفنة من المتآمرين. ولكن التشبث الصارم جداً بمثل هذه الصيغ من دون دراسة الظروف الملموسة في كل حالة خاصة يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات خاطئة في بعض الأحيان.

ومع اننا استخدمنا حتى الأن مصطلح و انقلاب ، ليشير إلى كل من العصيانات العسكرية اليمينية وكذلك تدخلات العسكريين التقدمية ، فان هناك فروقة هامة بين النوعين من العمل. ولهذا السبب بالذات اختلف لينين اختلافا شديدا عن أولئك الماركسيين الذين شجبوا جيمس كونولي لمشاركته في انتفاضة عيد الفصح عام 1911 في ايرلندا. واطلق هؤلاء النقاد صفة و انقلابي ، على كونولي. ولكن لينين كتب دفاعا عن كرنول :

ران مصطلح و انقلاب ، Putsch بمعناه العلمي ، يمكن استخدامه فقط عندما لا تكشف محاولة العصيان السلع الا عن حلفة من المتأمرين أو المجانين الأغبياء ، ولا تستثير تعاطفة بين الجماهير (١).. .

ما ينبغي ملاحظته هنا هو أن ما كان حاسة بالنسبة للبنين ليس المدى المحدود الذي مكن ان تكون عليه مشاركة الناس في العمل عند البداية ، بل موقفهم وعلاقتهم به حالم مكون قد حدث. وبالطبع لم يكن لينين يتناول هنا ، انقلابا عسكريا بل عملا مسلحا فام يه مدنيون. ولكن أليس ثمة معنى معينة تكون فيه ملاحظات لينين حول (عيد الفصح العام 1916، ذات أهمية هنا ؟

هذه مسالة هامة للغاية بالنسبة لحزب سياسي جدي. ففي بعض الأحيان يمكن المجموعة من الضباط الراديكاليين والوطنيين أن تبدأ هجومها الخاص على نظام الحكم غير الشعبي وحتى ان تطيح به ، في وقت تكون فيه النضالات الجماهيرية آخذة بالتطور ، بينها لكون القرى الثورية متوجهة نحو مزيد من دفع هذه النضالات بوصفها الطريق الرئيسي التحقيق تغيير ثوري. ويمكن للحركة الثورية ان لا تفضل مثل هذه الخطوة العسكرية باعتبارها الطريق نحو الأمام ، ولكن بما أن هذه الخطوة قد حدثت فان من الواجب اتخاذ موقف ازاء المجموعة العسكرية التقدمية ، موقف ازاء كل من الانقلاب ذاته ، والحكومة التي تنبثق عنه.

وعلى سبيل المثال ، كان على الحزب الشيوعي السوداني أن يواجه هذه المسألة أكثر من مرة.

وعلى المرء عند تقويم دور التدخلات العسكرية التقدمية أن يضع في الاعتبار ليس الجاحها في ازاحة نظام الحكم الرجعي السابق فحسب، بل وأيضا المدى الذي كانت فيه قادرة فيما بعد على إحداث تغييرات جذرية هامة. وفي بعض الحالات تدخل الحكومات العسكرية التي أقيمت نتيجة انقلاب ، مدعوم بتأييد شعبي في الغالب ، اصلاحات هامة ، كما هي الحال في مصر في ظل جمال عبد الناصر ، أو في بيرو تحت قيادة الجنرال فيلاسكو الفارادو ، أو في الصومال تحت قيادة محمد سياد بري. فتطبق اجراءات الاصلاح الزراعي ، وتؤمم المؤسسات الأجنبية، وتؤسس صناعة الدولة ، وتدخل الاصلاحات. التعليمية والاجتماعية الأخرى ، وتقام علاقات وثيقة مع الدول الاشتراكية ، ويتخذ في العلاقات الخارجية موقف معاد للامبريالية.

أن هذا الدور التقدمي الجديد، الذي يضطلع به بعض القادة العسكريين في العالم الثالث ، يفسر جزئية بالتركيب الطبقي المتغير هيئة الضباط. وليس من السهل دائي تحديد الطابع الطبقي لطائفة الضباط. وكما يلاحظ موريس يانوفتش ، (٢) «ليس ثمة مهنة تقاوم البحث في اصولها الاجتماعية بعناد كا تفعل العسكرية » وبالتالي ، فان السمات الطبقية للضباط في بلدان العالم الثالث عرضة في الغالب لأن تكون غامضة نوعا ما. وفي الشرق الأوسط ، مثلا ، غالبا ما يشار إلى الضباط بوصفهم « مثقفين في بزات

عسكرية »، أما من أية طبقة أساسية ينحدر هؤلاء « المثقفون » فمسألة تترك في العادة من دون تحديد. ويشير الباحث الشوفييتي ميرسكي الى الضباط في بعض بلدان العالم الثالث بكونهم « القسم الأفضل تعليم من بين أقسام الفئة المثقفة ، وهم دائما أفضل عدة من الآخرين حملة الأفكار التقدمية »، وهم مستعدون ل « النضال في سبيل تحديث بلدانهم المتخلفة. »(٣) وبعد أربع سنوات أكد، وهو يكتب في «ليتر تورنايا غازيتا» في آب (أغسطس) ١٩٩٧ ، على نزعة مختلفة تماما باعتبارها سمة مميزة لعدد من هؤلاء الضباط. و «ان النظرة الايديولوجية العامة عند القادة العسكريين برجوازية في ما يتعلق بخلفياتها وتبقى اليوم الدعامة الأساسية للاستعمار الجديد. وهم. ... لا يميلون الى التغييرات الاجتماعية الواسعة النطاق. ويفتقرون أيضا إلى المؤهلات الضرورية القيادة دولة (4) » لا يساعد أي من هذه التعميمات الكاسحة والمتعارضة حقا. على تحديد المسألة وكما يعقب بيري عن حق ، فان « الفئة المثقفة ليست طبقة مستقلة » ، ولا هي تمتلك أو تظهر لا مبالاة طبقية class - disnuteredness ، ويكتب بييري مطورة حجته : از « غالبا ما وقفت الفئة المثقفة (الانتلجنسيا) الفرنسية في القرن الثامن عشر إلى جانب الطبقة البرجوازية الثورية الناشئة ، كما فعلت الفئة المثقفة الروسية في * بالنسبة للصومال قبل تحوله للتحالف مع الولايات المتحدة والناشر] القرن التاسع عشر. أما الفئة المثقفة العربية في القرن العشرين فهي أكثر انقساما في توجهها. وأحد الأسباب هو التنوع الكبير في أصولها الفئوية. فالمثقفون الفرنسيون والروس لما قبل قرنين أو قرن مضى كانوا في الغالب سليلي البرجوازية والنبلاء الصغار. ولكن المثقفين العرب للجيلين الأخيرين ينحدرون من مستويات مختلفة ذات مصالح متنازعة - أبناء البرجوازية وملاك الأرض ، وابناء أصحاب المهن الحرة وأغنياء الفلاحين وغيرهم. ورغم الأهمية العظيمة للمثقف الذي يولد لطبقة حاكمة ثم ينحاز إلى الطبقة المضطهدة ويزودها بالذخيرة الايديولوجية ، فان هذه ليست الصورة الوحيدة للمثقف. فالكثير من المثقفين يظلون ملتصقين بطبقتهم التي انشأتهم ، يخدمونها بأسلوبهم الخاص ، ومع ذلك بامان وبصورة فعالة. ولسوف يكون من الخطأ أن نعتبر جميع المثقفين أو من يسمون بالمثقفين منحازين تلقائية إلى قوى التقدم.

ان الفئة المثقفة بحد ذاتها ليست تقدمية ولا رجعية. وفي بعض الأوقات تخدم منبراً كلى الأهمية للأفكار ضمن كل حركة تقدمية وتنظم قواها. ولكنها تقوم بالوظيفة ذاتها لدى المجموعات الرجعية كذلك (2) » ويلفت التيجاني بابكر (6) انتباهنا ، وهو يتناول افريقيا خاصة ، إلى الحقيقة الماثلة في أن غالبية الضباط في الجيوش الافريقية تنحدر من البرجوازية الصغيرة المتعلمة وحتى من الآراء المتعلمين للعمال والفلاحين ، وذلك خلافا لما هي عليه الحال في البلدان الرأسمالية المنورة أو حتى أمريكا اللاتينية :

في هذا المجال ، فانهم يكونون جزءا من الفئة المثقفة الافريقية. أن الجيل القديم من الضباط ، الذي يحتل في العادة المراتب العليا ، كان قد دربه مباشرة مدربون استعماريون أو تدرب في الكليات العسكرية للغرب. وهم على العموم ليسوا متوجهين فقط نحو القواعد والمثل الغربية ، بحكم تدريبهم وتعليمهم ، بل

او يكونون أيضا ، بحكم رتبتهم ، جزءا من البرجوازية البيروقراطية ، التي لها مصلحة في المحافظة على طريق التطور الرأسمالي. وعلى أية حال ، من المحتمل أن تكون الغالبية من الجيل الأصغر من الضباط ، قد شاركت في النضال المعادي للامبريالية ايام الدراسة في الأقل. ولذلك ، فمن المحتمل كثيرة أن تكون مشبعة بالحقد على الامبريالية ، وان تكون مرتبطة مع الشباب الذين يقودون في الوقت الحاضر النضال الثوري ، وان تكون أكثر عرضة للتأثر بالافكار الثورية. » ان هذه النقطة ينبغي أن تؤخذ طبعا مع بعض التحفظات. حقا ، أن عددا من هؤلاء الضباط الشباب قد تأثر بالأفكار المعادية للامبريالية ، وبعضهم تأثر بأفكار أكثر جذرية وحتى اشتراكية في ما يتعلق بتطور بلدهم في المستقبل. ولكن النضال والخبرة السابقين وكذلك ارتباطات الجيل بالراديكاليين المصريين في مجتمعهم ، ليست التأثيرات الوحيدة التي يتعرضون لها. فلديهم في الغالب مدربون من المؤسسات العسكرية الغربية ، وفي بعض الأحيان يرسلون إلى الخارج ، شأنهم في ذلك شأن الضباط الأكبر سنا ، لاستكمال تدريبهم - الى اند هيرست ، فورت براج ، فورت غالك (بنها) ، أو سينت سير. حيث يخضعون إلى غسل دماغ رفيع جدة وشامل. وبغض النظر ، أيضأ ، عن التأثيرات الايديولوجية المباشرة التي تضغط عليهم من الجهات المختلفة ، والتي تنشا من المجتمع الذي يؤلفون جزءأ منه ، فهناك حقيقة أصولهم الاجتماعية الخاصة وارتباطاتهم الطبقية.

وعلى وجه التحديد ، لأن هؤلاء الضباط ينحدرون من تشكيلة متنوعة من الطبقات الاجتماعية ، ويخضعون إلى مفاهيم وبدائل سياسية مختلفة وحتى متعارضة ، وتتجاذبهم القرى الطبقية المتنازعة ، ويسعون في هذا المجتمع المركب المتغير باطراد الى صيانة موقعهم الخاص ، وحماية مصلحة مجموعتهم ، ويخدمون مطمحة وطنية محددة على نحو سيء ومفهوما بشكل غامض ، فان الطريق التي يسلكونها في الغالب ملتوية. ومن المفهوم أن يقف بعض الضباط الى جانب الرجعية ، والبعض الآخر مع التقدم ، وآخرون ، كما يحدث في الغالب ، ينتقلون من معسكر الى آخر ، ومن ثم يعودون ، مرة اخرى ، الى ولائهم الأول. .

ويلاحظ عدد من الباحثين التركيب الطبقي المتغير لطائفة الضباط في أمريكا اللاتينية. ففي هذه البلدان كانت الدوائر الحاكمة في القرن التاسع عشر (وحتى في القرن العشرين) قائمة على الثالوث الأقدس : الجيش والكنيسة وأوليجاركية ملاك الأرض. كانت هذه القرى الثلاث متداخلة الى حد بعيد. وكان الضباط يؤخذون بالدرجة الرئيسية من أوليجاركية ملاك الأرض. وعلى أية حال ، فان التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في العقود القليلة المنصرمة ، قد حورت البنية الطبقية في هذه البلدان ، ولهذا تأثيره في تركيب القوات المسلحة ، وبخاصة في أقسام الضباط من هذه القوات.

و ران ممثلي الطبقة الوسطى جاءوا ليجددوا تركيب الضباط الأقدمين. وهذا ما يفسر لماذا أخذ الشباب من ذوي التفكير الحديث يتولون مناصب قيادية. .. فعدد ممثلي أوليجاركية ملاك الأرض يتضاءل في

جيوش أمريكا اللاتينية ، ويظهر الكثير من يرتبطون بالأقسام العاملة من السكان والفئة المثقفة ، (٧) وفي الواقع بيدي إيووين (1) النقطة ذاتها ، ويوضح انه نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين. .. أخذ يظهر في المراتب الدنيا من هيئة الضباط ممثلو او و تمرات الدينية الوسطى الناشئة. فابناء الصناعيين والبيروقراطيين وأصحاب المهن الحرة ان بانوان بدأوا باكتساب الخلفية التعليمية والنظرة العامة الحديثة والتقدمية ، مما جعلهم اورا، متفوقين في الأكاديميات العسكرية. .. ولم تكن للممثلين العسكريين لهذه أ وقات الدينية الجديدة. .. روابط لا مع أوليجاركية الأرض ولا الكهنوت.

ويلاحظ فيغا(٩) انه من الصعب اللجوء إلى التعميم حول الجيوش في أمريكا المايانية ، لأن الوضع يختلف كثيرة جدا من بلد إلى آخر. ومع ذلك ، فالمرء لا يستطيع ، با آماء عام ، أن يتجاهل التطور خلال السنوات الأخيرة لهيئة من الضباط مدربة تقنية ، قرار من الرجال المزودين بتعليم جديد عصري في الكثير من الميادين ، وما يترتب على ذلك و تغيير في موقفهم ازاء المجتمع :

«... لعقود عديدة ، لم يكن ليدرب المهندسين والتقنيين في البرازيل سوى المدارس العسكرية. وقد شرع الجيش الأرجنتيني بانشاء صناعة فولاذ وطنية في قرطبة. وبقيت شبكة مواصلات القوات المسلحة - التليفون والبرق والراديو - لفترة طويلة من الزمن هي الشبكة الوحيدة الكاملة في القارة ، وكان الجيش في الغالب هو المنظمة الرئيسية أو الوحيدة التي تقوم بالتنقيب ورسم الخرائط وأعمال المسح. .. ولم بكن دور الضابط الجديد براقة كدور الجنرال الذي كان خبيرة في العصيان أو نفاق البلاط ، ولكن هذا الضابط الجديد أنذر بظهور شخصية كانت أهميتها في نمو كلها مرت أمام أنظار ضباط الحكومة العاجزين والزائدين عن اللزوم ، المجموعة المعقدة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما زادت أهمية المعرفة التقنية في خدمة الدولة (١٠) بيد أن المؤهلات التقنية ، على أهميتها ، لم تكن كافية بحد ذاتها لاحداث تغيير في رالف السياسية للضباط، واكتساب الخبرة التقنية يحدث في فترة من الأزمة الكبيرة في أمريكا اللاتينية ، التي تشهد نموا في نشاط الشعوب لانهاء هيمنة الولايات المتحدة على اروا، ولضمان السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية ، ولازالة الفقر والتخلف ، ولاحراز الباريات الديمقراطية التي سوف تساعد على السعي لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الاجتماعية. ولهذا كله تأثيره ، أيضا ، في القوات المسلحة ذات النواة الرجعية ، المختارة القوية والمدعومة من امبريالية الولايات المتحدة لفرض أنظمة حكم أكثر بربرية باطراد على الفه ، ويظهر باستمرار تيار تقدمي يدعمه نضال الشعب ، رغم النكسات المؤقتة وحتى اهرام الجدية.

في هذا الوضع ، غالبا ما تنظر القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية إلى نفسها باعتبارها محركات للتغيير الاجتماعي اكثر منها مجرد خدم لأوليجاركية الأرض ، ورجال الأعمال المحليين والشركات الأجنبية الكبيرة. والأمر على هذه الشاكلة حق عندما تخدم التغييرات الاجتماعية التي أدخلها الجيش المصالح الطبقية ذاتها التي قاموا سابقا بدور أكثر خضوعا في الدفاع عنها ، وعلى أية حال ، فان النضال الوطني

يجد تعبيراً له في هذه الجيوش ، وعلى هذا المنوال تطور نوع من النزعة الشعبية العسكرية التي تتخذ في بعض الأحيان مواقف جذرية تماما ، وبخاصة ازاء مصالح الولايات المتحدة وأوليجاركية الأرض. وما يثير السخرية أن محاولة الدوائر الحاكمة تزويد الضباط بتعليم بمنحهم تقديرة أكمل للمجتمع ، أملا في أن يصيرهم هذا مدافعين أفضل عن النظام القائم ، تسفر في الغالب عن نتائج مختلفة تماما.

هناك في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ماركسيون يدرسون مواضيع العلوم الاجتماعية في كليات الأركان العسكرية. والحصيلة هي أن الضابط الشاب بصبح في مواجهة العداء الصارم للشيوعية المتأتي من تربيته الدينية في العادة ، والتعليم الماركسي الذي يتلقاه في الجامعات وكليات الأركان. ومن ثم يكون ميله الطبيعي أن يصبح غير شيوعي بالمعنى الشكلي ، بل قومية فعلا في فوميته وحتى ذا نزعة كارهة للاجانب ، ويسارية في التوجه الاجتماعي والاقتصادي (١١).

وأشار فيغا ، أيضا، في حالة بيرو ، الى تأثير التعليم الخاص الذي يتلقاه الضباط البتلاءموا مع دورهم الجديد في المجتمع. ويلاحظ : ران مركز الدراسات العسكرية العليا. .. يصبح بسرعة مركز الدراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية (١٢)،. وبالتالي ، و فان الجيش ، وبخاصة مركز الدراسات العسكرية العليا ، يتهم بكونه متأثرة بالمذاهب المتطرفة ويتسلل المتعاطفين مع الشيوعية.

وبالطبع ، يمكن التعميمات من هذا الطابع أن تكون في الغالب مصدرا لاستنتاجات مبالغ فيها ، حتى وان يكون جوهر هذه التغيرات الطبقية في تركيب هيئة الضباط في أمريكا اللاتينية ، التي يلاحظها هؤلاء المعلقون ، صحيحاً. ولكن رغم هذه التغيرات ، فان اليووين ، في تقويه تقويماً عاما ، يجد ان الاستنتاج الذي لا مهرب منه هو أن القوات المسلحة ، بعد أخذ كل الأمور في الاعتبار ، تمثل قوة اجتماعية سكونية أو رجعية في سياسة أمريكا اللاتينية منذ الثلاثينات (١٣)،. وحسب رأيه فان أنظمة الحكم العسكرية التي شجعت الاصلاح حقا كانت. الاستثناء ، وكان تدخل القوات المسلحة السياسي في غالب الأحيان عامل كبح محافظ ، وصل حتى حد حل الأحزاب السياسية الشعبية عن طريق القوة ،.

ربما كان مثل هذا التقويم صحيحا عندما كتب ليروين في عام ١٩٩٠ - وما له مغزاه وبسرعة مركز لدرمن ويلاحظ :

.

ليش انه كتب هذا مباشرة عقب الاطاحة الثورية بباتيستا في كوبا. وما يزال صحيحا أن معظم التدخلات العسكرية في أمريكا اللاتينية تستمر في كونها رجعية. ولكن لم يعد باستطاعة المرء اعتبار القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية قوة اجتماعية «سكونية ». ففي عدد من الأمثلة الهامة - الكولونيل فرانسيسكو كامانو دينو والدور الشعبي للقوات المسلحة في جمهورية الدومينيكان في عام 1965، وحكومة الجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو المعادية للامبريالية في بيرو ١٩٩٨ - ١٩٧٠ ، والموقف

التقدمي جزئية والمعادي للامبريالية الذي اتخذته الحكومة العسكرية في الاكوادور في شباط (فبراير) ١٩ ، وحكومة الجنرال عمر توريخوس المعادية للامبريالية في بنها، التي نشأت من استيلاء الجيش على السلطة في عام ١٩٦٨ ، وحتى نظام الحكم القصير الأمد للجنرال توريس في بوليفيا في عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ - كان الاتجاه العام للقوات المسلحة ضد الإمبريالية ، وضد الأوليجاركية الداخلية الى حد ما.

وفي بوليفيا يشير الحزب الشيوعي الى الطريق الذي اصبحت فيه القوات المسلحة « انعكاسا ضروريا للوضع التاريخي الملموس. .. ورغم الضغوط والتشويهات وتغلغل المباديء الايديولوجية الامبريالية ، فإن القوات المسلحة ، شأنها شأن البنية القوقية بكاملها ، تعكس وقائع المجتمع الذي تعيش فيه - تناقضاته وتياراته ، وحدوده. وامكاناته (14)». ويلاحظ الحزب ، وهو يشير إلى التغييرات التي حدثت في داخل القوات المسلحة في الستينات ، والتي رافقها ظهور اتجاهات قومية ديمقراطية وحتى معادية للامبريالية »، أن الجيش الذي يقف على رأسه ضباط ينحدرون بالدرجة الرئيسية من الفئات الوسطى المدينية ، والذي يأتي جنوده من العمال والفلاحين ، لا يمكن أن يبقى حصينا ازاء « تأثير النضال السياسي ، ناهيك عن تأثير الأزمة الاجتماعية. وبينما يجري تلقين الجيش بصورة اساسية في مراكز التدريب التي تسيطر عليها الإمبريالية ، (١٥) فأنه يخضع أيضا لتأثير الأفكار التقدمية والقوى الثورية.

وعلى أية حال ، فإن الأخطاء التي اقترفتها الحركة التقدمية ، وكذلك مواطن ضعف وأخطاء حكومة توريس ذاتها ، أفضت إلى هزيمة الضباط ذوي العقلية الوطنية بقيادة توريس في عام ١٩٧١ وأعادت تنصيب نظام حكم رجعي. ومع ذلك ، فظهور تيار تقدمي في صفوف ضباط الجيش دل الى « بروز حليف محتمل جديد لقوى الشعب على المسرح السياسي. .. وأوحي بأن الضباط أوي التفكير الأكثر وضوحا والمعنيين بمصير البلد قد خرجوا من مستنقع النعرات الأيديولوجية والسياسية الذي فرض عليهم في مراكز التدريب العسكري التابعة للولايات المتحدة ، واقتربوا من إدراك أسباب تخلف البلد ووضعه التابع (١٩) »..

أن فشل رؤية الموقف السياسي المتغير عند الكثير من الضباط ، واتخاذ موقف « يساري » و معاد للعسكرية عوض ذلك ، وهو ما فعلته بعض مجموعات اليسار ؛ أو ، من جهة أخرى ، المبالغة في تصور التناقضات في داخل القوات المسلحة ، التي أدت إلى الدعوة إلى عزل كل الضباط وتكوين و جيش شعبي ، بقيادة ضباط الصف (اتخذ اتحاد الرقباء وضباط الصف مثل هذا الموقف غير الواقعي والجامد عقائديا (١٧) كل ذلك ساهم في سقوط حكومة نورى.

وفي الحالات الأخرى أيضا ، حيث حصلت الرجعية على موقع مهيمن وقتيا - كما في شيلي وأورغواي والأرجنتين وحتى البرازيل - سيكون محض خطا اعتبار الوضع في داخل القوات المسلحة تعبيرا عن قوة اجتماعية و سكونية ،. ففي شيلي ، كما سوف ندرس ذلك بتفصيل أكبر فيما بعد ، كان الانقلاب ضد

حكومة الوحدة الشعبية قد سبقه انقلاب في داخل القوات المسلحة لكي تحطم سلطة الجنرال براتس وزملائه التقدميين في الجيش (١٨). وفي أوروغواي ، فرضت ديكتاتورية بوردابيري في مواجهة معارضة قوية أبدتها أقسام من القوات المسلحة. وهناك أيضا تمايز واضح في جيوش البرازيل والأرجنتين ، كما في جيوش امريكا اللاتينية الأخرى دون ريب.

وبكلمات أخرى ، أن العامل الجديد والهام في داخل جيوش امريكا اللاتينية هو أن الوضع السابق الثابت او السكوني يقترب من نهايته وان ميولا جديدة ، تقدمية أخلة في تأكيد ذاتها ، مع أن ذلك يجري بطريقة صامتة نوعا ما في كثير من الحالات. وهذه الميول الجديدة مرتبطة إلى درجة كبيرة بالتغيرات في التركيب الاجتماعي والطبقي لهيئة الضباط.

ويعتبر فالبيزن(١٩) ، أن التحولات ذاتها تحدث في الكثير من بلدان الشرق الأوسط مع صيرورة هيئة ضباط الجيش ، حسب رأيه ، و أداة الطبقة الوسطى الجديدة ،، أي ، المتخرجين ، والتقنيين والمعلمين ، والضباط ، والمدراء وما إلى ذلك. ويكتب مالبيرن مواصلا حجته :

د واذ أخذت هيئة ضباط الجيش تمثل مصالح ووجهات نظر الطبقة الوسطى الجديدة ، أصبحت الأداة الأكثر جبرونا لتلك الطبقة ،.

وعلى أية حال ، فان مالبيرن يتخطى بحجته هذه الحدود ، مصورا الضباط في العالم العربي على انهم و القوة الثورية الرئيسية والمنطوية على إمكان إشاعة الاستقرار في التحولات الحاصلة. ريوانت بيري على أن الكثير من الضباط العرب برتبطون مثل هذه الفئات من الطبقة الوسطى الجديدة ، وان هيئة الضباط لا تمثل الطبقة التي كانت الخلف المباشر للحكم الاستعماري في البلدان العربية : ملاك الأرض الكبار واتباعهم من المثقفين (٢٠). إلا أنه يجادل في تبرير ملحوظ ، ان تقويم مالبيرن تبسيطي جدا وتعميمي جدا. وليس فقط لأن و التخلف الاجتماعي ليس مؤثرا في الأيديولوجيا ، عند التعاطي مع الضباط الأفراد.

وكما يشير بيري ، فإن هيئة الضباط العرب ليست مجموعة منسجمة. وهي ليست فقط مثل الطبقة الوسطى من ذوي المرتبات. فللكثير من الضباط روابط عائلية واجتماعية مع , اسمالين ورجال الأعمال ، ولا يتخذ نظام الحكم الجديد موقفا متمييز ضد هؤلاء. المماط يسمحون لاصحاب الأموال السابقين بل ويشجعونهم على المشاركة في ادارة مؤسساتهم معه التامهم ، أو على الخدمة في المؤسسات المختلطة بين القطاع العام والخاص. . (٢١)..

ويضيف قائلا أن الكثير من الضباط يرتبطون كذلك بالمزارعين الأغنياء على نحو وثيق ،. بعدا مصدر لأحد مازن الضباط ، وفي الحقيقة ، أساس تناقض غير محلول حتى الآن في معظم البلدان العربية.

وان الكثير من الضباط ، شأنهم شان عمال المكاتب والمثقفين بصورة عامة في العالم العربي ، من أصل

ريفي ، أبناء وأخوان وجهاء القرية من كل الأنواع. .. وخلافا لملاك الأرض الكبار المتغيبين في المدن ، فإن الكثير من هؤلاء الوجهاء الأثرياء يعيشون في القرية ذاتها. وهم رجال القرية الأقوياء الذين يستغلون العمال المأجورين والمستأجرين بصورة مباشرة ، وبأقسى الأساليب احيانا. وتتصادم مصالح هذه الطبقة مع مصالح ملاك الأرض الكبار ، وهي نتنافس معهم من أجل الحصول على ملكيات الفلاحين الصغار الذين يصابون بالإفلاس او يصبحون عمالا. ولكن مصالح هؤلاء القرويين الأغنياء تتصادم بالدرجة ذاتها مع مطامع ومطالب القرويين الفقراء ، جماهير الفلاحين الصغار والمستأجرين ، والعمال الزراعيين المعدمين. ان المزارعين الأغنياء مستعدون للموافقة على ناميم المؤسسات الصناعية ، والنقل والري وحتى أراضي الملاك الكبار ، وبخاصة عندما يصبح قسم من الأرض المستملكة ملكا لهم. ولكن ، حينها يمس الأمر متلكاتهم الخاصة ، فإنهم يدافعون بصرامة عن قدسية الملكية الخاصة. .. يضاف إلى " ، ان موقع المزارعين الأغنياء يزداد قوة. فالاصلاحات الزراعية التي أدخلتها حكومات الضباط ازالت السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي لأولئك الذين كانوا فوقهم في القرية وكل الاصلاحات الزراعية حتى الأن توقفت عند حد أعلى للملكية مرتفع من دون أن تؤثر سلبا في طبقة المزارعين الأغنياء. أن مساهمنهم في السلطة السياسية ليست كبيرة على نحو خاص ، ومبادرتهم ونشاطهم في دينامية التغيرات الاقتصادية محدودان ، ولكن مصالح هذه الطبقة مصانة ، وهي تشكل أحد أسس الدكتاتورية العسكرية (٢٤).

وهكذا ، فإن انظمة الحكم في عدد من الدول العربية ، التي أقامها القادة العسكريون تضم في قاعدتها الاجتماعية القرويين الأغنياء (او الكولاك) وكذلك البرجوازية الصغيرة المدينية ، • إذا كانت نظرية ماليبرن وبيري تشير الى ان الانقلابات العسكرية في الوطن العربي كانت تقدمية ، وبعضها مثل دور و الاداة للطبقة الوسطى ، فان الانقلاب الذي قاده الفريق ابراهيم عبود في السودان في تشرين الثاني د نوفمبر) ١٩٠٨ ، والانقلاب الإنفصالي في سورية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، انما يمثلان واقعا ردة الرجعية رفرى الانطاع ورأس المال واستيلائها على السلطة والناشر.

التكنوقراط ، المثقفين واقساما من بيروقراطية الدولة ، مدراء المصانع واقسامة من الرأسماليين ان هذا الجيل الجديد من الضباط ، بسبب موقعه الطبقي ، وأصله الاجتماعي ، ونظرنه العامة وتعليمه وتدربية وعلاقاته الاجتماعية والسياسية ، يميل إلى التحديث ، ولذلك فهر منجذب ، بدرجات واشكال مختلفة ، نحو اتباع سياسات ضد التخلف والاقطاع وكذلك ضد التقييدات والتأثيرات الإمبريالية. والاتجاه المعادي للامبريالية في سياسات الضباط ، في العديد من الحالات ، ليس بالضرورة دافعا أوليا لاعمالهم ، ولكن أية محاولة جادة لتصفية التخلف الموروث والمؤسسات البالية والممارسات السابقة على تسلم مثل هؤلاء الضباط للسلطة يمكن أن تسفر عن دفعهم إلى مواقع معادية للامبريالية.

وهذا ليس أمرا حتميا. فغالبا ما يقف على رأس الانقلابات الرجعية ضباط من الجيل نفسه ، ومن الأصول الطبقية ذاتها ، ليمنعوا أو يوقفوا اعادة بناء جذرية للمجتمع ، أو حتى ، في بعض الأحيان ،

لينقضوا اصلاحات متواضعة. انه لمن الهام التمييز بين الأصول الطبقها والاجتماعية من جهة، وبين الوظيفة الطبقية من جهة أخرى ، ومن الخطأ أن نعتقد بان الامل البرجوازي الصغير للكثير من الضباط يعني تلقائيا أن السلطة السياسية والدولة التي يقيمونها مي دولة البرجوازية الصغيرة. فالدولة الجديدة المقامة في بلدان العالم الثالث توفر مجالا هائلا ، سواء في الميادين العسكرية منها ام المدنية ، للافراد في المراتب العليا من جهاز الدولة ، بغض النظر عن أصلهم الطبقي ، ليفيدوا من مواقعهم ، في داخل الدولة وليصبحوا جزءا من البرجوازيا الجديدة. وهم يستطيعون تكديس الثروة من خلال العمولات على العقود الجديدة الممنوحة إلى الشركات الأجنبية ، ومن خلال اشكال اخرى من الفساد ، وغالبا ما تقدم لهم رشاوى كبيرة من قبل الوكالات الإمبريالية ، بما فيها وكالة المخابرات المركزية الحاضرة ابداً. وهم قادرون عل امتلاك المزارع والمضاربة في العقارات في المدن ، والدخول في عالم التجارة.

وانه لمن الضروري التعرف على هذا لأن الكثير من المختصين بشؤون بلدان العالم الثالث يجنحون الى المساواة بين الأصول الطبقية والاجتماعية لقادة الدول الجديدة ، وبين موقعهم الطبعي الجديد ، والمصالح الطبقية التي يخدمونها. أن « الأصل المتواضع ، لباتيستا لم يمنعه من أن يصبح عميلا من أصحاب الملايين لاحتكارات الولايات المتحدة ، كالا يستطيع المرء أن يوضح الدرر المختلف الذي ينتهجه قادة مصر اليوم مع ذلك الدور الذي انتهجره تحت قيادة ناصر بلغة الأصل الاجتماعي المختلف لحكام اليوم. وفي الواقع ، ان معظمهم كانوا في مواقع قيادية في زمن ناصره مع ان قوى اجتماعية أخرى انضمت اليهم في الفترة الأخيرة (٢٣).

وحتى للضباط الراديكاليين حدودهم. وتجنح ايديولوجيتهم الى ان تكون اشتراكية ، البرجوازية الصغيرة ، وهي لا تقوم على نظرة عامة علمية. ومن الطبيعي انهم ليسوا منفصلين كلية عن الأفكار الماركسية ، وهم يتأثرون بالتقدم العالمي للاشتراكية والتحرر الوطني. وهم ب الاعلام يعيشون في فترة تصفية الاستعمار وانحطاط الامبريالية. ولكن أهدافهم كقاعدة من المعجبيء بالعمال والفلاحين إلى السلطة ، ذلك الأمر الضروري اذا ما اريد لهذه البلدان أن و الاشتراكية ، ويتعرقل حتى انجاز الطور الوطني الديمقراطي من الثورة اذا ما حرم « الشعب او اول من فرصة المشاركة الديمقراطية الكاملة في عملية التغيير.

ان اهداف الضباط الراديكاليين معقدة. فبينما يمتلكون مطامح ، طوباوية غالبة ، في بناء ايم جديد تقدمي ، فانهم لا يدركون عادة أن «الشعب العامل » هو الذي ينبغي السماح له ان دون الخالق الأساسي لذلك المجتمع ، وتشجيعه على ذلك. وآراء الضباط مشوشة و روابطهم وصلاتهم الايديولوجية الاجتماعية الراهنة مع الطبقات والفئات الاجتماعية التي اوا ما , وتتجه اهدافهم (وهذه حقيقة الأمر حتى وان لم يجر التفكير بذلك دائما بصورة واعية ، مني وان لم يقصد الى ذلك بتعابير دقيقة) نحو حماية مصالح الطبقات التي يرتبطون بها أوثق وفي بعض الأحيان يمكن أن يكونوا غير مدركين أن ذلك ما يفعلونه ،

فهم يناضلون ، بار با ام الخاصة ، في سبيل بناء مجتمع جديد عصري وجذري. ولكنهم يقومون بهذا العمل على في رؤية تحتمها أصولهم الطبقية وموقعهم وخبرتهم. وعليهم أن يتوصلوا إلى انسجام مع والم مختلفة ، وان يتصارعوا مع ضغوط طبقية مختلفة وان يتغلبوا على نواقص اقتصادية هائلة و يواجهوا أكثر الظروف والمؤسسات الاجتماعية تخلفا وتعقيدا. فالشعب أمي الى حد كبير، وقالبا ما تؤثر فيه بشدة الخرافات السابقة على الرأسمالية والنعرات الظلامية. والضباط از اون اليون في محاولتهم شق طريقهم عبر هذا المستنقع من المعضلات بكل التقييدات التي در دورها أيديولوجيتهم ، غالبا ما يجدون أن مواقعهم المعادية للامبريالية قد أضعفتها السيرورات القلبية التي تكتنفهم.

أن موقفهم ازاء الديمقراطية سلبي في أسوأ الأحوال ، وأبوي في أحسنها. وان تدربوا على و قرار الأوامر ، وعلى أن يكونوا قيادة ، وعلى الأملاء أكثر من الاصغاء ، فإن نظرتهم العامة و في أي ميل للمناقشة مع الأخرين أو القبول بقرارات جماعية ديمقراطية. وعلى الخصوص ، اوزان الفوز يوم بكامله وتربيتهم الاجتماعية يجعلانهم أعداء لفكرة قبول ارادة اولئك الذين تعلموا ان وهم أوطأ منهم من الناحية الاجتماعية.

و كتب سانتوس قائلا أن العسكريين « متعودون. .. على الطاعة العمياء لمرؤوسيهم ، اعل أصوات الأمر الجافة ، وضيق أفق مهنتهم، التي نادرا ما تنطوي على عنصر اليه (٢٨).

ونتيجة لذلك، فإن الضباط ، حتى عندما يكونون تقدميين ، يجنحون (وهذا ليس دائما دورة إلى كبح الحركة الشعبية ،والى جعلها سلبية ، وفي بعض الأحيان ينتقلون الى تقليصها أو كبحها بالفعل. وهكذا ، فحتى انظمة الحكم العسكرية « التقدمية و غالبا ما تتسم بسوء التفاهم والتوتر والنزاع المكشوف بينها وبين الحركات الأكثر ثورية للطبقة العاملة ، بما فيها الأحزاب الشيوعية (٢٠). فأنظمة حكم الضباط التقدميين تعبير عن سيرورات متناقضة بسبب ملابعوا الطبقي.

اك آن موقفها شبيه إلى درجة معينة بموقف البرجوازية الوطنية. وهذا يعني انها تواجه أول طبقيتين واجتماعيتين كبيرتين. فمن جهة ، تقف ضد الإمبريالية والاقطاع، ومن جهة اخر 1 تواجه الشعب العامل في بلدانها ، وبخاصة الفلاحين والطبقة العاملة ، بما فيها فصائلها الاء ثورية. وهي تعتمد على مساندة الشعب العامل للتغلب على مقاومة الرجعية المحلية والخارجية ولكن ينبغي أن تكون هذه المساندة حسب شروط الضباط الراديكاليين ، وليس على أساس قول هيمنة الشعب العامل وقيادته.

إن موقف الضباط الراديكاليين في مواجهة الامبريالية وحلفائها الداخليين بجنح ال التذبذب. وذلك بسبب رغبتهم في تعزيز سيطرتهم ، وعزمهم على انتهاج سياسات تحد من ساملة الشعب. وهم موضوعيا يخدمون الامبريالية ، بموقفهم المتحفظ والمسيطر من حيث الأساس ازاء الطبقة العاملة في بلدانهم ، ولذا فقد رافق انتصار الضباط الراديكاليين في مصر في عام ١٩٠٢ شنق قادة العمال المضربين وسجن

الشيوعيين والقادة النقابيين ؛ وأعقب انتصار قاسم في العراق عام ١٩٠٨ اضطهاد الشيوعيين وفي النهاية قمعهم بصورة فظيعة ، مما عرض للخطر مسار الثورة العراقية بكامله. .. وفي السودان ، ايضا ، تبددت الآمال التي عقدت على ثورة أيار (مايو) 1969 عندما شرع نميري وزملاؤه في الجيش بقمع الحركة الشعبية سواء قبل أم بعد أحدار تموز (يوليو) ١٩٧١.

وتظهر كل التجارب أن أنظمة الحكم العسكرية الراديكالية تستطيع ، في أفضل الأحوال و أن تضطلع بدور تقدمي موضوعية في مرحلة معينة من التطور الوطني ؛ ولكن هذا لا يمكن ان يكون الا طورا مؤقتا ، قصر أم طال. واذا لم يتعمد القادة العسكريون تمهيد الطريق أمام حكم مباران دمقراطي ، ذي برامج اجتماعية واقتصادية أعمق وأكثر أساسية ، فإنهم سوف يصطدمون بحلها بالقوى الاجتماعية الناشئة أو يصبحون ضحية انقلاب وقائي تنظمه العناصر العسكرية الأكل يمينية والتي تسعى إلى منع استيلاء القوى الأكثر تقدمية في البلد على السلطة ، والى ارجاع نظام الحكم بشكل حاسم الى معسكر الإمبريالية والرجعية الداخلية.

من الواضح أن المؤلف تنقصه تفاصيل صورة الأوضاع في المنطقة العربية. الضباط التقدميون في مصر لم يكونوا مسؤولين عن شئق عاملين مصريين ؛ كما أن قوله أن عبد الكريم قاسم « اضطهد الشيوعيين وفي النهاية فيدو بصورة فظيعة ، قول لا يخلو من المبالغة والتضخيم [الناشر.

قام الصومال مثالا مثيرا للاهتمام يمثل الاستثناء على القاعدة العامة». وقد وصف باسيل والفنون في دراسة متبصرة(٣٩) نشرت في الآونة الاخيرة كيف أن تحالفا لضباط الجيش الراديكاليين وانا في السابقين قد تكون ليرسم طريقا للتغيير الثوري في الصومال ، والذي تتوج با انقلاب و غير الدموي في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٩. ومنذ ذلك الحين ، ادخلت ، او را متزايدة من سنة إلى أخرى ، تغييرات ديمقراطية هامة ، مع أن الجيش ما يزال يمسك زمام آباد بوديزم. ومع ذلك، فإنه من الخطأ اعتبار القادة العسكريين في الصومال يمارسون السلطة رسالة من انفسهم أو نيابة عن نخبة ما أو طبقة أو فئات من أصحاب الامتيازات. فهم ، على اور ، بسعون بوضوح ووعي الى بناء ديمقراطية على مستوى القاعدة ، وخلق بني ديمقراطية لهذا الان وي ، وتشجيع الشعب - وهو مكون بالدرجة الرئيسية من الفلاحين والبدو ، وطبقة عاملة قيرة، ومثقفين وتجار صغار ، وحرفيين واصحاب اعمال - على البدء بالتفكير والتقرير بنفسه.

قادت هذه العملية الآن إلى تكوين حزب ثوري ، هو الحزب الثوري الاشتراكي الصومالي نام علي الاشتراكية العلمية مشفوعا بتنظيم محاضرات ومناقشات ومنشورات تروج لأفكار اردن ولبنين والمساهمات الأخرى في الاشتراكية العلمية. حقا ، أن السكرتير العام لهذا الحزب القرية الذي تكون في حزيران (يونيو) ١٩٧٩ ، هو الجنرال محمد سياد بري ، الذي قاد العمل - الفلاحية بتعلام الحكم القديم

في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٩ ، والذي أصبح فيما بعد رئيس البيان الثوري الأعلى (٢٧). والضباط الآخرون يحتلون مناصب أساسية في الحكومة والدولة. ولكن من الخطأ أن نقوم هذا التطور باسلوب مبسط جدا. فكل الشواهد تميل نحو التأكيد على أن , الم ومال العسكريين ، مهما كانت التحفظات لدى المرء بصورة عامة عن دور مثل أنظمة افيم بعده ، يقومون بجهد حازم الاشراك الشعب في السياسة ، وربما ما هو أكثر أهمية انا الامكانات الديمقراطية له ليقوم بذلك.

واله دلالته أن « ستيلا دونوبري »، الصحيفة المركزية لنظام الحكم ، درست في مقالات في 31 تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ١٩٧٢ ، « دور الجيش في الحياة السياسية للبلدان البابا ، محللة بصفة خاصة امكان أن تقوم القوات المسلحة بدور تقدمي في التطور السياسي.

واستخلصت استنتاجا هاما مفادة أن « التوجه التقدمي لنظام حكم عسكري يعتمد على تطور الديمقراطية وعلى مشاركة الجماهير المتزايدة باطراد في الأعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ، كان هذا ، دون شك ، العامل الرئيسي في سياسات وأعمال القادة العسكريين الصوماليين.

ويتعقب لويجي بيستالوزا في كتابه الهام والقيم ، الثورة الصومالية ، بتفصيل كبير النهج الكامل للعملية الثورية في الصومال من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ وحتى تموز (يوليو) ١٩٧٢ ، عندما أعلن الرئيس سياد بري في خطابه في كمب مالانة آن ، اشتراكيتنا العلمية التي أسسها ماركس وإنجلز هي الماركسية - اللينينية وليست نوعا من الطوباوية المجردة ،.

بالطبع ، كانت ثمة سمات خاصة في الوضع الصومالي تساعد على توضيح دور القوات المسلحة. وهي من جهة ، فشل الأحزاب السياسية السابقة ، بما فيها. رابطة الشباب الصومالي ، (التي قادت النضال المعادي للاستعمار في الفترة السابقة على الاستقلال) في ان تحقق حياة جديدة للشعب بعد نيل الاستقلال ، مقرونا بصغر حجم الطبقة العاملة ، والطابع البدوي للكثير من السكان ، والتخلف الاجتماعي العام للبلد الذي أخر ظهور قوة سياسية مدركة قادرة على الحلول محل نظام الحكم الفاسد وغير الفعال الذي كان في السلطة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٩ ، ومن جهة أخرى ؛ وجود قوة هامة من المثقفين ذوي العقلية السياسية التقدمية ، الذين تدرب الكثير منهم في الاتحاد السوفيتي وتشربوا الأفكار الاشتراكية ، والذين كانت لهم روابط اجتماعية وشخصية وسياسية مع أقسام من هيئة الضباط. وعلى العموم ، فإن البنية الطبقية في الصومال عكست النمط المتخلف من الاقتصاد الاستعماري الجديد. لقد كانت هناك طبقة عاملة صغيرة وبرجوازية تابعة ضعيفة جدا. وأكدت صحيفة ستيلا دونوبري على انه «لم نتطور حتى الأن بنية طبقية خاصة في الصومال ،. ومن هنا ، فقد كان هدفا كبيرا من أهداف الثورة ان « تسحق نظاما برجوازية رأسمالية ناشئة متحالفة مع المعسكر الاستعماري الجديد. ..

كان تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١ الخطوة الأولى في الثورة. ولكن لم يكن لكل واحد في الدوائر الفائدة

للجيش وجهة النظر ذاتها. كان هناك البعض ممن كانوا مستعدين للموافقة على التغييرات ، ولكنهم رغبوا في تنفيذها باسلوب لا يسد الطريق أمام ظهور برجوازية بيروقراطية جديدة باعتبار ذلك واحدا من نتائج التحديث. وهؤلاء الذين أملوا في مثل هذه النتيجة والذين كان لهم توجه موال للغرب ، حاولوا تنظيم انقلاب مضاد للثورة في ايار (مايو) ١٩٧١ ، بيد انهم اخدوا بسرعة. وهكذا كان الطريق مفتوحا امام الضباط الأكثر راديكالية لتسريع وتيرة الثورة. وربما كانت النقطة الأكثر أهمية حول الضباط اليساريين الذين يقودهم سياد بري أنهم ادركوا ، منذ البداية ، ان التثقيف السياسي والنشاط الديمقراطي له الشعب العامل ، ضروري ضرورة مطلقة اذا ما أريد السير بالبلد صوب الاشتراكية وسد الطريق في وجه نشوء البرجوازية. وهذا هو ما أضفي حيوية على التعبئة الكبرى وحملات التثقيف في الصومال - البرامج الكاسحة Crash Programme والعمل التطوعي ، والحملة الشاملة ضد الأمية (٢٩) ، ومجالس العمال والنقابات ، وتنظيم النساء والشباب ، والشروع بتنفيذ مخططات المساعدة الذاتية لتصفية مدن الاكواخ ، وحفر الآبار ، وبناء الطرق ، وتنظيم مزارع الدولة ، ومن ثم ، بدءا من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ ، « الحملة في سبيل الاشتراكية ، وعمل د مراكز التوجيه ،، وهي هيئات للتثقيف السياسي مهدت الطريق أمام خلق الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في حزيران د يونيو) ١٩٧٩.

ويعتبر بيستالوزا في وصفه لعمل مراكز التوجيه ، انها ربما كانت العامل الأكثر أهمية خلال كل الحملة في سبيل الاشتراكية.

وان هذه المراكز ، وهي أماكن لتشجيع النشاطات الاجتماعية من كل نوع ونقاط نجمع ، تتوفر لها مقرات واسعة للقاءات والاجتماعات ، تحتوي على مرافق ثقافية ورياضية ، وصفوف للدراسة ، وغرف لاسكان العمال أو الطلاب الخارجيين ، تنهض على وجه التحديد بني لحياة ديمقراطية جديدة ، كنقاط اجتماع ومحاور لتطوير ديمقراطية اساسية. .. وكان عليها أن تكون النقاط المركزية للمجالس الشعبية للاحياء والقرى ، المجالس العمال ، والمنظمات الجماهيرية التي يجري تكوينها ، ومنظمات الطلاب والنساء والاتحادات. وبولادتها ، التي دلت على لحظة عضوية من التلاحم بين القوى الثورية الأكثر حيوية ، كان عليها أيضا أن تكون إقصاء للوجهاء المحليين لصالح الكادر الجديد في التوجه السياسي. .. واخيرأ ، كان على العمل الدعائي لمراكز التوجيه هذه أن يكون قادرا على الانتشار بصورة أكثر فاعلية بين الجماهير الشعبية. .. وبإختصار ، أنها أدوات حقيقية للدفع الثوري (٣٠).

لم تكن المسالة مجرد ادخال اشكال من الديمقراطية. كما لم يعتبرها القادة العسكريون جرد مسألة منح الشعب حقوقا ديمقراطية. فقد كان ينظر للديمقراطية ، والتثقيف السياسي للشعب ، ونشاط الشعب ، منذ البداية ولكن بوضوح متزايد ، بوصفها الشرط الضروري التقدم الثورة ، بوصفها الاسلوب لسد الطريق في وجه الرأسمالية ، ولفتح الطريق الى الاشتراكية. وهذا الفهم بالذات هو الذي يجعل المرء قادرة على اعتبار نظام الحكم في الصومال يختلف اختلافا كبيرة عن غالبية الحكومات العسكرية في العالم الثالث،

ويختلف حن عن أنظمة الحكم التقدمية الأخرى. و لقد كتبت ستيلا دونوبري ان « اشاعة الديمقراطية democratization في السلطة السياسية في النظام الوحيد لإيقاف التطور الرأسمالي ولتطوير قوى منتجة وطنية ، لتمكين الشعب من المشاركة في تسيير شؤون الأمة السياسية والاقتصادية (٣١) فلكي يتخلص بلد متخلف من حالة التبعية الاقتصادية عليه أن يحقق ثورته المعادية للامبريالية ، وينهي التبعية للعالم الرأسمالي ، ويطيح ب و النظام الرأسمالي الذي أقيم أو ما تزال تجري اقامته ،. ولانجاز هذا. يجب ان يكون للثورة محتوى ديمقراطي ، مثل محتوى ثورتنا ،. ونوصف إشاعة الديمقراطية في السلطة السياسية بأنها : أخذ جميع الأدوات السياسية والاقتصادية من الطبقة المستغلة ووضعها في أيدي العمال ،. ويشمل هذا تأميم المصارف والشركات الاجنبية ، وبناء القطاع العام وتطوير التعاونيات (آخذين في الاعتبار أيضا الطابع البدوي الأقسام من الفلاحين في الصومال)٣٤).

ويجادل بيستالوزا أن هذا يظهر ان القادة الصوماليين يرفضون. الطريق اللارأسمالي ، على أسس و النموذج المصري. . وهو يعتقد أنهم يعتبرون أن الطريق اللارأسمالي. يجلب معه نشوء فئة من التكنوقراطيين والموظفين، والمدراء ، من ذوي الامتياز مادية وفكرية بالمقارنة مع جماهير الشعب الغفيرة ، والذين يظهرون كطبقة جديدة أو بالأحرى كطبقة برجوازية وطنية مستغلة ، طالما أن الشعب غير منظم ليكون الفاعل الرئيسي في الاستقلال والعطور الاقتصادي والاجتماعي".

قد يبدو غريبا أن يكون قادة عسكريون يحملون وجهة نظر كوجهة نظر سياد بري ، قد وجدوا من الضروري الانتظار سبع سنوات قبل تأسيس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي. ومما لا شك فيه أن البعض سوف يميل للجدال بأنه كان ينبغي أن يسمح لها والمدنيين، بفرصة أكبر للعمل بحرية من أجل اهدافهم السياسية ، وان لا يكونوا خاضعين ل ر العسكريين. . ولكن لا يستطيع المرء أن يشبع هذه المسألة جدا بمجرد استعمال مصطلحات مثل (المدنيين ، او ر العسكريين ،. ويقول بيستالوزا حول هذه المسألة في عام ١٩٧٣ ، وهو الذي قضى وقتا طويلا في الصومال يناقش هذه التطورات مع اناس في مستويات المجتمع المختلفة ، أن وضع و المدنيين ، في مواجهة. العسكريين ، هو د بديل زائف ،، لأن و الجيش (في الصومال) ليس ، بكل تأكيد مؤسسة عسكرية صرفة ، بل تحول بالتحديد الى طليعة شعب تعمل ديمقراطية في الحياة المدنية ، بينها ليس من المؤكد مطلقا ان المدنيين ، لمجرد انهم لا يلبسون البزات العسكرية ، يقدمون تلقائيا الضمانات على كونهم ديمقراطيين وناضجين سياسية. وفي الحقيقة يكون لخلق حزب مبرر ثوري أساسي في حالة واحدة ، أي حين يكون المرء مناكداً من توفر كافي لحزب سيمثل فعلا عامل ديمقراطية واسعة ويكون بذلك أداة فعالة لمشاركة الجماهير الواعية (٣٦).

كان الجيش الصومالي يحتوي بالفعل ، وقت انقلاب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٩ ، عنصرا تقدمية أساسية. واذا تركنا جانبا الحقيقة الماثلة في أن مئات من الطلاب الشباب ندربوا ، عقب الاستقلال ، في البلدان الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفييتي ، فإن اخرين كثيرين تلقوا تعليمهم في ايطاليا حيث كانوا

على صلة بالطبقة العاملة القرية والحركة الديمقراطية. وقد انضم بعضهم إلى الحزب الشيوعي الايطالي عندما كانوا في ايطاليا ، وساهموا في النشاط السياسي ، وحملوا معهم معرفتهم الجديدة وخبرتهم حينها عادوا إلى الصومال. ومما له دلالته أن عددا منهم يشغل مناصب هامة في الصومال اليوم.

في منتصف الستينات ، حينها أخذت الحكومة الصومالية نشعر بانها لم تكن تتلقى الدعم الكافي من الغرب ، تحولت نحو الاتحاد السوفييتي. وكانت احدى نتائج هذه العلاقة الجديدة أن أعدادا من طلاب الكلية العسكرية وضباط الصف قد ارسلوا للتدريب في الأكاديميات السوفيتية. وفي الوقت نفسه ، كان ثمة سخط متنام بين الضباط بسبب زجهم في حروب الحدود، من دون تحضير كان، بينما تسير الأمور في الوطن حكومة فاسدة برهنت يوميا على عدم قدرتها وعدم نزاهتها٣٠). آن سخط الجيش ازاء محنته ، ووعيه محنة الشعب الأكثر شدة ، والغضب على السياسيين الفاسدين الذين حكموا البلد ، كل هذه الأمور مجلمعة بذرت في الجيش الرغبة في تغيير عميق للنهج في الصومال. .. وهكذا ، فإن الجيش حول طابعه أو كونه (٣٩). واصبح العنصر التقدمي المعادي للامبريالية في الجيش العامل الحاسم في الثورة التي بدأت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١ - ر فالجيش الذي تدعمه الروابط مع البلدان الاشتراكية ، والنهوض العربي ، وحركة التحرر الافريقي ، نضج قبل كل شيء، بالصلة مع الحياة الصومالية ، فتحرك ضد فشل النهضة الوطنية ، (٣٧).

وبسبب طابع القوات الفائدة في عمل ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ ونظرتها العامة ، وبسبب اهدافها ، فإن اطاحتها العسكرية بنظام الحكم المدني لا يمكن أن تصنف على أنها مجرد انقلاب عسكري. ومن المعترف به ، كما يشير إلى ذلك بيستالوزا ، انه من الناحية التقنية كان ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٩ انقلابا عسكريا ، لم يكن نتيجة حركة جماهيرية منظمة ، الأمر الذي يمكن ان يكون مستحيلا في الصومال قبل الثورة. وعلى أية حال ، انها لحقيقة أن الجيش حالما استولى على السلطة لم يحصر نفسه في نطاق تمثيل حاجات البلاد بصورة عامة، بل جعل من نفسه ممث لتلك المناطق والفئات الاجتماعية التي كانت ضحية السياسة الاستعمارية الجديدة. .. وفي هذا السياق جعل الجيش من نفسه طليعة الشعب وربط نفسه مع المجموعات والطبقات الاجتماعية التقدمية. . (٣٨). وبهذا الاسلوب عمل القادة العسكريون في الصومال ، منذ البداية بصورة مختلفة تماما عن كل حكومة عسكرية معادية للامبريالية اخرى تقريبا. ..

وما هو أكثر أهمية أن سياد بري وزملاءه ازدادوا على مر السنوات قربا من الشعب ، الذي يشجعون نشاطه الديمقراطي باستمرار ويساعدونه. يضاف إلى ذلك ، أن الجيش نفسه يجري تحويله بصورة متزايدة ، واشراكه في نشاطات الشعب المدنية ، وتزويده ، بالتأهيل السياسي ، وبذلك يظهر اكثر فأكثر بوصفه جيشا للشعب. وهكذا ، قام الجيش بعمل منتج في الأعمال التطوعة الكبيرة وحملات مساعدة الذات ، مساعدة في بناء الطرق والمدارس والمستشفيات ، وحفر القنوات ، وحتى القيام بالتعليم في

صفوف الناس حيث الكثير منهم أميون. وما له دلالته ، آن شعار مظاهرات اول ايار (مايو) ١٩٧٠ كان والعمال والقوات المسلحة دعامتا العهد الثوري ،.

كانت ستا ١٩٧٠- ١٩٧١ سنتي تونر بالنسبة للجيش. فالتاكيد المكشوف على اعتزام السير في طريق الاشتراكية العلمية والتغييرات التي كانت تجري فعلا شحذت يقظة العناصر المحافظة في الجيش وجعلتها تحاول اعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وحدث الصدام الأخير في ايار (مايو) ١٩٧١ ، فقد دحرت مؤامرة وزير الدفاع اللواء غفيري المضادة للثورة، واستعيض عنه بالجنرال سمنت. وما كان ذا دلالة كافية أن تغييرات قد أدخلت ، بين شناء ١٩٧٠ وربيع ١٩٧١ ، لتصفية فئة ضباط , المهنة المحدودة ، ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا ، اعطي كل فرد ، حتى وان كان ضابط صف او جندية اعتيادية ، الفرصة للوصول إلى أعلى المراتب على أساس الجدارة الاستثنائية المقدرة استنادا لثبوت الولاء للثورة والمبادىء الاشتراكية ، حسب كلمات الجنرال سمنتر. ومن ثم أصبح العامل السياسي هو العامل الأساسي في تقويم الضباط. فالدورات والحلقات الدراسية والدروس الاسبوعية في المواضيع الاقتصادية والتاريخية والسياسية ، وحول حركة الطبقة العاملة ، والاشتراكية ، والثورة ، ونضال التحرر الوطني ، دائما من وجهة نظر ماركسية(٣٠) ، أصبحت جزءأ حاسا من التدريب الأيديولوجي لكادر الجيش.

ومن المؤكد ان تجربة الصومال تحتاج إلى متابعة عن كثب ، فمن الواضح ، هنا ، ان جيشأ يسيطر على الحكومة ولكنه مع ذلك يعمل على وضع سلطة اكبر باطراد في أيدي والشعب العامل ،. وينهي باسل دافيدشن استنادا لزيارة قام بها الى الصومال بعد زيارة بيستالوزا دراسته بتساؤل مدروس جيدة يعرب فيه عن بعض التحفظات الهامة جدا في هذا الصندد :

ا ر ان الشكوكية المعقولة سوف تظل تتساءل ما اذا كان نظام حكم نشا من استيلاء عسكري على السلطة ، وبخاصة في بلد ليست فيه بنية ديمقراطية من النوع الحديث ، يستطيع حقا أن يطور مثل هذه الأساليب والأهداف والأغراض ؟ والدليل يبين أن مثل هذا الحكم قد فعل. وبين هذا في كل النقاط الحاسمة التي يمكن للمرء أن يختبر فيها هذا الدليل في الوقت الحاضر. وهذا لا يعني - ولكن هل بالمرء حاجة للاشارة الى ذلك ؟ - ان الطريق الى الامام لم يعد صعبا. وما لا ريب فيه، أن هناك لحظات يجد فيها الزائر نفسه متسائلا عما اذا كان من الممكن ان تغرس عادات القيادة العسكرية ، العرضة دائما أن تشمل عادات و العدالة العسكرية ، في عادات هذه الثورة. .. أو يمكن أن يتساءل الزائر ، على مستوى آخر تماما، عما اذا. كان الاحتراس كافية ازاء ميول في اتجاه التخشب البيروقراطي ، التي تبدو ر طبيعية ومتأصلة في جميع سيرورات التحويل الكبيرة للبنية والتي تدرك الأن ويجري ادراكها بصورة كافية. ...

آن استنتاج دافيدسن هو ان هذا الاتجاه نحو البيروقراطية ونزعة الامتثال لا يحدث الأن. فعلى العكس ، أن ما يحدث هو عملية من التغيير المستقل والبناء ، عملية توسيع المشاركة ، عملية اشاعة الديمقراطية

حقاً ،.. وعلى أية حال ، فإن تحذيرات التاريخ في هذا الموضوع حادة ومؤلمة فيما يتعلق بالأحزاب الثورية ، وبخاصة في بلدان ذات طبقة عاملة ضعيفة أو صغيرة. وهذه التحذيرات موجودة لكي يجري تذكرها ،. وفي حالة انظمة الحكم التي يقودها الجيش ، وحتى اكثر هذه الأنظمة جذرية ، ينبغي أن يكون دائما مثل هذا التحفظ واردة.

ولا يؤمن الماركسيون بأية نزعة معادية للعسكرية مجردة أو مبتذلة تشطب على القوات المسلحة باعتبارها مجرد مخلب للرجعية والامبريالية. وكما لاحظ لينين :

ولا يمكن اعتبار القوات المسلحة محايدة ، وينبغي أن لاتكون. ان عدم جذبها إلى السياسة هو شعار خدم البرجوازية والقيصرية المنافقين، الذين يجذبون القوات المسلحة دائما إلى السياسة الرجعية (40).

يجب على كل حزب ثوري جدي ان يضع في الحسبان دور القوات المسلحة. وان اهلها مستحيل. والنظر إلى جميع الجنود والضباط باعتبارهم كتلة رجعية متحجرة واحدة هو نزعة عصبوية عمياء ، وتصطدم بالخبرة. وفي الوقت نفسه على المرء أن لا يحمل اوهامة بصدد هذه المسألة. فالجيش ، كمؤسسة ، في البلدان الرأسمالية ، أو كهيئة موروثة عن النظام الاستعماري في العالم الثالث ، ليس قوة ثورية. ويمكن أن يظهر في صفوفه أفراد دور آراء جذرية وحتى ثورية. ويمكن لأقسام من الجيش بكاملها ، بما فيها أجزاء من هيئة الضباط ، أن تنتقل إلى صف التقدم - وهذا ما يمكن ان يحدث بتواتر اسرع في المستقبل حيث تواصل علاقة القوى العالمية تغيرها لصالح التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، وحيث تتعزز الضغوط الداخلية في سبيل التغيير التقدمي وتجد تأثيرها في داخل الجيش.

والثوريون ، اذا ما أرادوا النجاح لأهدافهم ، بحاجة إلى تطوير سياسة تسرع هذه العملية ، وتؤثر في أعمال القوات المسلحة في المستقبل. ولكن اذا كان المقصود مواصلة العملية الثورية إلى الاشتراكية ، فلا الجيش كمؤسسة ، ولا الضباط بصفتهم الشخصية ، يمكن على العموم الاعتماد عليهم للعمل كطليعة ضرورية لتحقيق مثل هذا الانتقال. فالقادة العسكريون الذين يظهرون في مسار كفاح الشعب ونتيجة لخلق جيش شعبي. كـ ا هي الحال مع فيدل كاسترو ورفاقه في كوبا ، أو سامورا ماشيل وجيش جبهة التحرير الوطني (فريليمو) في موزمبيق ، او اوغستينونيتر والحركة الشعبية لتحرير انغولا. مسالة أخرى تماما ، لأنهم كانوا على ارتباط وثيق بحزب ثوري. وعلى أية حال ، فإن القوات العسكرية لمؤسسة النظام ، تطرح قضية مختلفة. وينبغي القيام بعمل لتحييدها ، او كسبها ، أو على الأقل كسب أقسام أساسية منها ، الى صف الثورة. ولكن قيادة النضال حتى النجاح النهائي نتطلب ان تبني الطبقات الأكثر تقدما في المجتمع منظماتها الثورية الخاصة بها التي يمكن لها أن تجذب الضباط والجنود الأكثر تقدمية.

8-السودان - انقلاب وانقلاب مضاد

و مثلا سبق أن نوهنا ، واجه الحزب الشيوعي السوداني أكثر من مرة قضية كيف منصرف ازاء مقترحات من ضباط الجيش الراديكاليين للإطاحة بنظام حكم غير شعبي. وقد وضع أمام هذا الخيار في الأعوام 1964 ر١٩٩٩ و١٩٧١. ان كان السودان في عام ١٩٩4 لا يزال تحت حكم زمرة عسكرية رجعية بقيادة الجنرال عبود. وبينما كان النضال ضد نظام الحكم غير الشعبي ينصاعد، أخذت المناقشة تتطور حول طريقة الإطاحة به. كان البعض يعتقد أنه يجب أن يقوم الشعب بانتفاضة مسلحة ، بينما كان آخرون يرون ضرورة قيام اضراب عام. ، نسنده اعمال جماهيرية أخرى. وفي كلنا الحالتين ، كانت الاستجابة المحتملة من قبل أقسام الجيش المختلفة ذات أهمية كبرى. والحزب الشيوعي ، الذي كان في عام 1991 قد طرح مسالة الاضراب العام بوصفه السبيل الرئيسي لازاحة الزمرة العسكرية ، ناقش المسألة مرة أخرى في فترة الأزمة في عام ١٩٩. ومن الطبيعي أن يضع في الحساب بشكل كاف قوة وآراء العناصر الراديكالية بين ضباط الجيش المعبر عنها في منظمة الضباط الأحرار التي تصدر صحيفتها السرية ، صوت القوات المسلحة. ولم تكن هذه الحركة ذاتها موحدة الرأي في ازمة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩ ، نقد آثر البعض الاستعاضة عن عبود بحكومة مدنية ، في حين اعتقد آخرون أن من المفضل أن يعقبه نظام حكم عسكري راديكالي مستقيم. أما الحزب الشيوعي ، فلم عنبر لا الانتفاضة الشعبية المسلحة ، ولا الانقلاب العسكري الراديكالي جواباً ، بل أكد من جديد إيمانه باستخدام الاضراب العام والأعمال الشعبية الأخرى ، إلى جانب تاييد السام من الجيش ، بما فيها الضباط الأحرار، باعتباره الطريق الى الامام. و أصبحت حركة الاحتجاج في نهاية تشرين الأول (اكتوبر) واسعة جدا بحيث ان الدعوة الى الاضراب العام حظيت باستجابة على نطاق البلد بأسره ، وبخاصة في المراكز الرئيسية. ولو كان ما يواجه و الشعب العامل ،، نظام حكم حازم ، ندعمه قوة عسكرية موحدة ، لكان السير في هذا الطريق عسيرا. إلا أنه كان للحركة الجماهيرية اصداء قوية في القوات المسلحة التي كانت تتجمع فيها عواصف متنوعة من السخط ، خالقة تشكيلة من التيارات السياسية. وهكذا ، في لحظة أعظم أزمة ، فإن الجيش ، العنصر الكون الأساسي للدولة ، والسلاح ، الذي تحت تصرف الطبقة الحاكمة ، لم يعد تحت تصرف نظام الحكم. . وفي فروة الأزمة انقسم الجيش ذاته (١).آن رفضن الضباط الوقوف إلى جانب نظام الحكم ، واستعداد أقسام منهم للقيام بتمردهم الخاص ، حسها مصبر عبود. كانت الحركة الجماهيرية في العامل الحاسم. وفي نهاية الأمر ، كانت الحركة الجماهيرية هي التي سببت الأزمة في داخل القوات المسلحة. ا كتبت الديلي تلغراف والبريطانية في نهاية تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩4 موضحة الموت السياسي للزمرة العسكرية :

. أدهشت فاعلية الاضراب العام في الخرطوم / أم درمان المراقبين الأجانب. فالعاصمة قد شلت لأربعة

أيام. وكان سلاح الاضراب هو الذي اضطر الجنرالات إلى الاستسلام في المفاوضات مع الجبهة الوطنية وابتلاع إهانة اقصائهم عن الحكومة الوطنية الجديدة.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 1964 حينها واجهت الحكومة المدنية الجديدة التهديد بانقلاب مضاد جديد تقوم به القوات الرجعية في الجيش، كان الاضراب المدعوم بالنشاطات الجماهيرية جنبا إلى جنب مع موقف أكثر وضوحا لحركة الضباط الشباب ، قد برهن مجددا على أنه المزيج الرابح. وعلقت فايننشال تايمز واللندنية :

وان طلاب الخرطوم والساسة الشيوعيين والقادة النقابيين اظهروا أنه من الممكن تحطيم دكتاتورية عسكرية غير شعبية. وكان العامل الأساسي في اسقاط عبود هو اضراب السكك الحديد الذي هدد بقطع العاصمة عن امداداتها الحيوية من النفط. .. ويمكن ان يحدث هذا في أي مكان آخر، (٢ كانون الأول - ديسمبر -. (١٩٩٨ وعلى أية حال ، اذا كانت الحركة الجماهيرية ، وبخاصة حركة العمال المنظمين ، حاسمة ، فإن دور الضباط الشباب كان هو أيضا أساسيا : ان ما مكن من نيام اتحاد نعال الهاتين القوتين اللتين ، سماهما إنجلز كا اشرنا ، و القرنين الحاسمتين ، في المجتمع الحديث ، هو قيادة الحزب الشيوعي الصحيحة التي أعارت طيلة سنوات انتباها شديدة الدور القوات المسلحة في السياسة والتي سعت للتأثير في الضباط الشباب الراديكاليين ركسبهم إلى صف الثورة. ومثلما تقول ژوث فيرست :

دان متاريس الشوارع والاضراب العام وظهور قيادة مناضلة ، قد زجت السودانيين في المدن وفي الجزيرة في عمل مباشر من النوع الذي هز الحكومات ، ولكنه ليس بالضرورة من النوع الذي يزيح الجيوش. لقد كانت الانقسامات في قيادة الجيش وفي هيئة الضباط في مستويات متعددة هي التي اطاحت بزمرة عسكرية مزعزعة بالفعل ،").

وهكذا، تؤكد الحياة ، مرة أخرى ، ملاحظة لينين في ان تفكيك ، الجيش ، وكسب اقسام حيوية منه الى صف خصوم نظام الحكم ، وخلق حالة من التردد او الحياد بين العناصر المكونة الأخرى للجيش ، بما في ذلك داخل فئتي أعضاء هيئة الضباط والجنود وضباط الصف ، أمر ضروري للقيام بثورة ناجحة.

ولكن الاطاحة بعبود لم تأت بحكومة ثورية. فانتفاضة ٢١ تشرين الأول (اكتوبر)، حسب ما يقول الحزب الشيوعي السوداني ،و ثورة وطنية ديمقراطية بسبب مهامها التاريخية والقوى الاجتماعية التي أنجزتها. .. بيد أن الحكومة التي جاءت نتيجة الثورة كانت حكومة وطنية انتقالية وليست حكومة وطنية ديمقراطية (4).

وكانت علاقة القوى الطبقية قائمة على نحو معين بحيث ان الحكومة المدنية التي حلت محل الزمرة العسكرية كانت ضعيفة جدا في مواجهة الرجعية السياسية. وبحلول عام ١٩٩٠ عادت الرجعية إلى السلطة ، بثوب مدني هذه المرة.

لقد تنامي السخط على نظام الحكم ، وبحلول عام ١٩٩٩ كان السودان يواجه ، مرة أخرى ، ازمة كبرى. وكان على الحزب الشيوعي أن يدرس من جديد ماهية العمل الضروري لتغيير نظام الحكم. وفي أكثر من مناسبة اتصلت اقسام من منظمة و الضباط الأحرار ، بقيادة الحزب ، طالبة منها دعم انقلاب عسكري. وقد خذل الحزب كل طلب من هذه الطلبات قائلا أن المسألة الحاسمة في أية ثورة في العمل الجماهيري ، ولكن نشاطات الشعب ومنظماته لم تبلغ بعد المرحلة التي تمكنه ومكنها من الاطاحة بنظام الحكم.

وعلى أية حال ، فإن الضباط الراديكاليين قرروا رغم ذلك المضي قدما. ولم يكن هؤلاء الضباط جميعا من المجاه سياسي واحد. فبين الضباط الأقدمين ، كانت ما تزال بعض القرى الرجعية التي خلفها وراءه نظام حكم عبود ، مع ان الكثيرين منهم قد ازيحوا من مناصبهم. ولكن الضباط الراديكاليين الشباب وضموا في صفوفهم الضباط القوميين والاشتراكيين العرب والشيوعيين (2). وقد وصف الحزب الشيوعي السوداني الجيش بهذه الكلمات :

تنحدر الغالبية من الجنود وضباط الصف من بين الجماهير الكادحة ، وهي لذلك ضد الإمبريالية ولها مصلحة راسخة في قيادة بلدنا على طريق التقدم. .. وأغلب الضباط من البرجوازيين الصغار المتعلمين ،).

طرحت قضية الانقلاب العسكري بالنسبة للحزب الشيوعي عددا من المسائل الأساسية. أولا ، ماذا كان طابع الوضع ؟ هل كانت العملية الثورية ناضجة لمرحلة حاسمة ؟ ثانية ، ماذا يجب أن يكون عليه الشكل الرئيسي للعمل ؟ هل هو عمل تقوم به الجماهير ، يدعمها الضباط التقدميون والجنود ؟ أم عمل عسكري يدعمه الشعب ؟ ثالثا ، أية طبقة أو اتجاه سياسي ينبغي ان يقود الثورة ؟ هل ينبغي أن تكون الطبقة العاملة والحزب الشيوعي ، أم البرجوازية الصغيرة في بزات عسكرية، أي حركة الضباط الأحرار ؟

كانت هذه المسائل الثلاث مترابطة ، وعلى أساس دراسة كاملة لكل العوامل المتضمنة هنا ، وبالاستناد إلى تقدير لاجمالي علاقة القرى في داخل البلد في ذلك الوقت وفي الخارج ايضأ. عبر الحزب الشيوعي السوداني عن تحفظاته ازاء الضباط الأحرار.

وحينها هاجم الضباط والجنود في ٢٠ أيار (مايو ١٩٩٠ واسقطوا نظام الحكم القديم ، دعمهم الحزب الشيوعي والمنظمات التقدمية الرئيسية. فاتحاد نقابات العمال السوداني ، الذي لعب فيه الشيوعيون دورا قيادية ، والذي كان سكرتيره العام الشفيع أحمد الشيخ (اصبح فيما بعد أحد القادة الشهداء لانقلاب نميري المضاد في تموز. (يولير ١٩٧١) ساند انقلاب ٢٠ أيار (مايو) منذ أيامه الأولى على أساس الأهداف التي أعلنها في ما يتعلق بتحرير البلد في وقت لم تكن فيه الحركة تستطيع الاحتفاظ بالسلطة الا بمثل هذه المساندة().

وفي مقالة نشرت في الصحافة السودانية ، أوضح الشفيع موقف الحركة النقابية من ٢٠ ايار (مايى) ١٩٩٩ والحكومة التي تكونت آنذاك :

ولقد اقيمت في بلدنا حكومة تقدمية نشأت من ثورة فجرها الجنود والضباط الأحرار في قواتنا المسلحة ، بمساعدة خبرة نضال جميع قوى شعبنا خلال السنوات القليلة الماضية ، التي شهدت صراعة حادة بين الرجعية والقوى اليمينية الموالية للامبريالية من جهة، وبين القوى الثورية الطاعة إلى التحرر والتطور من جهة ثانية. والحركة النقابية السودانية هي واحدة من هذه القرى الثورية. وخلال الأسبوع الأول للثورة بينا بوضوح موقفنا في تنظيم التظاهرة التاريخية التي كانت البداية التعاون وثيق بين جماهير الشعب وبين الحكومة الثورية الجديدة(٨).

ومهما كانت وجهة نظر الحزب الشيوعي السوداني واتحاد نقابات العمال والمنظمات التقدمية الأخرى ، في العمل العسكري قبل حدوثه ، فقد قررت ، حالما هاجم الضباط والجنود واعلنوا بوضوح عن عزمهم انتهاج سياسة معادية للامبريالية، أن تدعم نظام الحكم الجديد لأنه وفر فرصة جديدة أمام التقدم. وفي الوقت نفسه ، أصر الحزب الشيوعي على تعزيز تنظيمه الخاص به ، محتفظة بموقعه السياسي المستقل، متقدمة باقتراحاته ومطالبه ، داعيا الأعمال التقدمية للحكومة الجديدة، وغير متردد في انتقاد القادة العسكريين وسياساتهم كلها اعتبر ذلك ضرورية.

ومنذ البداية واجهت الشيوعيين مشكلات ، الطابع العام للحكومة الجديدة. ومع أن الشيوعيين شاركوا في الحكومة ، بمن فيهم جوزيف قرنق ، وزير الجنوب ، وهو منصب اساسي ، فإنه لم يسمح للحرب بان يسمي وزراءه، بل اختارهم نميري. وما هو أكثر اهمية ، أن الحزب الشيوعي الذي شمح له بقدر معين من حرية العمل، قد حرم من حق الوجود القانوني، وكان عليه أن يواصل عمله في ظل مصاعب قاسية. وفي الوقت نفسه كانت هناك تحركات لإجبار الحزب الشيوعي على حل نفسه ، تجلت في شكل اقامة نظام الحزب الواحد، الذي من الواضح انه اقتدى بنموذج مصر، حيث الاتحاد الاشتراكي العربي هو الحزب الشرعي الوحيد. وقد نوقشت هذه المسائل في داخل الحزب الشيوعي ، الذي ظهرت فيه مجموعة فضلت تصفية الحزب الشيوعي والاستسلام في الواقع لنميري.

وكان الوضع بكامله قد نوقش على نحو شامل في مؤتمر حزي تداولي خاص في آب داغسطس) ١٩٧٠، عندما نبني المندوبون قرارا هاما طويلا حول الوضع السياسي الراهن وتكتيكات الحزب الشيوعي السوداني». وتركز التحليل، الذي قدمته اللجنة المركزية وقبلته الغالبية الساحقة من المندوبين على : طابع الثورة ، والمرحلة التي وصلتها ، والدور الخاص للقوات المسلحة.

وحدد القرار المهام التي تواجه الحزب في الثورة السودانية بوصفها ذات جانبين - اولا ، المهام الوطنية المرتبطة بتوطيد الاستقلال الوطني للبلد وتحقيق الاستقلال السياسي، ثانية ، المهام الديمقراطية، مجملة

في إزالة كل العلاقات الاجتماعية والانتاجية المعينة للتقدم والكابحة لنشاط الشعب الخلاف. وكان ينظر إلى الجمع بين هاتين المجموعتين من المهام مل إنه يؤلف الثورة الوطنية الديمقراطية. وقد حدد اعداء هذه الثورة على انهم : الامبرياليون القدامى والجدد ، ومعهم التأييد المحلي من تلك الطبقات والأقسام والعناصر ، التي تكمن مصالحها في التخلف والتبعية ، وحددت القوى الاجتماعية المعنية بانجاز الطور الوطني الديمقراطي من الثورة بكونها والطبقة العاملة ، والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الوطنية،.

والحزب الشيوعي في تحليله هذا لا يتجاهل أنه يمكن للمرحلتي الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية ان تتداخلا في الواقع الحي ، مع إنه في الوقت نفسه كان من الضروري التمييز بين المرحلتين وصياغة تكتيكات للمرحلة الوطنية الديمقراطية على أساس كونها طورا متميزا.

ولذلك فمن الطبيعي أن يفند الحزب بقوة وجهة النظر القائلة، بإن عليه أن ينهي وجوده المستقل كحزب سياسي للطبقة العاملة وان يذوب في جبهة وطنية ديمقراطية تقيم نظام الحزب الواحد. وطرح نظرته على النحو التالي :

إن نظام الحزب الواحد في المرحلة الوطنية الديمقراطية من الثورة في بلدنا ، بكل خصائصه القومية والقبلية والاجتماعية - السياسية ، وكذلك باختلافاته الطبقية، لا يوفر أداة قادرة على توحيد هذه الطبقات لما فيه مصلحة انجاز المهام الراهنة للثورة. وتبني أي حزب واحد ليضطلع بهذا الدور لن يسفر إلا عن بعثرة فوى الثورة، وما يترتب على ذلك من عجز عن إنجاز مهام المرحلة بصورة كاملة ودقيقة. ولذلك ، فإن الجبهة الوطنية الديمقراطية تكون التحالف التنظيمي والسياسي للطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الوطنية والضباط والجنود الثوريين. تحالفة قانا على برنامج وطني ديمقراطي يعبر عن المصلحة والالتزام المشتركين لهذه الطبقات. ولكي يقوم هذا التحالف على قاعدة راسخة ، فإن استقلال عناصره المكرونة المختلفة يجب أن يصان. .

والتحليل الذي أجري في المؤتمر التداولي الخاص لم ينحصر في توضيح لماذا كان نظام الحزب الواحد غير ملائم، وفي الحقيقة ، غير صحيح سياسية. وأثار التحليل أيضا ، مسألة القيادة في الجبهة الوطنية الديمقراطية ، مؤكدا على أن هذا الدور لا يمكن أن يضطلع به بصورة مرضية سوى الطبقة العاملة التي تبرز من بين القوى الاجتماعية بوصفها القوة الأكثر عداء للامبريالية، والأكثر نظاما والأكثر ديمقراطية. . وليس لها من الروابط باثار التخلف سوى أقلها. .. وبفضل بنيتها ذاتها ، وموقعها في القطاع الصناعي الحديث. .. وقدرتها التنظيمية ، فالطبقة العاملة هي الأكثر ملاءمة لقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية نحو التنفيذ الناجح لمهام الثورة الديمقراطية المؤدية إلى الاشتراكية. وهذا الدور القيادي ، كما يؤكد التحليله لا يمكن القفز اليه او فرضه بمجرد الاستناد إلى استنتاجات تاريخية. ولا مكر لها أن تحققه إلا بقيادتها

للنشاط ، وبنيلها لتفهم القوى الاجتماعية الأخرى لقابليتها في القيادة.

وفي تحليله للطور الجديد من الثورة الوطنية الديمقراطية في الفترة التي تلت عمل القوات المسلحة في ' ايار (مايو ١٩٩٠ ، وصف قرار المؤتمر التداولي الخاص نظام الحكم الجديد بإنه تعبير عن البرجوازية الصغيرة التقدمية المعادية للامبريالية ، والتي هي في الحقيقة واحدة من الطبقات المهتمة بانجاز اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

وكما لو أن القرار كان يتنبأ بالقضايا التي ستنشا في السنتين التاليتين ، اشار الى سمات خاصة معينة للوضع الجديد. فتغيير نظام الحكم قد حدث عندما لم تكن الحركة الجماهيرية ، حسب راي الحزب الشيوعي ، في حالة نهوض. ثانيا ، حدث التغيير في السلطة عن طريق العنف ومن خلال عمل قامت به العناصر التقدمية في الجيش النظامي. ثالثأ ، أقامت السلطة الحاكمة الجديدة علاقات تحالف مع الطبقة العاملة، حل نقطة معينة، والتأكيد مضاف).

ويحذر القرار، في تعليق مثير للاهتمام حول تعريف لينين للوضع الثوري(١٠)، من الخلط بين الأزمة الثورية والسخط العام. وفي هذا الصدد يؤكد على أن اضراب عام ١٩٩٨ لم يكن برهانا على ازمة ثورية. وليس حتى على اقترابها. وفي الحقيقة ، انحسر معد الاضراب نشاط أقسام من الشعب العامل بالفعل. ولا يمكن، كما يؤكد القرار، النجاح العملية العسكرية في الاطاحة بنظام الحكم السابق أن «يعتبر برهانا على الأزمة الثورية، فقد تشابكت عوامل أخرى سياسية وتقنية وعسكرية متنوعة ومعقدة.

ومن ثم يناقش القرار المسالة الأساسية في موقفه من الأعمال العسكرية بتعابير تنطبق الى حد كبير على الأحداث التي تطورت فيما بعد. وبعد الاقتباس التالي من مقالة لينين الشهيرة والماركسية والانتفاضة :

ولكي تكون الانتفاضة ناجحة يجب أن لا تعتمد على التآمر والحزب ، بل على الطبقة المتقدمة. هذه هي النقطة الأولى. فالانتفاضة ينبغي أن تعتمد على نهوض الشعب الثوري. وهذه هي النقطة الثانية. والانتفاضة ينبغي أن تعتمد على نقطة التحول تلك في تاريخ الثورة المتنامية. حينما يكون نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب في نرونه ، وحينها تكون التذبذبات في صفوف العدو وفي صفوف أصدقاء الثورة الضعفاء والمترددين وغير الحازمين في أترى حالة. وهذه هي النقطة الثالثة (١١). يعلن القرار :

هذا هو الموقف الطبقي للاحزاب الشيوعية التي لا تستطيع أن تجبر ١١٣ سه مردمى المجموعات السياسية الأخرى على تقبله. وعلى أية حال ، يجب على الأحزاب الشيوعية ذاتها أن تلتزم به. وهذا ما فعله المكتب السياسي لحزبنا عندما اقترح الضباط الأحرار التحضير لانقلاب عسكري. وما هو أساسي في قرار المكتب السياسي هو إن العملية العسكرية يجب أن تصبح ذروة النهوض الثوري العام بين الجماهير.

وبسبب هذا الموقف الواضح رفض الحزب الشيوعي السوداني أن يكون جزءا من العمل العسكري في

٢٠ ايار (مايى ١٩٩٩. وينبغي أن يكون مفهومة أن الحزب الشيوعي لم يكن معنية فقط بمسالة ما اذا كان العمل سينجح أم لا. فقد كان مشغولا بنتائج سياسية اضافية. وإذا ما تهاونت قيادة الحزب حتى ولو لحظة واحدة في توضيح الموقف الماركسي ازاء مسألة الاطاحة بالنظام السياسي، فإن النتيجة سوف تكون انتشار العقلية الانقلابية كوسيلة ، ليس للاحتفاظ بسلطة الدولة ، بل وأيضا لحل التناقضات في داخل النظام ، أو بينه وبين الحركة الثورية الجماهيرية. و لقد اظهرت الاحداث التالية جميعها كيف كان الحزب الشيوعي محقة في التعبير عن هذه المخاوف. والدروس ينبغي ألا تحصر بالسودان ، بما أن والعقلية الانقلابية، أي نزعة ضباط الجيش الى ان يعتبروا أنهم يجب أن يمسكوا بزمام السلطة ، وأن يوجهوا الجماهير ويتخذوا كل القرارات الرئيسية، مع بقاء الشعب وبخاصة الطبقة العاملة انصارا سلبيين للمجموعة العسكرية الحاكمة ، كانت مسألة حادة عملية في جميع انظمة الحكم العسكرية المعادية للامبريالية(١٢).

ورغم تحفظات الحزب الشيوعي السوداني حول العمل العسكري في ٢٠ أيار (مايى ١٩٩٩ ، لم يتخذ موقف ترقب سلبي فتوي:

والحقيقة المائلة في أننا نتمسك بهذا الموقف الماركسي ازاء الاطاحة بأية سلطة سياسية بواسطة الانقلابات العسكرية لم تمنعنا من أن نقوم سياسية ما حدث في ٢٠ ايار مايو في حياة بلدنا. لقد ادركنا أن نظام حكم جديد تقدمي ومعاد للامبريالية قد تسلم السلطة. ولذلك ، قررنا أن نسانده وندافع عنه ونطوره،.

وحسب رأي الحزب الشيوعي السوداني ، فإن العمل العسكري في ٢٠ ايار (مايو) قد اسفر عن انتقال سلطة الدولة إلى ايدي البرجوازية الصغيرة التقدمية، ، وبذلك خلفت مرحلة وسيطة في تطور الثورة. وهذا ما جعل من الضروري أن يقرن الحزب تأييده للحكومة ضد الإمبريالية والرجعية المحلية بالعمل الجماهيري ، لكي يضمن مشاركة الشعب النشيطة في انجاز الجبهة الوطنية الديمقراطية وبرنامجها ، الذي هو أساس أي عمل مشترك بين الحزب وبين نظام الحكم الجديد. ولم ينظر الحزب إلى نفسه باعتباره مجرد منظمة اللتاييد. فمن المؤكد أنه سوف يساند كل الأعمال التقدمية للحكومة والقادة العسكريين ، ولكنه لن يتردد في تشجيع النضال النشيط ضد أية خطوات سلبية تحرم الجماهير الثورية من الادوات الضرورية لتنفيذ البرنامج الديمقراطي.

ولفت القرار الانتباه إلى اخطار العداء للشيوعية والانقسامات التي تبذر بين قوى الثورة ، ونص على أن ر لبعض افكار الديمقراطيين الثوريين القادمة من العالم العربي تأثيرا سلبية في تقدم الثورة في بلدنا. وتزيد من مفاقمة هذا العنصر السلبي الحقيقة المائلة في ان هولاء الديمقراطيين الثوريين غير قادرين على انجاز جميع أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية. يضاف إلى ذلك ، أن ثمة نظرية شاملة يتمسكون بها ، تضفي عقلانية على تجميد الثورة عند نقطة معينة ، وعلى الحزب الشيوعي السوداني ان يناضل

على المستويين الأيديولوجي والعملي ضد هذا التأثير السلبي. ولكن عليه ، في الوقت نفسه ، أن يتخذ موقفا ايجابية، على المستوى السياسي ، بالتحالف معهم ضد الإمبريالية ومن أجل التقدم..

والقرار ، إذ حول انتباهه إلى القوات المسلحة ذاها ، نذر أن الجيش وما زالت تقله العناصر اليمينية والمحافظة على الرغم من أن طلاباً كانوا قد تأثروا بعمق بالنضال الراهن المعادي للامبريالية والذين كونوا القاعدة لحركة القوات المسلحة الراديكالية ، دخلوا الجيش بعد عام 1948. وبالتالي، فإن تحالف الحركة الجماهيرية مع القوات المسلحة يعني في الحقيقة تحالفها مع العناصر التقدمية والمعادية للامبريالية في داخل القوات المسلحة،. واضاف انه لضمان النجاح للثورة الديمقراطية كان من الضروري إنجاز اشاعة الديمقراطية بصورة تامة في القوات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية تقدم مجموعة من الاقتراحات مكونة من ست نقاط(١٣).

وما ينبغي الإشارة إليه أن النقاط الست اشتملت على تطهير القوات المسلحة من كل العناصر اليمينية،. وعلى أية حال، سرعان ما اتضح من تطور الأحداث ان نظام الحكم العسكري له ٢٠ ايار (مايو) ، كان قد شرع بالتحول نحو اليمين ، وليس بعيدا عن اليمين.

وباقتراب عام ١٩٧٠ من نهايته أصبح الوضع متوترة للغاية. وفي 16 تشرين الثاني (نوفمبر) ، اعلن نميري ، رئيس مجلس قيادة الثورة (الهيئة التي أقامها الجيش بعد انقلاب ابار (مايى) ١٩٩٠ ل قيادة البلد ورئيس الوزراء في الوقت ذاته ، اقالة ثلاثة أعضاء قياديين من منظمة الضباط الأحرار»، هم المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله والرائد هاشم محمد العطا. وزاد هذا الاعلان في توضيح عزم ميري على القيام بتطهير الكادر اليساري في القوات المسلحة والجهاز الإداري المدني. وأصبح معروفة كذلك أن عبد الخالق محجوب ، السكرتير العام للحزب الشيوعي ، كان معتقلا ، وان ثلاثة عشر ضابطا فصلوا من الجيش.

وزعم أن الضباط المقالين والمفصولين قد انضموا إلى عبد الخالق محجوب ليقوموا با نشاط تخريبي في داخل القوات المسلحة وفي صفوف العمال النقابيين. . وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بيانا مضاد(16) وصفت فيه عمل نميري بكونه واستمرارة الأساليب الانقلاب،، يهدف إلى التصفية التيار اليساري وبخاصة الحزب الشيوعي ، وتصفية مجموعة الضباط الأحرار في القوات المسلحة ، واجراء تغييرات في قيادة المنظمات الديمقراطية بطرد العناصر الشيوعية والديمقراطية المجربة بتهمة التخريب لتحويل هذه المنظمات إلى مجرد ذيول لسلطة الدولة وتنظيمها الوطني المقبل، وبحرمانها من هويتها وسماتها الديمقراطية الشعبية. كما حذر البيان من ان هذه الاجراءات كانت مقدمة لتركيز كل الصلاحيات في يد الرئيس و اتصفية الثورة، ذاتها. و هذا ما أكدته الأحداث اللاحقة بالكامل. ففي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٧١ ، أصدر نمبر بيانا اتهم فيه الشيوعيين بالخيانة ومحاولة الاستيلاء على

السلطة. وفي الوقت نفسه اعتقل ٨٩ شيوعية قيادية. وفرض الحظر على اتحاد الشباب ورابطة المرأة السودانية. يضاف الى ذلك ، أن جميع النقابات اجبرت على اعادة تسجيل نفسها وفقا لقانون تقييدي جديد. وكان واضحا أن نميري كان يسير باتجاه صدام حسم مع الشيوعيين والمنظمات الجماهيرية. وكانت اهدافه جلية في تحطيم الحزب الشيوعي ، وعزل القيادات المناضلة لمنظمات الشعب الرئيسية، واقصاء الضباط ذوي الميول اليسارية عن الجيش. وذهب في خطابه في الاذاعة الى حد القول: « يجب أن تدمروا كل من يدعي بوجود حزب شيوعي سوداني. دمروا هذا الحزب المزعوم».

وعرض الحزب الشيوعي السوداني في رده على نميري مرة أخرى ، موقفه ازاء دور القوات المسلحة بإزاء المحاولات الانقلابية :

إن خطاب رئيس مجلس قيادة الثورة بصفنا بخونة ويقول ان بغيننا هي سحق كل القيم الخلقية تحت الأقدام لكي نصل إلى هدفنا في السلطة. فأية كذبة والى أي مدى يمكن للسلطة أن تعمي الناس ، ولكن هذه التهمة نصدر عن رئيس مجلس قيادة الثورة. فليعد بذاكرته الى يوم ٢٩ أيار (مايى ١٩٩٩ ، عندما عند مناقشات مع وفد حزبنا ، وعندما أوضحنا وجهة نظرنا(١). وقد سالناه آن بخبر زملائه بان الحزب الشيوعي لن يدعهم يسقطون ، ولن يتركهم يصبحون ضحايا ثورة مضادة ، بل سيحمي مؤخرتهم). وفي الوقت نفسه ، طالبنا بتأخير ساعة الصفر حتى تقيم المجموعات المختلفة من الضباط الأحرار، والأخرون وحدة راسخة ، وحتى تستطيع حركتنا الوطنية أن تحقق تقدمة في خلق وحدة الشعب الديمقراطية الواسعة الحقيقية، لكي يكون ما سيحدث ليس مجرد انقلاب يمكن أن يجمد الثورة وجعلها بذلك فريسة سهلة للانقلابات المضادة وللهجمات من مختلف اقسام الجيش. ... وبعض اعضائكم يعرف جيدأ الجهود الكبيرة التي قام بها في تلك الليلة سكرتيرنا العام ، محجوب لحماية مؤخرتكم عشية ٢٠ ايار (مايو) ـ (١٧).

وأكد البيان ، وهو يفند تهمة نميري للحزب بانه اراد ان يحتكر لنفسه السلطة السياسية على انه :

منذ البداية رفضنا فكرة أن تنفرد بالسلطة فئة واحدة من الحركة الثورية. ومنذ ذلك الوقت قلنا ان الديمقراطية الثورية ومنح المزيد من الحريات المدنية لشعبنا ضرورة لتطوير ثورتنا. لقد نظرنا وما زلنا ننظر إلى القوات المسلحة بوصفها أحد عناصر جهاز الدولة ، لها دور محدد في حماية البلد وسياسته ، ولكننا نعارض المزايدة بين الضباط ، ونحن ضد محاولة استثارة مثل هذا الشيء عن طريق الصدامات بين القوى الثورية المختلفة. .. وقد وصل نظام الحكم الى نهاية الطريق في محاولة تجميد الثورة تحت راية مهاجمة الحزب الشيوعي وانتهاج طريق وسط. ولكن شعبنا يعرف أن الحزب الشيوعي كان طيلة حياته الدعامة الرئيسية لتطور الثورة السودانية ، ولحماية نظام الحكم الحالي من كل المؤامرات الرجعية والامبريالية. .. والحزب الشيوعي السوداني يعتقد أن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو النضال

التوحيد القرى الديمقراطية كافة ، وإقامة حكومة جبهة وطنية ديمقراطية ، التي هي الجهاز الوحيد الذي يستطيع في هذه المرحلة ان ينفذ بنجاح مهام الثورة وينقذها من الانحدار نحو اليمين.

ولم يصغ نميري الى هذا التحذير والنداء العاجل من الشيوعيين. لقد كان ضد لاهم ديمقراطي حقيقي مع الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الأخرى. وكان النوع الوحيد من الجبهة ، الذي يتسامح ازاءه هو الجبهة التي تكون تحت سيطرته تماما. مع اختزال الضباط الأحرار الى شيء لا وجود له، وتحويل المنظمات الجماهيرية إلى انصار ملبين للدولة ، ودمج الحركات والأحزاب السياسية في منظمة سياسية واحدة تحت السيطرة المطلقة لأقسام من البرجوازية الوطنية والصغيرة. وكانت القضايا الكامنة وراء هذا النزاع ، في قضايا الثورة ذاتها. هل كانت الثورة ستواصل تقدمها وتفتح الطريق إلى الاشتراكية؟ ار كانت ستوقف وتثبت بوصلة السودان باتجاه الرأسمالية ، وهكذا يصبح السودان تابعا القوى الامبريالية ؟

١٩٧١. وكان على الحزب الشيوعي ان يواجه مسألة كيف يتصرف ازاء الخطوات التي اتخذها الضباط التقدميون ضد نظام حكم غير شعبي. إنه لمن الهام آن ندرس ما حدث في نمور يوليو ١٩٧١ بما أن الجدال دار حول مسؤولية الحزب ذاته عن عمل الضباط الأحرار في 19 تموز (يوليو)، وإنه بقيامه بمثل هذا العمل تصرف باسلوب مغامر.

وكما أوضحنا أعلاه، فإن الحزب في المناسبتين السابقتين ، في عام 1964 وفي ايار مايو ١٩٦٩ ، واجه مسألة رد الفعل ازاء «انقلاب» تقدمي. وفي كلتا المناسبتين عارضت قيادة الحزب، وبالاخص سكرتيره العام ، عبد الخالق محجوب ، المقترحات وفسرت لماذا ، حسب رأيها ، استلزمت مصالح الثورة العاجلة منها والطويلة المدى، مزيدا من التطوير للحركة الجماهيرية التي أكدت القيادة على أنها يجب أن تكون العامل الحاسم في التغيير. وفي ضوء الموقف السابق للحزب الشيوعي وسكرتيره العام (١٨) يبدو أنه من غير المحتمل إلى حد بعيد، أن يكون الحزب قد تخلى ، في تموز (يوليو) ١٩٧١ عن موقفه المبدئي السابق. حقا ، أن الحزب الشيوعي السوداني دعا في ايار (مايو ١٩٧١ الى الإطاحة بالحكومة نظرة للسياسة الرجعية التي كان نميري ينتهجها آنذاك ، ولكن هذه الدعوة لا تبرر مطلق المزاعم القائلة بان هذا يعني أن الحزب كان يحضر لانقلاب عسكري بمساعادة الضباط المتعاطفين مع أهدافه العامة.

إن موقف الشفيع أحمد الشيخ، الذي كان سكرتيرة عامة لاتحاد نقابات العمال السوداني ، وفي الوقت نفسه عضوا قيادية في الحزب الشيوعي ، يلقي بعض الضوء الهام على موقف الحزب الشيوعي من 19 تموز (يوليو) ١٩٧١. وقد أعدم بعد الانقلاب المضاد كان يقود العمل العسكري في 19 تموز (يوليو) الرائد هاشم محمد العطا الذي اصدر البيان الأول للانقلاب. وكانت إحدى خطواته الأولى اتصاله باتحاد نقابات العمال السوداني ، وعلى أثر ذلك حدث اجتماع. وقد قدم وفد الاتحاد الدولي للعمال العرب الذي

زار الخرطوم في آب (اغسطس) ١٩٧١ الرواية التالية التي اخبرهم بها الحاج عبده الرحمن ، السكرتير العام المساعد للاتحاد السوداني ، ونشرت في الأهرام الصحيفة المصرية اليومية ، في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٧١:

« خلال ذلك الاجتماع طلب هاشم العطا من الحركة العمالية أن تنظم تظاهرات تأييد للانقلاب. وقد تكلمت نيابة عن الحركة النقابية بخصوص استقلال الطبقة العاملة ، والتزامنا باهداف ثورة ٢٠ ايار (مايو)، وضرورة تعزيز استقلال الحركة النقابية. وتوجه الشفيع ببضع كلمات من الشكر على الدعوة للاجتماع ولكن في نهاية الاجتماع قررنا بانه لم يكن لنا حق زج العمال في تظاهرات ، وانه ينبغي أن تطرح المسألة على ممثلي النقابات.

وبعد هذا الاجتماع عقدنا اجتماعا للجنة التنفيذية وقدمنا لها طلب هاشم العطا. وتقرر ان تنشر كل منظمة بيانا ، وان تعقد مجالس النقابات لكي نطرح عليها المسألة وتتخذ قرارا بشانها. وخلال اجتماع مجالس النقابات في ٢١ تموز (يوليو) أقر بالإجماع تنظيم تظاهرة في اليوم التالي.

وفي ٢١ تموز (يوليو) تسلمنا رسالة من هاشم العطا يسأل فيها المركز النقابي ان يقترح أربعة من اعضائه حتى يتسنى اختيار واحد من بينهم مثلا للعمال بصفة وزير. ورفضت اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال السوداني هذا الطلب معتبرة ان من حق اللجنة التنفيذية أن تعين ممثلها واختارت الشفيع أحمد الشيخ بالاجماع. .

يبدو هذا الوصف حقيقية على نحو تام. يضاف إلى ذلك ، انه يتطابق مع التقارير من الخرطوم التي وصفت كيف أن الشفيع احمد الشيخ كان مترددة نوعا ما عندما دعي اول مرة لزيارة هاشم العطا ، والأكثر من ذلك ، إنه عندما اقنعه زملاؤه اخيرا بالذهاب نكص على عقبيه من مديد حينها أوقفه الجنود المسلحون عند بوابة البناية التي كان عليه أن يلتقي فيها هاشم العطا. ولم مشارك في الاجتماع الا بعد مزيد من الاقناع. ويبدو أن هذا التردد والاختلاف في التعاطي مع مسالة اختيار وزير من الاتحاد يشيران الى عدم مشاركة القيادة العليا للحزب مسبقا في التحضير الانقلاب.

وعلى أية حال ، فإن الحزب واجه نضية صعبة. إنه لم يكن البادئ بالانقلاب ، ولكن حالا حدث الانقلاب كان على الحزب ان يقرر ما يعمله. وبوصفه حزبا سياسيا جديا لم يكن بوسعه آن مسند ذراعيه ويجلس بهدوء ، مكررا معارضته للانقلابات من حيث المبدأ ويتخذ موقف الترقب السلبي بانتظار الخطوة التالية. أن استجابة الشعب الفورية ل 19 تموز (يوليو)، والتظاهرة الضخمة التي نظمها اتحاد نقابات العمال السوداني في الخرطوم في ٢٢ تموز (يوليو) ، أظهرتا ان عمل الضباط التقدميين قد استثار تعاطفا واضحا بين الشعب ، وهذا ما كان ، كـ ا جادل لينين في تعقيبه على انتفاضة الفمح في عام ١٩١٩ ، محك لمعرفة ما إذا كان المرء يتعامل مع انقلاب ام لا. هذا بالاضافة الى ان بيانات هاشم

العطا وزملائه عقب الاطاحة بنميري ، اشتملت على برنامج لإصلاح دمقراطي عميق ، وإجازة الحزب الشيوعي وجعل تكوين جبهة وطنية ديمقراطية أمرا مكنا مع منح جميع الأطراف المشاركة فيها حقوقاً كاملة متساوية. وأعلن الحزب الشيوعي السوداني للره ل 11 تموز (يوليو) ببعض الاسهاب(١) :

: اكانت ١٩ يوليو (تموز ١٩٧١] في مجرى الثورة السودانية تغييرة ثورية للسلطة السياسية قامت به قرى الجبهة الوطنية الديمقراطية وبالتحديد نوى الديمقراطيين الثوريين السودانيين بشقيها الديمقراطي والماركسي. داخل القوات المسلحة ممثلة في تنظيم الضباط الأحرار وحركة الجنود الديمقراطيين. نقلت 1 يوليو السلطة لتضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل وليس في بد نية واحدة تنفرد بها. ولاول مرة حددت بصورة قاطعة أن تنظيم الضباط الأحرار الذي انجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية وأداة من أدواتها. وكان ذلك بمثابة خروج عن الإطار التقليدي للانقلابات العسكرية التي يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل، ويضعونها موضع الطليعة بالنسبة للحركة الشعبية ، ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من أجهزة القمع وأداة من أدوات السلطة وبين دور الطلائع الثورية التقدمية في داخلها.

. لم تكتف [حركة 19 يوليو] باعلان ذلك في بيانات أو تصريحات ، بل قننته وجعلته في مستوى الدستور بان صاغته في الأوامر الجمهورية التي أصدرتها، حيث حددت أن سلطة الجبهة هي أساس الحكم في كل مستويات جمهورية السودان.

. حددت وبصورة قاطعة ، وفي مستوى الدستور أيضا ، مبادىء الديمقراطية الجديدة ، فباشرت التشاور مع المنظمات الديمقراطية والقوى التقدمية في تكوين الحكومة واجهزة السلطة ، وكفلت للقرى الوطنية الديمقراطية حق تكوين منظمانها وأحزابها السياسية ، وألغت القوانين والقرارات المقيدة لحرية هذه القرى ، وصفت أجهزة الارهاب والتجسس والدولة البوليسية. فتحت الباب للنضال الجماهيري لانجاز مهام الثورة الديمقراطية ، وأعلت راية حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ، وحددت معالم الممارسة الديمقراطية للحقوق السياسية، وكنظام للحكم، والنظام النيابي واجهزة السلطة التنفيذية وحق الجماهير في انتخاب وسحب ممثليها. كما حددت الديمقراطية كعلاقات انتاج في الريف لتحرير الاغلبية الساحقة من السكان وإشراك العاملين في ادارة شؤون الانتاج. وبذلك وفرت امكانية انهاء التناقض بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية. كما جعلت من الديمقراطية شرطا ومنهجا لتوحيد شطري القطر وحل مشكلة الجنوب.

. رفعت راية الاستقلال والسيادة الوطنية. وأكدت دور السودان ومكانته في حركة الوحدة والثورة العربية والافريقية ، ومكانته في الجبهة المعادية للاستعمار والامبريالية ، وعلاقته بالدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي. .

وفي ضوء مثل هذا التقويم الملائم على نحو شامل لموقف وسياسة قادة عملية ١٩ يوليو ، من المفهوم أن يعلن الحزب الشيوعي السوداني تأييده ، للإطاحة بنظام حكم البري ، وينطلق لكسب المساندة الجماهيرية للحكومة الجديدة. واعتبر الشيوعيون السودانيون في ضوء ما حدث انهم لا يستطيعون البقاء بعيدين وغسل أيديهم من المسألة بكاملها. وكانوا يعتقدون أن 19 تموز (يوليو) فتحت طورة جديدة من المعركة ، وان على الزب أن يقرر إلى أي جانب يقف.

والأبعد من ذلك ، فالحزب لم يكن معنية فقط بالسياسة الديمقراطية الفورية التي يدراما هاشم العطا وزملاؤه. فقد كان الحزب يناضل أيضا من أجل مبدأ حيوي ، أعني تاكيد حق الطبقة العاملة وحزبها السياسي ، وضرورة ذلك ، في ألا يخضعا افس بهاللبرجوازية الوطنية والبرجوازية والصغيرة ، سواء كانت هذه البرجوازية مدنية أم عسكرية ، وإن كان أقر بأهمية أن يقيم الحزب والطبقة العاملة تحالفات مع جميع الطبقات , الفئات الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في النضال ضد الإمبريالية والاقطاع وأكدت 19 يوليو حقيقة جوهرية وهامة أن هناك بديلا (كأمكانية وكواقع وقدرات ثورية حية) لدكتاتورية البرجوازية الصغيرة أو احدى فئاتها. وقد وجهت بذلك ضربة قوية لكل النظريات التي تعتبر هذه الدكتاتورية ضرورة تاريخية. تعيش أو تتعايش الطبقة العاملة والحركة الثورية في ظلها ، في خضوع وتواضع. وهذا هو السبب الذي يجعل الدكتاتورية العسكرية للبورجوازية الصغيرة ، وللقوميين العرب بتحديد أكثر ، تسير في خط يميني لتصفية الثورة. وبرهنت تجربة السودان أن المسلك المتهاون مع هذا الخط تحت التهديد والخوف من عودة الثورة المضادة ، يؤدي الى أن تقوم شريحة للبرجوازية الصغيرة المنفردة بالسلطة بنفس دور الثورة المضادة ، سواء في قمع الحركة الثورية وتصفيتها أو في الميدان الاقتصادي والسياسي والعجز والاستسلام أمام الاستعمار الحديث.

أكدت 19 يوليو وجود البديل الأكثر تقدما. كما أكدت ضرورة اليقظة في حمايته ليس فقط من خطر الاستعمار بل ومن القوى العربية اليمينية (٢٠).

وكما هو معروف ، أعقب 19 تموز (يوليو) انقلاب مضاد خاطف واندحار سريع الامكانات الديمقراطية التي كان قد وفرها اتحاد قوى الشعب مع تنظيم «الضباط الأحرار » الذي أطاح بنميري. وهذه الهزيمة على حد ذاتها لا تلغي بالضرورة صحة الموقف الذي الغاء الحزب الشيوعي السوداني. لقد دحرت الكومونة في نهاية المطاف، ولكن لا يدينها اليوم أي ثوري لذلك السبب. وقد عبر ماركس قبل الكومونة عن قلقه بصدد أي عمل ال ذلك يقوم به الشعب العامل » في باريس. ولكن ما أن نهض شعب باريس و و اللحم السماء » ، حتى أيده ماركس. واعلن في تفسيره لتأييده انتفاضتهم التاريخية قائلا : و كيف يستطيعون الخضوع !. .

و نشر ، ولا ت مرات باثه هذه الفروا بان ما به لقد هزمت ثورة ١٩٠٠ الروسية ، وهذا ما حصل

لانتفاضة عيد الفصح عام ١٩١٩ في ايرلندا. ولاني المصير ذاته الهجوم الذي قاده فيديل كاسترو في تموز (يوليو) ١٩٠٣ على ثكنات المونكادا. وليس من أحد يجادل بصورة جدية أن هذه النضالات لم تكن مبررا لأنها فشلت. فالحركة الثورية حين تقوم بعمل عسكري أو تسانده لا تطالب بضمان ار تأكيد النصر ، ولا نستطيع توقع ذلك. ومن الطبيعي أن تسعى لتفادي الأعمال الطائشة. وعدم الانجرار وراء مغامرات بائسة. ولكن ينبغي في بعض الأحيان القيام بعمل حر عندما تكون الهزيمة مؤكدة فعلا : ومثل هذه الضرورة يمكن أن تنشا حينا يضخي القائمون بالعمل بأنفسهم عن وعي مدركين أر في الاقل آملين بأن ما يقومون به سوف يساعد في نهاية المطاف على الهام الجماهير أن تأخذ قضينها بيدها. وهكذا ، أشار جيمس گوندل بوضوح في يوم انتفاضة عيد الفصح نفسه إلى أنه لم يكن يأمل في النصر.

واننا ذاهبون لنذبح ،، هذا ما قاله لويليم أوبرين عندما كان يهبط سلام قاعة الحرية. وسأله اوبرين و اليس هناك فرصة للنصر ؟، فأجاب. لا فرصه مطلقة. (٢١) الا أن كونولي أصر على الانتفاضة رغم هذه المعرفة ، لقد كان يعي بال الأثر المرعب الحرب ١٩١٦- ١٩١٨ في الشعب الإيرلندي الذي كان قد خدع لتأييد الامبريالية البريطانية.

وكتب و انه لمن المستحيل أن نسمي طبقة واحدة أو نسأ من السكان لم يتأثر جزئيا بهذا الجذام الاجتماعي والسياسي والمعنوي ،، ولاحظ أنه حتى الطبقة العاملة قد خضعت هذا المرض القدر ،. ووجد هذا ، قبل كل شيء ، مرعبا وخجة لأقصى درجة واعتقد أن الاحساس بالخزي الذي فرض على الشعب الايرلندي قد تغلغل عميقة في قلوب الناس بحيث أن أي قوة تكون أقل جبرونا من موجة الحرب الحمراء على الأرض الأيرلندية لن تقدر مطلقا على تمكين الجنس الايرلندي من استرداد احترامه لذاته ، ار تحقيق كرامته الوطنية ،.

وقد راى كونولي أن وظيفة انتفاضة عيد الفصح كانت أن يسترد الشعب الايرلندي احترامه لذاته وكرامته الوطنية. وكان نجاح از فشل الانتفاضة ، بمعنى من المعاني ، لا علاقة له بهذا الغرض. وكان الشيء الحاسم هو أن تحدث الانتفاضة، أن يتحدى الاضطهاد البريطاني قسم من الشعب الإيرلندي بأكثر الوسائل الممكنة تأكيدة ، بالعمل المسلح. كانت تضحية كونولي وبيرس والأخرين خسارة مرعبة ومأساوية ، ولكن موتهم وهزية عيد الفصح لم يعنيا مزية مطلقة. فعلى العكس ، استارت تضحية أبطال عيد الفصح عام 1916 الشعب ، وخلال ستين أعلنت الجمهورية ، واشتبك الشعب ايراني في معركة مع بريطانيا ، وكان على الحكام البريطانيين بحلول عام ١٩٢٠ أن و ازا الإستقلال إلى ٢6 مقاطعة في الجنوب (مع انهم نجحوا في الاحتفاظ بست والمات في الشمال). ولذلك فان دفاع لينين عن عمل كونولي في عام 1916 كان فالانتفاضة ، على الرغم من هزيمتها ، استثارت تعاطف الشعب الذي اجبرت أعماله اللاحقة الامبريالية البريطانية على القيام بتراجع أساسي.

و بالطريقة ذاتها يعتبر الحزب الشيوعي السوداني ، رغم هزيمة 19 تموز (يوليو)، الي ما حدث كان طورة مبررا من النضال يأمل أن يبني على أساسه نجاح المستقبل. ويعزو افة إلى حد كبير الى تدخل ليبيا ومصر ، في الوقت الذي لا يهمل عدم يقظته وتصميمه أو تلك الأيام الحاسمة القليلة. وحسب ما يقول الحزب الشيوعي السوداني ، فانه كان جار في الاعداد لما لا يقل عن ثلاثة انقلابات عسكرية «مغامرة ومشبوهة » خلال الفترة من رباط (فبراير) إلى تموز (يوليو) ١٩٧١. انقلابات ثلاثة « تسابقت فيما بينها للوصول إلى الليله من وراء في داخل الجيش (٢٣)». وكان دافع هاشم العطا زملائه من الضباط اور آر إلى القيام بعملهم العسكري في 19 تموز (يوليو) هوتفادي واحد من هذه الانقلابات المغامرة والمشبوهة ». و وتعلن اللجنة المركزية في توضيحها لموقفها من منظمة « الضباط الأحرار ، وعملهم في 16 موز (يوليو):

« انها (الحكومة) تتهم حركتكم بكون الحزب الشيوعي خطط لها وتزعم أن عليكم أن تتحركوا استنادا لأوامره. ونحن لا ندعي شرف ذلك ، ولا تفند التهمة ، بينما تعرفون ، كما تعرف منظمتكم الشجاعة ، أن الخطة وساعة الصفر قد حددتهما ارادتكم وقراركم ، وهذه الحقيقة سوف تبقى شرفا لكم. وعندما تحركتم الأسباب اضطرارية لتحديد ساعة الصفر (ويعود الحق لكم وحدكم في تقرير وسائلكم وأسبابكم) لم تتخل عنكم مطلقا ولم نضع لحظة واحدة في سؤالكم لماذا كنتم على عجلة من أمركم ، بل استجبنا لكم بكل ما لدينا من قوة ، موطدين عملكم ومسندينكم باقتراحاتنا ولافتين انتباهكم إلى الثغرات. وفي هذا المجال ، لا النكر أية تهمة لتفادي العقاب أو الإدانة. ... وحتى لو ان 19 تموز (يوليو) منيت بالهزيمة ، فان حركتكم الشعبية تمتلك الطاقات والقدرات الأساسية للنهوض والتعويض عن الخسارة ، ولاستكمال ما لم يكن مكتملا. (٢٥).

لقد كان ضرورية أن ندرس ببعض التفصيل الأحداث التي وقعت في السودان ، اس أبدأ لأن سياسة وأعمال الحزب الشيوعي السوداني قد خضعت لمناقشة ملحوظة. ففي بعض الحالات، كان هناك تقبل سريع جدا للروايات المشبوهة التي قدمها نظام حكم نميري ، وكذلك تلك التي رواها المرتدون الذين فضلوا تصفية الحزب الشيوعي في عام ١٩٧٠ ، والذين وجدوا لأنفسهم ، في عدد من الحالات ، منذ ذلك الوقت مهمة مريحة في العمل لنظام حكم نميري ذاته.

لم يقدم الحزب الشيوعي السوداني حتى الأن تحليلا شاملا لأسباب هزيمة الحركة الثورية السودانية في تموز (يوليو) ١٩٧١ ، ولكن بعض العناصر لمثل هذا التقويم ظهر في بيان اللجنة المركزية الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ (٢٠). وانه لمن المهم أن ندرس باختصار النقاط الرئيسية لهذا التحليل ، وبخاصة لأن الحجج التي طرحت خارج السودان في الأساس ، تعزو الهزيمة الى عدم صحة العمل الأصلي ل 19 تموز (يوليو) الذي أطاح بنظام حكم نميري. ومثل هؤلاء النقاد يجنحون الى وصم عمل 1 تموز (يوليو) باليسارية والانعزالية والمغامرة. ومن جهة ثانية ، فان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

السوداني ، تعتبر العمل مبررا تماماً. والأخطاء ، حسب رأيها ، لا تكمن في الاطاحة بنميري التي تمت بسهولة نسبية ، بل في فشل الدفاع عن نظام الحكم الجديد. .

، فالتهاون في حماية الثورة وسلطتها جريمة لا يغفرها التاريخ للثوريين ان لم يستخلصوا منها العبرة لمستقبل نضالهم ، واتقان أوليات علم الثورة وفق النضال الثوري ليس فقط في انتزاع السلطة ، ولكن في المحافظة عليها ، ليس فقط في بداية الهجوم ولكن في مواصلته مهما كانت التضحيات ، ولولا التساهل والتسامح في هذا الجانب لما انتصرت الردة الدموية والثورة المضادة. ولم تغب عنا الاحتياطات العملية التي كان يجب اتخاذها في أكثر من ميدان كا يشير الخطاب الدوري للجنة المركزية مساء 19 يوليو. على أن هذا وذلك لم تنبت جذوره في 19 يوليو ، انما ورثته عن الفترة التي أعقبت انقلاب 16 نوفمبر وربما قبله بكثير. (٢٩). .

والحزب الشيوعي السوداني لا يدافع عن عمل الضباط الأحرار في المبادرة إلى و الانتفاضة في 14 تموز (يوليو) ، فحسب ، بل ويدافع كذلك عن مساندته لهذا العمل العسكري ، وهو يعتقد أن انتفاضة 19 تموز (يوليو) «ستظل معلا بارزا في طريق ثورتنا. (٢٧) واللجنة المركزية في تحليلها لأسباب الهزيمة ، تجادل بأن العمل الأولي تمتع بتأييد ساحق ، وانه لم يكن بمقدور أية قوة في البلد في الأيام الأربعة الأولى أن تقاوم العملية العسكرية للضباط الأحرار التي يدعمها الشعب. وتعتقد أن الخطا يكمن في الافتقار إلى اليقظة ، وبعض الرضا عن النفس ، والعجز عن مواصلة الانتفاضة على نحو تام ، وربما ما هو حاسم ، إهمال الخطر من الخارج ، أي التدخل من مصر وليبيا شريكي السودان في الاتحاد الثلاثي.

ان اللجنة المركزية ، وهي تؤكد على نجاح انتفاضة الضباط الأحرار والجنود ، ، والتأييد الذي حصلت عليه من الحركة الديمقراطية ،، و الترحيب الشعبي، الذي استقبلت به ، و و الانطباع العميق ، الذي خلفته بين الأوساط الوطنية ،، تشير إلى الأسباب والعوامل، التي أصبحت الآن واضحة، والتي جعلت الضباط الأحرار والجنود لا يواصلون استعدادهم العسكري لتغيير نظام الحكم ،. ومن المؤسف أن الوثيقة لا تحدد ما في هذه. الأسباب والعوامل التي أدت إلى أن ولا يواصل ، الضباط والجنود استعدادهم. ويصبح هذا أكثر صعوبة على الفهم حينها يأخذ المرء بالحسبان التأييد الشعبي المتنامي للإطاحة بنميري ، الذي جرى التعبير عنه بأكثر الطرق درامية في التظاهرة الضخمة في الخرطوم في يوم ٢٢ تموز (يوليو) ، وهو اليوم الرابع على الحركة.

وتجادل وثيقة اللجنة المركزية ذاتها أنه وخلال تلك الأيام الأربعة لم تكن ثمة قوة داخل البلد قادرة على تغيير هذا المسار المبكر ، لولا المناورات من الخارج ، والتحريض الذي تولته الدول الثلاث ، وبخاصة مصر وليبيا ، وتعاون المخابرات البريطانية معها ،.

ومن بين أعمال التدخل الخارجي نذكر دور الكلية العسكرية المصرية في جبل الأولياء(٢٨)، ودور

القاعدة الجوية المصرية في وادي سيدنا ، (٢٩) ودور الملحق العسكري المصري ، واختطاف الطائرة التي تقل بابكر النور(٤٠) في طريق عودته إلى السودان من بريطانيا ، حيث كان هناك وقت الإطاحة بنميري في 19 تموز (يوليو). وكان فاروق عثمان على متن الطائرة بصحبة بابكر النور. كان هذان قائدين بارزين من قادة الضباط الاحرار ، وكان أسرهما ضربة للانتفانة قوية جدا ، سياسية وعسكرية وسيكولوجية.

وتقول وثيقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني أيضا أنه بعد التشاور مع وزير الحربية السوداني ، خالد حسن عباس ، الذي ذهب الى مصر ، طار السادات الى ليبيا ليندبر أمر ارسال قوات مظليين مصرية ، وطائرات التفل قوات سودانية من منطقة القناة ، حيث كانت ترابط في الجبهة ، فتعيدها الى السودان للمساعدة على الإطاحة بنظام الحكم الجديد. .

ان التدخل الخارجي ، والتحركات الرامية إلى تدخل لاحق، كانت دون أدن ريب عوامل في الحاق الهزيمة بالانتفاضة. والتدخل الفعلي ، وبالدرجة ذاتها ان لم يكن أكثر ، التهديدات بندخل اكثر حسا، تركت تأثيرها المقصود في القوات المسلحة السودانية ، فجعلت أقسام منها تنشق عن حركة الضباط الأحرار والجنود وتلتف حول نميري.

والسهولة النسبية التي حرر بها نميري وشركاؤه من الأسر ادهشت الكثير من المراقبين. وتعزو اللجنة المركزية هذا الى حد كبير الى الحقيقة المائلة في أن قادة 11 تموز (يوليو) واتخذوا موقفا منساه ازاء عناصر نظام الحكم السابق ، وبخاصة ازاء المجلس الثوري (٣١).

ولكن الضعف الرئيسي الذي تعتبره الوثيقة سبب الهزيمة كان الفشل في اتخاذ , الاجراءات الضرورية لصيانة نظام الحكم والانتصارات الأولية ،. والاجراء الأساسي هنا كان « تسليح الأقسام الثورية من الشعب ، التي تعلمت خلال تجربتها الطويلة اهمية حماية عملياتها ونشاطاتها. ان السهولة والسرعة اللتين نجحت بها الانتفاضة الأولية ، والتأييد الواسع الذي من الواضح أنها تمتعت به ، جعلت القادة والحركة الثورية على العموم يفرطون في الثقة بالنفس. ونتيجة لذلك اهملت اليقظة ، وقلل من شأن الخطر المتأتي من مصر وليبيا وتواطئها مع المخابرات البريطانية (٤٢)، ويمكن للمرء أن يقول انه جرى تجاهل ذلك عملية ، واحتجز نميري وانصاره المعتقلون في ظروف يمكن أن يحرروا فيها بسهولة ، كا تركت الأقسام الثورية من الشعب من دون سلاح.

وتستخلص الوثيقة أن الحركة الثورية أهملت و المباديء الأكثر أهمية في الدفاع عن الثورة. صيانة الانتصارات الأولية دون رحمة وبكل ثمن. . ويقول بيان اللجنة المركزية انها ، في الواقع ، حذرت من هذا الخطر في رسالتها رقم ١١ بعد انتصار 19 تموز (يوليو) بمعنى انها دعت إلى الدفاع عن الثورة دون رحمة وبكل ثمن باعتبار ذلك المهمة الأولى ، وبخاصة لكي تمنع الحركة الجماهيرية من أن

تتعرض الخطر المغامرة والانقلابات (الأخرى) في الجيش النظامي (٣٣).

ومعنى من المعاني فان ما يقوله الشيوعيون السودانيون هنا هو ما قاله ماركس ولبنين حول الانتفاضة. وانها لمسالة جدية ينبغي على المرء أن لا يتعامل معها باستخفاف ، وعليه أن يواصل الهجوم بتصميم حالما يكون قد بدأ.

انه لمن المبكر أن نتوصل الى أية آراء محددة حول أحداث عام ١٩٧١ في السودان. ومن المؤكد ان هناك مجالا واسعا لمناقشة ما إذا كان على الضباط الأحرار ان يبدأوا عملهم في 14 تموز (يوليو). ومسألة مشاركة الحزب الشيوعي هي بمعنى من المعاني مسالة منفصلة ، ومن العسير أن نصدق ، استنادا إلى السلوك السابق ، انه كان منظأ للعمل العسكري ، ولكن حالما بدا العمل بات من الصعب أن نرى كيف كان ممكنا للحزب أن يبقى على الحياد.

وفي ما يتعلق بهزية الانتفاضة ونجاح الانقلاب المضاد ، فهنا ايضا ، عدد من المسائل ما يزال يعتبر قابلا للمناقشة. فلم تكن هزيمة 19 تموز (يوليو) انقلابا نموذجية مضادة للثورة ، مع انه من المشكوك فيه انه يمكن اعتبار أي انقلاب من هذا النوع هذا هو ما قاله.

حالما يكون قبل المرء أن نه لمن المبكر من. غموذجيأ ،، فظروف وجوانب كل انقلاب متنوعة جدأ. ان انقلاب السودان ، على اية حال ، كان مختلفة ، من حيث انه لم يكن انقلابا ضد حكومة تقدمية كانت قد قامت لبعض الوقت ، وحققت بعض الانجازات التي تفخر بها ولكنها ايضا سقطت بطرق عديدة ، كان انقلابة مضادة لانتفاضة مسلحة لم يكن عندها الوقت الكافي لتركيز نفسها وتوطيدها. ولذلك ، فان الكثير من العوامل التي كانت حاضرة ، مثلا ، في اندونيسيا ، لم نكن حاضرة هنا.

وعلى أية حال ، ان شيئا واحدا يبرز من التجربة السودانية ، هو أن الحركة السياسية المنظمة للطبقة العاملة (بشرط وجود مثل هذه الحركة) يجب أن تتعامل بتحفظ مع أي عمل تبادر اليه الأقسام التقدمية من الجيش. عليها ألا تتصرف بأي روح انعزالية صرف أو عدائية ، ولكن ينبغي أن لا تعجز عن أن تزن بعناية عواقب النشاطات التي يقوم بها الضباط الراديكاليون. وكقاعدة عامة(34) يجب أن لا تصبح الكتلة العسكرية التقدمية العامل المقرر في السياسة التي تتبعها الطبقة العاملة ، حتى عندما تجد الطبقة العاملة أن من الضروري أن ترد بالإيجاب. وعلى الطبقة العاملة في كل الأوقات ان تجري تقريماتها الخاصة وتقرر على ذلك الأساس ، مع انه من الطبيعي بدرجة كافية أن تأخذ في الاعتبار التام اهداف ونشاطات الضباط التقدميين كجزء من التحليل. فاذا كان الوضع في البلد يجعل من الضروري الإطاحة المسلحة بنظام حكم رجي والدفاع المسلح عن الدولة الجديدة - وهذه الحاجة غالبا ما تنشا في العالم الثالث - تكون آنذاك تعبئة الشعب سياسية وعسكرية مسألة حيوية ، لكل من اسقاط نظام الحكم القديم والدفاع عن نظام الحكم الجديد. ولتحقيق هذه الغاية يجب على القوى السياسية المتقدمة في البلد أن تقوم بدور

حاسم جنبأ إلى جنب مع أي من الأقسام الراديكالية من القوات المسلحة المستعدة لوضع ثقلها في صف التقدم.

(١٢) كعامل ، لم يكن غائبا في الوضع المعقد في البرتغال عنب الاطاحة بكايتانو. (١٣) كانت النقاط الست : ١٠- اعادة تنظيم الضباط الأحرار بحيث تضم العناصر الديمقراطية والتقدمية التي ينبغي أن تضطلع بدور بارز في داخل هذه المؤسسة. ٢- تطهير القوات المسلحة من جميع العناصر اليمينية. ٣. نشر الوعي الديمقراطي الثوري بين القوات المسلحة وتقوية روابطها مع الحركة الجماهيرية. 4- رفع مستوى الجنود وضباط الصف بتغيير الأنظمة بحيث تخلق روابط اقوي بأهداف الثورة الدمقراطية ومطاعها. 5- التجنيد من بين القرى الديمقراطية المنظمة. 1- النضال ضد نزعة منع الضباط المزيد من الامتيازات ، باعتبار أن هذا سوف ينوي الاتجاهات اليمينية شط ، ويكون عقبة جدية امام تطور الثورة الديمقراطية. ، (٣٤) كان هناك ، في الاقل ، انقلابان حضرت لها مجموعات يمينية قبل 11 يوليو. وكان هذا سببا اضافية لان يقرر الضباط الأحرار القيام بعملهم اولا. (٣١) يمكن أن تكون هناك استثناءات ، مثل الصومال. [يبدو أن هذا الأسناء ابفا سقط بعد التحول الحاسم الذي عرفه النظام والناشر.

9-لماذا تنجح الانقلابات الرجعية ؟

ليست كل الانقلابات الرجعية تنجح ، ولكن من الطبيعي الى حد مقبول ، أن يكون للانقلابات الفاشلة تأثير أقل بصفة عامة ما للانقلابات الناجحة ، ولذا فإنها تجتذب من الإهتمام أقل من الاخيرة. والناس يعيرون انتباههم تلك الانقلابات التي تنجح في أهدافها ، وبخاصة اذا كانت هناك مساندة شعبية واسعة لنظام الحكم المطاح سواء في البلد المعني او في الخارج ، وكلا كان نظام الحكم أكثر تقدمية ، كانت الصدمة أعظم عند اطاحته. ورد الفعل الأول لمن هم أكثر اهتماما بالسياسة هو السؤال التالي : لماذا نجح الانقلاب ؟

ان لكل انقلاب ظروفه الخاصة ، وهو يحدث ضمن علاقة معينة بين القوى ، وتحتاج اسباب نجاحه أو فشله إلى دراسة خاصة. ومع ذلك ، فإن قدرة القوات المسلحة على أن تعمل كقوة جبارة مضادة للثورة قد أثبتت ، المرة تلو الأخرى ، في التاريخ، وفي نهاية المطاف ، ان الجيش ، مثلا اشار إنجلز ، وهو احدى. القوتين الحاسمتين ، في المجتمع الحديث. واذا ما كان القوة الحاسمة الأخرى ، الحركة الشعبية ، ما يكفي من القوة واليقظة السياسية ، فإنها يمكن أن تتبع الانقلاب وتحبطه. وهذا ما حدث في اسبانيا عام ١٩٣٩، حيث منبت بالفشل المحاولة الأولية الإطاحة حكومة الجبهة الشعبية المنتخبة بصورة شرعية ولم تستسلم الجمهورية الاسبانية الا بعد حوالي ثلاث سنوات من الحرب وتدخل المانيا وايطاليا الفاشينين ، ذلك التدخل الذي عضده الحصار الانكلر - فرنسي تحت ستار (عدم التدخل ،.

في مقابل بعض النجاحات. مثل دحر العمال الروس في عام ١٩١٧ انقلاب كورنيلوف (1)، وقيام الشعب الاسباني بكبح فرانكو في المرة الأولى في عام ١٩٣٩ ، وإعاقة الشعب الشيلي الانقلاب المضاد للثورة في عام ١٩٩٩(٢). يجب ان نسجل قائمة طويلة وحزينة من الانقلابات الرجعية التي حققت أهدافها. وتظهر الخبرة كلها انه ليس من السهل مقاومة سلاح الانقلاب العسكري (أو انقلاب مدني ندعمه القوات المسلحة). ففي النهاية ، يتمتع الانقلاب بالميزة العظيمة لعنصر المباغتة. انه ضربة مادية مفاجئة موجهة إلى العقبات الأكثر حسا (سواء منها المتعلقة بالكادر الفني ام المؤسسات) في وجه استيلاء الواقفين وراء الانقلاب على السلطة السياسية. وحتى لو كان الانقلاب متوقعا ، بمعنى عام ، وهذه هي الحالة في بعض الأحيان ، مثلا عشية الانتخابات في بلدان أمريكا اللاتينية ، فإن موعد الانقلاب بدقة ومكانه وشكله تبقى ، كقاعدة غير معروفة للجميع فيما عدا دائرة ضيقة من المتآمرين الفعليين.

يضاف إلى ذلك ، أن الطبيعة ذاتها لانقلاب رجعي ، الضربة القوية المفاجئة الموجهة ليس ضد الحكومة والقادة فحسب ، بل وضد اقسام واسعة من الحركة التقدمية في البلد المعني ، بما برافق ذلك من اعتقال للكوادر النقابية والسياسية على كل المستويات ، والصحفيين ، والمثقفين ، والطلاب ، والمحامين ،

والشخصيات العامة الأخرى من خلال عمل خاطف مفاجيء ووحشي ، يمكن ان تشل الحركة مؤقتا في الأقل ، ولوقت طويل في الغالب ، واذا كان الأمر ، كـ ا فال ماركس ، أن الموقف الدفاعي هو الهزيمة لكل انتفاضة ، فان المرء يمكن أن يضيف ان انتظار الضحايا بصورة سلبية في حالة انقلاب متوقع ، للضربة النهائية المضادة للثورة كفيل بهزيمتهم. ومع ذلك فإن الهزيمة في بعض الاحيان ، يصعب تفاديها. واذا كانت العلاقة بين القوى عشية انقلاب متوقع غير مواتية لاجراءات مضادة فعالة ، مهما كان الوعي السياسي للحركة التقدمية ، ومهما بلغت قوة رغبتها في احباط الانقلاب، فلربما يكون من المستحيل القيام بالتغييرات والتحضيرات السياسية الضرورية ، من الناحية السياسية والمادية ، لمنع حدوث مثل هذا الانقلاب ، وأقل من ذلك لدحر الانقلاب حالما يكون قد بدأ ومن المهم ادراك هذا ، والا كان هناك ميل لتقويم العمليات السياسية بلغة العوامل الذاتية فقط ، ينطوي على نظرة عامة تتميز بها النزعة الإرادوية. ومن ثم ، فإن العوامل الموضوعية والأوضاع الملموسة والعلاقات الدقيقة للقوى الطبقية يجري تجاهلها - إذ يتوقع ان تتمتع الحركة الثورية وحدها ، برغبتها ، وقدرتها ، وعزمها ، وارادتها ، بالنجاح المتواصل في قيادة الشعب بأسره لتغيير المجتمع. والنتيجة الطبيعية لذلك هي ان كل نكسة وهزيمة للثورة تصبح نقيصة الطليعة الثورية التي لولا أخطاؤها لما حدثت أية هزيمة. ومثل هذه النظرة العامة ليست ، بالطبع علمية بالمرة. ومن الطبيعي الى حد مقبول أن تحتاج أخطاء الطليعة الثورية ومواطن ضعفها إلى أن نقوم بصورة رزينة وثاقبة ، ولكن ينبغي رؤيتها من خلال المنظور الأوسع لمواطن قوة وضعف الحركة الثورية بأسرها ، وفي سياق العلاقة الإجمالي بين القرى في البلد المعني. و لا يمكن تفادي انقلاب او ، اذا بدا ، احباطه باليقظة وحدها والتحضيرات المادية والاجراءات المضادة الفعلية ، مع أنه ينبغي عدم نسيان مثل هذه الاحتباطات. وما له أهمية حاسمة التحضير السياسي ، ممارسة العمل السياسي باسلوب لا يسمح للظروف بان نتطور الى مرحلة يصبح فيها من الممكن ، وفي بعض الحالات من السهل نسبية ، الشروع بانقلاب. وهذا يشتمل على مسائل هامة تتعلق بوحدة الطبقة العاملة ، وكسب الحلفاء للطبقة العاملة ، وسكان الريف ، والبرجوازية الصغيرة المدينية ، والمثقفين ، والكوادر المهنية والتقنية ، أو انها تتعلق بتحييد الطبقات والشرائح التي يمكن لها ، اذا لم يتحقق كسبها أن تساند الانقلاب بصورة فعالة. ويشتمل كذلك على مسألة علاقة الاحزاب بالحكومات ، وعلاقة الأحزاب والحكومات بالشعب ومنظماته ، ويطرح مسائل تتعلق بطرائق العمل ، وتفادي النزعة العصبوية وضمان أن لا يدفع الحلفاء المحتملون من خلال التكتيكات الخاطئة الى احضان الطرف الأخر. ومن الناحية الأخرى ، يتطلب تفادي الوقوع في النزعة الوصولية والسير في ذيل الأحداث ، والعجز عن تنظيم النضالات الضرورية لتقدم الحركة. ويطرح ايضا مسائل السياسة ، أي الاسلوب الذي يجري فيه تناول مسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة كبرى ، والدي الذي توسع به حقوق الشعب الديمقراطية ويطور بموجبه التدريب والفهم السياسيان للشعب بحيث يستطيع أن يضطلع بدور متزابد ابدا في حياة البلد السياسية.

ان القوات المسلحة في البلدان النامية مي ، بمعنى معين ، عامل اكثر حسا حتى مما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتقدمة. فالجيش في معظم بلدان العالم الثالث هو في العادة القوة الأكثر تنظيم في المجتمع ، وهو في الواقع غالبا ما يكون المؤسسة المنظمة الوحيدة ، اذا تركنا جانبا الشرطة التي تقوم في بعض الحالات بدور مماثل نوعا ما. ففي آسيا وافريقيا في الفترة السابقة على موجة التحرر الوطني ما بعد عام 19 ، كانت الحكومات الاستعمارية ذاتها تجسيدا للقسر والعنف ، بما ترتب على ذلك من العمل المتواصل للقوات المسلحة والشرطة المسلحة على قمع الشعب ، ومن المشاركة المدنية المحدودة جدا في الحكومة (وفي الكثير من الحالات لا يشارك أحد على الاطلاق).

كان ما ورثته الحكومات الجديدة حينها أخذت بلدان آسيا وافريقيا تنال استقلالها ، مثل هذه الجيوش المخصصة بالدرجة الرئيسية لاغراض الفمع الداخلي ، والتي جند أفرادها أساسا من بين الفلاحين والقبائل الجبلية اعتقادا بأنهم سيكونون أكثر طواعية ولين عريكة(٣) ، ووقف على رأسهم ضباط ، الكثير منهم تلقوا تدريبهم وتعليمهم العسكري في الكليات العسكرية الإمبريالية مثل كلية ساندهيرست وسينت سير ، أو قورت براك. والطابع الموروث لهذه الجيوش وضباطها عامل ينبغي ان يوضع في الاعتبار عند تقويم دور العسكريين في هذه البلدان وتكرار الانقلابات العسكرية. يكتب غيفن كندي قائلا :

و ان الجيوش في الكثير من البلدان الأفريقية مجهزة ومدربة ومعبأة للتدخل وتنشر الحكومة المدنية العسكريين أساسا من أجل القيام بدور الأمن الداخلي ، ولكن العسكريين قادرون على تحويل دورهم الثانوي الى دور سائد. وهم يعرفون عن طريق القرابة والانتهاء إلى فئة ذوي الامتيازات ، الفوائد التي تعود عليهم من قيادة الدولة. وقد اكتسبوا ، ملاحظتهم للسلوك ومستوى المعيشة الأوروبيين ، تطلعا إلى مستوى معيشة يتكانا مع تصوراتهم لدورهم الخاص. ولا يمكن ان ينظروا الا نظرة أبوية لا تقر الصراع الدائر بين الكتل السياسية على السلطة. ... والجيش الذي يتدخل بايد نظيفة نسبيا يمكن أن يشن حملة ضد الفساد ،. .. (ولكن) في جو ترتبط فيه المنزلة الاجتماعية والاعتبار بالسلطة والثروة ، فإن ضالة دخل النزيهين (الورعيين حرفيا Pious - المترجم) تتناقض مع مطامح الطموحين فإما أن يعطوا نبادهم للفرص أو ينحدروا إلى أسفل السلم الاجتماعي. وثمة طريق آخر لا ينطوي على الفساد مباشرة ، وذلك هو تطوير المطامح السياسية التي تمارس على أساس تأييد من الفاسدين ضمن الحرم العسكري. وهكذا يمكن ان يكون صعود النجم السياسي بديلا عن الكسب المباشر غير المشروع. فالمنصب الحكومي بما ينطوي عليه من مظاهر الأبهة والامتيازات ، يمكن ان يعوض عن الترفع عن استغلال الفرص ذات المراتب الأدني في الكسب غير المشروع. وبهذه الطرق يصبح الجيش ذاته فاسدة بالدرجة ذاتها التي كانت عليها الادارة السابقة. .

وهكذا ، فإن الجيش و المجهز والمدرب والمعبا للتدخل ، يكون دائما تحت الطلب لانزال الغربة

الحاسمة. وهذه القدرة على تنظيم انقلاب تدعمها في بلدان العالم الثالث الحقيقة الماثلة في ان , العدد المطلوب من الجنود للقيام بانقلاب هو صغير بصورة تثير الدهشة. فمن المؤكد ان الانقلاب لا يحتاج الى اجماع القوات المسلحة ، ويمكن أن تفي بالغرض سرية أو كتيبة). وفي الغالب يكفي مثا جندي وضابط لاعتقال الرئيس في قصره ، واحتلال محطة الإذاعة واعلان إطاحة نظام الحكم. ويحدث هذا في العادة عندما تفشل الحكومة في تحقيق مطامح الشعب وتفقد بعض شعبيتها. ولذا فإن الانقلاب لا يتسبب في معارضة من الشعب ، بل مجرد السلبية وبعض الفضول وليس نادرا الفرح في الشوارع، الذي يأتي في غير موضعه. و ورد الفعل هذا ، وهو شيء مؤسف عندما يحدث نتيجة لاطاحة حكومة تقدمية إلى حد ما ، حتي جدا في الكثير من بلدان العالم الثالث نتيجة لتطورها في الفترة اللاحقة لتحقيق الاستقلال الوطني. وغالبا ما يكف الحزب الوطني ، الذي ساعد على قيادة البلاد الى الاستقلال ، عن محارمة وظيفته كحزب سياسي فيما بعد. وقادته الذين يدخلون الحكومة ، بصبحون مهتمين بالوزارات ، بمؤسسات الدولة المختلفة ، بالبرلمان. ويتحولون من قادة للتحرر نظموا الشعب سابقا وشاركوه همومه وكفاحه وحتى ذهبوا الى السجون في سبيل قضية الاستقلال العامة، إلى اسباسيين ، أو بيروقراطيين أحيانا. ويكف الحزب عن العمل كحزب سياسي. انه يصبح ذراعا خاضعا للدولة الجديدة ، ويمارس وظيفته كادارة مدنية.

ان القضايا الاقتصادية والاجتماعية الضخمة والمعقدة التي تواجه هذه البلدان ، والتي تميرها الضغوط الامبريالية أكثر صعوبة ، تبقى غير محلولة. وبالتالي ، فان آمال الشعب لا تتحقق ، ويصبح القادة غرباء عن العمال والفلاحين الاعتياديين الذين يقارنون بين حياتهم الصعبة وبين الفساد والغني اللذين تتمرغ فيها الأوساط العليا من المجتمع. ا وهمل التثقيف السياسي للشعب ، وتفشل الحكومات الجديدة والقادة الجدد في الغالب في تشجيع مشاركة الشعب الديمقراطية في تسيير البلاد ، أو حتى ترفض السماح بمثل هذه المشاركة. وأنظمة و الديمقراطية الموجهة ، سواء كانت مدنية أم عسكرية ، تضعف في الواقع قاعدة و الموجه ، ذاتها ، لأن النزعة الأبوية نشلي مبادرة الشعب الديمقراطية ، ونعزل. الموجه ، الذي بصبح نتيجة لذلك هدفا سهلا نسبية لانقلاب عسكري ليس ثمة حركة جماهيرية منظمة، يقظة أو ملتزمة مستعدة للعمل ضده.

وحتى في عدد من أكثر الدول تقدما التي ظهرت في افريقيا وآسيا في الخمسينات والستينات ، برز عدد من مواطن الضعف هذه ، مما نؤض قاعدة نظام الحكم ومهد بذلك الطريق أمام انقلاب رجعي.

ولكن مواطن الضعف هذه لاتفسر وحدها نجاح الانقلابات. وهي بالتأكيد لا تفسر لماذا تتزايد الانقلابات. وعلينا أن نتذكر أن الانقلابات الرجعية في البلدان النامية تحدث لخدمة المصالح الطبقية لتلك القوى التي تعارض الطابع التقدمي للتغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجري ادخالها في البلد المعني ، أو تلك القوى التي تشعر انها مهددة بوقوع مثل هذه التغييرات التقدمية. وبواعث انقلاب ما شيء ،

والأسباب التي تؤدي الى نجاحه شيء آخر.

وهكذا ، فإن بواعث انقلاب شباط (فبراير)١٩٩٩ في غانا كانت من دون ريب الطبيعة الجذرية للإصلاحات التي ادخلت في ظل قيادة نكروما ، والتغييرات اللاحقة التي كان يتصورها ، والدور الذي كان يساعد غانا على الاضطلاع به في افريقيا بأسرها وعلى المسرح العالمي ، ولكن الانقلاب نجح بسبب اخطاء نكروما إلى حد بعيد. وفي الوقت نفسه ، على المرء أن يضع في الحسبان المصاعب الموضوعية التي واجهها هو وحزبه ، وكذلك مواطن الضعف الذاتية للحركة في غانا آنذاك.

وما هو مفهوم بدرجة كافية ، أن الانقلابات والتهديد بالانقلابات في بلدان العالم الثالث تطرح مسالة ما اذا كان ثمة أي بديل للجيش الرسمي ، وبخاصة في المستعمرات السابقة حيث كانت الجيوش قد درنت وينيت ، وصيغت وأعدت أيديولوجيا للقيام بدور معاد للشعب ، وحيث الضباط الموروثون من النظام السابق مشدودرن بدرجة كبيرة الى مثل هذه التصورات. والحقيقة الماثلة في أن النفوذ الامبريالي ، بعد احراز الاستقلال ، يبقى قويا في المسائل العسكرية - المدربون الغربيون ، المعدات الحربية الغربية التي تستلزم خبراء التدريب الغربيين ، الضباط الذين يرسلون إلى الكليات العسكرية الغربية. هذه الحقيقة تجعل المسالة أحلى المسائل الملحن جدا.

ولا يقتصر الأمر على وراثة جيش من النمط الاستعماري فحسب ، فطابع الجيش يستمر الى حد بعيد من خلال الروابط العسكرية المستمرة مع البلدان الامبريالية. والضباط الذين تلقوا تدريبهم العسكري في الأكاديميات الغربية ، كانت السلطة الاستعمارية السابقة قد اختارتهم بعناية لمثل هذا التعليم بوصفهم أفرادا ذوي نظرة عامة محافظة بما فيه الكفاية ، أو انتهازيين وطموحين وفاسدين بحيث يقدمون ضمانا معقولا بإنهم يستخدمون مراكزهم للعمل ضد أية تغييرات تقدمية بعيدة المدى في بلدهم.

أن مسألة تحويل القوات المسلحة الى مؤسسة تقدمية تطرح مصاب كبيرة. فالخطوات التي تتخذ لتوفير قيادة عسكرية بديلة لتلك القيادة من الضباط المدربين في الغرب ، أو لادخال فهم مختلف على الجنود الفلاحين ذوي النظرة العامة « الاستعمارية ، أو التقليدية ، يمكن أن تكون هي بالذات العمل النهائي الذي يقود الضباط الرجعيين الى التحرك وطرد الحكومة التقدمية. وقرار نكروما بتدريب الضباط في الاتحاد السوفيتي أدى إلى انفصام العلاقة مع الجنرال البريطاني الكسندر الذي كان ، في ظل قيادة نكروما ، مسؤولا عن القوات المسلحة. ويمكن أن يكون عزم نكروما على المضي قدما في التدريب أحد العوامل الهامة في قرار الضباط ذوي التدريب الغربي في جيشه اطاحته. ومع ذلك فإن عزم نكروما على تنفيذ مثل هذا البرنامج التدريبي كان مبررا تماما. وكان موطن الضعف هو أن الخطوة لم تقترن بما فيه الكفاية بإقالة الضباط الأكثر رجعية وباجراءات اقتصادية وسياسية كان يمكن لها أن تلف الشعب بصورة أوثق حول الحكومة ، وتخلق لديه الاستعداد للذود والدفاع عنها. والتعبئة المستمرة للشعب ، على اساس نهج

اقتصادي وسياسي صحيح ، كان يمكن أن تخلق الظروف السياسية التي كان الضباط سيجدون في ظلها مجالا أضيق الانقلابهم.

ان الابتعاد عن الروابط العسكرية الغربية في ما يتعلق بتدريب الضباط والقوات وتوفير التجهيزات العسكرية هو بالتأكيد أحد الطرق التي يمكن للبلدان النامية أن تبدأ من خلالها باضعاف أبلة الامبريالية. ولكن كما تبين التجربة بوضوح تام في العديد من البلدان ، فانه ما لم تقترن هذه الإجراءات بخطوات معادية للامبريالية وما لم تشفع بتغييرات ديمقراطية عميقة تطلق مبادرة الشعب وتكسبه على نحو راسخ الى صف الحكومة ، فان جميع التجهيزات العسكرية من البلدان الاشتراكية والتدريب فيها لا يمكن أن تقدم ضمانا بأن الحكومة المعنية لن تتحول نحو اليمين ، أو اعش لن تستخدم السلاح الذي زودتها به البلدان الاشتراكية ضد الشعب.

وثمة طريقة بديلة أخرى للتغلب على مسألة الجيش الموروث ذي النمط الاستعماري وهي الكرة الميليشيا الشعبية أو الجيش الشعبي. والبلدان التي نالت استقلالها من خلال النضال المسلح ال الصين ، وفيتنام ، ولاوس ، وكمبوديا ، وكوبا ، وموزمبيق، ، وأنغولا ، وغينيا - بيساو اليمن الجنوبي ، خلقت في مجرى هذا النضال جيوش التحرير الخاصة بها المرتبطة بالحركة السياسية التي تكون هذه الجيوش - عنصرا أساسيا منها.

'١ وعلى أية حال ، فإن على معظم بلدان العالم الثالث أن تعالج مسالة ما يمكن أن يصطلح على تسمينه و الجيش الرسمي ،. ففي غينيا ، تم تأليف فصائل خاصة من قوات مسلحة شعبية المواجهة المحاولات المتكررة للقيام بانقلابات معادية للحكومة ، وكذلك لصد عدد من الغارات التي كانت تدعمها البرتغال ، عبر الحدود من غينيا - بيساو عندما كانت ما تزال تحت الحكم الاستعماري. وما له مغزاه ، أن هذه القوات هي القوة التي قيل إنها مسؤولة بالدرجة الأساسية عن دحر الغزو البحري البرتغالي في عام ١٩٧'. وفي تنزانيا ، أيضا، اتخذت خطوات ، بعد انقلاب عيدي أمين في أوغندا المجاورة ، باتجاه تكوين ميليشيا شعبية.

ومع ذلك ، فإن هذا الحل يطرح ، أيضاً ، مصاعب جمة. نمراتب الجيش الرسمي تغار على مواقعها ، وليس من المحتمل أن تظل ساكنة بينا يجري خلق قوة مسلحة بديلة ليس لها سيطرة عليها. وهي ترى هذا بوضوح على أنه تهديد لموقعها الخاص ، وتماما كما تنظر الى التحركات الرامية إلى إنهاء الاعتماد على الغرب ، يمكن لها أن تعتبر خطوات خلق ميليشيا شعبية اشارة الى ان الوقت قد حان للعمل ولاطاحة الحكومة التقدمية قبل أن تستطيع الأخيرة خلق قوتها المستقلة الخاصة لصيانة أمنها.

والحل الثالث. وهو بديل واقعي فقط عندما تكون هناك حركة ثورية منظمة. هو العمل على التأثير في الجيش الرسمي سياسية. ان ماضي جيش من الجيوش والظروف التاريخية التي كون ودرب فيها وكذلك

الوظائف التي مارسها حتى الأن - ليست سببا للتفكير بأن الجنود والضباط الذين يكونون هذا الجيش حصينون ازاء التغيير ولا يستجيبون للتأثير السياسي. وتشير تجربة العراق والسودان ومصر والبرتغال خلال السنوات الثلاثين المنصرمة بوضوح ما بعده وضوح الى انه يمكن للجيوش أن تتأثر بالحركات والتطورات السياسية وبخاصة حيث توجد منظمة مدنية ثورية تتجه عامدة الى العمل على تغيير النظرة العامة للعسكريين وكسبهم او كسب قسم حاسم منهم إلى صف الشعب. وبعض الاخفاقات في هذا العمل لا تطعن مطلقا في صحة المبدا وهي ببساطة تؤكد الطبيعة الصعبة للمسألة والحاجة إلى المزيد من العمل الفعال.

وهذه الحلول الثلاثة لمسألة كيف يمكن منع القوات المسلحة من القيام بانقلاب مضاد للثورة - تطهير وتغيير الكادر الأساسي من الضباط ، خلق ميليشيا شعبية ، تغيير النظرة العامة السياسية وولاء هيئة الضباط والقوات المسلحة بمجموعها - ليست بدائل بالضرورة. وفي الواقع ، ان المطلوب في الكثير من الأوضاع هو السير بعزم على هذه الجبهات الثلاث ، جنبا الى جنب مع الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لمعالجة قضايا البلد ، والاجراءات السياسية الضرورية لزيادة النشاط السياسي الديمقراطي للشعب ومبادرته بحيث يمارس وزنه المنظم والعبا فعله بالكامل.

10-الكارثة الاندونيسية

في نهاية عام 1960، عقب محاولة انقلابية قام بها ضباط يدعون أنهم راديكاليون، استولت على السلطة مجموعة من الجنرالات اليمينيين ، منهية بذلك نظام حكم الرئيس سوكارنو ، ومبدلة اتجاه السياسة الاندونيسية المعادي للامبريالية وساحقة من دون رحمة الحريات الديمقراطية كلها. وتلت هذا الانقلاب العنيف في الحال موجة من أسوا موجات الارهاب المضاد للثورة المعروفة على الاطلاق. ولا تتبادر إلى الذهن من مثيلات هذه الموجة سوى المذبحة المرعبة التي أعقبت تصفية كومونة باريس ، والتقنيل الجماعي بعد انقلاب مبرهايم في فنلندا في عام ١٩١٨ ، والمذبحة في الصين بعد انقلاب شان كاي شيك في عام ١٩٢٧ ، والارهاب في ظل هتلر، وأحكام الإعدام الوحشية والمذابح التي نفذتها قوات فرانكو خلال الحرب الاسبانية الاهلية وبعدها، والتقتيل الجماعي بعد انقلاب بينوشيت في شيلي. ولا يعرف أحد عدد الذين ماتوا في اندونيسيا. لقد استمرت المذابح طيلة اسابيع. واكتظت الجداول بالجثث المشوهة أو الأعضاء المقطعة. ومعظم التقديرات يعطي رقم مئات الآلاف(١).

لم يكن كل الذين ذبحوا بهذه الطريقة شيوعيين. فقد استؤصلت عوائل بكاملها ، بمن فيها الاطفال. وفي بعض الأماكن أفنيت قرى بكاملها. واحتجزت مئات الاف من الآخرين وراء اسوار السجون أو جمعوا في معسكرات اعتقال.

وشملت الكارثة نسأ واسعة من اعضاء الحزب. الكثيرون من الشخصيات الاساسية في الحزب، بمن فيهم سكرتيره العام د.ن. آيديت، وكذلك قادة بارزون آخرون مثل م. م. لقمان ونجوتو (وفيما بعد، قادة نقابيون مثل نجونو فقدوا حياتهم ، كما كان المصدر ذاته من نصيب الاف من القادة الآخرين في المستويات كافة.

ومع ذلك ، فقد كان الحزب الشيوعي الاندونيسي حزب جماهيرية كبيرة. فالحزب ملا بينه الثلاثة من الاعضاء وملايينه العشرة من الناخبين ، كان أكبر الاحزاب الشيوعية في العالم غير الاشتراكي. يضاف إلى ذلك ، انه لم يكن حزبا في المعارضة ، بل كانت له ملاقات وثيقة مع الرئيس سوكارنر والدوائر الحاكمة ، وقد مارس نفوذا كبيرا على مستوى الدولة والحكومة ، نكيف ، اذن ، كان ممكنا لمثل هذا الحزب الجماهيري ، هذا الوزن الكبير جدا في حياة اندونيسيا السياسية ، ان يعاني مثل هذه النكبة المفاجئة والشاملة ؟

كانت أحداث اندونيسيا في عام ١٩٩٠ مشابهة في بعض الوجوه لاحداث السودان في عام ١٩٧١. في كلتا الحالتين بادر الضباط الراديكاليون إلى القيام باجراءات عسكرية اصبح الحزب الشيوعي متورطة فيها. وفي كلتا الحالتين برر الضباط الراديكاليون عملهم بالاشارة الى اخطار انقلاب يعد له اليمين ، وبذلك فسروا ما قاموا به على انه اجراء وقائي جزئيا ، لكي يحبطوا انقلابا يعد له الضباط اليمينيون. وفي كلتا الحالتين فويل عمل الضباط الراديكاليين بانقلاب مضاد للثورة وحشي من اليمين الذي افاد الى

الحد الاقصى من الهجوم الأولي للضباط الراديكاليين ليوفر عذرة ضرورية للهجوم البربري على الحركة الثورية والديمقراطية بأسرها. وفي كلتا الحالتين نجح انقلاب اليمين المضاد للثورة وعانت الحرية بقسوة. ا ولكن وراء اوجه الشبه الجزئية هذه بين الوضعين كانت هناك اختلافات كبيرة تتبدى حالما يشرع المرء بفحص أحداث اندونيسيا في عام 1965 وقبله بشيء من الإسهاب (٢).

كان أحد الاختلافات البارزة هو رد فعل الشعب. ففي الخرطوم احتشدت الاف مؤلفة من الشغيلة ، عقب حركة 14 تموز (يوليو) ، لاظهار التأييد لنظام الحكم الجديد ، استجابة لدعوة النقابات. اما ى جاكارتا فان الشعب الاندونيسي لم يكن يعرف ما الذي عليه أن يفعله. لم يدعه احد الى التظاهر. ولم يخبره أحد شيئا ، أو انه ترك تحت رحمة النصيحة المتناقضة ، حيث أكدت صحيفة الحزب الشيوعي مازيان راكجات مساندة الحزب لعمل حركة ٣٠ أيلول (سبتمبر) يوم اتشرين الأول (اكتوبر) ، بينما كان قسم من قيادة الحزب يدعم الكولونيل أونتونغ وزملاءه ، كـ ا ذكر ان اعضاء في شبيبة الحزب كانوا مشاركين في القتال في جوغجاكارتا ، وكانوا حاضرين في لاعد: حليم حيث جرى قتل الجنرالات انيمينيين السنة في الساعات الأولى على انقلاب أونتونغ. لقد كان هناك اضطراب لا يمكن تصديقه أبداً. وكان من الواضح انه لم يكن ثمة موقف موحد لدى قيادة الحزب ، ولا بد أن الأعضاء كانوا مرتبكين وفي حيرة مطلقة. وحتى بعد ان تم دحر انقلاب أونتونغ لم يكن ثمة توجيه واضح من الحزب. ولم يكن مما يثير الدهشة أن يذهب مئات الألوف من الأعضاء وعوائلهم وأنصارهم مثل الخراف الى المذبح.

إن ثمة تحليلا لاحداث اندونيسيا في عام ١٩٩٠ ورد في وثيقة معنوية في سبيل ثورة ١٣٩ اندونيسية سليمة ، أصدرتها مجموعة نطلق على نفسها. المجموعة الماركسية. اللينينية في الحزب الشيوعي الاندونيسي، وصلت إلى لندن في النصف الثاني من عام ١٩٩٧(٣). من الواضح ان هذه الوثيقة التي صدرت في الأصل في نهاية عام 1966 ، كانت واحدة من أولى المحاولات - وربما الأولى - للقيام بتحليل شامل لازمة عام ١٩٩٠. وكثير مما ورد فيها يصمد على نحو جيد أمام امتحان الزمن والدراسة اللاحقة.

النقاط الأساسية في تحليل عام ١٩٩٠ مي ان محاولة انقلاب الكولونيل اونتونغ وزملائه كانت محاولة ذات طابع مغامر صرف، وان نسأ من قيادة الحزب الشيوعي تورط ودعم العمل (تدعوه الوثيقة بالانقلاب المضاد، لانه اعلن ان غرضه كان احباط انقلاب يميني وشيك الوقوع بسبب ارتباطه ارتباطاً عقائدية جامدة بالنظرية القائلة بان النضال المسلح كان الطريق الوحيد للتقدم إلى الأمام، وان هذا المفهوم كان مقترنا باخطاء جدية من الانتهازية اليمينية واليسارية على حد سواء، تركت اعضاء الحزب والشعب العامل بأسرهم غير معبائين ومرتبكين في لحظة أعظم أزمة.

أن العمل العسكري والسياسي الذي حدث في عاصمة اندونيسيا ، جاكارتا في 1 تشرين الأول (اكتوبر)

۱۹٬ والذي أصبح يعرف ب حركة 30 أيلول (سبتمبر) ذكر أنه كان موجهة ضد مجلس الجنرالات، وهو مجموعة الضباط اليمينيين التي قيل أن وكالة المخابرات المركزية ترعاها والتي اعتقد انها كانت نهيء لانقلاب يميني ضد الرئيس سوكارنر والحكومة الاندونيسية. واضطلع بالعمل الكولونيل اونتونغ وضباط راديكاليون آخرون، جنبا إلى جنب مع عدة وحدات من القوات المسلحة للجمهورية الاندونيسية ، من الجيش على وجه التخصيص والتي تشكلت من العسكريين الأكثر تقدمية. وكانت الحركة مركزة في جاكارتا. وبكلمات أخرى ، كانت عملا بدا في المركز على أمل أن يمتد إلى جميع مناطق الوطن»(4)
وما لا ريب فيه ان نسأ من المعضلة ينبع من الارتباك حول ما الذي استهدفت حركة ٣٠ ايلول (سبتمبر) تحقيقه. والوثيقة في تناولها هذا الأمر تطرح ثلاث مسائل ذات علاقة وثيقة جدة بالموضوع. فهل كان منظمو العمل يعتبرونه ثورة أم مجرد عملية عسكرية محدودة لازاحة خطر الجنرالات اليمينيين واحباط موامرتهم؟ وإذا نظر اليه كثورة ، هل يمكن أن يقول المرء أن الظروف الموضوعية والذاتية في اندونيسيا آنذاك كانت على النحو الذي يبرر التقدير بأن اندونيسيا كانت في خضم وضع ثوري ؟ ولكن إذا لم يكن المقصود منه ان يكون حركة ثورية ، بل مجرد و انقلاب مضاد مغامر ، فكيف تورط قادة الحزب الشيوعي ، وهو حزب يتمتع بخمسة وأربعين عاما من النضال والخبرة ، في حركة مثل هذه ؟ واخيرا ، عندما نشب القتال وانزلت الثورة المضادة ضربتها ، لماذا كان الحزب بملايين اعضائه الثلاثة ، وملايينه العشرة من الناخبين والمنظمات الجماهيرية التي كان يقودها ، غير قادر على مقاومة الإرهاب بأية طريقة هادفة مهما بات ؟

اولا وقبل كل شيء ، ليس ثمة شك في أن مناورات ومؤامرات يمينية متنوعة كانت تعد ضد نظام حكم سوكارنو ، مستفيدة من مرض سوكارنو وعدم استقرار الحكومة النانىء جزئيا ، من فشلها في معالجة معضلات البلد الاقتصادية وما يترتب على ذلك من عدم قدرتها على إزالة المصاعب والحرمانات التي كان قسم واسع من السكان يعاني منها. وكان ثمة مؤامرة سياسية ، نظمها ثلاثي يميني من المتآمرين السياسيين، سوكارني وحتا وتشيرول ، استهدفت الاستيلاء على سلطة الدولة السياسية. ولكن هذه المحاولة اخفقت وحظر الحزب اليميني وربا، واعتقل زعيمه سوكارني.

وفي الوقت نفسه كان يجري كذلك الاعداد لمؤامرة عسكرية. سياسية. وهذه المؤامرة شملت متامري مجلس الجنرالات، بالاضافة الى شخصيات سياسية من بينها حتا ايضا ، ومن الواضح أن سوباندريو ، وزير خارجية اندونيسيا والمساعد الأيمن لسوكارنو كان على علم بالمؤامرة وقد أطلع على ذلك كلا من الرئيس [سوكارنو وقيادة الحزب الشيوعي. واجتمع قادة الحزب واتخذوا العمل الضروري نظريا ل إعداد الحزب للطوارى، في حالة مرا مجلس الجنرالات على تنفيذ خطته الخسيسة(2). (وتستخدم هنا كلمة نظريا، لان الاحداث اللاحقة لم نشر مطلقة إلى أن الحزب كان قد أعد كـ ا تؤكد الوثيقة. وفي الواقع اظهرت الأحداث أن الإعداد قد جرى باسلوب غير كاف ومرتبك) من الواضح أن القادة

الشيوعيين ، وقد اخبروا مؤامرة مجلس الجنرالات ، أجروا مشاورات مع الرئيس ره القادة القوميين اليساريين. . وكان الجنرالات اليمينيون ماضين قدما في مؤامراتهم لأنهم هانوا من إن الرئيس سوكارنو كان يعد لمنح دعم كامل لتشكيل حكومة غوتونغ روجونغ (1) التي كانوا يعارضونها وتعتقد الوثيقة أنه لو أن اتفاقا تم التوصل اليه بين الشيوعيين والقرى التقدمية الأخرى لتكوين جبهة مشتركة ضد مجلس الجنرالات. ومن الواضح ان الوثيقة ترى ان مثل هذا الامكان كان قائما - لكان تفادي الانقلاب اليميني اودحره ممكنأ ، ولانفتح افق اهاي امام الشعب الاندونيسي. وبكلمات أخرى ، كان المطلوب للتصدي لمؤامرة الجنرالات اليمينيين تحالف أوسع القوى التقدمية والمعادية للامبريالية ، بما في ذلك الحزب الشيوعي.

ولكن مثل هذا التحالف الواسع ، الذي يضم الشيوعيين والرئيس سوكارنو والقوميين المساريين وحق مجموعات واحزاب وسطية معينة (أو ، في الأقل ، تحييد هذه القرى الاخيرة ، وبينها بعض الاقسام الدينية) لم يقم. وعوضا عن ذلك ، قرر قادة الحزب أو ، على الأرجح ، مجموعة منهم العمل منفردين وحاولوا الحصول على حل عسكري سريع.

بعد عودة قادتنا من رحلة إلى الخارج شملت أيضا واحدة من البلدان الأسيوية) (تموز - آب ١٩٩٠)، أصبح معروفا أن قيادة الحزب قد اتخذت قرارا متسرعة للبدء بالإعداد للقيام بدور المنقذ، ، سواء مع الرئيس سوكارنو او بدونه وبدون القوى الديمقراطية الأخرى. وحدث هذا كله في وقت لم يكن يلوح فيه وضع ثوري ، ولم تكن ثمة زعزعة واضحة في موقع الدوائر الحاكمة، كما لم تكن الجماهير الواسعة مستعدة لعمل مسلح. ولم يكن ثمة سوى خطر مؤامرة مضادة للثورة ، وكان هناك مرض الكلية عند الرئيس سوكارنو. ولو حدثت الثورة لما استندت إلى الوضع الثوري أو تأييد الجماهير الثورية ، بل لاعتمدت على كليتي سوكارنو المريضتين. حقا ، لقد كانت مقامرة من النوع الأول لم تكن لها أية صلة بالنظرية الماركسية حول الانتفاضة المسلحة (٨).

والوثيقة الاندونيسية ، شأنها شأن وثيقة الحزب الشيوعي السوداني التي اقتبسنا منها سابقة، تقوم الوضع الذي واجه الحزب في ضوء تعريف لينين الشهير لما يكون الوضع الثوري ، وندرس أيضأ ، شأن بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني المشار اليه في موضع آخر، آراء لينين حول الشروط الاولية الضرورية لانتفاضة ناجحة. ومن جميع النواحي ، تعتبر الوثيقة الاندونيسية ان قرار قيادة الحزب بالمساعدة على البدء با حركة ٣٠ أيلول (سبتمبر) كان مناقضا لتعاليم لينين ، وكذلك كانت أعمال الحزب عندما حدث العمل العسكري للكولونيل اونتونغ مناقضة لهذه التعاليم بالقدر ذاته.

حول الشروط الاولية العرب بالمساعدة على النبي عندما حدث وفي إطار هذه الأخطاء العامة اقترف الحزب الشيوعي الاندونيسي اخطاء جدية أخرى ساهمت في صنع الكارثة المفاجئة. والحزب في سعيه

العقائدي الجامد والانعزالي للاسراع الإرادوي مسيرة الثورة وقراره في المراهنة بكل شيء على ضربة مسلحة قد أهمل مسألة الحلفاء. وكان هذا الأمر خطرة بصفة خاصة في وضع حدث فيه استقطاب معين للقرى، يعود السبب فيه جزئيا إلى اشتداد الصراع الطبقي ، وجزئية إلى تكتيكات الحزب غير الصحيحة. ومن بين مجموعات الوسط انحازت المجموعات الأكثر محافظة إلى القوى الرجعية الرئيسية، في حين كانت هناك مجموعات يمكن التأثير فيها لتخذ موقفا أكثر تعاطفة مع اليسار الديمقراطي. يضاف إلى ذلك ، أن الأحزاب الدينية التي لم يكن من المحتمل أن تعمل بحسم ضد الجبهة الوطنية للقوى التقدمية اتخذت موقفا مختلفا عندما كانت المسالة هي الخيار بين الجنرالات اليمينيين من جهة ، والحزب الشيوعي وحلفائه المقربين من جهة اخرى. و كانت الأحزاب الدينية أكثر تعاطفا مع مجلى الجنرالات ، الذي مالت إلى أن ترى فيه منقذة للدين من الإلحاد (1).

ومسألة التحالفات ، على أية حال ، لم تكن محصورة بالأحزاب السياسية والسكان المدنيين. ومثلما كان الأمر دائما ، فإن للعلاقات السياسية في البلد بمجموعه تأثيراً في الرجعيين داخل القوات المسلحة. ولا يكون هذا واضحا تماما في أوقات السلام النسبي والاستقرار السياسي ، ولكن عندما ينشا التوتر في الحقل السياسي الواسع ، وعندما تحدث از مات عميفة ، فإن القوات المسلحة تتعرض الى ضغط شديد، ومن ثم تتبدى الخيارات السياسية ضرورية. والوثيقة تطرح مسألة القوات المسلحة في وقت أزمة عام ۱۹۹۰ بالكلمات التالية :

غالبا ما نقول ان ثلاثين في المئة من القوات المسلحة في الأقل هم من اتباع المطرقة والمنجل. ولكن أيضا غالبا ما ننسي عن خطا نسبة الموالين للحزب وللرئيس سوكارنو من بين هؤلاء الثلاثين في المئة. ويمكن للمرء أن يقول بثقة انه عندما يتحد الحزب وبونغ كارنو،(١٠)، فإن هؤلاء الثلاثين في المئة من القوات المسلحة سوف يعلنون ولاءهم قلوبا وارواحاً. ولكن عندما يضطرون إلى الاختيار بين الحزب وبين الرئيس سوكارنو، فإن غالبينهم على الأرجح سوف نبدي ولاء أعظم لسوكارنو، وفي أحسن الأحوال سوف يتذبذب موقفهم. وهذا هو السبب في أن عامل الرئيس سوكارنو ينبغي ان يوضع في الاعتبار بصورة جدية»..

من الواضح أن السؤال الذي يجب طرحه ، مع انه من المستغرب أن الوثيقة لا تطرحه، ، هو ماذا كان موقف السبعين في المئة الآخرين من القوات المسلحة، أي بكلمات اخرى ، مرقف الغالبية ؟ من الجلي أنهم لم يكونوا إلى جانب الحزب. واذا لم يكونوا إلى جانب سوكارنو على نحو واضح ، وهو ما يبدو محتملا، فهذا يعني أن أي عمل تقوم به فئة اقلية من القوات المسلحة يتطلب تدخلا جماهيرية فورية ونشيطا من قبل القوى الشعبية وذلك اذا أريد لهذا العمل أن يحظى بأي نصيب من النجاح. ولكن هذا التأييد الشعبي الفعال لم يكن في المتناول. فتكتيكات الحزب والمنظمين العسكريين لا حركة ٣٠ ايلول (سبتمبر) حالت دون مثل هذه الاستجابة الشعبية، ولم تتخذ بعد 1 تشرين الأول (أكتوبر) اية خطوات

لتشجيع الشعب على ابداء تأييده لاطاحة مجلس الجنرالات.

وكلما أمعن المرء النظر في الأحداث المفضية إلى 1 تشرين الأول (أكتوبر)، وكلا درس ما أعقبها ، أصيب بالدهشة للارتباك وعدم الكفاية والهواية التي نفذت بها المسالة بكاملها. ومن الناحية العملية اقترف كل الأخطاء الواردة في الكتاب الثوري، أخطاء كشفتها الخبرة الثورية ، المرة تلو الأخرى ، وحتى الاخطاء التي حذر منها بحزم ماركس ولينين. إن الانتفاضة عمل جدي، وليست لعبة. كثيرا ما نيل هذا ولكن ماذا يستطيع المرء أن يعمل ازاء المقامرة الكامنة وراء 1 تشرين الأول (اكتوبر)؟

ان الطابع المغامر للعملية بكاملها يصبح أكثر وضوحا عندما ينظر المرء إلى احداث ٣٠ ايلول (سبتمبر) را تشرين الأول (اكتوبر) وما تلاها. والوثيقة ، اذ تحلل العامل الذاتي ، اي استعداد الحزب والطبقة العاملة وحلفائها للنضال المسلح ، تنص على أنه على الرغم من أن العمال والفلاحين قاموا في الماضي بعدد من الأعمال الجماهيرية ، فإن الحركة الشعبية لم تكن مستعدة بعد المعركة مسلحة.. لم نكن مدربين بما فيه الكفاية على عمل غير سلمي. ......

هل كان الامر على هذه الشاكلة ؟ ريا نسبيا. ولكن لم يكن الحزب الشيوعي الاندونيسي ولا الحركة الديمقراطية بعامة ، دون أية خبرة مطلقا في النضال المسلح. فاذا وضعنا جانبا انتفاضة عام ١٩٢٩ لم يكن قد بقي في عام ١٩٩٠ سوى المخضرمين من ذلك النضال)، فقد حدثت مقاومة مسلحة ضد اليابانيين بين ١٩٩١ و ١٩٨٠ ، وقام نضال مسلح ضد الجيش البريطاني بعد هزيمة اليابان ، ومن ثم هناك تجربتان للنضال المسلح ضد الهولنديين (١١). وهذه خبرة لم تكن بكل تأكيد أقل من الخبرة التي جمعها علد من حركات المقاومة الأوروبية قبل عام ١٩٣٠ ولكنها قادت ، كما هي الحال في فرنسا وايطاليا ويوغسلافيا والدانمارك ، أعمالا مسلحة متواصلة خلال فترة الاحتلال الالماني وحق لحظة النصر على الفاشية. وبالرغم من الجيوش الحديثة اللجبة وكثيفة التسليح التي واجهتها ، فإن حركات المقاومة هذه لم تتداع مثل بيت من الورق كا حصل للحزب الشيوعي الاندونيسي وانصاره. ان السياسة وليست الخبرة في استعمال السلاح، هي التي تكمن في اعماق الكارثة الاندونيسية.

وبغض النظر تماما عن صحة القرار الأول في شن الهجوم على مجلس الجنرالات أو عدمها ، فقد ارتكب الخطأ تلو الأخر في تنفيذه. وعندما تم اعتقال الشخصيات البارزة في مجلس الجنرالات ، واصبح هذا معروفة من خلال ما أذاعه الكولونيل اونتونغ ، حدثت في البداية فورة من الحماسة الشعبية. ولكن سرعان ما ثارت الشكوك عندما أعلن عن استقالة مجلس الوزراء وتكوين هيئة جديدة ، مجلس ثوري ، وازدادت هذه الشكوك بسرعة حينها أصبح معروف ان الرئيس سوكارنو لم يكن طرفا في اتخاذ هذه القرارات وانه رفض الموافقة على المجلس الثوري. والأخطركان أن أولئك الذين ذكرهم الكولونيل اونتونغ بوصفهم أعضاء في المجلس النوري، أصدروا بيانات أكدوا فيها انه لم يكن لديهم اين فكرة عن

انهم عينوا للخدمة في المجلس الثوري ، وقالوا انهم ليسوا مخلصين لأحد سوى الرئيس سوكارنو (١٢).

ومن الطبيعي أن تستغل الوحدات التابعة لمجلس الجنرالات هذا الوضع الى الحد الأقصى وان تتهم المجلس الثوري بكونه منظمة مضادة للثورة تقصد الى خلع الرئيس سوكارنو ، طالما أن المجلس الثوري أجبر مجلس الوزراء الذي كان سوكارنو رئيسا له على الاستقالة.

ويقفز الى الذهن تفسيران محتملان. فقد يكون سوكارنو الماكر قد أعطى في الأصل اشارة التحرك للكولونيل اونتونغ ظانا أن القصد لم يكن سوى إقالة الجنرالات اليمينيين ، وربما إعادة تركيب الحكومة ، ولكنه انسحب في اللحظة الأخيرة ، إما لأنه ارتاب في نتيجة العمل، وقد يكون شك في أن الكولونيل اونتونغ وانصاره السياسيين ، بمن فيهم قادة الحزب الشيوعي ، كانوا يرمون الى أبعد من مجرد تطهير الجيش ، وانهم كانوا عازمين على اجراء تغيير ثوري في النظام ، فخشي أن يقتصر دوره في النظام الجديد، على فرض الأبناء عليه على دور رمزي لا غير. في ضوء تلك الظروف ، فإن أولئك الذين أعربوا عن استعدادهم للخدمة في المجلس الثوري قفزوا بخفة من عربة الجوقة الموسيقية عندما رأوا أن غياب سوكارنو كان يحيلها بسرعة إلى عربة مون.

والتفسير الأخر الوحيد والممكن هو ان الكولونيل أونتونغ وحركة 30 أيلول (سبتمبر) كانا متورطين في خدعة مروعة وانه لم يسبق أن استشير أو أخبر مطلقا لا الرئيس سوكارنو ولا الاعضاء المذكورون في المجلس الثوري ما كان يحدث(١٣). والمحصلة هي ان كلا الأمرين ، مقامرة مريعة.

ولكن هذا لم يكن أسوا ما حدث. ومهما يكن فإن الأمر قد نضي ونشبت المعركة. وكان ينبغي أن يكون الحزب انقاذا لنفسه وللثورة ، قد عتا الشعب العامل ايا كان النهج الذي قرر اتباعه لدعم السياسة التي يعتبرها الحزب ضرورية. ولكنه عوضا عن ذلك ، وبالاشتراك مع ذلك الخليط الغريب من المغامرين اليساريين ومتأمري البلاط الوصوليين ، عزف عن تنظيم النضال واعتمد على سوكارنو.

ان الحزب ، وقد منح تأييده لحركة الكولونيل اونتونغ ، اقترف خلال هذه الأيام المتوترة ، الأخطاء السياسية التالية : فشل المنظمون والمساهمون المباشرون في أعمال أونتونغ في أن ياخذوا في الحسبان الحاجة لاجتذاب الجماهير الى جانبهم لكي يضمنوا تاييد القوى التقدمية في داخل البلد. فبعد الاستيلاء الناجح على محطة اذاعة الجمهورية الاندونيسية لم يتقدموا إلى الشعب ببرنامج اجتماعي - اقتصادي ايجابي، ولم يناشدوا الفلاحين والعمال ان يحذروا خطر مؤامرة مجلس الجنرالات.

وبدلا من اصدار مرسوم بتكوين قوات مسلحة شعبية ، اتخذ قرار يقدم دعما جديدة للعسكريين. وبعد هذا كله ، كان من الصعب لحركة 30 ايلول (سبتمبر) أن تعتمد على تأييد الجماهير.

وعندما أنكر القادة السياسيين مشاركتهم في المجلس الثوري ، أصدرت قيادة الحزب بيانا جاء متأخرا أعلنت فيه أنه من الخطا الاعتقاد بأن الحزب كان قد أسهم في حركة 30 أيلول (سبتمبر). وعلى أية حال

فإن نميادة الحزب لم تدحض المزاعم القائلة بانها أيدت التطهير الذي قام به أونتونغ واتباعه (١٩).

ان طبيعة الاضطراب بادية في التضاد بين بيان المكتب السياسي في 5 تشرين الأول (اكتوبر)، الذي يؤكد على أنه لم يكن للحزب الشيوعي. أية صلة مهما كانت ، با حركة ٣٠ ايلول (سبتمبر)، وبين الافتتاحية المنشورة في ٢ تشرين الأول (اكتوبر) في صحيفة الحزب هاريان راكجات ، والتي تدعم الحركة. فبعد أن قالت الافتتاحية وأن المسألة هي مسألة في داخل الجيش ذاته ، استطردت فأعلنت : ولكن ، نحن الناس الواعين سياسيا ، المدركين لمهام الثورة ، نثق بأن العمل الذي قامت به حركة 30 أيلول (سبتمبر) لانقاذ الثورة والشعب عمل صحيح. وقالت ، وهي تصف الحركة بكونها و عملا وطنيا وثوريا ::

وان الشعب ، بكل تأكيد ، سوف يظهر تعاطفه مع حركة 30 أيلول (سبتمبر) وسوف يدعمها. ونحن نناشد الشعب بأسره أن يشحذ يقظته وان يكون مستعدة لمواجهة كل الاحتمالات.

ويبدو أن بيان : تشرين الأول (اكتوبر) قصد منه نصحيح التوجه الذي أعطته افتتاحية ٢ تشرين الأول (اكتوبر). وتوجد بعض الأدلة على أنه بين هذين التاريخين ، حاول قادة الحزب على عجلة ، وبخاصة ايديت ولقمان وساكيومان ، ان يهدئوا الأوضاع، ان يقنعوا أعضاء الحزب بالبقاء في بيوتهم ، وبعدم استثارة الجيش ، وبعدم القيام بأي عمل ومنح تابيدهم إلى الرئيس سوكارنو ودعوته إلى السكينة. وهذا الاعتماد على سركارنو والأمل في أنه كان من الممكن تسوية الأمور بهدوء من خلال المحادثات السياسية ورغم محاولة اونتونغ الانقلابية ، ورغم الحملة المعادية للشيوعية التي انطلقت فعلا ، لم يكن سوى إساءة فهم كاملة لما كان يحدث. ومما يدعو للاسى أنه من المحتمل أن يكون أيديت قد القي عليه القبض واعدم. بينما كان منهمكا في تهدئة الأوضاع في جاوا الوسطى.

أما في جاوا الغربية حيث كان نفوذ الحزب ضئيلا نسبيا ، فلم يقتصر الوضع على عدم اتخاذ أية خطوات خاصة لتحذير المنظمات الحزبية واعدادها فحسب، بل أن شيئا لم يكن معروفة حول الوضع أو خطط قيادة الحزب. ونتيجة لذلك، جرت اعتقالات واسعة دون أية مقاومة. وبسبب الارتباك وكذلك بسبب خيبة الأمل العامة في القيادة السياسية للحزب ، حدث ، استسلام جماهيري مخجل ، في جاوا الغربية، أسفر عن اعتقالات واسعة النطاق ومذابح كبرى.

وفي العاصمة ، جاكارتا ، بقيت الوحدات الإقليمية المؤلفة من الشباب الذين كانوا قد أكملوا لتوهم التدريب العسكري ، في مواقعها ، هي والمناضلون المخضرمون.

. على أية حال ، لم يصدر مرسوم بنسليح الشعب. وعندما بدا واضحا أن الوضع كان يتغير لغير صالح الحركة ، كان من الضروري عدم المماطلة ، بل رفع السلاح والشروع بمقاومة غوارية متحركة في المدينة ، كما علم ماركس ، لكي لا نلعب بالسلاح بصورة غير مسؤولة ، ولكن طالما بدأ الكفاح المسلح

فإن علينا مواصلته حتى النهاية. ففي ذلك الوقت كانت ثمة فرص لأعمال مثل هذه ، لأن قوى العدو الأساسية كانت لا تزال تطارد الفصائل الرئيسية ل حركة 30 ايلول (سبتمبر)، ولم تكن جمهرة الشباب الرجعيين تعلم حتى ذلك الوقت ما الذي عليها القيام به لسحقنا ، وتمزقها الشكوك حول مصير الوضع. وعلى أية حال ، لم يشن نضال مسلح. وأعطي أمر باخفاء الاسلحة بصورة مأمونة وبأن يبحث كل واحد عن ملجأ وان ينتظر قرارا سياسية (15).

وفي الوقت ذاته أصدر الرئيس مرسومة يدعو الى سيادة القانون والنظام ، وتفادي التصادمات المسلحة، وعقد اجتماع لمجلس الوزراء لايجاد حل سياسي ، وحدثت و نقاشات حامية ، في قيادة الحزب حول نوع الرد على نداء الرئيس. فهل ينبغي أن تساند دعوة الرئيس ، أم عليها أن تواصل النضال وتصد الهجوم المضاد للثورة ؟

واتخذ قرار باصدار بيان تأييد لحل سياسي يقدمه الرئيس ، وبحضور الاجتماع الكامل المجلس الوزراء لممارسة الضغط على الرئيس خلال الاجتماع، و بالاعتراف به مجلس الجنرالات ، والموافقة على تشكيل حكومة ناساكوم (16) - واذا ما فشل هذا فمواصلة المقاومه.

كان هذا ، حسب رأي الوثيقة ، الخطأ الأكبر الذي اقترفه الحزب : ر السلبية والرعب في قيادة الحزب في وضع طارىء، اللذان أديا إلى تسليم كل السلطة إلى الرئيس وكارنو وقراراته السياسية ، وليس إلى الاعتماد على قوة الجماهير » وقد تأكد لي هذا في كانون الثاني (يناير) 1966 في مناقشات أجريتها في هافانا مع اميد قادة الحزب الشيوعي الاندونيسي ، في أثناء مؤتمر القارات الثلاث. ففي ذلك الوقت االت المذابح ضد الشيوعيين الاندونيسيين وانصارهم لا تزال مستمرة ، وكانت التقارير أروقة ، بكل ما فيها من تفاصيل بشعة ، تتوارد. وعندما سألت ما الذي يمكننا أن نقدم ان مساعدة ، قال هذا القائد الاندونيسي ما أثار دهشتي : « ينبغي أن نتفادى كل انواع اسة أن العاصفة سوف تمر. اننا نعتمد على سوكارنو (١٧).

وكان قد أعرب عن الرضا عن النفس والوهم ذاتها في بيان أذيع من راديو جاكارتا از تشرين الثاني (نوفمبر) 1965، أصدرته «اللجنة المؤيدة لسلطات الرئيس سوكارنو » : و آله الطرف مؤقت أن تبدو القوى اليمينية قوية وأن تبدو القوى التقدمية وقد أضعفت.

وما يبدو قوية بحد ذاته هو ضعيف بالفعل ، وسوف يحطم ، في حين أن ما يبدو ضعيفا في الواقع يمتلك قوة لا حدود لها ، وسوف ينتصر،.

وفيما اذا كانت قيادة الحزب الشيوعي الاندونيسي تشعر بالرعب ، كا تتهم الوثيقة ، أو كانت قادرة على تفادي الرعب ، كما أن صديقي في هافانا يوحي بعض الايحاء ، فمسالة تقبل الجدل. وربما ، في نهاية المطاف ، لم تكن مسألة الرعب قضية أساسية. والمسألة كلها كانت تتميز بالأحرى بالطيش ، وعدم

المسؤولية ، والارتباك ، وفي الختام ، بالسلبية. وفي مثل هذه الظروف لم يكن من الصعب على الثورة المضادة أن تصعد إلى القمة. وكان هذا هو الثمن الذي دفع لقاء ما سمته الوثيقة و السياسات اليسارية الانتحارية ل حركة ٣٠ ايلول (سبتمبر). والوثيقة اذ تستعيد نصيحة لينين حول الانتفاضة نعنب :

وقال لينين : ينبغي أن لا يسمح للحكومة والبرجوازية أن تغرقا الثورة في دماء انتفاضة غير ناضجة. وحذر من الوقوع فريسة سهلة للاستفزازات. وقال : علينا ان ننتظر المد. .. فإذا ما قتلت البرجوازية من ١٠٠ الى ٣٠٠ شخص فإن هذا لن يقتل قضية الثورة. ولكن اذا ما نجحت البرجوازية في استشارة الذابح وقتلت من ١٠ آف إلى 30 الف عامل ، فإن هذا يمكن أن يكبح الثورة حتى لعدة سنوات. ومن أجل كل ما نقدمه يجب ان نتدبر أمر الثورة بعناية حتى تكون مستعدة لولادة طفل ،.

والمفجع ان العشرة آلاف إلى ثلاثين ألف قتيل أصبحوا حوالي عشرين ضعفا وال عدة سنوات ، هي الأن عقد من الزمن وليس ثمة علامة على الشفاء الحاسم من المحرقة. وبالطبع انه لمن الخطر استخلاص استنتاجات معممة من التجارب التي ، بينها تجمعها سمة مشتركة ، تنشا من مجموعة مختلفة من الظروف. ولكن المرء لا يستطيع أن يتجاهل تامة الحقيقة المائلة في انه ما نحينا جانباً تلك البلدان التي نشات فيها حصيلة مختلفة نتيجة للهزية العسكرية للفاشية في الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة نتيجة لوجود القوات العسكرية السوفيتية ، فقد كان الانقلاب المضاد للثورة المقترن بمذابح واسعة للأعضاء النشيطين في الحركة الثورية يعني عملية في كل حالة اخرى دفع النضال الى الوراء طيلة جيل بكامله. وهكذا، كان على الشعب البرتغالي الذي هزم في عام ١٩٢٩ ، أن يعاني الفاشية حوالي خمسين عاما قبل أن يستعيد الحقوق الديمقراطية. وفي اسبانيا ، أسفر انتصار فرانكو في عام ١٩٣٩ عما يقارب أربعين سنة من الظلام الفاشي ، واستمر عدد من الدكتاتوريات الحقيرة في امريكا اللاتينية طيلة عقود من الزمن بعد إطاحة أنظمة الحكم الديمقراطية السابقة.

إن العالم اليوم مختلف. فالتقاويم السياسية تتحرك بسرعة اكبر. وليس ثمة من يتوقع حياة سياسية طويلة لبنوشيت وزمرته. ومع ذلك فإن خبرة اندونيسيا تؤكد بطريقة مفجعة جدة ضرورة تدبر أمر الثورة بعناية حتى تكون مستعدة للولادة ،. وهي تؤكد ايضا الضرورة المطلقة لأن تكسب الطبقة العاملة الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى حلفاء لها ، ولأن يضمن الحزب الشيوعي تعاون القوى والحركات السياسية الأخرى. ولا يمكن لحركة ثورية أن تنجح من دون مثل هؤلاء الحلفاء ، وهذا يصح سواء كان التكتيك المتبع هجومية او دفاعية ، أم كان النضال سلمية نسبية أو اتخذ شكلا مسلحاً.

والوثيقة نتقدم بثلاثة انتقادات أساسية للحزب تعتبرها كامنة وراء أخطاء حركة ٣٠ ايلول (سبتمبر). آن و النزعة المغامرة ، لحركة ٣٠ ايلول (سبتمبر) وحصيلتها المشؤومة وكانا النتيجة الحتمية لتراكم أخطاء الحزب الماضية ، لارتباك خطه الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي ، وقد جعلت كلها التطور

الموضوعي للتاريخ يعاقب الحزب ،. وتطرح الوثيقة آراءها حول الأخطاء بالتعابير التالية :

نظرية ، كان هناك من جهة ، طغيان للجمود العقائدي الذي تجلى في التقبل السهل المفاهيم ثورية من حيث الشكل ولكنها عاجزة عن تقويم الظروف المحلية.. ومن جهة أخرى ، كان هناك ظهور لتحريفية جنحت الى تصفية المذهب الماركسي - اللينيني الصلد والاستعاضة عنه ب د ماركسية قومية في إطار ما دعي باضفاء الطابع الخاص باندونيسيا للماركسية. اللينينية ه.

سياسية ، لم يكن الحزب متسقة في دفاعه عن مواقعه الطبقية وانهمك في تعاون طبقي مع البرجوازية. وقد أعطى الأولوية للتعاون في إطار ناساكوم ، وفقد حرية العمل على تقوية التحالف المقدس للعمال والفلاحين. وأبان عن نزعة ذاتية وتسرع في تقويم الوضع وفي تقدير ميزان القرى ، وفشل في تحديد تكتيكاته ، متذبذبة بين نزعة المغامرة وبين الاستسلام ، وأضفى طابعة مطلقة على اختياره لأشكال النضال ، وجنح إلى الأخذ بشكل واحد فحسب من النضال من بين اشكال عديدة ينبغي الحزب الطبقة العاملة ان يستخدمها. وهذا كله قاد الى عدم قدرة الحزب على الاضطلاع بدور قيادي في الثورة.

تنظيمية ، كان الحزب في نشاطاته الداخلية قد ازداد ابتعاد عن مباديء الديمقراطية والقيادة الجماعية ، وأخذ يسقط باطراد في شبكة عبادة الفرد ، وراح يبرهن عن افتقار متزايد للديمقراطية الداخلية في الحزب ، وكان يخنق المبادرات الأتية من القاعدة ، ويفرض قيودا على النقد من الأسفل ، ولم يكن يشجع تطور النقد الذاتي النشيط ،.

ولكي نعطي تقديرا مناسبة لهذه التقويمات من الضروري أن ندرس الاستراتيجية والتكتيكات التي اتبعها الحزب الشيوعي الاندونيسي في السنوات المؤدية إلى أزمة عام ١٩٩٠، لأن بذور نكبة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ كانت من دون ريب قد برزت قبل ذلك بوقت طويل.

كان الحزب الشيوعي الأندونيسي ، شأنه شأن الأحزاب الأخرى المنهمكة في نضال التحرر الوطني ، يواجه طيلة سنوات وجوده ضرورة الصراع مع موطنين من مواطن الضعف ، مع مجموعتين من القضايا ، ومع اتجاهين - د اتجاه نحو الاستسلام واتجاه نحو المغامرة ،، أو بكلمات أخرى معركة ضد كل من الانتهازية اليمينية واليسارية ،. وقد تجلى هذان الاتجاهان في التكتيكات المتبعة ازاء الرأسماليين الوطنيين ، وفي الموقف من الديمقراطية والنضالات المستقلة للعمال والطبقات والفئات التقدمية الأخرى ، وفي علاقة الحزب مع الرئيس سوكارنو ، وفي استخدام اشكال النضال المختلفة ، السلمية وغير السلمية.

الكثير من هذه المسائل جرى الصراع حوله في الخمسينات ، وقد حسمتها، اذا تكلمنا من الناحية الشكلية ، السياسات التي تبناها المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي الأندونيسي في عام 1954 ، وطورها لاحقا المؤتمر السادس في عام ١٩٠٠. وكان الحزب قد قرر في هذين المؤتمرين طابع الثورة ، د ثورة

برجوازية ديمقراطية من طراز جديد أو ثورة ديمقراطية شعبية ، والقوى الطبقية للثورة هي : الطبقة العاملة ، الفلاحون ، العناصر البرجوازية الصغيرة الأخرى والقوى الديمقراطية ، زائدة البرجوازية الوطنية. وكان على الطبقة العاملة ان تقود هذا التحالف الثوري. وكان شكل الحكومة التي تنتج عن نجاح هذه الثورة هو وحكومة الديمقراطية الشعبية ، المستندة الى جبهة وطنية موحدة لجميع الطبقات المعادية للامبريالية والاقطاع. وكانت مهمة هذه الحكومة احداث تغييرات ديمقراطية بمساندة الشعب. وهي ليست بعد تغييرات اشتراكية. وشكل النضال لتحقيق التغييرات الديمقراطية واقامة و ديمقراطية شعبية ، في اندونيسيا سلمي اذا كان ذلك ممكنا ، بينما ينبغي أن نتذكر أن الطبقة البرجوازية سوف تسعى لأن تفرض علينا سبيلا غير سلمي للوصول إلى هذه الغاية. ..

وفي السعي من أجل هذه الأهداف في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥4 و ١٩٩٠ حفن الحزب مكاسب كبيرة ، تبدت جزئية في الملايين الثمانية من الناخبين التي حصل عليها في انتخابات المجالس المحلية. وازداد كذلك أعضاء الحزب بنسبة كبيرة ، كما حصل الشيء نفسه للمنظمات الجماهيرية التي تمنع فيها الحزب بنفوذ واسع. وهكذا، كان الحزب في وقت الانقلاب يضم ثلاثة ملايين عضو ، وكان ٠ المركز التنظيمي لنقابات عمال عموم جزئيا في ال المحلية نفسه للمنظم اندونيسيا » يضم ثلاثة ملايين ونصف مليون عضو ، وضمت اتحادات الفلاحين (جبهة فلاحي اندونيسيا) ثلاثة ملايين عضو ، ومنظمة الشباب « بيمودا راكجات » مليوني عضو ، وحركة النساء الأندونيسيات (غير واني) مليون ونصف مليون عضو. لقد كانت قدرة الحزب التعبوية للمظاهرات والاجتماعات كبيرة جدا بحيث ان القول بأنه كان أوسع حركة شيوعية خارج البلدان الاشتراكية كان يدعمه الكثير من الأدلة المادية. ولكن هذا التقويم كان تقويم" سطحية جزئيا فميا لا ريب فيه أن الحزب كان كبيرة من الناحية العددية ، وكان نفوذه واسعا ولكن كما أثبتت الأحداث على نحو مشؤوم كان فيه ، حزب» وحركة ، كثير من مواطن الضعف الخطيرة. فقد جرى تجاهل الأساس الطبقي للحزب. وحسب ما تقول الوثيقة « أسفر هذا عن تشبع الحزب بأيديولوجية البرجوازية الصغيرة ».

وقد عززت هذا الاتجاه الحقيقة الماثلة في أن قيادات العديد من الوحدات الأساسية للحزب وكذلك فروع منظمة الفلاحين الجماهيرية (جبهة فلاحي اندونيسيا) كان يسيطر عليها أغنياء الفلاحين ، أو القرويون الذين لم يكونوا هم أنفسهم فلاحين عاملين - مثل الزعماء والمعلمين. وبالاضافة الى الفشل في تنظيم الغالبية الساحقة من أعضاء الحزب في عمل تثقيفي حزبي ، فقد ترك الاعضاء الى حد كبير من دون توجيه حينما هبت العاصفة. وهكذا، كان الاعضاء مرتبكين تماما عندما وجه الارهاب الى الحزب في تشرين الأول (اكتوبر) 1965. وفي كثير من الحالات حلت اللجان منظماتها ببساطة. وعلى العموم ، كشف الحزب عن عدم قابلية مرعبة للعمل بحسم في لحظة الأزمة. وأظهر تشرين الأول اكتوبر) والشهور التي أعقبته بصورة قاطعة انه رغم عضوية الحزب الجماهيرية ، ونفوذه السياسي الكبير بين

أقسام واسعة من السكان ، وقوته الانتخابية الضخمة ، كان ينطوي على نقص جدي هفته منظمة ثورية.

والوثيقة تلفت الانتباه إلى ضعف كبير آخر. ذلك هو عجز الحزب عن أن يقيم قاعدة مالية راسخة من خلال الالتزامات المالية لمعظم الأعضاء. وأخذت قيادة الحزب التوفير الأموال الضرورية لعمله « تعتمد أكثر فأكثر على الهبات من الناس الذين يحتلون مواقع اجتماعية رفيعة ». بالطبع ، ليس من غير المعروف أن يساهم الناس الأكثر غنى في تقديم المال الى الأحزاب الشيوعية. وهذا الأمر يحدث في البلدان الرأسمالية المتطورة تماما كما يحدث في العالم الثالث. ولكن هذا يؤلف في الوضع الطبيعي عاملا صغيرة في إجمالي المصادر المالية لمثل هذه الأحزاب. وعلى أية حال ، أصبح هذا في حالة اندونيسيا ، طريقة اساسية للحصول على الأموال للحزب. وكانت لهذا نتيجتان سلبيتان : أن الملايين من اعضاء الحزب وانصاره لم تكن مرتبطة بالحزب على نحو وثيق أبدأ من خلال التضحية المالية والالتزام الذي تنطوي عليه التبرعات المنتظمة ، ومما يساوي ذلك خطورة أن القيادة اخذت كان عدد من الكادر الحزبي الأساسي يشغل وظائف ذات مرتبات جيدة في المؤسسات الحكومية وفي الهيئات التمثيلية. وراح بعض هؤلاء القادة يكف نفسه إلى مدى معبر وغطة برجوازية في الحياة وطريقة برجوازية في التفكير في المسائل السياسية. وشرعت قيادة الحزب تركز كل اهتمامها على وحدة في القمة بينها وبين القوى الرئيسية من البرجوازية الوطنية ، وذلك عوضا عن التأكيد على بناء تحالف العمال والفلاحين باعتباره القاعده الرئيسية لحركة التحرر الوطني، وتطوير اعمال هاتين الطبقيتن الأساسيين كشكل من أشكال تقوية الحركة بأسرها.

وكان ثمة مؤشر كاشف عن تأثير هذه العمليات في تفكير قادة الحزب الشيوعي الاندونيسي ، هو الخطاب الشهير لزعيم الحزب د. ن. آيديت الذي ألقاه في ضباط القوة البحرية الاحتياط في سورابايا ، في عام 196، حيث قال : ولقد أكد الحزب الشيوعي الاندونيسي انه ينبغي على الشيوعيين كافة أن يكونوا وطنيين يضعون المصالح الوطنية فوق المصالح الطبقية ، ولكنهم يجب ألا يصبحوا شوفينيين (١٨).

ونتيجة لهذه التطورات في داخل الحزب الشيوعي الاندونيسي ، وبخاصة في الفترة المفضية إلى تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠، برز إلى المقدمة اتجاهان متعارضان بصورة واضحة. فمن جهة ، كان ثمة , افراط في العبارات اليسارية ، أربك أعضاء الحزب ، وادي الى آمال فئوية ، ونهر الحلفاء المحتملين وفتح الباب أمام الاستفزازات. ومن جهة ثانية ، وجنحت، قيادة الحزب. إلى مزيد من الابتعاد عن تصعيد العمل الثوري الجماهيري ، وانهمكت في تعاون طبقي مع البرجوازية وبذلك كانت نفقد باطراد حريتنا السياسية.

يقوم التحليل الذي قدمته الوثيقة بصورة صحيحة من حيث الأساس مواطن ضعف واخطاء الحزب الشيوعي الاندونيسي. فالكلمات والبوادر اليسارية والفئوية والمغامرة المقرونة بعدد من الممارسات

الانتهازية ليست مزيج غير معروف في التاريخ الثوري مع انها كانت دون ريب ، قائمة بدرجة استثنائية في حالة اندونيسيا.

وعلى أية حال ، نعجز الوثيقة ، من بعض الجوانب عن التأكيد بصورة كافية على عاملين آخرين. أولا ، هناك مسألة الديمقراطية. حقاً ، أن الوثيقة تشير إلى تنامي الاتجاه نحو البيروقراطية في داخل الحزب ، ولكنها لا تدرس ممارسة سوكارنو لاو الديمقراطية الموجهة. وهذه الفكرة الأبوية سمة مشتركة بين الكثير من بلدان العالم الثالث. ويمكن ان يكون سوكارنو فد فكر مليا بالمصطلح ، ولكن المفهوم كان واضحا إلى حد كبير في مصر من قيادة عبد الناصر ، وفي غانا تحت قيادة نكروما ، وفي أوغندا تحت قيادة اوبوني وفي ميلاديش تحت قيادة مجيب الرحمن ، وفي عدد آخر من البلدن ، وفي الحقيقة ، حيثما تنجح الانقلابات اليمينية فإنها تكون ضد حكومات تقدمية معادية للامبريالية تتبع سياسة و الديمقراطية الموجهة ،. والمفهوم مجموعه ينبع من حيث الأساس من البرجوازية الصغيرة ويستند إلى مزيج من احتقار جماهير العمال والفلاحين والخوف منها. والعوائب في خنق المبادرة المستقلة لغالبية الشعب ، فالدولة والحكومة تسيطران على المنظمات الاجتماعية الريسية ، ويمكن أن يكون هناك تقييدات على نشاط الحزب الشيوعي أو أي شكل آخر من التنظيم الثوري. وعندما يحدث انقلاب في هذه الظروف ، فإن النتيجة هي ان الشعب بدي في الغالب لا مبالاة صارخة أو سلبية ، وحتى القوى الواعية سياسية لا تكون في موقع سهل التنظيم المقاومة الجماهيرية ، فحفنة من القوات المسلحة تعتقل الرئيس الحاكم وتسيطر على محطة الاذاعة ، ويفرض نظام حكم جديد بسهولة نسبية.

وفي اندونيسيا، كانت والديمقراطية الموجهة ، ملائمة للبرجوازية الوطنية لأنها منحتها آفاق السيطرة على حياة البلد السياسية ، وكبح الرجعية ، ولكن في الوقت نفسه ، احكام القبضة على العمال والفلاحين وحزبهم الشيوعي. وفي ظل الظروف الموصوفة اعلاه ،. ومع التكيف المتزايد لقيادة الحزب الشيوعي مع المفاهيم البرجوازية الصغيرة وحتى البرجوازية ، كان النظام و الديمقراطية الموجهة ، أثر سلبي خطير على الشعب ، وما لا شك فيه أنه ساهم في ذلك التقبل الغريب ، والجبرية والسلبية التي أعقبت انقلاب تشرين الأول (اكتوبر). ١٩٩٠ والنقطة الثانية التي لا تؤكد عليها الوثيقة بصورة كافية هي مسألة التعامل مع الحلفاء. حقا انها تؤكد بصواب على التحالف بين العمال والفلاحين ، وهذا ، بالطبع ، أمر حيوي بصفة مطلقة في بلد مثل اندونيسيا. ولكن البني الطبقية والاجتماعية في البلدان النامية معقدة جدا. فالطبقات الأساسية ما زالت في عملية تكوين. فالفلاحون ينقسمون الى أغنياء ومتوسطين وفقراء ، والطبقة العاملة صغيرة نسبيا مع أنها نامية ، وليست مرتبطة بالدرجة الرئيسية بالصناعة الحديثة الواسعة النطاق ، بل تجنح إلى حد ملحوظ إلى أن تكون غير نظامية [تعمل بشكل متقطع] ، وغير ماهرة وحتى مهاجرة. وثمة جزء أساسي تماما من السكان غير قابل لأن يدرج بسهولة في صفوف العمال والفلاحين ، وهو يتألف من تشكيلة من القوى - الحرفيين ، وسكان المدن العاطلين والمعوزين ، وأصحاب الدكاكين

الصغيرة ، والباعة المتجولين ، وصيادي الأسماك، والمثقفين ، والأطباء الخصوصيين والمحامين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص. وهذه الشريحة من البرجوازية الصغيرة الواسعة عددية ، والمستخدمون المكتبيون من مختلف المراتب ، جنبا إلى جنب مع العمال المتخلفين وحتى الرث منهم ، هي فريسة سهلة للديماغوجية ، ويمكن أن يؤثر فيها كل من البرجوازية الوطنية وكذلك البرجوازية الأكثر رجعية وأقسام من ملاك الأرض الذين يميلون إلى الامبريالية الأجنبية. ومن الضروري للحركة الثورية ان تكسب أقساما حاسمة من هذه الفئات الوسيطة الى جانبها ، والا فانها ستجدها ، سواء في المدن أو القرى ، تقدم عناصر نشيطة للثورة المضادة.

وما يتمتع بالقدر ذاته من الأهمية أن تكون الحركة الثورية قادرة على أن تحدد بصواب كيفية التعامل مع البرجوازية الوطنية ، أي مع ذلك القسم من الطبقة الرأسمالية الأهلية المعن بتعزيز الاستقلال الوطني والذي لذلك لا يزال قادرة على القيام بدور معاد للامبريالية ، حتى وان كان بصورة مؤقتة وبشكل محدود فقط. والوثيقة تلفت الانتباه عن حق الى اتجاه القادة الشيوعيين الاندونيسيين نحو الاستسلام إلى البرجوازية الوطنية. ومع ذلك فقد كانت مشكلة حقيقية هنا. ففي وقت كانت فيه البرجوازية الوطنية لا تزال تمارس نفوذأ كبيرة على الشعب وبخاصة على الفلاحين والفئات الوسيطة، وكان على الحزب ان يسير في طريق صائب من التعاون مع البرجوازية الوطنية من دون ان يخضع لها ، أو يتخلى عن حقه في ضمان موقع قيادي له في الحركة الوطنية الديمقراطية بأسرها. فالحزب الشيوعي سار لوقت طويل بعد أعمال القمع في عام ١٩٠١ في طريقه بمهارة كبيرة معزز قوته وقوة المنظمات الجماهيرية، مساعدة على كبح الثورة المضادة ، وفي الوقت نفسه مدعما تحالفه مع البرجوازية الوطنية ومتفاديا السقوط ضحية الاستفزاز والارهاب كا حدث في عامي ١٩٩٨ و ١٩٠١.

يبدو لي أن الوثيقة في استنتاجاتها قد مرت بشكل عابر في الواقع على هذه المسألة ، التي لا يمكن اهمالها ، لأن التحالف يسهل عمل الحزب بين الجماهير. وما هو مهم بالقدر ذاته ، أن هذا التحالف تأثيرا في الموقف داخل القوات المسلحة. ومن الغريب حقا ، ان هذا الجانب الأخير من المسألة بحظى باهتمام ضئيل نوعا ما في الوثيقة. وبما أن نسأ كبيرة من ضباط الجيش ينحدر من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة ، فمن الواضح أن الطريقة التي يرسم فيها الحزب علاقته بالبرجوازية الوطنية والفئات الوسيطة في الحياة السياسية المدنية سوف تقرر إلى حد كبير مواقف الجيش ازاء الحزب وازاء التطور اللاحق للعملية الثورية في اندونيسيا.

وبالطبع، أن الولايات المتحدة كانت تعد بنشاط لانقلاب معاد للشيوعية والديمقراطية (١٩). وهذا الأن حدث و اعتيادى ، بحيث أن أي حزب سياسي جدي ينبغي أن يدرس بعناية الطريقة المثلى لمواجهة مثل هذه النشاطات. وجزء أساسي من تحضيرات وكالة المخابرات المركزية في مثل هذه الأوضاع هو دائما ايجاد توازن مؤات في داخل القوات المسلحة، أي مؤات لنواياها المضادة للثورة. وفي الظروف التي

يكون فيها للقوى التقدمية ، بتأثير من التطورات التقدمية عامة في البلد بأكمله ، نفوذ كبير بين الضباط والجنود ، تجد الثورة المضادة من الضروري القيام با انقلاب داخل انقلاب ،، أي أن ان هذا التحالف تسالة يحظى باهته الوطنية والبرجوان والفتات الود التطور اللاحق تحقق موقعة مسيطرة بصورة واضحة في داخل القوات المسلحة كمقدمة ضرورية لاستخدام عضلاتها العسكرية لتدمير المعارضة المدنية.

اتخذت مساعدة الولايات المتحدة للثورة المضادة في اندونيسيا اشكالا ثلاثة - مساعدة مالية وبخاصة للقوات المسلحة ، وتدريب فني للضباط على مهمتهم في المستقبل كا رمدراء ، للاقتصاد ، وعمل سياسي لتصنيف وتشجيع وغسل دماغ الضباط اليمينيين لكي يقوموا بدور عملاء في تنفيذ مخطط الولايات المتحدة الكبير لجنوب - شرقي آسيا. وقبل عام ١٩٩٠ بوقت طويل كانت الولايات المتحدة تختار الضباط ذوي الرتب العليا في اندونيسيا للتدريب الاقتصادي وغيره في الولايات المتحدة. وفي حالات عديدة كان هؤلاء الضباط يقومون بالفعل بأدوار اقتصادية في اندونيسيا ، إما من خلال المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجيش (على سبيل المثال ، شركة النفط التابعة للجيش بيرمينا ، والتي يرئسها الكولونيل الدكتور ابينو شوئوو) ، أو من خلال علاقاتهم بشركات مثل شركة النفط كالتكس و الأميركية]. وتضطلع احتكارات النفط بدور أساسي بصفة خاصة (من المحتمل أنه لا يوجد جواب حاسم عن السؤال حول ما. ... إذا كانت احتكارات النفط هي التي تدعم مشروعات وكالة المخابرات المركزية ام العكس هو الصحيح ؟. .. فالمصارف وشركات النفط أسهمت في لعبة التجسس الدولي (وتدبير الانقلابات) قبل تكوين وكالة المخابرات المركزية بزمن طويل ،)(٢٠).

كان غاي بوكر ، صديق سوميترو (قائد يميني للتمرد الفاشل في عام ١٩٠٨ ، عينه سوهارتو عام ً وزيرا للتجارة) قد ساعد على دفع التحريض السياسي والسيكولوجي العام للقيام بانقلاب ضد سوكارنو. وبوكر ، وهو موظف في شركة راندا [الأميركية]، كانت له صلات مع مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ، الذي له بدوره صلات مع وكالة المخابرات المركزية ووزارة خارجية الولايات المتحدة على العموم. ومن الواضح أن بوكر ساعد على تدريب ما سمى با « مافيا بيركلي ، التي كانت مستعدة لإدارة شؤون اندونيسيا بعد الانقلاب. ونتيجة لذلك، عندما بدا الطحن اكان ثلث هيئة الأركان العامة الأندونيسية وحوالي نصف هيئة الضباط قد تلقيها نوعا من التدريب على أيدي الأمريكيين. (٢١). ويوحي رانسوم(٢٢) آن مركز بيركلي لدراسات جنوب وجنوب شرقي آسيا في الولايات المتحدة ، قد درب و الغالبية من العناصر الأندونيسية الأساسية التي سوف تستولي على سلطة الحكومة وتطبق دروسها الموالية للأمريكيين ، (التأكيد مضاف).

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن التقدير ملزمان لقيمة عملية التدريب هذه اصداء مشابهة للتصور الذي حدد معاله بيسل عند تفسيره غرض العمليات الخفية لوزارة خارجية الولايات المتحدة. (٣٣) ونتيجة

لذلك أصبح العسكريون الأميركيون والاندونيسيون يعرفون بعضهم جيدة نوعا ما. وقامت روابط من الاحترام الشخصي وحتى الود ، وذلك ما أعطى البنتاغون في الحقيقة تفهأ للدوافع والمطامح الاندونيسية أفضل مما اعطته أية وكالة أخرى في واشنطن (٢٦). وقد بلغت تكاليف برنامج : مؤسسة ، فورد لتدريب الجنرالات الاندونيسيين على الادارة الاقتصادية ٢,٠ مليون دولار. ومن المفترض أن مدير التدريب الدولي في مؤسسة فورد ،، جون بريغام هووارد ، قد عقب : شعرت [مؤسسة] فورد بأنها كانت تدرب الأشخاص الذين سوف يقودون البلد عندما يقتلع سوكارنو (٢٠).

في السنوات الحيوية الثلاث السابقة على انقلاب ١٩٩٠ ، ازدادت المساعدة للعسكريين في اندونيسيا(٢١) ، رغم التدهور العام في العلاقات بين الولايات المتحدة واندونيسيا ، واستمرار وقف كل عون اقتصادي ومادي للحكومة الاندونيسية. وكان اجمالي المنح في السنوات الأربع ١٩٩٢ - ١٩٩٠ بلغ , ٣٠ مليون دولار بالمقارنة مع ٢٩,٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث عشرة من ١٩٩١ الى ١٩٩١ ، وبلغت المنح ذروتها في عام ١٩٩٢ فكانت 1 , 3 مليون دولار. وبينما كان عدد الضباط الاندونيسيين الذين تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة ٢٠٠ ضابطا في عام ١٩٠٨ ، فان الرقم وصل الى ٠٠٠ ضابط في عام ١٩٩٢، وارتفع في عام 1960 الى 4000 ضابط (٢٧). ونتيجة لذلك ، و حصل المئات من الضباط الزائرين في جامعتي مارفارد وسيراكيوز على مهارات لادارة مؤسسات اقتصادية وكذلك عسكرية ضخمة ، مع التدرب على كل شيء من إدارة العمل والكوادر الى التصوير الجوي والشحن بالسفن (٢٨). وبعد انقلاب عام ١٩٩٠ استمرت المعونة العسكرية من الولايات المتحدة بالازدياد ، نبلغ اجماليها ١٢,٩ مليون دولار الفترة السنوات الخمس ١٩٧١ - ١٩٧٠(٢٠). وكما أوضح الأدميراك ري بيت ، مدير المساعدة العسكرية ، أمام كونغرس الولايات المتحدة : : ان معونة الأمن العسكرية إلى اندونيسيا موجهة بالدرجة الرئيسية نحو تطوير القدرة على ضمان الأمن الداخلي وتعزيزه في هذا البلد في الموقع السترانيجي والهام (٣٠).. ويذكر بيتر شكوت في الاتهام المؤثر لتدخل الولايات المتحدة في اندونيسيا :

وان صانعي القرار الأميركيين علموا مسبقة بالتخطيط للاستيلاء على السلطة عسكرية، فسهلوا أمره ، ونسبوا الى انفسهم فضل حدوثه، وحتى انهم حضروا العسكريين علنا على ازاحة سوكارنو في منشورات امريكية شبه رسميه(٣١). والدليل الذي قدمه بيتر ديل سكوت يؤكد رأيه ، وما لا ريب فيه انه لم يكن متوفرة الكثير من هذا الدليل عندما وضع الحزب الشيوعي وثيقته ، ومع ذلك ينبغي أن يكون قد عرف ما هو كاف عن هذا الجانب من الانقلاب لكي يؤكد عليه في تحليله. وإذا لم تكن التحضيرات والمساهمات الأمريكية معروفة بما فيه الكفاية ، فان هذا ، أيضا ، علامة على ضعف سياسي له مغزاه. وما لا يمكن نكرانه هو أن تدخل الولايات المتحدة ونشاطات وكالة المخابرات المركزية كانت عوامل رئيسية في إحداث الانقلاب ضد سوكارنو. ولم يعرف ما إذا كانت وكالة المخابرات المركزية قادرة على تحريض

واستفزاز الكولونيل أونتونغ على القيام بعمله المغامر ، أو ما إذا كانت ببساطة وقد أعدت كل خططها للانقلاب جيدا ، قد استفادت بمهارة من الفرصة التي وفرتها لها مغامرة أونتونغ البائسة. والشيء المؤكد هو ان الولايات المتحدة كانت مساهمة بصورة كاملة في التحضيرات للإطاحة بحكومة سوكارنو ، وان هذا ما يتفق مع استراتيجيتها العامة في جنوب شرقي آسيا ، وانها قررت في وقت ما سابق لعام ١٩٩٠ ، ان تراهن على جنرالات الجيش وان تقوم بكل ما هو ممكن لضمان نجاحهم.

ففي تموز (يوليو) من عام ١٩٩٢ ، جادلت ، نوزين البرز، المجلة الأمريكية نائلة ، هناك في اندونيسيا نونان سياسيتان رئيسيتان ، الحزب الشيوعي والجيش ، وأن سوكارنو كان قادرا على ممارسة الحكم بالموازنة بين هاتين القوتين. واقترحت ، انه في هذا الوضع و يمكن أن يكون الجيش خلاص ، الأمة ، بشرط أن د بقدر دوره التاريخي ،.

وطيلة عام ١٩٩٠ جرى تصعيد النشاطات في داخل التشكيلات العسكرية لتمهيد السبيل أمام انقلاب رجعي. فالجنرال باني رئيس أركان القيادة العليا للعمليات ، أفاد من موقعه الأساسي لتركيز الوحدات الأكثر كفاءة من أسلحة الجيش في قوة واحدة تحت قيادة المشاة. وهكذا ، فان وحدات البحرية والقوة الجوية والشرطة والمشاة قد وضعت تحت السيطرة اليمينية، وأخضعت لقيادة عامة رجعية. وتوضع هذه التحضيرات المضادة للثورة إلى حد كبير السهولة النسبية والسرعة اللتين سحق بها انقلاب اونتونغ سيء الحظ في غضون أقل من ٢٤ ساعة.

انه لمن قبيل الادعاء الزعم أو حتى الايحاء بأن كل شيء حول الانقلاب الاندونيسي في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ واضح اليوم وانه يمكن ، بالتالي ، أن نستخلص استنتاجات قاطعة ومحددة. وكل ما حاولته هنا هو لفت الانتباه إلى بعض السمات الرئيسية. وقد اعتمدت اعتمادا كبيرة على وثيقة الشيوعيين الاندونيسيين في سبيل ثورة اندونيسية سليمة ،، التي تبدو لي رغم بعض النواقص التي أشرت اليها سابقا ، أكثر الدراسات موضوعية حتى الآن. والدراسات الأخرى ، مثل الدراسة التي أصدرتها مجموعة من المنفيين السياسيين الشيوعيين الاندونيسيين في الصين ، تجنح الى رؤية الأخطاء الانتهازية فحسب ، وتعجز عن أن ترى أن هذه الأخطاء كانت مقترنة بفئوية خطرة ونزعة يسارية مغامرة. وفي الحقيقة أن هذه الدراسة الأخيرة تتجاهل حالة التفكك التي وجد الحزب نفسه فيها في الأشهر التالية للانقلاب ، وتواصل التشبث بالاعتماد الجامد عقائدية على النضال المسلح وحده ، داعية في الواقع الشعب الاندونيسي في ذلك الوضع البائس إلى اللجوء إلى السلاح. وما يؤسف له أن البعض اتبع تلك النصيحة في وقت كانت فيه الحركة في حالة تراجع ، وعندما لم يكن المطلوب بادرات بطولية فارغة ، بل إعادة تنظيم صبور للقوى المبعثرة ، ومهمة بطيئة وثقيلة لاعادة بناء ما دمر. ان هذه المحاولة المضللة اللجوء إلى النضال المسلح بعد أن قام الانقلاب بعمله المميت ، وحينها كان قد أهلك القسم الأعظم من الحزب ، لقيت نهايتها المتوقعة والفاجعة. وكانت هذه حيوات جرى تبديدها على مذبح اليسارية الجامدة عقائديا.

اشارات : (١) ران تقديرات إجمالي الخسائر بالأرواح تختلف من ١٠٠ الف الى مليون شخص ، والرقم الأخير توصلت اليه مجموعة بحث جامعية تعمل تحت إرشادات الجيش الاندونيسي. والتقدير الأكثر قبولا هو نصف مليون. انظر :

Rex Mortimer, The Downfall of Indonesian Communism'. The Socialist) Register 1969,. (1969 ,n donما وانه لامر مستهجن ان ترحب بهذه المذبحة المروعة بعض الأوساط في الغرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال ، حيت مجلة تايم (١٠ تموز - بوليو. ١٩١٩) هذه المذبحة على انها , افضل الأخبار القادمة من اسيا بالنسبة للغرب طيلة سنوات ،. (٢) بسبب الظروف المختلفة تماما للوضعين فقد كانت الحصيلة مختلفة. في اندونيسيا كانت الخسائر مروعة ، وانه لمن الواضح أن الحركة بحاجة الى وقت طويل لكي نستعيد نشاطها. أما في السودان فان اللجنة المركزية للحزب اخذت تعمل في الحال تقريبا بعد النكسة ، وقد اعيد تكوين الشبكة السرية للحزب والمنظمات الجماهيرية ، ويجرى طبع النشرات السرية وتوزيعها، وقد بدات الأعمال الجماهيرية. وهناك ثقة تامة بين الشيوعيين السودانيين ، الأمر الذي يتناقض بحدة مع الوضع المشتت نوعا ما الذي ما يزال يميز الحزب الشيوعي الأندونيسي. فالاخير عان بسبب اخطائه ضربات قاسية يمكن لها أن تتطلب جيلا كاملا حق يسنعيد قوته. والخبرة الأندونيسية تنتصب تحذيرا كالحة لكل الذين يورطون الطليعة بطيش ومن دون رو با في مواجهة مسلحة في ظروف غير مزانية كلية ، او بطريقة تلغي غالبية انصار الحركة في ارتباك تام ، ولذلك لا تكون قادرة على العمل بأي أسلوب حاسم أو هادف. (٢) مقتطفات ضافية نشرت في. Marxism Today , September (4 1967) : في سيل ثورة اندونيسية سليمة ،، مصدر سابق ، بشار اليه فيما بعد به الوثيقة. . (2) المصدر السابق. (6) مجلس وزراء ل ر الديمقراطية الموجهة، الذي يمثل تحالفة للقوى التقدمية ، ولكن مع نظام دولة يمارس (١٣) هذا ما يجنح إلى تأكيده بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاندونيسي فيه تشرين الأول (اكتوبر) 1965، الذي يقول بشكل قاطع : « أما بصدد حركة 30 أيلول (سبتمبر) فان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأندونيسي تعتبر هذه الحركة مسألة داخلية من مسائل قوات المشاة. وليس اللحزب الشيوعي الأندونيسي أية صلة مهما كانت بها. ونتيجة للتساؤل حول أعضاء الحزب الشيوعي الأندونيسي الذين أدرجوا في قائمة «المجلس الثوري الأندونيسي ، نقول أنه أصبح من الواضح أن أحدا لم يتصل بهم للحصول على موافقتهم بالانضمام الى هذه القائمة.

١١ - شيلي - لماذا نجح الانقلاب ؟

كرس اهتمام ملموس في فصول سابقة للانقلابيين المضادين للثورة في السودان وأندونيسيا. وقد حدث كلا الانقلابين كرد انتقامي فوري على التحرك العسكري من اليسار. وبهذا المعنى ، لم يكن هذان المثلان نموذجا للانقلابات اليمينية التي غالبا ما تشن ضد حكومة تقدمية كانت تمسك زمام الأمور لبعض الوقت ، أكثر مما تشن ضد تحرك عسكري من اليسار لتسلم السلطة.

من المشكوك فيه أن ثمة انقلابا في السنوات الأخيرة قد استأثر بمثل هذا الاهتمام العالمي ، أو مستشار مثل هذه المناقشة وهذا الجدل في الحركة الثورية العالمية ، مثلما فعل الانقلاب العسكري في 11 أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ضد حكومة الوحدة الشعبية برئاسة الرئيس سلفادور الليندي. لقد اعتبرت الشركات الاحتكارية في الولايات المتحدة هذه الحكومة بمثابة التحدي الأكبر لموقعها في أمريكا اللاتينية منذ الانتصار الكوبي. ولم تشكل هذه الحكومة مطلقا تهديدا لشعب الولايات المتحدة، الذي كانت شيلي حريصة جدا على اقامة علاقات طبيعية معه ؛ ولكن ما أن برنامج الوحدة الشعبية ، والخطوات التي اتخذتها حكومة الليندي لتنفيذة ، انطوت على تغييرات جذرية في ابيه شيلي الاقتصادية ، بما في ذلك تأميم الصناعات الأساسية التي تملكها شركات الولايات الحادة ، فقد قررت هذه الشركات الكبيرة وبضمنها شركة الهاتف والبرق الدولية (I T. T) وشركة كينيكوت للنحاس ، منذ البداية الحيلولة دون أن تنجز حكومة الوحدة الشعبية أهدافها.

ثانيا ، أن شركات الولايات المتحدة الكبرى وحكومة الولايات المتحدة نفسها خشيت أن اون نجاح الوحدة الشعية في شيلي معديا ، وأن تتطور اتجاهات مماثلة في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. فقد كانت هناك جبهة واسعة تحرز تقدما في أورغواي) ، وثمة تحولات هامة في بيرو ، وبنا ، واكوادور ، وفينزويلا ، مع أن التحول التقدمي لم يتخذ في أي من هذه البلدان الشكل ذاته الذي اتخذه في شيلي ، ولم يصل المرحلة ذاتها المتقدمة نسبيا.

يضاف إلى ذلك ، أن الانقلاب ضد الليندي أثار جدلا واسعا في الحركة الثورية العالمية ، وفي الدوائر التقدمية الأخرى وحق في أوساط غير هذه ، لأن فترة و الوحدة الشعبية ، اعتبرت بمثابة حالة اختبار لإمكان انتقال شعب الى الاشتراكية دونا انتفاضة ضد الحكومة القائمة والدولة والدستور، ودوغا حرب أهلية. وبكلمات أخرى ، اختبار الإمكان حدوث ثورة سلمية نسبيا ، نسبيا ، لأن قادة الحزب الشيوعي الشبلي لم يتخلوافي أي وقت من الأوقات ، كاسنرى ، عن التأكيد على أن ثمة حاجة الى نضال شديد ، ولم يستبعدوا بصفة قاطعة إمكان أن يصبح من الضروري حتى اللجوء الى السلاح.

وهذا الحرص على إمكان أو عدم إمكان , طريق سلمي نحو الاشتراكية ، لم يكن محصورا في أولئك

الذين يفضلون الاشتراكية. فخصوم الاشتراكية كذلك ، وبخاصة الشركات العالمية الكبرى ، كانوا مهتمين بالأمر بالقدرذاته. وفي عدد من البلدان الراسمالية رسمت آفاق مماثلة في برامج الأحزاب الشيوعية المعنية ، وفي عدد من الحالات كافي فرنسا وايطاليا واسبانيا واليابان ، حصل تقدم هام نحومثل هذا الهدف. ان انتصاره الطريق السلمي ، في شيلي كان يمكن أن يشجع أولئك الباحثين عن الطريق ذاته في أماكن أخرى. وبالاضافة الى ذلك ، كان يمكن أن يمثل انتصارا أيديولوجيا هاما للاشتراكية ، طالما أن خصومها يحاولون دائما الادعاء بأن الاشتراكية لايمكن أن تصل الى السلطة الامن خلال فرضها مثل هذا النظام على الشعب بالقوة والدماء وليس بالهتاف الشعبي ، بما في ذلك انتصار انتخابي.

ولأن الأمر انطوى على مسائل سياسية ونظرية كبرى ، فقد أعقبت الانقلاب ضد حكومة الوحدة الشعبية في شيلي مناظرة واسعة جدا وحامية ، تضمنت جدلا حادا ليس بين اليسار واليمين فحسب ، بل وظهرت تحزبات عنيفة بالقدر ذاته بين وجهات النظر المختلفة في داخل اليسار. وكذلك في المناظرة مع التقديرات اليسارية المتطرفة.

ان الحجج المنطلقة من اليمين لا تتطلب منا التوقف عندها طويلا. فها قامت به طغمة بينوشيت الفاشية خلال أربع سنوات قد فضح الحالة الى حد كبير. والذريعة القائلة بأن دافع الانقلاب كان العزم على ، انهاء الفوضى الاقتصادية ، (تلك الفوضى ذاتها التي خلقها الى حد بعيد أعداء الوحدة الشعبية الداخليون والخارجيون) لا يمكن أن تصمد ولو لحظة واحدة أمام الامتحان الجدي. فقد ارتفع التضخم بعد الانقلاب الى نسبة سنوية مقدارها 400٪ في منتصف عام ١٩٧٩، واقترن هذا ببطالة قدرت بنسبة ٢٠٪.

ولا يمكن أن يصمد أمام مثل هذا الامتحان أيضا الزعم التقليدي لكل الانقلابات المضادة للثورة. القائل بأنه لم يكن بد من تدخل الجيش لو صيانة الحرية ، وله استعادة سيادة القانون والنظام.

اذ تقدمت به شركة طيران الدولة «لان - شيلي ، لشراء ثلاث طائرات من طراز بوينغ. .. ومن ثم أخبر البنك شيلي في آب (أغسطس) ١٩٧١ انه لن يمنح أية قروض اخرى من أي نوع كان وان جميع ضمانات القروض الى البنوك التجارية ومؤسسات الأعمال في الولايات المتحدة التي تتعامل مع شيلي سوف توقف. .. وكان بنك التنمية للدول الاميركية قد أعطى قرضا بمبلغ ٣١٠ ملايين دولار لشيلي قبل الليندي. وفي الواقع لم تمنح شيلي أي شيء منذ عام ١٩٧١. .. فمنذ ذلك جرى تقديم قرضين صغيرين ، وكلاهما إلى جامعات يمينية. والكرم السابق الذي تحلى به البنك الدولي تبخر هو أيضأ فجأة في عام ١٩٧١ (٢٨).

واتبعت المصارف الخاصة النهج ذاته. وكان على الحكومة الشيلية، التي حرمت من مصدر الائتمان الرئيسي السابق ، أن تعتمد على احتياطيها المتضائل. واصبحت هذه العملية اكثر خطورة عندما انخفض السعر العالمي للنحاس. ومما زاد الطين بلة ، أن شركات الولايات المتحدة للنحاس أضافت اشكال

ضغطها الخاصة ، بعد أن تم تأميمها. فقد رفضت أن تزود شيلي بقطع الغيار التي كانت حيوية للتشغيل الاعتيادي للمناجم. وقد غادر اخصائيوها في النحاس البلد مرة واحدة. وفي عام ١٩٧٢ ، كانت شركة النحاس كينيكوت قادرة على ضمان الاستيلاء المؤقت على صادرات النحاس الشيلي الذي كان مطروحة في موانيء اوروبا الغربية وفي داخل شيلي نظم خصوم الوحدة الشعبية، وبخاصة الأوليجاركية الحاكمة السابقة ، أشكالا أخرى من التخريب الاقتصادي فذبحت الآلاف من رؤوس الماشية وهربت عبر الحدود الى الأرجنتين ووصل تخزين المستهلكين الأغنياء والمخازن والمؤسسات الأخرى من البضائع المتوفرة واخفاؤها مستويات مذهلة. وشرعت بالعمل سوق سوداء منظمة الى جانب الاختناقات المفتعلة.

وقامت اضرابات في مناجم النحاس في صفوف أقسام من عمال الانتاج ذوي الأجور المرتفعة والموظفين الاداريين ، حرضت عليها أحزاب المعارضة تأييدا لمطالب مفرطة لم يستطع الإقتصاد تلبيتها بسهولة. وحدثت ، ايضا ، اضرابات لأصحاب الشاحنات الذين أفادت القوى السياسية الساعية الى الاطاحة بالحكومة من مخاوفهم حول مستقبلهم بسبب انشاء خدمات للشحن ابعة للدولة. فمن الطبيعي في بلد مثل شيلي يعتمد كثيرا على شاحنات النقل المسافات طويلة او زيع البضائع ، أن تفاقم هذه الاضرابات الى جانب اضرابات اصحاب الحوانيت ، الأزمة الماسادية - وهذه بدورها زادت التوتر والاستقطاب السياسيين. واخذ المعروض من البضائع والس ، مع أن أقسامة واسعة من العمال والفلاحين بدأت تتمتع بمستوى أعلى من المعيشة مما امانت عليه من قبل في ظل الحكومات السابقة.

وكان احد الآثار الاقتصادية الأشد ضررة هو الارتفاع الحاد في التضخم المزمن بالفعل. كان التضخم الورقة الرئيسية الرابحة بيد الرجعيين). وحينها تسلمت و الوحدة الشعبية ، الحكم في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ كان التضخم منفلت العنان ، فقد ازداد بنسبة ٢٢٪ في الشهور السنة الأولى من السنة ، وفي الشهور الأولى من عام ١٩٧١ استطاعت الحكومة الجديدة مخفض التضخم إلى نسبة ١١٪ ، بينما ارتفعت في الوقت نفسه الأجور الحقيقية. ولكن هجوم الولايات المتحدة الاقتصادي ، وخفض الائتمان ، والتخزين ، والسوق السوداء ، وتحفيز ذعر الشراء عن طريق نشر الشائعات حول الندرة الوشيكة الحدوث في بضائع معينة ، وإضراب أصحاب الشاحنات في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢ - وقت الربيع في شيلي - الذي خلق صعوبات لحصاد ١٩٧٣ من خلال اعاقة تجهيزات البذور والأسمدة ، كل هذه ساهمت في خلق اختناقات جدية وسرعت وتيرة التضخم. وزاد الاضراب الثاني لأصحاب الشاحنات في عام ١٩٧٣ الأمور سوءا على سوئها.

في 31 آب (اغسطس)، في الواقع عشية الانقلاب، قال وزير الاقتصاد، وهو يتحدث إلى ستمائة مفتش عمالي اساسي متطوع، كانت مهمتهم تنظيم لجان شعبية لمكافحة السوق السوداء : د أن التضخم قد صعد في الآونة الأخيرة لبصل 114٪ نتيجة لتشديد اليمين حملته في المضاربة والاتجار في السوق السوداء. وفي الوقت نفسه ، فان يدي الحكومة موثوقة لأن البرلمان يرفض إقرار التشريع الضروري للتعامل مع

هذا .

هذه النقطة الأخيرة تصور أحد المازق الكبيرة التي واجهت الحكومة، كما سبق أن أشرنا. لقد أصبح الليندي رئيسا وتسلمت ر الوحدة الشعبية ، المسؤولية في ظل ظروف لم تمتلك فيها غالبية في هيئات البلد المنتخبة ، الجمعية ومجلس الشيوخ. وهكذا ، فمع أن حكومة الوحدة الشعبية قد تعهدت من خلال طبيعة برنامجها والتزمت سياسيا عن طريق استراتيجيتها الخاصة بالعمل من أجل تنفيذ تغيير نحو الاشتراكية بالافادة من مؤسسات البلد بأسلوب دستوري ، مدعومة بالأعمال الجماهيرية للشعب ، الا أنها كانت تعمل في ظروف لم تكن لها فيها سيطرة على الكثير من روافع الدستور الاساسية. كانت للرئيس صلاحيات واسعة منحها اياه الدستور القائم ، ولكن الغالبية في البرلمان ، الهيئة التشريعية ، كانت ضد « الوحدة الشعبية. . وكان جهاز الدولة ، سواء في جانبه الإداري ، وكذلك القوات المسلحة والشرطة ، أو جانبه القضائي ، هو نفسه دون تغيير الى حد كبير ، وبخاصة في تسلسله الهرمي. وعلى أية حال ، فان اجراء تغييرات في جهاز الدولة في مواجهة برلمان معاد كان صعبا للغاية.

وانه لإمر حسن أن نتذكر هذه الأشياء، ليس فقط من أجل أن نفهم بعض العوامل الأساسية التي مكنت الولايات المتحدة والرجعية من اطاحة حكومة الليندي ، بل وأيضا لتفاده اعطاء تنبؤات معتمة للغاية ومتشائمة في ما يتعلق باستراتيجية الكثير من الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية التي تتصور الافادة من الاجراءات الدستورية ، بما فيها البرلمان، بالاقتران مع النشاطات الشعبية خارج البرلمان ، لإحداث تغييرات أساسية وجذرية تفتح الطريق إلى الاشتراكية. والاختلاف في هذه الحالات الأخيرة في أوروبا أنها تستند الى غالبية تقدمية في البرلمان ، فتمتلك بذلك سلطة قانونية لادخال التغييرات المتصورة في برامجها. وهذا بحد ذاته لن يزيح بأية حال جميع القضايا الواسعة التي سوف تواجهها مثل هذه الحكومات الشعبية ، ولكنه في الأقل سوف يعني أنها لن تعاق بعقبة كأداء البرلمان معاد أعاق في شيلي ، في كل خطوة ، الجهود الرامية إلى التصدي للأزمة وتنفيذ البرنامج الحكومي.

كان من الواضح أن عوامل غير تلك العوامل الناشئة من الصعوبة الاقتصادية « الاعتيادية » قد أثرت في التضخم المتسارع - لقد سرته الولايات المتحدة والخصوم الداخليون « للوحدة الشعبية » لأغراض سياسية محددة - أي خلق توتر سياسي في البلد ، ولاعاقة جهود « الوحدة الشعبية » لكسب أقسام من الفئات الوسطى إلى صفها - المزارعين وأصحاب الحوانيت ، وأصحاب الشاحنات ، وأصحاب المهن - الذين تأثروا الى الحد الأقصى بالتضخم ، لأن العمال كانوا إلى حد كبير محميين من خلال التعديلات الدورية في الأجور التي عرضت عن ارتفاع تكاليف المعيشة. وكان الهدف الحقيقي من الهجوم الاقتصادي على شيلي هو خلق ظروف سياسية للانقلاب العسكري. وكما لاحظ ويليم شوكروس في صحيفة نيو ستيتسمان البريطانية] (٢١ ايلول ، سبتمبر ١٩٧٣) أن ضغط الدولار (لم يكن ، بالطبع ، هذا وحده) حقق ما كان قد تنبأ بره ويليم ميريام موظف شركة الهاتف والبرق الدولية في عام ١٩٧١

لبيتر بيترسون ، مهندس سياسة نيكسون إزاء شيلي. (لقد خلق «فوضى اقتصادية » ، وولد الاستقطاب الطبقي والعنف اللذين سعي الليندي لتجنبها ، وأخيرا أقنع القوات المسلحة ب « التدخل واستعادة النظام).

وفي ضوء الحقائق المعروفة الآن ، والأدلة التي وضعت أمام لجنة الاختيار في مجلس شيوخ الولايات المتحدة ، والقائلة بأن نيكسون وكيسنجر ووكالة المخابرات المركزية قرروا سلفا في ايلول سبتمبر) ١٩ أن ينظموا انقلابا ضد الليندي ، وقد كان العنصر الأساسي في التحضيرات انقلاب هو جعل الاقتصاد يولول »، فان المحاولات التي بذلها بعد انقلاب أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ عدد من الصحف في بريطانيا لتوجيه اللوم إلى حكومة الليندي بسبب ما زعم من « إدارتها الأقسادية العاجزة ، لم تكن في أحسن الأحوال سوى أحكام مبنية على معلومات خاطئة ، أن لم اين عض رياء.

ومن الطبيعي أن يثار السؤال التالي : ألم يكن هناك ، أذن ، سوء ادارة ؟ ألم تساهم حكومة ١٨٣ الليندي في اسقاط نفسها من خلال الأسلوب الذي تناولت به القضايا الاقتصادية ؟ ما لا ريب فيه ، أنه كان ثمة مواطن ضعف اقتصادية ، وبعضها سببته بمعنى من المعاني الأخطاء اليسارية القوى خارجها ، وكانت ثمة مواطن ضعف نشأت جزئية من عجز الحكومة الخاص عن تحقيق وحدة تامة في الهدف والعمل خلف استراتيجية اقتصادية متماسكة.

كان الانتهازيون المتشبثون بتقاليد الفوضوية والسياسات البرجوازية ، يعارضون السياسة الاقتصادية الثورية بالدعوة لاجراء تنازلات لصالح « النزعة الاقتصادية » منفلتة العنان (مموهة ، بالطبع ، بالعبارات الثورية) ، مهملين الجهود لدعم الانتاج ورفع انتاجية العمل ، ومقللين من أهمية التخطيط. وقد بشروا بالتطور العفوي والارادوية ، واستبعدوا المشكلات المالية ، وبقوا يشعرون بالرضا في مواجهة التضخم المتسارع، وتمسكوا بأراء فئوية قائمة على مصالح مجموعات ضيقة(٣٠).

ويعتبر ميلاس أنه كان له التسامح ازاء الانتهازية» آثار خطيرة على الاقتصاد، إذ خلق وضعا ارتفع فيه الاستهلاك في السنة الأولى على حكومة « الوحدة الشعبية » بنسبة ١٣٪، وازداد استيراد البضائع شبه الجاهزة والمصنعة بنسبة ٢٢٪، بينما لم يرتفع اجمالي الدخل الوطني الا بنسبة 5 ,8٪. وينبغي أن نتذكر أن هذا حدث في السنة الأولى التي اعتبرت من وجوه عديدة السنة الأكثر نجاحا من الناحية الاقتصادية. وسرعان ما تبدت عواقب هذه « الانتهازية » في الاقتصاد في ميزان تجاري مأساوي وفي تضخم مرتفع. فكمية النقود المتداولة ارتفعت الى ثلاثة أمثالها في السنة الأولى. وفي السنتين التاليتين قفزت ، مرة أخرى ، إلى ستة أمثال ما كانت عليه في نهاية عام. ١٩٧١ وحسب رأي ميلاس كان هناك عدد من العوامل الاضافية التي فاقت الوضع الاقتصادي ، واشتملت هذه العوامل على توسع في قطاع الدولة إلى ما وراء الحدود المرسومة له في برنامج « « الوحدة الشعبية »، بما انطوى عليه ذلك من استيلاء الدولة

على الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التي غالبا ما أديرت بخسارة ، وبهذه الطريقة عرقلت استراتيجية الحكومة الاقتصادية ، وكان هناك ميل الى تبني التسوية في الأجور ، مقرونا بعداء ازاء المختصين الذين اما غادروا البلد أو انغمروا في نشاط معاد لنظام الحكم. وأيا كان الأمر ، فان قدراتهم على مساعدة الاقتصاد لم تكسب.

واتبعت سياسة خاطئة في الزراعة ، اذ جرى ادخال الأجور المتساوية لعمال الريف كان بغض النظر عن طبيعة عملهم ونتائجه. ولم تعط الأراضي التي تم الاستيلاء عليها المسافة والاهتمام الكافيين وبسبب مواطن الضعف هذه وغيرها سار تحالف الفلاحين والعمال الصناعيين بصورة متعثرة.

١٨٦ واقترفت أخطاء ، أيضا ، في ما يتعلق باشراك عمال المصانع في ادارة الانتاج.

كان أحد النواقص الكبيرة لدى القيادة الثورية قبولها بنظام من مشاركة العمال غير المباشر في ادارة المصانع ، ذلك النظام الذي لم يكن من الممكن بموجبه للعمال المنتخبين إلى الهيئات النقابية أن يمثلوا في هيئات الادارة ، وهذا ما أضعف الحركة النقابية وأعاق مشاركة الطبقة العاملة في حل القضايا (٣١) ينبغي أن ينظر ، بالطبع ، الى هذه الأخطاء ومواطن الضعف في اطار عام من الصراع الشديد والانجاز الكبير جدا ، كـ ا نوه بذلك تقرير إلى أرايان (٣٢). ولكن الفشل في التغلب على هذه النواقص جعلها تلعب دورا في إبعاد أقسام من السكان عن الوحدة الشعبية » ، معمقة لانقسامات في البلد ، ومساهمة بذلك في خلق الظروف التي جعلت الانقلاب ممكنا.

الا أن العدوان الاقتصادي من قبل الرجعية الخارجية والداخلية ، الذي ساعدته دونما قصد أخطاء القوى الشعبية ، لم يكن الشكل الوحيد للهجوم. فقد أفيد من البرلمان ، كا سبق أن نومنا ، في اعاقة التشريع التقدمي الضروري. ان الغالبية البرلمانية التي هي بأيدي القوميين والمسيحيين الديمقراطيين مكنت أيضا هذه الأحزاب من تقديم اقتراحات برلمانية غير مبررة لضمان از احة وزراء « الوحدة الشعبية »، وبهذه الطريقة تسببت في تأخيرات في ادارة الحكومة واضطرت الليندي إلى البحث عن تغييرات متواصلة في كادر الحكومة. ومثلما يمكن أن يفهم على الفور ، فان فرحايا هذه اللعبة كانوا في العادة أكثر الوزراء مقدرة وتفانيا.

وقد استخدمت المحاكم ، أيضا ، ضد حكومة الليندي. فالهيئة القضائية كانت اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا إلى جانب النظام السابق إلى حد كبير ، وقد أظهرت انحيازها بصورة جلية ليلة السنوات الثلاث لحكومة « الوحدة الشعبية ». والانحراف الواضح على نحو خاص للهيئة الفضائية تبدي في حمايتها المتواصلة للإرهابيين اليمينيين.

وكانت وسائل الاعلام، الصحافة والاذاعة والتلفزيون ، بصورة رئيسية في أيدي المعادين والأعمدة الشعبية »، وغالبية الصحف ، والكثير منها يتبع أساليب الإثارة والتشهير بطريقة أسوأ اور موجود في

بريطانيا ، كانت تملكها الاحتكارات الكبيرة. وكان هذا ينطبق أيضا على أغلب البلاد الإذاعة والتلفزيون التي واصلت يوميا تقديم سيل من الأكاذيب والتشوهات والإشاعات ، داوا موجهة نحو نشر الارتباك في صفوف الشعب ، وإثارة العداء في وجه « الوحدة الشعبية » و عندما وجه الرئيس ألليندي خطابا على الهواء لفضح الأكاذيب الصريحة ضده وضد اوبه ، فان غالبية محطات الإذاعة والتلفزيون ثأرت لنفسها بطوفان جديد من الأكاذيب والمبالغات والتشوهات.

وكان السلاح الأساسي ضد الحكومة هو العنف والإرهاب اللذان ، كا سبق ' حكومة الوحدة استخدما ضد الليندي حتى قبل انتخابات عام ١٩٧٠. واستمر العنف ضد حكومه ١ من نساء من أكثر الشعبية ، طيلة السنوات الثلاث من حكمها. وفي نهاية عام ١٩٧١ ، حينها ساهمته أقسام العاصمة سنتياغو غنى في ما سمي بر مسيرة القدور الفارغة ، احتجاجا على الأغذية ، استغلت العصابات الفاشية - كما لو تم ذلك بتدبير مسبق. الوضع لنجو مسلحة بأنابيب الرصاص والهراوات والسلاسل لكي تنشر الذعر والفوضى. فدا مهاجمة الأشخاص في تلك المناسبة ، فان العصابات هاجمت مقرات الحزب الشيوعي 2 الراديكالية ، وكذلك وزارة الصحة. وكانت هذه المحاولة الأولى المكشوفة منذ تسلم جكر " مقاليد الأمور لحث القوات المسلحة على استعادة القانون والنظام، ولكنها فشلت.

د بتدبير مسبق - الوضع لنجوب الشوارع، و تنشر الذعر والفوضى. فاذا ما نحينا جانبا حرك فشلت مثيلاتها في عام ١٩٧١، ولكن دت القوى اليمينية والفاشية من المصاعب وفي عام ١٩٧٢، لجأت المنظمة الفاشية المفضوحة بر الوطن والحرية و الى العنف ود بدرجة أساسية مستفيدة ، مرة أخرى ، من الإضرار الأول لأصحاب الشاحنات. وج تصعيد العنف فيها الشهور مر. وتدهور الوضع الى سيد بعد بحيث أن الليندي حدر لي اينوں (سبتمبر) البلد من خطر حرب أهلية وشيكة الوقوع، كان التحضير لها يجري مساعد ومستشارين يتمتعون بقسط وافر من الخبرة العالية. وأضاف قائلا:ر أن أي امر، بفراوا الهاتف والبرق الدولية سوف تجد هناك كل خطة الاستفزازات.. وأشار في 14 أيلول (م وهو يقدم المزيد من التفاصيل حول المؤامرة ، الى تأجيب أحداث الشغب في الشوارع، و الطرقات ونسف خطوط السكك الحديدية.

وفشلت النشاطات الارهابية لعام ١٩٧٢ مثلها فشلت مثيلاتها في عام ١٧١" العصابات اليمينية لم تتخل عن نشاطها، ولذا فقد استفادت القوى اليمنية والفاشية من الاقتصادية في عام ١٩٧٣ فزادت من لجوئها إلى العنف ض د حكومة و الوحدة الشعبية حزيران (يونيو) هاجمت وحدات من فوج الدبابات الثاني في سنتياغو ، تحت نباده " روبيرتو سوبو ، قصر الرئاسة وحاولت الاستيلاء على ال. . ليش نفسه بقيادة الجنرال برانس الهجوم بسرعة. وكانت هناك بعض الى ان النية في هذه المحاولة. الانقلابية. وثمة أساس للاعتقاد بأنها لم تكن تحمل الكثير من صفات محاولة مباشرة وجديه للاستيلاء على السلطة ، ولكنها بالأحرى كانت حلقة في التحضيرات لانقلاب أيلول (سب اللاحق ، وأن غرضها الرئيسي كان جزئيا

التجربة النهائية لاختبار الوسائل الدفاعيه ه وجزئياً استفزازا متعمدا لكي يتم التحقق بصورة أفضل من أولئك الجنود والضباط و الذين يمكن أن يكونوا مخلصين للحكومة ، ومن الذين كانوا أنصارا موثوقين للانقلابية وهناك أدلة على أنه في يوم انقلاب ايلول (سبتمبر) قام منظمو الانقلاب بصورة عاه من أولئك الجنود والضباط والوحدات ، واعتقال عدد من الضباط والجنود الذين أعربوا عن ولائهم للحكومة بوضوح في ٢٩ حزيران (يونيو). وفي الواقع فان الانقلاب في البلد ، كان قد سبقه انقلاب في الجيش كا سنرى فيما يلي.

بعد أسبوعين من الانقلاب الفاشل في ٢٩ حزيران (يونيو) وجه الجنرال روبيرتو ثيبم ، سكرتير حركة « الوطن والحرية و الفاشية ، دعوة صريحة إلى هجوم مسلح على الحكومة ، مبينا أن أنصاره قد شاركوا في محاولة ٢٩ حزيران (يونيو). وثمة أدلة على أن وكالة المخابرات المركزية كانت تمول حركة الوطن والحرية » وتدعمها بوسائل أخرى. لقد عقب مراسل صحيفة أو بزيرفر البريطانية] (١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٣) قائلا : «ان وثائق منشورة على نطاق واسع تبين الصلات بين « الوطن والحرية »، والرابطة الأساسية للصناعيين ، وعميلين من عملاء وكالة المخابرات المركزية ، في تنظيم إضراب مناجم النحاس في إل تينيه الذي انتهى مؤخرا، والذي كلف شيلي خسارة حوالي 80 مليون من العملة الأجنبية » بدأ الاضراب الثاني لأصحاب الشاحنات في تموز (يوليو). وفي هذه المرة كانت أعمال الإرهاب التي رافقته أسوأ حتى من سابقاتها. وفي اذاعة تلفزيونية في 14 آب (أغسطس)، والتي قطعت هي نفسها بسبب تفجير ثلاثة أسلاك عالية التوتر قام به الارهابيون ، أعلن الليندي أن موجة الارهاب ، التي كانت تضع البلد على حافة حرب أهلية ، قد كلفت البلد حتى الآن خمسة قتلى ، و31 شخصا أصيبوا بجراح خطيرة ، و٧١ اعتداء على الشاحنات ، و ٣٧ اعتداء على سيارات الركاب العمومية (الباصات) و٣٧ اعتداء على خطوط السكك الحديدية ، و١١٠ هجمات على الجسور. ووقعت غارة بالأسلحة الأوتوماتيكية على بيت السكرتير العام للحزب الاشتراكي ، وكان بين القتلى عمال نقابيون. وتبجح روبيرتو ثييم على رؤوس الأشهاد قائلا : و آن هدفنا هو تسريع الفوضى في البلد وحث العسكريين على الاستيلاء على السلطة بالسرعة الممكنة (٣٣).

وفيما بعد، أي عقب انقلاب 11 أيلول (سبتمبر) طلعت علينا صحيفة إيكونوميست البريطانية] (15 أيلول / سبتمبر ١٩٧٣) تلتمس العذر للمتامرين وتنحو باللائمة على حكومة الوحدة الشعبية » على أساس أن الحكومة قد « قوضت الإيمان بالمؤسسات الديمقراطية للبلد ، وقادت الناس إلى الشعور بأن « البرلمان قد أصبح غير ذي موضوع »، وهو شعور « ازداد عن طريق العنف في الشوارع»، ومع ذلك فان كل الأدلة تظهر أن الحكومة كانت تحاول السير ديمقراطيا ، على أساس دستور البلد ، وأن العنف في الشوارع لم يكن عنف الحكومة ولا عنف أنصارها ، بل كان عنفا نظمه خصوم الحكومة ، وبخاصة الهيئات الفاشية الصريحة. لقد قالت صحيفة أو بزيرفر في 15 تموز (يوليو) ١٩٧٣، «أن كل العنف

تقريبا منذ انتخاب سلفادور ألليندي قد قام به أقصى اليمين ». وأعطى الحكم نفسه وايت بورتر في صحيفة فايننشال تايمز [البريطانية]:

وأن الموجة الحالية من العنف تأتي بكل تأكيد من اليمين ، (و آب / أغسطس ١٩٧٣). وانسجاما مع السيناريو الذي أعده نيكسون ، وكيسنجر ، ولجنة الأربعين ، ووكالة المخابرات المركزية ، والبنتاغون ، ناهيكم عن شركة الهاتف والبرق الدولية والشركات المتعددة الجنسية الأخرى ، فقد كان العنف يهدف الى خلق وضع من الفوضى والاضطراب الاقتصادي ، مما يزود العناصر اليمينية في القوات المسلحة بذريعة تقليدية لكل الانقلابات المضادة للثورة ، هي الحاجة إلى واستعادة القانون والنظام.

وفي الواقع ، فان هذه الذريعة ، تحدثت عنها صحيفتا ر تايمز ، وه ديلي تلغراف و البريطانيتين) في تبرير الانقلاب في الأيام التي تلت وقوعه مباشرة. غير أن كل خطوة مبررة اتخذتها حكومة , الوحدة الشعبية ، أو حاولت أن تتخذها لصيانة النظام وكبح العنف غير القانوني ، شجبها خصومها بوصفها انتهاكا للدستور وأعمقت في البرلمان الذي كانوا يتمتعون فيه بالغالبية. وعلى أية حال ، فعندما قام قادة الجيش بأخطر انتهاك للدستور حين شن هجوما مسلحة على الحكومة الشرعية وقتل الرئيس المنتخب قانونية ، واغتصب السلطة بطريقة غير قانونية ، جادلت أقسام من الصحافة البريطانية بأن هذه الاجراءات الوحشية غير القانونية وغير الدستورية قد أصبحت ضرورية بسبب الأعمال غير الدستورية المزعومة التي قامت بها حكومة اللندي.

لقد ناقشنا حتى الآن كيف أن أوساطا سياسية واقتصادية وعسكرية قيادية في الولايات المتحدة ، تحت الضغط المشترك لدوائر الدولة المختلفة، وبتوجيهات من رئيس الولايات المتحدة ذاته ، قد وحدت قواها مع الرجعية المحلية في داخل شبلي للاطاحة بحكومة الليندي ، يضاف الى ذلك ، أننا نظرنا في استخدام هذه القوى للاجراءات الاقتصادية ، ووسائل الاعلام ، والعنف الصريح والارهاب لكي تخلق ظروفا تكون ملائمة على افضل وجه لعمل الأقسام ذات العقلية الفاشية من مراتب الجيش العليا.

ولكن لا يزال ثمة سؤال كبير ينبغي الاجابة عنه. لماذا كانت القوات المسلحة التي ساعدت على وقف انقلاب الجيش في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، والتي رفضت الضلوع في محاولة الانقلاب في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، والتي سحقت بسرعة و انقلاب ، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، تقف إلى جانب انقلاب 11 أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ بصورة حاسمة ؟ من الواضح أنه بحلول 11 أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ كانت ثمة تغييرات قد حدثت في داخل القوات المسلحة. وما أن هذا الكتاب دراسة لدور الجيش في السياسة ، فمن الضروري أن نتوقف عند أسباب هذا التغيير الداخلي.

كان هذا التغيير الداخلي جانبا حاسما في المعادلة. فاذا كانت السلطة السياسية ، كما لاحظنا في بداية هذه الدراسة ، هي القدرة على الاجبار بالقوة اذا كان ذلك ضروريا ، اذن فالوضع في داخل القوات المسلحة

- احدى الأدوات الرئيسية للقوة - مسالة أساسية للغاية. ولكننا لاحظنا سابقا أيضا ، مسألة ما اذا كان الجيش سيتحرك ، أو في أي اتجاه سيتحرك ، بما في ذلك الاتجاه الذي سيصوب اليه بنادقه ، لا تعتمد على مجرد رغبات قادته العسكريين ، ولا على رغبات القوي السياسية التواقة إلى الإفادة من خدمات العسكريين. فالجيش يخضع لتأثير مجموعة كاملة من الاعتبارات الأوسع - اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية. وفي نهاية المطاف ، فان هذه الاعتبارات هي التي تفسر سلوك الجيش ، وفي هذا الصدد ينبغي أن لا يتجاهل المرء طابع القوات العسكرية الشيلية :

«... لقد تغير التركيب الاجتماعي للجيش (الشيلي) في هذا القرن. فالقوات المسلحة الآن مجرد مؤسسة أخرى من مؤسسات الطبقة الوسطى ، لها النظرة العامة والمطامح ذاتها لموظفي البنوك ومعلمي المدارس والموظفين المدنيين. فلو سمح للعسكريين بالتصويت ، لكان من المحتمل أن تعكس أصواتهم الانقسامات ذاتها الموجودة في المجتمع بأسره »(34) ربما بدا هذا التصنيف الذي وضعه غوت عامة جدا ولا يأخذ في الاعتبار الا بصورة ضئيلة جدا تاثير الجيش ، كمؤسسية، في أعضائه. ولكن اذا ما تكلمنا بصورة عامة ، فان النقطة حول تركيبته الاجتماعية وعواطفه السياسية صحيحة. ومع ذلك، فإن ما يحكم النظرة العامة للعسكريين وسلوكهم ليس أصلهم الاجتماعي بمعناه المباشر ود الصرف »، بل تأثير أقرانهم الطبقيين والاجتماعيين في الحياة المدنية فيهم ، والطريقة التي يفكر فيها ويعمل بموجبها هؤلاء المدنيون والآمال التي يعلقونها على الجيش.

ولكي نقوم السبب الذي جعل الجيش يميل نحو اليمين في الفترة السابقة على أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ولماذا كان ممكنا للثورة المضادة أن تنظم « انقلابا داخل انقلاب »، أي أن تفرض سيطرتها على القوات المسلحة كمقدمة للاستيلاء على السلطة في البلد ، نقول ، لكي نقوم هذا كله من الهام أن ندرس استراتيجية الحزب الشيوعي الشيلي والموقف الذي اتخذته الأحزاب السياسية الأخرى ، سواء منها الأحزاب داخل « الوحدة الشعبية » أو خارجها ، بما في ذلك منظمة اقصى اليسار : (مير) (حركة اليسار الثوري) من جهة ، والمسيحيون الديمقراطيون من جهة أخرى.

لقد سعى الحزب الشيوعي الشيلي منذ الثلاثينات ، بشكل أو بآخر ، إلى إقامة تحالف للقوى يستند إلى الطبقة العاملة التي تلف حولها الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى : الفلاحين ، انسحاب المهن والفنيين ، المزارعين الصغار والمتوسطين ، التجار ، الصناعيين - وفي الواقع كل الأقسام غير الاحتكارية من السكان. ويمكن بهذه الطريقة أن تكسب غالبية السكان ، ليس بالاسر ورة للتحول الفوري نحو الاشتراكية ، بل لتأييد تطور ديمقراطي انتقالي يكون هدفه تصفية عطرة الاحتكارات الأجنبية ، وبخاصة احتكارات الولايات المتحدة على شيلي ، وكسر ظهر طبقة الملاك شبه الاقطاعية والراسمالية ، وتحطيم القبضة الاقتصادية للمؤسسات الرأسمالية الشيلية ، وتوسيع الحريات الديمقراطية ، وبخاصة من خلال إشراك الشغيلة في ادارة شؤونهم الخاصة بصورة مباشرة ، والمساعدة على تسيير الاقتصاد والدولة.

وقد نصور الحزب الشيوعي أن هذا التحالف للقرى الطبقية والاجتماعية سيجد معادله السياسي في وحدة الأحزاب اليسارية والديمقراطية. وتجلى ذلك في انتصار و الجبهة الشعبية ، في عام ١٩٢٨، وتكوين « جبهة الشعب ، في عام ١٩٠٢ والتي جرى توسيعها فيما بعد في «جبهة مل الشي ،، التي رشحت ألليندي للرئاسة في ١٩٠٨ و١٩٩٩. وبحلول عام ١٩٩٩ كان دف القوى الديمقراطية واليسارية قادرا على التوحد وإقامة و الوحدة الشعبية. . وكان من راي الحزب الشيوعي أن حكومة لمثل هذه القوى السياسية والاجتماعية ستكون على الشروع باجراء تحولات اجتماعية كبرى. وهذه التغييرات البنيوية، والتحول الذي تنطوي عليه في ميزان القوى الطبقية ، سوف يوفر للشعب الشيلي إمكانية الانتقال من الطور قراطي المعادي للامبريالية في تحويل المجتمع الى فتح الطريق صوب الاشتراكية بدون حرب : إمكانية مثل هذا التقدم وليس حتميته. وبالنسبة للشيوعيين الشيليين ، الذين اضطروا صاء ما يزيد على عشرين سنة في حالة من السرية ، والذين يتذكرون جيدا قتل العسكريين د المناجم بالرصاص في السنوات الأخيرة من رئاسة فري ، لم يستبعدوا مطلقا خطر انقلاب عسكري ، ولا الضرورة التي قد تنشا فتضطر الشعب أن يحمل السلاح لمنع محاولة مثل هذه أو الدحرها(5) في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠ ، أي بعد فترة وجيزة من انتصار ألليندي الانتخابي ، د لويس كورفالان ، السكرتير العام للحزب الشيوعي الشيلي ، في مقالة له على أنه بالرغم من احزاب الوحدة الشعبية قد ألفت حكومة جديدة ، وكانت بالتالي ، كما قال ، « تسيطر على البة السلطة السياسية ،، فان ملاك الأرض الكبار والصناعيين الكبار لا يزالون يحتلون مواقع قوية ليس في الاقتصاد فحسب ، بل وايضا في السلطتين التشريعية والقضائية ، وكذلك في المجال الهام الوسائل الاعلام. وهكذا ، فان مسالة السلطة لم تكن قد حلت بعد ، وكانت مجالات هامة من الدولة ، بما في ذلك القوات المسلحة ، ما تزال تخضع بشدة لنفوذ وسيطرة القوى المعادية. للوحدا بيه. وشدد كورفالان ، وهو يوضح ضرورة أن يوطد الشعب الشيلي مجالات السلطة التي احرزتها ، ويوسعها ، شدد على من تلك السلطة لتشمل أوالية الدولة بكاملهابحيث تصبح السلطة السياسية كلها بأيدي الشعب. وكتب يقول :

. ولذا فان الأفق ينطوي على سلسلة من الاصطدامات بين الشعب وحكومته من جهة ، وبين الامبريالية والأوليجاركية من جهة أخرى. وينبغي لذلك ، أن نستبعد امكان جوء الشعب الى هذا الشكل أو ذاك من أشكال النضال المسلح. وعلى القوى الشعبية.

التتفادى مثل هذا الوضع أن تفكك العدو ، وأن تلجمه ، وتحصره في زاوية ، وبذلك تجنب البلد حربا أهلية يرحب بها خصوم الاصلاح بكل سرور » (٣٩).

كان مثل هذه الانذارات يتكرر باستمرار في السنوات القليلة التالية. وفي بداية عام ١٩٧١ صرح كورفالان : «ان الامبرياليين والأوليجاركية المحلية يعدون للتخريب ، واذا لم ينفع ذلك فللانقلاب. ولذلك ينبغي بذل قصارى جهودنا للجمهم قبل أن يصبحوا قادرين على فرض النضال المسلح علينا ». وفي

آذار (مارس) ١٩٧٢ قال أن جهد شيلي للتقدم نحو الاشتراكية بدون حرب أهلية « يفترض مسبقا صراعا طبقيا وليس انسجاما طبقيا ، ليس تعايشا سلميا هادئا بين المستغلين والمستغلين ، وليس نبذ النضال المسلح ، اذا تطلب الأمر». وفي 8 تموز (يوليو) ١٩٧٣ دعا كورفالان الشعب ، في خطاب ألقاه في مسرح كوبوليكان ، للاستعداد لاستخدام كل الوسائل الممكنة لمواجهة خطر الحرب الأهلية المتنامي. وأوضح في الوقت نفسه أنه لم يكن الشيوعيون هم الذين يسعون إلى الحرب الأهلية ، بل كانوا على العكس من ذلك ما يزالوا يسعون والى اكمال الثورة المعادية للامبريالية والأوليجاركية ، والسير قدما نحو الاشتراكية بدون حرب اهلية ، الا أنهم بالطبع ، يبقون على الصراع الطبقي الشديد ». وكان كورفالان ، وهو يعيد التأكيد على رغبة حزبه في تخليص الشعب من أهوال حرب أهلية - «لقد قلنا ونكرر اليوم إننا نبذل وسنبذل كل ما في وسعنا لتفاديها » - قد أطلق مع ذلك هذه الدعوة :

«... ان البروليتاريا الشيلية تبقى صامدة في أماكن عملها ، وكما قلنا أيضا ، اذا ما كان القتال ضروريا فاننا سنغادر المصانع ونقاتل. .. وينبغي أن نكون مهيئين لأية ظروف ، مستعدين للقتال على كل الجبهات. واذا ما توسعت الفتنة الرجعية ، ودخلت مجال النضال المسلح ، فليكن الجميع على بينة من أن الشعب سوف ينهض على عجل ، نهضة رجل واحد ، لسحقها. وفي وضع مثل هذا ، وضع لا نرغب فيه ، ولا نسعى اليه ، ونريد تفاديه ، ولكن مع ذلك يمكن أن يحدث ، فاننا لن ندع شيئا ، حتى الحجاره. س دون أن نستخدمه كذخيرة. وفي مثل هذه الحال ، سيكون البديل الجديد أن ندحر بأقصى سرعة وطاقة أولئك الذين أشعلوا الحرب الأهلية وأن تصفي الحدث قبل أن يبدأ ، لننقذ شيلي من الخسائر والآلام التي تنتج عن نزاع طويل من هذا الطراز » (٣٧). ويمكن أن يقال ، بالطبع ، إن الكلمات كلها جيدة جدا ، حتى الكلمات المقاتلة ، ولكن با ما حدث الصدام الفعلي لم يكن الحزب الشيوعي ، ولا « الوحدة الشعبية » بأسرها ، ولا اللعب العامل الشيلي بقادرين على الرد بالطريقة التي كان كورفالان قد تصورها قبل أسابيع قليلة ولعل. وهناك عدد من الأسباب لهذا ، بما فيها العوامل التي مارست فعلها في داخل القوات الاسلحة. أن أية دراسة الأسباب الفشل في احباط الانقلاب ، ناهيكم عن دحره عندما بدأ ، يجب ان تقع في الحسبان استراتيجية الحزب الشيوعي ، وردود فعل القوى السياسية الأخرى فالانتخابات الطلابية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، والانتخابات النقابية في عام ١٩٧٢ ، أعطت دلائل على التأييد الجماهيري المحتشد وراء الوحدة الشعبية». اذ رفعت «الوحدة الشعبية» أصواتها بنسبة 40% في الانتخابات الطلابية لاتحاد الطلاب الجامعيين في شيلي ، أوسع الهيئات الطلابية في البلد ، ملحقة الهزيمة بالتحالف المسيحي الديمقراطي - اليميني المتطرف ، وقد انتخب لرئاسة الاتحاد شيوعي. وفي الانتخابات النقابية حصل الحزبان الشيوعي والاشتراكي على ٪٧٠ من مجموع الأصوات (٪٣٣ للحزب الشيوعي و ٪٣٧ للحزب الاشتراكي)، مع حصول المسيحيين الديمقراطيين على معظم الأصوات الباقية. ووصلت نسبة أصوات الشيوعيين والاشتراكيين بين عمال الانتاج الى ٪٩٠ وأعيد انتخاب لويس فيغويروا ، وهو

شيوعي، لمنصب الرئاسة.

ولم يكن ثمة شك في أن الطبقة العاملة بغالبيتها ساندت الوحدة الشعبية» ، وان القسم الحاسم منها كان من مؤيدي الحزب الشيوعي ، ولكن في الفترة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٧٠، لم تكن الطبقة العاملة ولا أحزاب «الوحدة الشعبية» بما حصلت عليه من تأييد حتى ذلك الحين، كافية لانجاز الأهداف الطموحة التي كان برنامج «الوحدة الشعبية» قد طرحها. . وكانت الاستراتيجية الواردة في برنامج «الوحدة الشعبية» هي السعي لكسب قسم أساسي من الفئات الوسطى في المدينة والريف لكي يتم تغيير ميزان القوى الطبقية والتحالفات السياسية ويضمن تأييد الغالبية في البلد من أجل تنفيذ الأهداف الرئيسية لبرنامج «الوحدة الشعبية».

ان العمال من ذوي الياقات البيض والمهنيين ، وكذلك الفئات الوسطى من المزارعين الصغار والمتوسطين وأصحاب الحوانيت، والصناعيين ، والحرفيين والفنيين الذين يشتغلون السابهم الخاص ، وأصحاب المهن الحرة (المحامين والأطباء وغيرهم)، هم مسألة أساسية بالنسبة الطبقة العاملة. واذا لم يتم كسب أقسام هامة من هذه الفئات الى جانب التقدم ، أو في الاقل و فيها إلى موقع الحياد، أو التردد او السلبية ، فإنها سوف تصبح قاعدة اجتماعية للرجعية التي سوف تكون قادرة على زجها ضد الطبقة العاملة(٣٩). وهذا، كيا سنرى، كان عاملا أساسيا في الانقلاب الشيلي.

او مثلا لاحظنا سابقا، فإن انتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٠ برهنت بالفعل على مدى سعة النفسية. . فاحزاب «الوحدة الشعبية» حصلت على ٣٩, ٣ ٪ من الأصوات. وهذه النسبة تزيد قليلا على الثلث. والتقدم في ظل مثل هذه الظروف وتنفيذ برنامج «الوحدة الشعبية» كان مهمة معقدة الغاية ، مهمة عظيمة حقا ، بحيث أن من المفهوم أن يتساءل بعض المحللين فيها اذا كان من الفريح حتى محاولة انجاز هذه المهمة. ولم تكن هناك فقط مسألة أن غالبية الأصوات في البلد هي ماء الوحدة الشعبية» ، ففي مجلسي الكونغرس، اللذين كانا وانتخبا سابقا، كانت للمعارضة غالبية متأصلة مكونة من القوميين اليمينيين المتطرفين والمسيحيين الديمقراطيين. والحزب الأخير شهور على حكومة «الوحدة الشعبية»، منحت الوحدة الشعبية ما مجموعه ٨, 50% من الأصوات. وكان هذا تقدمة رائعة على الانتخابات الرئاسية في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ (٣٩,٣% لألليندي)، الا انه سيكون من الخطأ التفكير بان الزيادة في الاصوات بنسبة 14% في الانتخابات البلدية مثلت بالضرورة تحولا حقيقية بهذا الحجم في التفكير السياسي للشعب وولائه بصورة عامة.

وفي الانتخابات البرلمانية التكميلية الأربع التي أعقبت الانتخابات البلدية ، فازت «الوحدة الشعبية» مرة واحدة ، بينما فازت في الثلاث الباقية الأصوات المجتمعة للحزب القومي والمسيحيين الديمقراطيين مع حزب آخر في المعارضة هو حزب الديمقراطيين الراديكاليين ، وفي انتخابات تكميلية حدثت فيما بعد،

في تموز (يوليو ١٩٧٢ ، فازت امرأة شيوعية هي أماندا ألتاميرانوا ، كمرشحة للوحدة الشعبية» بالمقعد ضد تحالف المعارضة (40).

غير أن هذه النتائج لا تقدم سوى صورة جزئية لما كان يحدث في البلد. وتمتعت بأهمية أكبر الانتخابات للجمعية في آذار (مارس) ١٩٧٣ ، أي قبل ستة شهور من حدوث الانقلاب. ورغم القضايا الاقتصادية الهائلة التي كانت تواجه البلد ، ورغم التخريب والتمزيق ، ورغم الارهاب الذي نظمته عصابات «الوطن والحرية»، ارتفع تأييد «الوحدة الشعبية» إلى ما يقرب من 44٪ - أي ٧٪ أكثر من الأصوات التي حصل عليها الليندي في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، وهذا ما بدا انه يشير إلى أن «الوحدة الشعبية» لم تفقد التأييد منذ تسلمها السلطة ، بل كان التأييد لها يزداد في الحقيقة. حقا ، ان هذا التأييد لم يزل أقل من الغالبية ، ولكن النمو الذي تمثل في هذه الزيادة (77) لابد وأنه ضم بالاضافة الى الشعب العامل بعض الأقسام من الفئات الوسطى. وعلى وجه التحديد لأن «الوحدة الشعبية»، رغم المصاعب الخطيرة التي واجهتها ، كانت ما تزال تتمتع بالتأييد الشعبي عند الاقتراع، فقد أصبحت قوى الثورة المضادة أكثر استماتة وشددت منها لكي تطيح الحكومة.

ولكن بالطبع ، لا يمكن البحث عن ميزان القوة بين القوى الاجتماعية والسياسية المتنازعة في نتائج الانتخابات فحسب. وكما صرح الليندي فقد كانت المسألة هي مسألة أن تحول «الوحدة الشعبية الأصوات الى مئات الآلاف من الضمائر الصلدة ». كان هذا الأمر حيوية لانه لم يكن الصوم «الوحدة الشعبية» أية نية في أن يدعوا الأمور تحسم بالرجوع الى الأصوات فقط. فالبنسبة ام ، أيضا كان النشاط خارج البرلمان مسألة أساسية : ورغم الحقيقة الماثلة في أن «الوحدة اللمبية، لم تتمتع بغالبية برلمانية ، فقد قررت المعارضة منع مسيرة «الوحدة الشعبية» نحو مثل هذا المسار الانتخابي. وثمة قوة اساسية اعتمد عليها خصوم «الوحدة الشعبية» في النشاط خارج البرلمان ، كانت هي الفئات الوسطى.

ان كسب مثل هذه الأقسام الى صف التقدم ليس سهلا مطلقا. فهو يتطلب مجموعة من اجراءات لتلبية قضاياها الاقتصادية ، وصبرة ، وتفسيرات متواصلة ، واقناعة لكي يتم التغلب على قلقها الحقيقي والرمي ومخاوفها غير المعقولة. وكانت حكومة الوحدة الشعبية، قد اتخذت الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بكسب هذه الاقسام انسجاما مع برنامجها(١). الا انه في الوقت نفسه كانت الاعمال المتعمدة لوزراة خارجية الولايات المتحدة واحتكارات الولايات المتحدة الموجهة نحو اجعل الاقتصاد يولول ،، وأعمال الرجعية المحلية الداعمة لها ، التي أسفرت عن نسارع في التضخم ونقص في الكثير من البضائع ، قد اريكت باستمرار ما كانت حكومة الليندي. تحاول أن تفعله. لقد ادخلت الحكومة امتيازات من بينها امتيازات ضريبية للتجار ورجال الأعمال. ولبى قانون الصناعات الصغيرة والحرف الكثير من المطامح البعيدة الأجل لهذه الأنسام. وطمانت الحكومة المزارعين الصغار والمتوسطين الذين ألفوا. 4٪ من السكان الزراعيين ، بان مزارعهم لن تخضع للاستيلاء ، وبالاضافة إلى ذلك ، قدمت لهم الائتمانات

والمساعدة الفنية.

ورغم خطوات الحكومة لتوفير مكان مأمون في الاقتصاد الوطني للمنتجين والتجار والمزارعين الصغار، فقد ثبت أنه من الصعب للغاية تغيير التفكير السياسي لهذه الفئات وكسبها الى صف المؤيدين للحكومة ، أو في الاقل اتخاذ موقف اكثر تسامحا ازاءها. ان مهمة التغلب على الخوف من التغيير، الذي هو مرض مزمن لدى المالك الصغير، ونزعته المحافظة المتأصلة ، وقلقة حول مصير ملكيته الصغيرة ، وتحفظاته العميقة والعدائية غالباً ازاء الطبقة العاملة، وعدائه المتأصل للشيوعية الذي غذته سنوات من الدعاية والتشويه ، والتي يربطها في ذهنه مع كل امرىء الى يسار الوسط ، كل هذه مثلت مهمة خطيرة ومعقدة أمام أحزاب والوحدة الشعبية.

وبمعنى ما ، فان المعركة حول عقول الفئات الوسطى وتأييدها السياسي كانت نقطة ارتكاز تطور حولها الصراع السياسي. ونالوحدة الشعبية. وهذه نقطة اكد الحزب الشيوعي عليها مرارا. كانت بحاجة الى ان تنتزع قسا اساسيا من الملاك الصغار، وأصحاب المهن ، والفنيين والعاملين في الادارة من الحزبين المعارضين الرئيسيين ، وبخاصة المسيحيين الديمقراطيين. ان السياسة الاقتصادية والاصلاح الزراعي ، والمصاعب الدستورية ، والقوات المسلحة ، وخطر قيام انقلاب، كلها كانت مرتبطة بمسألة الفئات الوسطى.

وأدركت الثورة المضادة بدورها أن عليها أن تبقي هذه الأقسام ضمن فلكها السياسي لكي تحصل على قاعدة اجتماعية كافية لهجومها على حكومة الوحدة الشعبية. وحسب قوى اليمين ان الطريق لتعزيز نفوذها هو ان تساعد على خلق أزمة اقتصادية ، وتخلق وضعا من التوتر والعنف ، وتبذر الخوف في عقول المزارعين والبرجوازية الصغيرة الدينية. كان الزمن عاملا ماما ، لانه ان كان عليها ان تقوم بانقلاب عسكري فأمامها فرصة أفضل للنجاح في الوقت الذي ما يزال فيه نصف البلد في الاقل يمنح اصواته وتأييده السياسي للأحزاب المناهضة للحكومة.

وفي هذا الوضع الحاد، فان تكتيكات اليسار المتطرف (حركة اليسار الثوري) سهلت موضوعية عمل الرجعية ، مهما كانت النوايا مخلصة عند الكثيرين من المشاركين في النشاطات التي ألهمتها حركة اليسار الثوري. وعندما جرى الاستيلاء على بعض المزارع الصغيرة والمتوسطة به خلافا لسياسة والوحدة الشعبية» في حصر الاستيلاء بالمزارع الكبيرة ، خرجت الصحف اليمينية بعناوين رئيسية كبيرة قصدت منها دفع المزارعين الصغار والمتوسطين للارتماء في أحضان الرجعية من خلال استثارة مخاوفهم بان ملكياتهم سوف تصادر في المرة القادمة. واذا ما عرفنا أن آلة الدعاية كانت بأيدي خصوم الحكومة بالدرجة الرئيسية ، واذا ما تذكرنا المخاوف الموجودة فعلا في أذهان الملاك الصغار، فان هذه التكتيكات الطفولية لحركة اليسار الثوري التي فضلا عن أنها لم تحل اية مشكلة اقتصادية «للوحدة

الشعبية»، بل خلقت فقط مشكلات جديدة، لم تكن ذات معنى سياسي أيضا. وينطبق الشيء نفسه على الدعوات للاستيلاء على مصانع لم تكن مدرجة في قائمة الاحتكارات الكبرى المعدة للاستيلاء عليها من قبل الدولة. فقد اعطى هذا ، مرة اخرى ، اليمين الفرصة لنشر الذعر في صفوف المنتجين الصغار ، وأصحاب الحوانيت ومن على شاكلتهم ، وهكذا، رمى بهم إلى أحضان القوى المناهضة للحكومة.

ومن المؤسف ، ان بعض اقسام «الوحدة الشعبية»، بما في ذلك في صفوف الحزب الاشتراكي وحركة العمل الشعبي الموحد ، قد دار رأسه نوعا ما بالشعارات «الثورية» والنخسات من حركة اليسار الثوري ، بما انطوى عليه ذلك من نتيجة هي إعاقة «الوحدة الشعبية» عن القيام بصد حازم وموحد للسلوك الغريب الخطر لليسار المتطرف. لقد كان كسب الفئات الوسطى مسألة حيوية بالنسبة للوحدة الشعبية».

كان توليياتي ، وهو يصف كيف انتصرت الفاشية في ايطاليا في العشرينات، قد أوضح أن السخط في صفوف البرجوازية الصغيرة يصبح خطرا حقيقيا ، يصبح «متحولا عندما يتدخل عامل جديد ، عندما تتدخل قوي البرجوازية الأكثر رجعية ، كعامل منظم »(4).

هذا اساسا ما حدث في شيلي. فالتأييد الانتخابي لخصوم و الوحدة الشعبية» تحول إلى تأييد تنشيط خارج البرلمان من خلال نشاطات «قوى البورجوازية الأكثر رجعية» المتدخلة ك «عامل منظم». وكانت الولايات المتحدة قد قامت ، هنا بدور إضافي هام. فالدوائر العليا لاحتكارات الولايات المتحدة ودولة الولايات المتحدة أيضا ، العاملة. من خلال وكالة المخابرات المركزية تدخلت «كعامل منظم». والرجعية ، والتي بدأت مع مسيرة «القدور الفارغة لربات بيوت الطبقة العليا والمتوسطة ، رفعت باطراد مستوى تعبئتها وعنف هجماتها. وهكذا ، أفادت من أصحاب الشاحنات، بما انطوى عليه ذلك من أثر مدمر، لكي تسبب خسائر جسيمة للاقتصاد الوطني ، والتخلق صعوبات ونقصا في السلع الضرورية للشعب، ولتوجد ظروفا من التوتر والمشقة سهلت اندلاع العنف والارهاب. وبالطريقة ذاتها كان الكثير من أصحاب الحوانيت الشيليين والأطباء والموظفين المدنيين والطيارين والعمال ذوي الأجور العالية في بعض مناجم النحاس قد حرصوا على القيام باعمال سببت اضطراب اقتصادية واجتماعية. حتى عندما لم يكن المشاركون فيها مدفوعين باهداف الثورة المضادة ذاتها، وكانت عصابات الارهاب الفاشي التابعة ل «الوطن والحرية ، كما تفاخر قائدها روبيرتو ثييم ، من هذه الفئات الوسطى ذاتها.

لقد قدمت التجربة الشيلية درسا غالي الثمن للديمقراطيين في كل مكان ، اذا لم تبعد الطبقة العاملة الفئات الوسطى عن تأييدها لرجال المصارف والصناعيين وملاك الأرض ، فان هذه القوى الأخيرة سوف نستخدم الفئات الوسطى ضد العمال. ففي فترات الاستقرار السياسي والسلام النسبي، التي تكون فيها الفئات الوسطى اكثر سلبية وتحصر نشاطها عموما بالتصويت في الانتخابات ، نستطيع الطبقة العاملة وحلفاؤها ، حتى وان كانوا أقلية ، مواصلة عملهم في ظل ظروف ديمقراطية معقولة، ويستطيعون، حني

من خلال تعبئة نونهم، ضمان تقدم اقتصادي واجتماعي اساسي. ولكن في فترات المواجهة الطبقية الحادة تتحرك الطبقة الرأسمالية لكي تقابل تعبئة العمال بتعبئة انصارها الخاصين ، وتحويلهم من ناخبين سلبيين نسبيا إلى خصوم نشطين للعمال والقوى الديمقراطية الاخرى. لقد كانت ، كما لاحظ تولياتي ، قدرة الراسماليين الايطاليين على تعبئة البورجوازية الصغيرة، هي التي وفرت لهم نراعهم الفاشي لسحق الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية. ففي الأيام الدرامية من ايار (مايو) ١٩٩٨ في فرنسا ، شفعت الطبقة الحاكمة الفرنسية استخدامها لآلة الدولة، في ردها على اعمال العمال والطلاب تحضيرة لصدام أكثر حسا بالشروع با تعبئة البرجوازية الصغيرة،، كـ ا تبدى ذلك في تكوين واللجان، الرجعية في جميع انحاء فرنسا وفي المسيرة الضخمة في باريس التي كانت عرضا تهديديا لقوتها (43).وفي البرتغال في عامي ١٩٧4 - ١٩٧٠ ، بعد إطاحة الفاشية كانت تعبئة الرجوازية الصغيرة في الشمال هي التي وفرت الكبح الأول لتقدم الثورة الديمقراطية (44).

لقد حذر إنريكو بيرلنغوير(2)، في تحليله وتأملاته بعد الانقلاب الشيلي ، من أخطار عزل الطبقة العاملة عن حلفائها الرئيسين وحلفائها المحتملين ، وحذر بالقدر ذاته من محاولة الحركة الديمقراطية حتى مع غالبية ٠١ ، طرح برنامج تقدمي في ظروف ستعني انقسام البلد، عموديا بكل ما يرافقه من أخطار التوتر ، والنزاع ، والعنف وحتى الهزيمة المحتملة. والمسألة ليست مجرد مسألة حسابية. فالنزاعات الطبقية الكبرى لا تحل بارقام الاصوات حتى في الظروف التي يمكن ان تكون فيها الانتخابات الشكل الرئيسي للنضال ، وحتى عندما يمكن ان تعتبر الحركة الثورية الاختيار الانتخابي جانبا اساسيا من طريقها نحو الاشتراكية. ان المطلوب للانتصار هو عدد من المبادرات - النشاط الانتخابي والعمل النقابي والنشاط خارج البرلمان في اشكال متنوعة ، وسياسة موجهة نحو كسب غالبية جماهيرية الى صف الثورة. غالبية لا يقف تأييدها عند حدود الاقتراع ضد الرجعية، بل غالبية كانت قد كُيبت جزئية من خلال المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت عليها من الحكومة التقدمية ، وجزئيا من خلال الإقناع السياسي ومشاركتها في فهم يقضي بانها يجب ان تكون مستعدة للنضال دفاعا عن حكومتها وضمانا لأهدافها. ان على الحركة الثورية ان تسعى بأي ثمن الى تفادي مواجهة يسفر عنها شرخ عميق بشطر الأمة إلى شطرين. وعلى الحركة الثورية حتى عند حصولها على غالبية ٠١٪ أن تعمل بحيث يجري تأكل في ال ٩٩٪ المتبقية بقصد كسب جزء أساسي منها إلى صفها.

أن تعبئة قوى المرء الخاصة ، وتحويل الناخبين إلى انصار نشيطين ومدافعين ، والبحث المصمم ، بدون كلل ولكن بمرونة ، عن الحلفاء وعن غالبية أكبر باطراد للحصول على أفضل الظروف الممكنة للنجاح. هما الفرسان الأساسيان للمأساة الشيلية.

ويصف إنريكو بيرلنغوير(46)، اعتمادا على التجربة الشيلية مسألة الحلفاء بكونها والقضية الحاسمة بالنسبة لكل ثورة ولكل سياسة ثورية. وإذ يتناول ايطاليا بصفة خاصة ، ولكن بلغة تعطي تحليله مغزى

أوسع. يؤكد على انه بين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة - الطبقتين الأساسيين المتناحرتين في النظام الرأسمالي - نمت شبكة من الأصناف والشرائح الوسيطة في المدن والريف،، وغالبا ما تحشر مجتمعة تحت المصطلح العام والطبقة الوسطى،. وبالاضافة إلى ذلك نقوم الى جانب هذه الفئات والطبقات الوسيطة وفي الغالب تتشابك. . معها قوى اجتماعية اخرى - النساء، الشباب، قوى العلم، التكنولوجيا، الثقافة والفنون ، وما الى ذلك. فحيثما تقف هذه الطبقات والفئات والحركات الاجتماعية ، وفي أي اتجاه تميل الى التحول والتحرك ستكون عاملا حاسة. ومن الواضح انه لأمر حاسم بالنسبة لمصير التطور الديمقراطي وتقدم الاشتراكية ما اذا كان ثقل هذه القوى الاجتماعية سيكون الى جانب الطبقة العاملة او ضدها. .. لقد اعتقدنا دانا ، ونحن نضع هذا في الاعتبار - واليوم نعزز التجربة الشيلية قناعتنا - بان بالوحدة بين الأحزاب العمالية والقوى اليسارية ليست كافية لضمان الدفاع عن الديمقراطية وتقدمها في أوضاع تجد فيها هذه الوحدة نفسها مواجهة بكتلة من الأحزاب تمتد من الوسط وحتى اليمين المتطرفه.

ويقول بيرلنغوير، في مثل هذه الظروف تكون المسألة السياسية المركزية هي كيف يتم تفادي تكوين رابطة صلبة وعضوية بين الوسط واليمين. .. ليتحقق ، عوضا عن ذلك ، النجاح في جذب القوى الاجتماعية والسياسية الوسطية نحو مواقع ديمقراطية ثابتة ،. وفي هذا ، بالطبع تكون الوحدة والقوة السياسية والانتخابية للطبقة العاملة والقرى والأحزاب اليسارية امرا اساسية ولكن سيكون من الوهم بالاستناد اليها وحدهاودون جذب القرى الوسطية التفكير بضمان الدفاع عن حكومة مثل حكومة الوحدة الشعبية الشيلية. انه ينبغي على المرء أن يتذكر انه لم يكن من الممكن مطلقا أن تعتبر في شيلي قطاعات حاسمة من ! الادارة والدولة معاقل لمساندة والوحدة الشعبية. فموقفها ازاء حكومة الليندي كان غير ثابت. انا لا ريب فيه انها كانت في كل الأوقات متأثرة بالتطورات في الحياة المدنية ، وبخاصة مخاوف وردود فعل تلك الطبقات والفئات التي يمكن ان تتماثل معها إلى حد كبير. انا - وعلى هذا النحو فان مسألة القوات المسلحة الشيلية وكيفية سلوكها كانت ترتبط مباشرة مينى بعلاقة القوى الطبقية في البلد عموما. وكانت الفضية هي كيف تخلق الظروف السياسية التي سوف تجعل من الصعب جدا على الأوليجاركية ان تستخدم القوات المسلحة ضد : الوحدة الشعبية ،. واستلزم هذا حشد الغالبية الساحقة من الشعب لعزل الانقلابيين ، والتأثير في الجيش لكي يبقى ملتزما بالدستور. وهذا ما يسهل إدخال الاصلاحات الديمقراطية في الجيش ، بما ينطوي عليه ذلك من الازاحة عن مواقع السلطة والنفوذ لاولئك الضباط الذين بسبب منشئهم الطبقي وتعاطفهم ونظراتهم العامة كانوا مرتبطين ارتباطا وثيقة جدا بالطبقة الحاكمة ، وكان من المرجح أن يناصروا الثورة المضادة. فكلما كانت مثل هذه التغييرات الديمقراطية التي تجري في داخل الجيش أوسع ، تزايد الاحتمال بامكان اقناع الرجال ذوي البزات العسكرية بان يساندوا باخلاص الحكومة المنتخبة قانونيا.

كانت هذه العملية مرتبطة بمسألة كسب الفئات الوسطى الى جانب و الوحدة الشعبية ،. واضافة إلى

التأثير السياسي الذي كان سيحققه مثل هذا التحالف الواسع ، فانه كان يمكن أن يمارس تأثيرا مباشرة في داخل القوات المسلحة الشيلية نفسها. وهذا الإمكان نشا من الحقيقة الماثلة في أن غالبية الضباط الشيليين ، كما في معظم جيوش أمريكا اللاتينية اليوم ، انحدرت ليس من عوائل الأوليجاركية بل من الفئات الوسطى ، وكانت هذه الغالبية مرتبطة بالاف الخيوط مع البرجوازية الصغيرة المدينية والعوائل الرأسمالية المتوسطة التي تنتسب اليها ، ولذلك كان من المرجح أن تتأثر بشدة بالضغوط والأفكار السياسية ذاتها التي كانت تصوغ تفكير وسلوك عوائل هذه الغالبية وأصدقائها خارج الجيش. لقد اشار لويس كورفالان الى هذه النقطة عندما كتب في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠(٩٧) حول ما يمكن أن تمارسه الاحداث العالمية من تأثير في القوات المسلحة في بلدان العالم الثالث ، محذرا من اخطار وقوع انقلاب وما يترتب على ذلك من حاجة إلى الاستعداد لخوض النضال المسلح :

اليس ثمة مؤسسة اجتماعية في هذه الايام لا تبالي بالعواصف الاجتماعية التي تجتاح العالم كله ، ومأساة مئات الملايين من الناس الفقراء. ان موقف القوات المسلحة الجمهورية الدومينيكان في أثناء غزو الولايات المتحدة (١٩٩٠) ، والطبيعة التقدمية للحكومة العسكرية في بيرو يظهران انه لم يعد من الصحيح تناول مسألة الجيش تناولا عقائديا جامدا ،.

كان وجود انقسامات وتيارات مختلفة في داخل القوات المسلحة الشيلية مسالة واضحة منذ البداية. وأحد الأنسام، وكان برئاسة شنايدر، كان مستعدا للوقوف إلى جانب الدستور ورفض السماح للجيش بان يستخدم ضد الحكومة المنتخبة قانونيا. وكان قسم أخر ، مولته وساعدنه بطرق أخرى الولايات المتحدة ، وشجعنه الرجعية الداخلية التي كانت لها معه صلات وثيقة ، منهمكا في مؤامرات مضادة للثورة ، ومزفت هذه الانقسامات هيئة الضباط ، مع ان الكثيرين من الضباط ، ومن المحتمل الغالبية ، لم يكن لهم وجهة نمر محددة بثبات في اتجاه معين ، بل كانوا يتأثرون بمد النضال السياسي وجزره في البلد بمجموعه. وكانت المراتب الأخرى مجندة بصورة رئيسية، ولكن ولاءاتها كانت منقسمة أيضا ، وجنحت وكما هي الحال في العادة ، لاقتفاء اثر الضباط أكثر من اتخاذها موقفا مستقلا خاصا بها ، وكان نظام التسلسل الهرمي واطاعة القيادة الأعلى مقبولين بوصفها النمط الاعتيادي.

وجاء اغتيال الجنرال شنايدر في عام ١٩٧٠ دليلا على حدة الانقسامات. وخلفه في منصب القائد العام ، الجنرال برانس ، الذي استمر في السير على خط شنايدر ،.

كانت المسألة التي واجهت و الوحدة الشعبية ، هي كيفية تحقيق تغييرات تقدمية في القوات المسلحة في وضع لم تكن فيه غالبية شعبية في البرلمان ، ولا غالبية انتخابية في البلد ، ومع بقاء قطاعات هامة من الاقتصاد بأيدي الملاك الخاصين المعادين للحكومة وبرنامجها ، ومع سيطرة اعداء : الوحدة الشعبية ، على وسائل الإعلام ، ومع استمرار جهاز الدولة دون تغيير الى حد كبير منذ ايام حكم الأوليجاركية.

لقد جادل البعض قائلا انه كان على حكومة الليندي ان تقوم بتطهير سريع للقوات المسلحة منذ البداية ، واقصاء جميع خصوم الحكومة واعدائها المحتملين. وعلى أية حال ، من الواضح ان هذا الحل البسيط يفترض مسبقا أن الضباط اليمينيين كانوا معزولين في القوات المسلحة ، ولم يكونوا يحظون بتأييد قري بين السكان المدنيين. ولكن لم يكن هذا هو الوضع الحقيقي في أي وقت من الأوقات. وكان من الممكن لاية حركة مستعجلة من الحكومة أن تتسبب في أزمة في الجيش وتفتح الطريق لانقلاب حتى أكثر بكورا في ظروف كان من المحتمل أن ينجح فيها بسبب ميزان القرى السياسي.

ولذلك فقد كان على حكومة و الوحدة الشعبية ، ان تتقدم بقدر كبير من الصبر والمهارة. ان الحرس المتحرك الخاص بمكافحة الشغب التابع لقوة الشرطة ، وهو وحدة غير شعبية جدا ، قد حل. وأحيل على التقاعد بعض الضباط اليمينيين الأكثر صراحة وتطرفا. مع أن الأحداث التالية كانت قد كشفت عن مدى محدودية هذا التطهير. وأوضح انقلاب ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ الحقيقة المائلة في انه لم يبق مواليا للحكومة من بين الواحد والعشرين جنرالا في الجيش سوى خمسة ار سنة. وبقاء قادة الزمرة الفاشية ، بينوشيت (المشاة) ، والأدميرال خوسيه توريبيو مىريno (البحرية) ، والجنرال غوستافو ليخ (القوة الجوية) ، والجنرال يار ميندوزا (الكارابينيري ,الدرك)) في مواقعهم المختلفة قبل الانقلاب يشير الى انه كيف كان باستطاعة المتآمرين الرئيسيين أن يتملصوا من الشبكة.

طرحت مسالة القوات المسلحة ، شأنها شأن مسألة الدولة بمجموعها ، بعض القضايا الفريدة. لقد أشار ژورينا الى انه توفرت امام و الوحدة الشعبية ، (فرصة اجراء تحولات ثورية سواء (من أعلى) أو (من الاسفل) ، ، ضمن إطار الدستور وبدعم من الجماهير،. والحقيقة الماثلة في آن و الوحدة الشعبية ، جاءت إلى السلطة بواسطة الدستور ، كا لاحظ زورينا ، د قررت مسبقا إلى حد كبير الظروف التي تعمل في ظلها إدارة الليندي : التحفظ والتحويل التدريجي اللبنية السياسية والقضائية التقليدية ، معارضة في البرلمان ، حكومة ، محاكم ، صحافة ، الخ. .. ولكن وتيرة هذه التحولات تتوقف الى حد كبير على هذا الوضع الخاص ، وعلى الحقيقة الماثلة في ان اوسع الجماهير يجري زجها باطراد في العملية الثورية. .. ان التحدي الذي واجهته القوى اليسارية في شيلي لا مثيل له في تاريخ الطبقة العاملة : الفوز بالسلطة الكاملة بتأييد من الجماهير وبالوسائل القانونية في وقت تقوم فيه بإدارة البلد (٩٨).

واشتملت هذه العملية على اعادة بناء تدريجية ، وعلى مراحل ، لكل مجالات الدولة ، بما في ذلك القوات المسلحة. فقد كانت هذه العملية تجري ضمن اطار دستوري.

ومثلما لاحظ زورينا و في سياق مثل هذا فان مسألة الموقف من جهاز الدولة القديم تستدعي تناولا مختلفا عن التناول في حالة ثورة منبثقة عن انتفاضة مسلحة وحرب أهلية ،. وتطلب هذا السياق في شيلي تحقيق و توازن مناسب بين تحطيم جهاز الدولة القديم وبين استخدامه ، وسحق مقاومة الرجعيين في الأجهزة

الإدارية ، وكسب تأييد المراتب الوسطى من الإدارة المدنية، واضطلاع القوات المسلحة بدور اكثر إيجابية في تنفيذ التحولات الثورية ، وضمان التمثيل الواسع والحقيقي للشعب العامل. .

وفي معرض تحليل الوضع في القوات المسلحة الشيلية وايضاح ضرورة مقاربة تأخذ بالحسبان ان و احزاب و الوحدة الشعبية ، وصلت الى السلطة ليس نتيجة الصراع مع القوات المسلحة أو مع أي جزء منها ،، يجادل لويس كورفالان قائلا :. ان المؤسسة العسكرية ، أيضا ، تحتاج الى التغيير ، ولكن ينبغي أن لا يفرض عليها ذلك التغيير ، بل يجب أن يبادر اليه العسكريون وان يستند إلى وعيهم ضروراته (40).

والجديد في الوضع ، كما يعبر عنه كورفالان والى حد ما زورينا ، يكمن في المفهوم القائل بان مزيدا من التغييرات الاجتماعية والسياسية في القوات المسلحة وتحت تأثير التطورات السياسية في البلد ، سيحدث فيفضي إلى تحويل نوعي في القوات المسلحة. ولكن هذه العملية ستكون نتيجة لجهود العناصر التقدمية في القوات المسلحة ذاتها ، بمساعدة من الحكومة وأحزاب و الوحدا الشعبية ،، دوغا ريب ، ولكن دون أن تقوم الحكومة بفرضها ضد رغبات الجيش. و لقد عمل الرئيس الليندي بنشاط كبير من أجل هذا المفهوم. واتخذت الإجراءات في الفترا المبكرة من حياة حكومته لتحسين مرتبات الضباط والجنود وظروفهم، لتفادي أية مظالم يمكن أن تستغلها الثورة المضادة. وقد رفعت مرتبات افراد الجيش بنسبة 40% تقريبا ، وبنيت شقق لكادر الجيش ، وأعطى أولاد عدد من الضباط منحا دراسية في الجامعة والكليات. واتخذت كذلك خطوات لاشراك الجيش في مهمات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي بحيث يمكن ان ينحسن إدراكه فرض إعادة بناء المجتمع الشيلي التي كانت جارية ، وبذلك يصبح أكثر ملائمة لهذه التغييرات واكثر ميلا نحو الالتزام بالطريق الدستوري.

ولم يكن ممكنا للاحزاب السياسية أن تكون الأداة الرئيسية في إحداث تغييرات في النظرة العامة للقوات المسلحة، فهذا الأمر لم يكن ليخلق توترا حادا بين الضباط والأحزاب ، وليطرح مسائل تكتيكية صعبة أخرى فحسب ، بل ان الدستور ذاته ، الذي كانت و الوحدة الشعبية ، ملتزمة به ، يمنع ذلك بصرامة.

وهكذا ، فان الرئيس اللبندي باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ، أخذ على عاتقه هذه المسؤولية. فالتقى ، حتى قبل إقراره رئيسا في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ ، بقادة جميع الأسلحة ، ووعدهم في حالة موافقة مجلسي النواب والشيوخ عليه رئيسا بنحسين مرتباتهم وظروفهم ، وبالامتناع عن التدخل في شؤونهم الداخلية ، وباستشارتهم في جميع التعيينات الجديدة التي ستكون لهم بصددها الكلمة الأخيرة ، ويطلب منهم رعد، أيضا ، بعدم إلغاء الاتفاقيات العسكرية الموقعة مع الولايات المتحدة. وترك هذا اللقاء الأول تأثيرا كبيرا في نفوس الكثيرين من الضباط الذين رفضت غالبيتهم الانجرار الى مؤامرة اغتيال الجنرال شنايدر التي اوحت بها وكالة المخابرات المركزية. وبعد أن أصبح الليندي رئيسا واصل عمله

الهادف مع الجيش. وقد بدأ باجتماع ضم ٢٠٠٠ ضابط وجندي في نيسان (ابريل) ١٩٧١ ، وعقد الكثير من مثل هذا الاجتماع. أربعة عشر اجتماعا في الأشهر السبعة الأولى على ادارته. واجرى كذلك استشارات عديدة على نطاق أضيق. و وسعي الرئيس أيضا إلى تقوية الروابط بين الجيش والشعب من خلال المزيد من إدماج الضباط في الحياة العامة ، بما في ذلك اشراك ممثليهم في جميع الاستقبالات الكبرى الهامة ، رنعبينهم أعضاء في الوفود المرسلة إلى الخارج حول القضايا الهامة التي عملوا بصددها مع الممثلين المدنيين الأساسيين للحكومة الشيلية. وفي لحظات حرجة مختلفة من إدارة الحكومة الشعبية ، كانت تعهد اليهم مسؤوليات حكومية حتى أكثر مباشرة.

ويمكن أن يجادل البعض أن هذا كله لم يكن سوى تمرين مهدور. ففي نهاية المطاف ورغم سهرة الجيش الشيلي بنزعته الدستورية ، فان ماضيه لم يكن ناصعا تماما ، مع أنه لم يقم بانقلاب طيلة أربعين سنة ، وهذه حصيلة فريدة نوعا ما في امريكا اللاتينية. ان غياب الانقلابات العسكرية في تاريخ شيلي منذ الثلاثينات كان يعود على أية حال ، إلى الوضع السياسي في شيلي ، اكثر من كونه يعود لبعض الخصائص المتميزة للقوات المسلحة ذاتها. ولفترة تزيد على أربعين عاما كانت الأوليجاركية الحاكمة قادرة على احتواء المعارضة ضمن اطار النظام القائم ، ولذلك لم يجد إيش ضرورة لتنظيم انقلاب معاد للحكومة (التأكيد من المترجم). ولكن هذا لم يمنع الجيش من ان يشترك في السياسة الى جانب الرجعية ، وفي اسلوب وحشي الى أقصى حد في عدد من المناسبات ، بما في ذلك الاضطهاد الجماهيري تحت قيادة الرئيس غونزاليز فيديلا في عام 1947 ، وقمع الجيش من دون رحة اضراب المناجم خلال فترة إدارة فري قبل النجاح الانتخابي. للوحدة الشعبية، في عام ١٩٧٠.

وكانت هذه الوحشية تنسجم مع ممارسته السابقة : قتل ٣٠ خلال اضراب عمال الموانيء في فالباريسو في عام 1903 وقتل ٢٠٠ في اضراب في سنتياغو في عام ١٩٠٠ ، واطلق نيران البنادق الأوتوماتيكية على ما يزيد على ألفي شخص في الساحة المركزية لمدينة إيكيكه في عام ١٩٠٧ ، وقتل ثلاثة آلاف في لاكورونا في عام ١٩٢٠. وعلينا أن نتذكر هذه الخبرات لأن بعض المعلقين جنحوا الى تصوير الجيش الشيلي قبل انقلاب ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ كمؤسسة ذات عقلية ليبرالية نوعا ما انفصلت بعنف عن تقاليدها وعملت كلية بعيدا عن طابعها حتي أطاحت بحكومة اللندي باسلوب وحشي.

وينبغي ألا يتجاهل المرء علاقة الولايات المتحدة. فالصلات بين القوات المسلحة الشيلية والولايات المتحدة وثيقة على نحو خاص. وقد قدر البروفيسور روى الين هانسين من جامعة كاليفورنيا آن ٩٨٪ من الضباط الشيليين ذوي الرتب العالية الذين كانوا في الخدمة تلقوا تدريبهم في الكليات العسكرية للولايات المتحدة أو في كلية مكافحة التمرد الخاصة في منطقة قناة بنها. وكانت القوات المسلحة الشيلية تعتمد على الولايات المتحدة في تجهيزاتها العسكرية ، واستمرت هذه التجهيزات في الوصول حتى بعد أن علقت الولايات المتحدة عقودها الاقتصادية مع شيلى ، عقب انتخاب الليندي (20).

غير انه كانت هناك انقسامات في القوات المسلحة ، بسبب تعاطف الكثير من الضباط مع التغييرات التقدمية. فقد أظهر استفتاء أجري في عام ١٩٩٩ بين ٢٠٠ ضابط ، بمن فيهم ٣٨ جنرالا ، أن ٨٣ ٪ منهم كانوا يريدون الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وان 14٪ كانوا رجعيين في آرائهم على نحو واضع ، وان ٣ ٪ فقط ساندوا بصراحة فكرة قيام انقلاب عسكرى (١). وعلى أية حال ، كان هناك الكثيرون ، دون ريب ، حتى بين أولئك الذين أبدوا الاصلاحات (٢)، ممن اعتنقوا آراء معادية للشيوعية شاركوا فيها أناسا من الطبقة الوسطى في الحياة المدنية ممن كانوا يخافون أن تمس التغييرات الجذرية في المجتمع منزلتهم وامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

والحقيقة الماثلة في أنه كان هناك اتجاهان في القوات المسلحة الشيلية ، أعطت ألليندي و الوحدة الشعبية ، الأمل والإمكان في انها يستطيعان منع الثورة المضادة من تحويل الجيش ضد الحكومة والشعب. لم يكن مثل هذا التفكير وهما مطلقا. كما أن المحاولة كان ينبغي أن تتم لانه لر تكلمنا بلغة سياسية رزينة ، لم يكن ثمة بديل واقعي. فلو أن « الوحدة الشعبية ، ، في السنوات الثلاث من ادارتها ، بادرت الى المواجهة مع القوات المسلحة في غمرة صراعها الصعب مع معارضة مدنية داخلية أساسية نظمتها وساعدتها الولايات المتحدة ، لعني ذلك السير بصورة مؤكدة نحر كارثة مبكرة. كانت و الوحدة الشعبية ، بتكتيكاتها قادرة على ان تجعل الجيش يلتزم بالطريق الدستوري طيلة ثلاث سنوات وكان الأمل والنية ينجهان نحو كسب الوقت الكافي ، من خلال قناع القوات المسلحة بالتمسك بهذا الطريق ، لضمان ميزان للقوى السياسية في البلد يكون أكثر ملاءمة ويساعد بدوره على مزيد من التغييرات التقدمية ضمن القوات المسلحة ذاتها. وكان الهدف هو ان تشاع الديمقراطية في القوات المسلحة باطراد متزايد ، خطوة بخطوة ، وان تحول الى مؤسسة تساند البنية الاجتماعية الجديدة التي يجري خلقها. وبالطبع ، كان الامر الحاسم في مثل هذا التطور هو التحول المستمر في ميزان القوى الطبقية لصالح ، الوحدة الشعبية ، على نطاق السكان بكاملهم.

ولكن الثورة المضادة رمت بكل ثقلها في النضال للحيلولة على وجه التحديد دون أن تحقق و الوحدة الشعبية ، ميزان للقوى السياسية أكثر ملاءمة بالنسبة لها. وفي الوقت نفسه شرعت الثورة المضادة باحداث تغيير حاسم في داخل القوات المسلحة كمقدمة لاطاحة حكومة الليندي ، وذلك في موازاة أعمالها لد زعزعة ، الاقتصاد والحكومة في وضع كان بالنسبة لها يزداد ملائمة. ان انقلاب 11 أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ سبقه انقلاب في داخل القوات المسلحة (التأكيد من المترجم).

وخلال حزيران (يونيو) ونتموز (يوليو) وآب (اغسطس) من عام ١٩٧٣ ، اتخذت خطوات لسيطرة الضباط اليمينيين المتطرفين باحكام على القوات المسلحة. وكان هدفا خاصا من اهداف هذه الاجراءات ، الجنرال كارلوس برانس(23) ، قائد قوات المشاة الشيلية. في ٢٠ حزيران ريونيو) حدث انقلاب الكولونيل روبيرتو سوبر الفاشل. ومع ان الانقلاب كان قد سحق على الفور ، فان موامرات الاغتيال

سارت في سبيلها ، فقتل الكابتن أرتورو ارابا ، مستشار الرئيس البحري ، في شفنه في ٢٧ تموز (يوليو). ويبدو أنه كانت هناك ايضا محاولة لاغتيال الجنرال برانس بينها كان يقود سيارته إلى قصر مونيدا. وبعد وقت قصير ، أي في ٢٣ آب (اغسطس) استقال الجنرال برانس في أعقاب مظاهرة معادية نظمتها زوجات الضباط خارج شقته ، من منصبه كقائد لقوات المشاة ووزير الدفاع، وهو منصب كان قد رقي اليه في الاونة الاخيرة. واستقال كذلك عدد من جنرالات الجيش الذين وان لم يكونوا يتفقون بالضرورة مع. الوحدة الشعبية ،، الا انهم فضلوا بقاء الجيش مخلصا للدستور. ولم يحمل أحد في مكان الجنرال برانس سوى الجنرال منوشيت. وسيطر ضباط انقلابيون آخرون على البحرية ، والدرك ، والقوة الجوية ، وبدا اقصاء الضباط التقدميين حتى قبل انقلاب ١١ ايلول (سبتمبر). وعندما حدث الانقلاب رفض عدد من الضباط والجنود الاشتراك فيه. فاعتقل وقتل الكثيرون من الجنود وضباط الصف والضباط - حسب ما ذكر ناطق باسم الطغمة العسكرية إلى مراسل نيويورك تايمز في ٢٨ أيلول (سبتمبر).

لقد حدث هذا مثلا ، لفصيل بوين ومدرسة ضباط الصف ، حيث تمت المعارضة للانقلاب دون رحمة.

ان وجود الاتجاهات المتنازعة في داخل القوات المسلحفيظهر انه كان من الصواب الاتعامل : الوحدة الشعبية ، القوات المسلحة كمؤسسة واحدة منسجمة رجعية ، بل ان تشجع الكادر الأكثر تقدمية في المستويات كافة، وان تسعى الى ابقاء الميزان في القوات المسلحة ضد الثورة المضادة. ولم يكن من الممكن تحقيق هذا ، كـ ا جادلنا سابقا ، الا بمعايير الجيش ذاتها. وكان من الضروري لينجح هذا التكتيك ان يكون هناك ميزان مؤات على نطاق البلد بأسره ، وظروف من الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

لقد سعت و الوحدة الشعبية ، الى تحقيق هذه الشروط ، ولكن الضغط الخارجي المتواصل المقرون بالعنف والتخريب الداخليين ، حال دون حشد ميزان القوى السياسية بصورة كافية وراءها ، وبخاصة تلك القرى المرتبطة بالوسط السياسي والتي يعبر عنها بدرجة أساسية الحزب المسيحي الديمقراطي. لقد كان رفض المسيحيين الديمقراطيين في عامي ١٩٩٩ و ١٩٧٠ مساندة انقلاب عسكري آنذاك أمرا حاسما في التأثير في غالبية الضباط ، وهكذا كان الطريق مسدودا بوجه الانقلابيين في ذلك الحين. وبحلول ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ، حيث كان اليمين في حالة صعود في داخل الحزب المسيحي الديمقراطي ، فان حياد هذا الحزب ازاء. الوحدة الشعبية ،، ناهيك عن التعاون معها ، قد استبعد ، واتفاقية اللحظة الأخيرة حول اللقاء والمحادثات لم تثمر شيئا. لقد كان قبول المسيحيين الديمقراطيين بالانقلاب الضربة الأخيرة المشؤومة. ومن جهة اخرى ، فان الثورة المضادة قد وسعت قاعدتها ، (24) وكان قد فتح الطريق أخيرة أمام نجاح الانقلاب. كانت هذه هي السمة الأساسية للوضع. ويؤكد تحليل للحزب الشيوعي الشيلي النقطة ذاتها حيث يوضع :

ولا يمكن ان يكون على المستوى العسكري ثمة ميزان قوى مؤاتيستطيع أن يضمن نجاح العملية الثورية ، إن لم يكن قد تكون ميزان قوى سياسية مؤات (في البلد بأسره.

جاك روديز أي ، إن لم تفلح القوى الثورية في أن تلف حولها قوى اجتماعية اوسع من تلك القوى التي يستطيع اعداء الشعب تجميعها. ولم يتحقق توطيد مثل هذا الشرط المسبق الضروري في فترة الحكومة الشعبية. وذلك با ترر ، اساسا ، هزيمتنا (22) ر التأكيد من المؤلف). وكتب قائد شيوعي ايطالي ، تناول دور الفئات الوسطى وسياسة التحالفات ، قائلا :

ورغم الطابع المتميز لتجربة شيلي ، فانها تؤكد، أيضا ، أهمية وضرورة اتباع سياسة صحيحة غبر فئوية ولا متطرفة إزاء الفئات الوسطى. ونحن نعتبر الجيش الشيل قام بدور منفذ ، بدور الممثل الأخير على مسرح أعد سلفا من زاوية التحالفات الاجتماعية الطبقية (56.

وبكلمات أخرى ، أصبح عمل الجيش المضاد للثورة ممكنا بسبب فشل « الوحدة الشعبية » في توحيد غالبية الشعب تأييدا لاهدافها. ا وهناك من يجادل كما لو أن نجاح الانقلاب كان بالدرجة الرئيسية نتيجة أخطاء « الوحدة الشعبية ، وبخاصة الحزب الشيوعي الشيلي. لقد اقترفت اخطاء ، من دون شك ، وقد حلل عددا منها الحزب الشيوعي وكذلك الأحزاب السياسية الاخرى ل « الوحدة الشعبية ». ولكن نزعة ارجاع كل نكسات الحركات الثورية الى الاخطاء التي ارتكبها المشاركون فيها ، هي اكثر الطرق الاعلمية في تحليل العمليات التاريخية. إذ ينبغي دراسة الظروف الموضوعية وكذلك العوامل الذاتية. أن أولئك الذين ساهموا في كومونة باريس قاموا ببعض الاخطاء ، وقد حلل ماركس وإنجاز هذه الأخطاء بالتفصيل ولكن كل من يعتقد بانه كان بامكان «الشعب العامل » لباريس ان يقيم ، بتفادي تلك الأخطاء ، جزيرة دائمة للاشتراكية في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر ، الا يفهم فهيا حقيقيا العمليات التاريخية. ولقد ارتكب البلاشفة عددا من الأخطاء في ثورة عام ١٩٠٠، وحلل لينين هذه الأخطاء ، ولكن كل من يعتقد أن مجرد تصحيح الأخطاء الذاتية في عام ١٩٠٥ كان يمكن أن يؤدي الى التغلب على العقبات الموضوعية في ذلك الوقت ، بما فيها الحقيقة الماثلة في أن جمهرة الفلاحين كانت ما تزال تؤمن بالقيصر بقدر ما كانت تكره ملاك الأرض ، ولذلك لم تدرك الحاجة إلى إطاحة نظام الحكم الاستبدادي الذي كان الدعامة الرئيسية لنظام الأرض الإقطاعي - لا يفهم فهما حقيقيا العمليات التاريخية.

كانت المسألة الأساسية في شيلي هي توسيع التحالف الديمقراطي لكي يضم الغالبية الساحقة من السكان. وقد فهم الحزب الشيوعي هذا بوضوح، ولكن بعض أحزاب الوحدة الشعبية » لم يتقبل ذلك تقبلا تاما.

وفي دراسة عميقة ومحفزة على التفكير عن الانقلاب الشيلي يستخلص البروفيسور شوبيليف (٥٧) بعض الاستنتاجات الهامة جدا ، ومن المفهوم أن يكون لقسم منها أهمية تتخطى شيلي نفسها ، لتشمل بصفة خاصة عددا من البلدان الرأسمالية طورت فيه الأحزاب الشيوعية المعنية استراتيجية للتغيير

الديمقراطي نحو الاشتراكية من دون حرب أهلية. وعلى أية حال ، فان ثمة جوانب من تحليله تخضع للمناقشة. ولكي نكون منصفين ازاء البروفيسور سوبيليف ، فانه يوضح أن الدروس التي استخلصها من الانقلاب ، غير نهائية إلى حد كبير ، وحسب وجهة نظره فانها تحتاج بالتاكيد الى مزيد من المناقشة. ومع ذلك ، يبدو لي أن تحليله يجنح إلى تجاهل العلاقة الحقيقية للقوى الطبقية التي كانت في شيلي. يضاف الى ذلك ، أن عددا من الاجراءات التي يعتقد انه كان بامكانها أن تدحر الانقلابيين، مستخلصة الى حد كبير من التجربة المختلفة لثورة أكتوبر في عام ١٩١٧. ان البرفيسور سوبيليف ، وهو ينطلق من المسلمة الغامضة بان. الوحدة الشعبية ، تمتعت بالسلطة السياسية ، مدعومة ب غالبية نسبية (58). وهو مفهوم غير واضح المعنى. ينتقد مباشرة أو بصورة غير مباشرة و الوحدة الشعبية على عدم قدرتها على مواصلة سلطتها. أنه غير منسق في تناوله لمسألة السلطة. فهو يشير في مكان الى انه كان ثمة ر مركزان للسلطة في البلد : مركز شعبي ركز في يديه تقريبا السلطة التنفيذية في شخص الرئيس ألليندي وحكومته ، ومركز رجعي احتفظ بيديه بالسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ومعظم جهاز الدولة ووسائل الاعلام ،. ويكتب في مكان آخر ، حيث يستخلص استنتاجات عامة : و يبدو أن الاستيلاء على السلطة أسهل من الاحتفاظ بها ،، ومن الواضح انه يتجاهل تقويه البديل القائل بان مركزين ، كانا يتقاسمان السلطة في شيلي.

وعلى أية حال فبعد أن تبنى البروفيسور سوبيليف فكرة « السلطة المزدوجة ، جنح الى تصوير الأمور من زاوية اكتوبر ١٩١٧ ، بالرغم من اشاراته المتكررة الى الخبرات والدروس و الجديدة ، التي ينبغي تعلمها من شيلي. وهكذا ، فانه يجادل ان ما كان مفقودا في شيلي هو. المنظمات الجماهيرية الشاملة ،، ويذكر هنا مثال السونيتات في روسيا. من المؤكد انه كان ضروريا له الوحدة الشعبية وان تدعم نشاطاتها على مستوى الحكومة والدولة بأشكال مختلفة من العمل الشعبي ، بالاحزاب السياسية ، النقابات ، الاشكال المختلفة من اللجان الشعبية. وهذا ما كانت تجري محاولته حتى ولو بصورة غير كافية. الا ان ملاءمة السوفيتات ، التي لم يكن لها من معنى ان لم تكن مسلحة ، كما كانت في روسيا في عام ١٩١٧ ، مسألة مشكوك فيها جدا. ان السوفتات في روسيا في عام ١٩١٧ كانت مسلحة لأنها نشأت في خضم الحرب العالمية الأولى ، و۔ اللجان الوطنية في البلدان الاوربية ،، وهي ما يستشهد به البروفيسور سوبيليف أيضا ، نشأت كذلك في غمرة الحرب العالمية الثانية ، وفي كلتا الحالتين كانت ثمة فرص عملية مؤكدة أمام و الشعب العامل ، للحصول على الأسلحة بسبب ظروف الحرب. بيد ان شيلي في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ كانت في وضع مختلف تماما.

كان هذا مأزقا حقيقيا بالنسبة ل الوحدة الشعبية ،، لم ينشأ من الحقيقة الماثلة في انها لم تتمتع بتاييد الغالبية فحسب ، بل وايضا من كامل استراتيجيتها الساعية إلى التأثير في القوات المسلحة وإبعادها عن مناورات الثورة المضادة. لقد كان وضعا مختلفا جدا عن الوضع في روسيا في أكتوبر ١٩١٧ حينها

كانت المسألة في اطاحة السوفينات المسلحة بحكومة كيرنسكي البورجوازية. في شيلي كانت و الوحدة الشعبية ، ندعم حكومتها. ان محاولة إقامة منظمات جماهيرية مسلحة ، في مثل هذه الظروف ، إلى جانب السعي الى احداث تغييرات في داخل القوات المسلحة ، كان يمكن ان تعيق المهمة الأخيرة ، وما هو أخطر من ذلك بكثير ، أن تستفز الجيش الى العمل في وقت أكثر بكورا ، ومن المؤكد قبل أن تكون المنظمات الجماهيرية المسلحة الفعالة قد انشئت. هل كان على و الوحدة الشعبية ، ان تحاول تسليح و الشعب العامل ، سرا ؟ لو فعلت هذا باي مقياس ذي بال لكان من الصعوبة ان يبقى ذلك سرا. والاسلحة القليلة التي كان بعض العمال قادرا على الحصول عليها ، والتي استخدمت في محاولة بطولية ولكن فاشلة لمقاومة دبابات وطائرات قوات بينوشيت ، لم تكشف إلا عن عدم الكفاية المأساوية للاستعدادات العسكرية للشعب التي كانت تجري في ظل مثل هذه الظروف.

ا ان البروفيسور سوبيليف يفشل حقا في تناول مسألة حاجة والوحدة الشعبية، الى كسب غالبية الى صفها. وبعد ان اطلق على النتيجة الأولى ٣٩ , ٣٢ ٪ داغلبية نسبية، (حتى نسبة 44% من الأصوات التي حصلت عليها الوحدة الشعبية في انتخابات ١٩٧٣ كانت ما تزال اقلية) راح يجادل في ان اغلبية سيئة التنظيم، هي اغلبية سلبية، وما كان مطلوبا لتحطيم مقاومة الرجعية لم يكن مجرد أغلبية بل اغلبية ذات تنظيم صارم تعمل بنشاط. وانها لحقيقة ، بالطبع ، كما أشرنا سابقة، أن الأرقام وحدها ، عند تقويم علاقة القوي ، ليست القصة بكاملها، وان درجه تنظيم وتعبئة نرى المرء مسالة حيوية ، ولكن في ظروف شيلي كان من الضروري كسب اغلبية. غير انه يبدو ان البروفيسور سوبيليف يجادل كالو ان الوحدة الشعبية، كانت تتمتع بتلك الأغلبية ، وكا الوان المسألة كانت هي تنظيم تلك الأغلبية. ورايه حول مسألة الأغلبية يعود بنا ، مرة اخرى ، الى فكرة والمنظمات الجماهيرية الشاملة على الطراز السوفييتي التي سوف توحد واغلبية الشعب العامل،. وهو يذهب حتي الى حد القول انه كان بالامكان تحويل لجان الوحدة الشعبية نفسها الى مثل هذه الهيئات ، وهكذا تصبح «جنينة للسلطة..

ورغم النقد الذي يمكن أن يوجه الى تحليل البروفيسور سوبيليف ، فانه قدم مساهمة قيمة للحركة الثورية العالمية ومناقشتها حول شيلي بطرحه مسألتين حيوينين. الأولى ، كيف يمكن ضمن استراتيجية قائمة على الطريق الدستوري غير العنفي إحداث تغييرات في الدولة ، بما في ذلك، قبل كل شيء ، في القوات المسلحة والشرطة ، تغييرات ليست ذات طابع جزئي عابر فحسب، بل من النوع الأكثر دوامة والتي ستوفر للقرى التقدمية إمكان تغيير المجتمع بدون أن تكون الثورة المضادة قادرة على استخدام مؤسسات الدولة هذه لسد طريق الشعب.؟ والثانية ، كيف يتم التصدي النقطة الخطر الحقيقي ، نقطة الانتقال، عندما لا تكون السلطة الكاملة بايدي الشعب، بل عندما يؤلف حكومة ويشرع بعملية التغيير ؟ ما الذي ينبغي القيام به لجعل الانتقال بستمر؟ كيف يمكن منع مقاومة العدو الطبقي او تحطيمها ؟ وكيف يمكن التعامل مع تحول الرجعية الى العنف والأساليب غير القانونية.

ان هذه القضايا لم تحل في شيلي ؛ ولان الوحدة الشعبية، لم تتمنع مطلقة بتأييد الاغلبية ، فان الصعوبات الناشئة عن هذه القضايا كانت من نوع خاص ، هل كان بالإمكان ، إذن تفادي الانقلاب ؟ أجل لو تم كسب أغلبية ، لو ان الفئات الوسطى او اقسامة اساسية منها كانت قد كسبت ، لو أن المسيحيين الديمقراطيين أو غالبية منهم كانت قد كسبت ليس تأييد الوحدة الشعبية ، تأييدا تاما بل للدفاع عن الديمقراطية وعدم مساندة الثورة المضادة. ولكن هذا استلزم ايضأ تعبئة ومساندة الطبقة العاملة والقوى الشعبية الأخرى في العمل على مواجهة تأييد الرجعية خارج البرلمان. وكانت المهمتان مرتبطتين ارتباطا وثيقة. فلو انه الوحدة الشعبية، وسعت قاعدتها، ولكنها فشلت في تعبئة قواها للعمل. لكان من الممكن الإطاحة بها عن طريق انقلاب. ولو ان والوحدة الشعبية ، نجحت في تعبئة المؤيدين لها ، ولكنها فشلت في توسيع قاعدتها ، لكان ثمة مجال لإمكان أن يدحرها انقلاب. آن مساله دور القوات المسلحة ترتبط مباشرة بهذه القضايا. فقد كانت له الوحدة الشعبية، أفضل فرصة للتأثير في الجيش كيلا يقوم بعمل ضدها عن طريق توسيع قاعدتها من خلال كسب اقسام حاسمة من الفئات الوسطى ، وعن طريق تعبئة قواها للعمل الفعال. فلو انزل الجيش ضربته ، رغم التأييدالاوسع ل الوحدة الشعبية، والتنظيم الفعال للشعب، لكان يمكن لقوة الانقسامات التي كانت ستظهر في داخله ، بالاقتران مع تأييد الأغلبية التي كسبتها الوحدة الشعبية ، أن توفر افضل الفرص لمقاومة الانقلاب بصورة فعالة والتغلب عليه(2).

رغم الدراسة الهامة جدأ لمختلف الخطوات الاقتصادية والسياسية التي يعتبر البروفيسور سوبيليف انه كان يمكن له والوحدة الشعبية وان تتخذها لتوسيع قاعدتها الاجتماعية وتنظيم قواها الخاصة وتحقيق التغييرات الديمقراطية في الدولة ، بما فيها التغييرات في داخل القوات المسلحة ، فمن المفهوم ان يضطر إلى الاعتراف بانه «من الصعب جدا علينا ، ان لم يكن من المستحيل تماما ، ان نعطي جوابا شافيا بما فيه الكفاية لمسألة اية اجراءات خاصة كان يمكن أن تتخذ لمنع عمل الرجعية المسلح». ويذهب الى حد القول بانه من السهل تماما ، مع مواطن ضعف والوحدة الشعبية، واخطائها ، وعدم إعداد الطبقة العاملة للدفاع عن الثورة ، وكون الجيش في موقع قوي ، أن يسفر، صدام مسلح عن هزيمة حتمية.

غير أن البروفيسور سوبيليف يستخلص الاستنتاج التالي : ان إصطفاف القرى في صالح الديمقراطية في ظروف لن نتجرأ فيها الرجعية على المغامرة بشن حرب أهلية، لا يؤلف وحده شرطة الازمة للتطور السلمي للثورة، بل ايضا الاستعداد الدائم والفعلي عند الطليعة الثورية والجماهير لقمع المقاومة المسلحة للبرجوازية بواسطة القوة.

وهذا ما يعود بنا ، مرة اخرى ، إلى علاقة القوي الفعلية التي كانت قائمة في شيلي. في الوحدة الشعبية، لم تتمنع أبدأ باصطفاف في صالحها، وكان هذا ذاته عقبة كبيرة امام قدرتها على أن تعيق ، وعند الضرورة أن تمنع بالقوة ، كبح الرجعية المسلح للثورة.

في هذا الصدد أنه لمن المثير للاهتمام أن نلاحظ كيف حدد فولوديا ينلنبويم ، احد قادة الحزب الشيوعي الشيلي، العلاقة بين القوة الضرورية لايقاف العدو وبين كسب أغلبية الشعب.

وان الشعب الشيلي. .. لم يمتلك القوة المادية الكافية لتحييد قوى اعدائه المسلحة ولجعلها تحترم قوة الشعب المعنوية. ... والشيء المهم في وضع مثل وضع شيلي هو ان الشعب يجب ان يكون اقوى من اعدائه. وفي هذه الحالة وحدها تستطيع الديمقراطية والحرية ان تنتصرا. فقوة الشعب هي أفضل ضمانة دستورية لوجود دولة تقوم على أساس قانوني،(10).

ومن ثم يشير الى انه لكي تتحقق مثل هذه القوة فإن راوسع وحدة ممكنة لجميع القوى هي ضرورة حيوية، وحدة البروليتاريا والفلاحين والأقسام الواسعة من الطبقات الوسطى، ، وحدة تضم الجزء الأعظم من الأمة ، بما فيه العناصر الديمقراطية في القوات المسلحة.

وفي تحليل نال (11) ينتقد تيتلبويم بصورة أعنف مواطن ضعف الوحدة الشعبية والحزب الشيوعي ، وبخاصة نزعتها ، كما يراها هو ، لأن ترتبط بقوة بسيناريو وحيد للتغيير الثوري ، أي بطريق دون حرب أهلية ومن خلال الإفادة من الدستور والمؤسسات القائمة - وهر ، إذ يشدد على الحاجة إلى تحويل اغلبية انتخابية الى أغلبية سياسية ، واغلبية نشيطة مستعدة للدفاع بكل وسيلة ممكنة عن المكتسبات المتحققة ، ينتقد الحقيقة المائلة في انه خلال العملية الثورية في شيلي ، اعتبرت أشكال النضال مهمة بقدر اهمية الأهداف. لقد رفع الشكل الى مصاف المحتوى ، اذا جاز التعبير ، وأضفي طابع مطلق على طريق واحد. وكان ذلك خطا ولا ريب، لأنه عندما تغير الوضع ، وجدت الجماهير أيديها موثوقة.

ولكن ، كيف يمكن إجراء تغيير في شكل النضال ؟ كانت المساندة العسكرية الكافية ودعم القسم المخلص من الجيش للثورة، امرا ضروريا. ولكن ، كما يشير تيتلبويم ، العب العامل السياسي بكل تأكييد الدور الرئيسي في الترابط بين العاملين السياسي والعسكري. .

وقال انه كان من الضروري الاستعداد لتغيير الخيول، وتبني أشكال مختلفة من النضال عندما تغير الوضع. ولكن هذه ليست مسألة يمكن حسمها في لحظة التغيير. فهي تتطلب تحضيرات مسبقة يمكن أن تأخذ حتى سنوات ، وهذا ما فشلت الحركة الشعبية الشيلية في تحقيقه. والحركة في رأيه واستعاضت عن ذلك بالتمسك الخاطيء بالشرعية القانونية ونظرت إلى التحضيرات لأشكال النضال الأخرى على انها غير مقبولة».

وليس من الواضح دائا من محاجة تيتلبريم ما اذا كان يعني أن على الحزب والحركة ان يستعدا للنضال المسلح ، بصرف النظر عما اذا كانا قد كسبا أغلبية شعبية أم لا. وهو يعود باستمرار الى الحاجة الحيوية لخلق غالبية نشيطة تقف إلى جانب الوحدة الشعبية، ، غالبية مستعدة لتبني اجراءات دفاعية فعالة. وفي الوقت نفسه يشير الى ان الطريق السلمي، كان ممكنا الى ان فكرة الثورة، استحوذت على عقول غالبية

الشعب، واستحثها إلى العمل،.

ان هذا كله يفترض المسألة افتراضأ في الواقع. ويبدو ان الحجة تسير على النحو التالي : أن اغلبية نشيطة ، مستعدة للعمل، كانت ستجعل الطريق السلمي، مكنا، وكان ضعفنا أننا لم نستعد لأشكال بديلة من النضال ، له طريق غير سلمي. . هذا صحيح حتى نقطة معينة ، ولكنه لا يفعل شيئا سوى العودة بنا إلى مسألة اصطفاف القرى ، وبخاصة ، إلى كسب اغلبية. ان , الوحدة الشعبية ،، كا اشار نيتلبويم نفسه في مناسبات عديدة ، لم تكسب الأغلبية. وفي هذه الظروف ، كان اللجوء الى اشكال نضال بديلة ، يفضي بالتأكيد الى مغامرة خطرة.

ان كسب الفئات الوسطى الى صف الطبقة العاملة ود الوحدة الشعبية، كسب أغلبية الشعب ، وتحويل تلك الأغلبية الى اغلبية واعية سياسية ومنظمة ، مستعدة للدفاع عن مكتسباتها ، كان سيؤثر تأثيرا حاسما في القوات المسلحة. كانت هذه هي المهمة السياسية التي لم تنجز. وأي طرح يبدو عليه انه يقلل من قيمة هذه المسألة عن طريق التأكيد على أشكال النضال كا لو انه يمكن فصلها عن قضية كسب الأغلبية يمنع. المرء من أن يستوعب استيعابا تاما الدروس الحيوية لمأساة شيلي.

وهكذا ، نضطر للعودة إلى عنصرين أساسيين في المأساة الشيلية : ضرورة ان تتمتع الحركة الثورية بتاييد الأغلبية ، ليس اغلبية الطبقة العاملة وحدها ، بل وايضا اغلبية الأمة بأسرها ، وضرورة أن تنظم الثورة القوى الأشد بأسا للنضال النشيط بحيث تستطيع أن تمارس أقصى الضغط على العدو. ان مواطن ضعف الثورة في شيلي الناشئة، من الظروف الموضوعية، بالاقتران مع أخطاء الوحدة الشعبية ، بما فيها الحزب الشيوعي ، أعاقت كسب أغلبية قوية ، (ولتحقيق ذلك، كان كسب الفئات الوسطى امرة حيوية) وهذه الحقيقة ، مع الصعوبات الموضوعية الأخرى، والأخطاء الذاتية، جعلت من المستحيل تعبئة وتنظيم القوة الضرورية لايقاف الانقلاب.

في تلك الظروف لم يكن دحر الانقلاب بعد ان كان قد بدأ ، إمكانا جديا أبدا. ذلك ليس فقط لان القتال من موقع دفاعي ، بعد أن يكون العدو قد أخذ المبادرة صعب دانا. بل ولان النقطة كانت هي وجوب كسب المعركة قبل أن يكون الانقلاب قد بدأ. ان والوحدة الشعبية،، وقد خسرت معركة ضمان اصطفاف القوى السياسية الأكثر ملائمة قبل 11 أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، لم تكن في موقع يؤهلها لانتزاع النصر من بين فكي الهزيمة في 11 ايلول (سبتمبر) ذاته، أو في الأيام والأسابيع التالية. لقد حدثت مقاومة ، وفقد الكثيرون حياتهم في تلك المحاولة البطولية الاحباط العدو ، ولكن في غضون أيام قليلة كان واضحا انه قد وجهت للغررة ضربة مميتة ، من بين عواقبها أن الشعب الشيلي الأن يناضل لاعادة تنظيم قواه على نحو كافي يسمح له باستعادة زمام المبادرة ، وتنحية الطغمة العسكرية عن السلطة، واستئناف مسيرته نحو الاشتراكية (٧) هذه الأرقام مأخوذة من تقرير إل ارايان. وثمة ارقام مختلفة يقدمها أورلاندو ميلا

أحد قادة الحزب الشيوعي الشيلي ، الذي يكتب قائلا ان الانتاج في المناجم الكبيرة ارتفع من 140 الف طن الى 571 ألف طن في عام ١٩٧١. وهذا يعطي ما مجموعه ١١٨ الف طن لعام ١٩٧١ ، بالمقارنة مع 111 الف طن لعام ١٩٧٠. (انظر : مجلة قضايا السلم والاشتراكية ، عدد ١١ ، عام ١٩٧٠). ان التقدير الاكثر تحفظا الذي بعطيه أورلاندومبلاس يعتبر بصورة عامة أكثر دقة. (٨) مؤامرات اغتيال مزعومة تشمل قادة أجانب» ! «تقرير مؤقت للجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية في ما يتعلق بنشاطات المخابرات،. مجلس شيوخ الولايات المتحدة، واشنطن ، ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ (٣٠) كان هذا مفهومة في الدوائر الشيوعية العالمية ، رغم محاولات بعض المعلقين الادعاء بانه كانت لدى الشيوعيين اوهام حول الامكانات والسلمية للتقدم في شيلي. ان مؤلف هذا الكتاب، على سبيل المثال، نصور امكان هزيمة والوحدة الشعبية، الشيلية عن طريق انقلاب عنفي قبل حدوث ذلك بعام (انظر: New Theories of (24) من سخرية الوضع المعبرة عن الطابع الفاشي لنظام حكم بينوشيت، أن بينوشيت الذي اعتمد على الحزبين القومي والمسيحي الديمقراطي في توفير قاعدة أساسية للشروع بانقلابه ، أوضح بعد الاطاحة بحكومة الليندي مباشرة انه لن يكون ثمة دور لاي من الحزبين. لقد عهدت بعض المناصب في نظام الحكم الجديد الشخصيات قيادية في الحزب القومي ، وقدمت عروض لفري، القائد المسيحي الديمقراطي. ولكنه رفضها. ولا يسمح لأي من الحزبين بمواصلة النشاط السياسي رغم مساندتها للانقلاب ، ولا يوجد نظام للاحزاب السياسية.

(11) نولوديا نيتلبويم ، تأملات حول الف بوم من حكم الوحدة الشعبية، مجلة : قضايا السلم والاشتراكية، العيد ١، ١٩٧٧.

12-البرتغال - انتصر الجيش وخسر

الفاشي : ولي نظام ديمقراطي من حالة التفكير وال ا ن الجيش في 11 أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ اطاح الجيش الشيلي حكومة ديمقراطية وأقام حكومة استبدادية على الطراز الفاشي. وفي ٢٠ نيسان (ابريل) ١ ، أسقط الجيش البرتغالي حكومة فاشية وفتح الطريق أمام تأسيس نظام ديمقراطي. وهذان الحدثان غير المتماثلين بالمرة يستخدمان ، في الواقع ، لتصوير حقيقة عامة حول العلاقة بين حالة التفكير والنشاط السياسيين للسكان المدنيين ، وبين دور القوات المسلحة في السياسة. وهذه الحقيقة العامة هي أن الجيش ليس مؤسسة معزولة ، تعمل في انعزال مطلق ، ولكنها على العكس ، تخضع باطراد لموجات مد التفكير والنشاط السياسيين التي توقظ اعدادا متزايدة من الناس. فالوجهة التي يسلكها الجيش والمصالح السياسية والاقتصادية التي يخدمها ، لا نجددها في نهاية المطاف الأحداث في داخل القوات المسلحة ، بل العلاقة الكلية للقوى الطبقية والسياسية في البلد بأسره. وعلى اولئك الذين ميلون إلى الاعتقاد بأن صيغة ماوتسي تونغ و السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية ، تنطوي على الحكمة كلها في هذا الصدد، أن يتذكروا أن ماو نفسه أكد على :

وان الاسلحة عامل هام في الحرب ، ولكنها ليست العامل الحاسم. ان الناس وليس الأشياء ، هم الحاسمون ، (حول حربنا الطويلة).

وتجربة البرتغال مرشدة للغاية ، فلدينا ، هنا ، مثال على جيش ضم حركة راديكالية منظمة للقوات المسلحة ، لعبت دورا أساسيا في إطاحة الفاشية ، والسير بالشعب في طريق ديمقراطي وحتى في اتجاه الاشتراكية ، لتتورط فيما بعد في انقسام سياسي ، ولتنقسم مي ذاتها ، ولتفقد شعبيتها بين الناس ، ولترى جزءا منها منهمكا في مغامرة يسارية طائشة ، وأخيرا لتجنح نحو اليمين. والطريق الملتوي الذي سلكته القوات المسلحة في البرتغال لا يمكن تفسيره مطلقا بالتوترات الداخلية والاختلافات والنزاعات الشخصية في داخل القوات المسلحة ذاتها فحسب.

فالطريق الذي سارت فيه القوات المسلحة له أصوله في إجمالي سياسة البرتغال ، وبخاصة في السنوات الثلاث الماضية.

اننا معنيون من حيث الاساس مألتين. لماذا أصبح جيش الفاشية والنزعة الاستعمارية البرتغالية جيشا مناهضا للفاشية والاستعمار ؟ ولماذا حول الدفة من « الاتجاه نحو الاشترين : الى و الاتجاه نحو الديمقراطية البرجوازية ،، بعد أن نجح بمساندة الشعب الفعالة في تحقيق هدفين باسقاط الفاشية وتصفية النظام الاستعماري البرتغالي في افريقيا ؟

يمكن ، بالطبع ، القول بان الدفة لم تتحول بهذا القدر. فالدستور الذي تسانده رسميا القوات المسلحة ،

يؤكد ، على أية حال ، على مكتسبات الثورة ، بما فيها التأميم والاصلاح الزراعي ، وينص على الاشتراكية هدفا ، وليس الديمقراطية البورجوازية. هذه حقيقة ، الا ان الحكومة المؤقتة السادسة ، بعد سقوط حكومة غونزالفش ، وكذلك الحكومة الأولى في ظل الدستور الجديد ، الحكومة التي كان يرئسها ماريو سواريش ، تسعيان إلى وقف المسيرة نحر الاشتراكية ، ونقض مكتسبات هامة للثورة وحصر البرتغال في اطار نظام ديمقراط بورجوازي. ولم تعارض القوات المسلحة ، بأية طريقة هادفة ، هذا التطور.

للتعاطي بطريقة ملائمة مع مسألة لماذا تحولت القوات المسلحة عن موقعها الثوري في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ، وعن دورها خلال الفترة السابقة للحكومة المؤقتة السادسة ، الى موقعها اللاحق غير الثوري ، من الضروري أن يوسع المرء استقصاء اته قليلا ، الى ما وراء حدود القوات المسلحة ذاتها ، عليه أن يدرس الطابع الكامل للثورة البرتغالية في عامي 1974 - ١٩٧٠ ، وان يقوم الدور الذي اضطلعت به الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ، وان ينظر في موقف استراتيجية وتكتيكات القوى والأحزاب السياسية المختلفة.

ماذا كان طابع ثورة ٢٠ نيسان (ابريل) ؟ كانت ثورة ديمقراطية مناهضة للفاشية تضمنت أهدافا معادية للاستعمار. وكانت مهمتها العاجلة في إطاحة نظام الحكم الفاش الكابتانو ، وتمكين الشعب من التمتع بحقوقه الديمقراطية الكاملة ، وانهاء الحروب الاستعمارية في افريقيا ، والسماح للشعوب المضطهدة سابقا بممارسة حقوقها الكاملة بالاستقلال والتحرر كانت الفاشية البرتغالية قد ازيحت من دون خسارة في الأرواح وبطريقة سلمية نسبيا. ويعود الفضل في هذا الى وحدة الشعب الواسعة المعادية للفاشية والى الدور الحيوي الذي اضطلع به المناهضون للفاشية في داخل الجيش ، المنظمون في حركة القوات المسلحة. وساندت الثورة تشكيلة واسعة من القوى الاجتماعية والسياسية - العمال ، الفلاحون ، الطلاب والمثقفون ، التجار الصغار والمتوسطون ، الصناعيون ورجال الاعمال ، الفنيون والمهندسون. وفي الحقيقة الأغلبية الساحقة من السكان. كل هذه القرى ساندت عمل ٢٠ نيسان (ابريل) بهذه الدرجة او تلك ، وفرحت لإزاحة كابوس الفاشية. ولكن هذه التشكيلة الواسعة من الناس عكست ايضا المجاهات سياسية كثيرة. وكان هناك عدد من التعقيدات في الوضع. فحركات غير متماثلة رمصالح طبقية مختلفة واتجاهات سياسية واجتماعية متضاربة وذات أهداف مختلفة اندمجت في عمل واحد لانهاء نظام الحكم الفاشي لكايتانو. وقامت ، حتى مجموعة الضباط التابعة لشبولا، بدور مين تقدمي موضوعيا في ٢٠ نيسان (ابريل) 1974 ، مضيقة القاعدة لأي جنرالات فاشيين كان مكن ان يحاولوا تنظيم مقاومة مسلحة في تلك الساعة الحيوية.

كانت احداث ٢٠ نيسان (ابريل) وبالأخص ، الدور الذي اضطلعت به القوات المسلحة، مفاجأة كبيرة بالنسبة للكثيرين خارج البرتغال. وفي الحقيقة ، كانت احداث ٢٠ نيسان ذروة مفهومة لعملية كانت تجمع

القوة عبر السنوات ، عملية تشابك فيها نضال السكان المدنيين المعادي للفاشية المتصاعد في البرتغال والمد المتقدم لحرب التحرر الوطني في افريقيا مع التوتر والسخط المتزايدين في داخل القوات المسلحة. لقد كانت ثمة عوامل في داخل القوات المسلحة ساهمت في تنامي سخط الجيش وظهور حركة القوات المسلحة بوصفها حركة ضباط - وعلى وجه الدقة حركة نقباء - منظمة وذات توجه سياسي ، قرروا أن يعملوا على إزالة الاسباب الاساسية للسخط بين زملائهم في الجيش وبين صفوف الجنود. ولكن السببين الرئيسين لتحرك القوات المسلحة في ٢٠ نيسان (ابريل) كانا النضال الديمقراطي المتصاعد في داخل البرتغال وحروب التحرير الوطنية في افريقيا ، اللذين نادا إلى الاقتناع في داخل القوات المسلحة بان عليها نصفية الفاشية وانهاء الحروب الاستعمارية.

قال الفارو كونيال أمين عام الحزب الشيوعي البرتغالي ، وهو يوضع إطاحة الفاشية ، في مقابلة صحفية جرت بعد أيام قلائل من عمل الجيش :

ولم تكن الانتفاضة الناجحة للقوات المسلحة في ٢٠ نيسان (ابريل) مفاجأة. فقد جاءت ذروة لعملية طويلة حكمتها عوامل مثل أزمة نظام الحكم الفاشي ، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحرب الاستعمارية ، وعزلة الفاشية والنزعة الاستعمارية البرتغالية وإدانة الراي العام العالمي لمها، ونجاح حركات التحرير في غينيا بيساو وموزمبيق وأنغولا ، وكذلك النضال الواسع للشعب البرتغالي.... ان المفهوم السائد في الخارج حول كون الشعب البرتغالي غير مبال بالسياسة مفهوم زائف تماما(1). وعل العكس ، فان النضال الشعبي ضد نظام الحكم الفاشي والقمع المتواصل والوحشي تطور الى حركة وطنية جبارة.

والتأييد الواسع الذي حظيت به الحركة الديمقراطية الموحدة للشيوعيين والاشتراكيين والكاثوليك ، برز مرة أخرى في اثناء حملة تشرين الأول (اكتوبر) من السنة الماضية عندما عقدت منا اجتماع حضرها ما مجموعه ٢٠ الف شخص. وكانت موجة الاضرابات التي انتشرت في ارجاء البلد كله خلال الأشهر القليلة الماضية ، والاجتماعات التي شهدها الآلاف من الشعب العامل ،، والحقيقة الماثلة في أن الحركة النقابية استطاعت ان تنتزع من السيطرة الحكومية العشرات من النقابات الفاشية التي تضم ما يزيد على نصف مليون نقابي. كانت هذه كلها برهانا واضحا على القوة المنظمة للطبقة العاملة. والحركة الطلابية ، التي تشارك فيها كل الاتحادات الطلابية القانونية ، نظمت مظاهرات واجتماعات واضرابات شلت بعض الاحيان عمل الكليات لأشهر. وحركات العمال الشباب والنساء هي أيضا قطاعات هامة من النضال الشعبي. وقد تطور النضال ضد الحروب الاستعمارية الى حركة جماهيرية جبارة ، واصبحت الدعوة لانهاء الحرب أكثر اصرارا في ارجاء البلد المختلفة. وزاد عدد الفارين من الجيش والمتهربين من الخدمة العسكرية الأن على ١٠٠ الف فرد ، وأثر النضال الثوري لبعض الوقت بصورة مباشرة في الإدارة العسكرية الإستعمارية.

واصبح السخط في داخل القوات المسلحة أكثر وضوحا. ومنذ عام ١٩٧٣ فصاعدا كانت ثمة شواهد ملموسة في اكثر من خمسين وحدة عسكرية على المعارضة التي يبديها الجنود ، وضباط الصف والضباط الشباب. وضمت هذه الوحدات خمس كتائب مشاة. وخمس كتائب مدفعية ، وأربع قواعد جوية ، وست وحدات بحرية فرعية ، وثماني مدارس عسكرية ، وكذلك وحدات للخيالة ، ولبطاريات مضادة للطائرات ، ومستشفيات عسكرية ، ومستودعات للأسلحة الخ. وقد كنت القوات المسلحة عن ان تكون الدعامة التقليدية الراسخة لنظام الحكم. واحرز نجاح كبير في جذب القوات المسلحة إلى جانب قضية الحرية و(٢).

ومما لا ريب فيه انه كان لحروب التحرر الوطني في افريقيا تأثير كبير في القوات المسلحه البرتغالية. لقد قال الجنرال كوستا غوميش ، الذي كان آنذاك رئيس اركان الجيش البرتغالي وفيها بعد رئيس البرتغال ، وهو يتحدث إلى الصحافة في عاصمة موزمبيق مابوتو (سابقا لورينتسم ماركيز) بعد فترة قصيرة من إطاحة كايتانو : « أن قواتنا المسلحة وصلت حد الارهاق العصبي. النفسي ،٣). لقد شهدت ما فيه الكفاية ، وتوصلت الى ان الطريقة الوحيدة كانت انهاء الحرب. ولكي توقف الحرب فانه ينبغي ازالة الحكم في البلد الأم.

ولم تتوصل القوات المسلحة الى هذا الاستنتاج الا على امتداد فترة من السنوات. وفي الواقع ، كانت هناك عبر السنوات الخمسين من الحكم الفاشي ، محاولات لمجموعات في القوات العسكرية للقيام بعمل عسكري ضد نظام الحكم - وعلى الخصوص في اعوام ١٩٦٧ ، ١٩٩٩. ١٩٠٩ ، ١٩٩٢. وفي العقد الذي سبق ٢٠ نيسان (ابريل) اتخذت موجة السخط المتصاعد في القوات المسلحة عدد من الأشكال. ويبين ألفارو كونيال في كتابه الهام ، الطريق نحو النصر ١١ الذي صدر اول مرة في عام ١٩٩٤ (عشر سنوات قبل إطاحة الفاشية) كيف كانت هناك.

والحروب الاستعمارية قد بدأت لتوها ، علامات متنامية على الاحتجاج والسخط في داخل القوات المسلحة ، اللذين كانا نتاجا لنضال الشعب البرتغالي ضد الفاشية.

« ان المعارك السياسية الكبيرة التي خاضها الشعب البرتغالي ضد الدكتاتورية خلال السنوات القليلة الماضية (المظاهرات الكبرى في الشوارع، والاضرابات في الريف ، ونضالات الطلاب) تكمن في جذور النزعة الراديكالية السياسية للجنود والأقسام تتسع باطراد من الضباط. وهذا ما يفسر حقيقة أن العمال والفلاحين من المراكز الصناعية والمناطق الريفية حيث كانت تشن نضالات جبارة ، وحيث موقع الحزب قوي بصفة خاصة ، اضطلعوا بدور بارز في النضالات التي دارت في داخل القوات المسلحة كيا اضطلع به ضباط الجيش الذين تلقوا تثقيفهم السياسي في الحركة الطلابية القوية».

ويستطرد كونيال فيشير الى ان المقاومة اللاحقة التي أبداها الرجال في القوات المسلحة اللحروب

الاستعمارية أضافت « عنصرا جديدا » إلى النضال ضد الدكتاتورية الفاشية ، وكانت في الوقت نفسه دليلا على الضعف المتنامي لآلة دولة سالازار وعلى تحول الشعب نحو النزعة الراديكالية السياسية والسنوات الثلاث حتى عام 1964 أسفرت في الواقع عن نضالات اللجنود يمكن أن تعد « بالمئات ». ويقدم كونيال قائمة تفصيلية استثنائية حقا للحوادث التي تبين مساهمات الجنود في اشكال مختلفة من المقاومة ، ويذكر فيها أسماء الفصائل المختلفة التي حدثت فيها أعمال الاحتجاج ، والمكان الفعلي الذي حدثت فيه ، وشكل الاحتجاج الخاص المستخدم ، وفي الغالب عدد الجنود المساهمين في الاحتجاج. والكثير من هذه الحوادث كان مرتبطا مباشرة بالحرب في انغولا ، واتخذ شكل مقاومة التعبئة والإرسال الى افريقيا ، وجرى التعبير عنه في اعمال جرت في اثناء الاستعراضات العسكرية المحلية وفي الثكنات ، وعلى سطوح البواخر وفي المستشفيات الحربية. واشتملت أشكال العمل على رفض البدء بالتدريب ، وعدم إطاعة أوامر التفرق ، وإعاقة الصعود إلى الطائرات أو السفن والنزول منها والوقوف بصراحة إلى جانب المدنيين المتظاهرين ضد ارسال القوات الى الحروب الاستعمارية ، والفرار من الجيش على نطاق واسع. ولم يكن الفرار في الغالب من القوات المسلحة بحد ذاتها ، بل اتخذ شكل ترك مجموعات كبيرة من الجنود لمراكز التجمع للخدمة فيها وراء البحار والعودة إلى ثكناتهم الأصلية ، وقد ازدادت حالات عدم اطاعة الجنود لاوامر ضباطهم ، واتخذ بعضها شكلا جماعيا ، بما في ذلك الجلوس في اثناء الاستعراض العسكري ، والمنع الفعلي من أن يتخذ الضباط اجراءات ضد قادة الجنود المتمردين ، وقد أسفر ذلك في بعض الاحيان حتى عن ضرب الجنود للضباط، وثمة أعمال صغرى من عدم المنضوع اشتملت على تحطيم نوافذ الثكنات ، واضرام النيران بالأسرة وتدمير الأثاث ، والانفجارات الغاضبة في اثناء تناول الغذاء احتجاجا على الطعام الرديء أو ضد الأعمال التعسفية الضباط ، والاضراب عن الطعام ، ومقاطعة حفلات الترفيه التي تنظمها القوات ، والصمت المطبق خلال وجبات الطعام وما الى ذلك. وبالطبع ، كان في رأس قائمة هذه النشاطات المتعددة الاشكال عدد لا يحصى من اعمال الاحتجاج الفردية التي قام بها الجنود وحتى الضباط.

ان جانبا هاما من جوانب نمر الافكار الراديكالية في صفوف الجنود ، والذي بلفت كونيال الانتباه اليه ، كان مشاركتهم في الحركات الجماهيرية المدنية ، وبخاصة موقفهم في عيد أول ايار (مايو) عام ١٩٩٢ ، ومرة أخرى عام ١٩٩٣ ، حيث التزموا جانب الجماهير المتظاهرة في لشبونة من أجل الحرية السياسية ، وفي الوقت نفسه كانت هناك بالفعل علائم على نضالات الجنود التي تحدث فعليا في المستعمرات البرتغالية. والجنود الذين بدأوا بمطالب احتجاجية ضد التأخير في تسلم مرتباتهم الاعتيادية ، سرعان ما انتقلوا إلى الإعراب عن معارضتهم للحرب الاستعمارية وقادتهم الفاشست ، كاتبدى ذلك ، على سبيل المثال ، في أعمال كتيبة المظليين في لواندا رأنغولا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. كتب كونيال قائلا :

القدوصل النضال ذروته مع اجتماع الجنود في جزيرة لواندا. فبالافادة من حضور سرايا الكتيبة الثلاث في نيسان (ابريل) ١٩٩٢ ، ما يزيد على ٣٠٠ عسكري ، وقد وقف الجنود الملحقون بالضباط حرسا عقد اجتماع انتخب لجنة اشراف لكل سرية ، ووافق على المطالب التي ستقدم وقرر انه لن يقفز جندي من طائرته من تلك اللحظة فصاعدا. .. وقد وسع الجنود اتفاقاتهم مع وحدات اخرى واستعدوا لتمرد كان سيشمل لواندا (4). ومن المؤسف له ، أن الحركة قد أفشي سرها ، وكشفت المؤامرة واعتقل القادة.

والشيء الرائع في هذه الاعمال التي استمرت بالنمو في السنوات التالية هو أن من قام بها بالدرجة الرئيسية ، اذا استثنينا بعض الاعمال المعزولة ، للضباط ، هم الجنود الذين كانوا نتيجة لذلك غالبا ما يصطدمون بالضباط ، وعلى أية حال ، قاد عمل ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧4 ضباط لم يكونوا من المراتب العليا بل نقباء. والنضالات السابقة للجنود ، الذين كانوا قد تحركوا للعمل بدفع من نشاطات الشعب البرتغالي ، وفيما بعد تحت تأثير حركات التحرر الوطني في افريقيا ، كانت أحد العوامل في اشاعة الراديكالية لدى الضباط انفسهم.

ويؤكد كونيال على ان اعمال الجنود الاحتجاجية ما كان لها أن تحدث لولا نشاط الحزب الشيوعي.

و انها تعود بدرجة حاسمة إلى عمل الحزب السياسي ضد الحرب الاستعمارية. وصحة شعارات الحزب. وفي حالات كثيرة كانت المنظمة الحزبية في القوات المسلحة ار شيوعيون معزولون هم الذين يتصدرون قيادة هذه الحركات بجراة. وفي حالات اخرى كان العمل التحريضي للحزب ، كانت الملايين من الكراسات والبيانات الحزبية ، مى التي تعطي نضالية أبناء الشعب من العسكريين اتجاهها. .. والنضالات التي شنها الجنود منذ عام 1961 كانت عنصرا جديدا في الحركة الديمقراطية البرتغالية : انها دليل على أزمة نظام الحكم وعلى اقتراب أزمة ثورية ».

لقد اقتضى الأمر عشر سنوات اخرى قبل أن يكون قد نضج هذا « الاقتراب » بصورة كافية الاطاحة نظام الحكم. ولكن من الواضح أن الضربة المادية التي سددت في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦ لم تكن مجرد عمل معزول قامت به مجموعة من نقباء الجيش الذين ألفوا منظمتهم قبل حوالي سنة فقط من الإسقاط الفعلي لنظام الحكم. لقد كانت ذروة سنوات من النضال - شنه العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون والفنيون ، وليس اخيرا الجنود الاعتياديون. .

واذا كان الجنود قد اصبحوا راديكاليين نتيجة لنضالات الشعب البرتغالي الديمقراطية وتحت تأثير حروب التحرر الوطني ، فان العملية التي حدثت في صفوف الضباط كانت أكثر تعقيدا نوعا ما. وانه لمن الخطأ تماما الاعتقاد بأن دوافع اولئك الضباط الذين ساهموا في عمل ٢٠ نيسان (ابريل) أو ساندوه كانت موحدة ، ناهيك عن كونها واضحة وقاطعة. لقد وضع الجيش في موقع مستحيل ، فكان المطلوب منه ان يشن ثلاث حروب في افريقيا ، أصبح من الواضح باطراد أنه لن يستطيع كسبها. لقد كانت كبرياء

واعتبار الضباط موضع هجوم. وشعروا بأنهم يهانون. كان موقعهم ومستقبلهم وسمعتهم ومؤسستهم ، القوات المسلحة، في حالة خطر ، وكانوا يجدون من الصعب عليهم أكثر فأكثر أن يحافظوا على الاحترام والطاعة لدى القوات التابعة لهم، كانوا هرمون في حرب الأنصار. وكانوا يكتسبون فهيا جديدا وحتى احتراما لخصومهم ، لحركات التحرر الوطني في انغولا وموزمبيق وغينيا بيساو. وشعروا أنهم التقوا في شخص قادة هذه الحركات البارزين بأكثر من أندادهم.

وكانت هناك أسباب أخرى للسخط ، بعضها متصل بالتركيب المتغير هيئة الضباط ذاتها. ففي السابق كانت طبقة الضباط تأتي بالدرجة الرئيسية من الأرستقراطية ، يرفدها اولئك الذين ينحدرون من صفوف البورجوازية العليا الى جانب اولئك المرتبطين بهاتين الطبقتين ، ولكن أزمة البرتغال ، وبخاصة الحروب الاستعمارية في افريقيا ، جعلت من الضروري حدوث نمو سريع في القوات المسلحة التي بلغت ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف رجل في نيسان (ابريل)١٩٧٦ - هذا بالنسبة البلد يقل تعداد سكانه عن خمس سكان بريطانيا. ونتيجة لهذا النمو الذي لا سايق له كانت ثمة بحاجة إلى هيئة من الضباط أوسع بكثير ، وهذا ما لم يعد ممكنا أن يقوم على ابناء المراتب العليا من المجتمع البرتغالي.

وبحلول الستينات ، ومع التوسع في القوات المسلحة المواجهة متطلبات الحروب الافريقية ، أصبح من الواضح انه لا يمثل هذه المجموعة (أولئك المرتبطين بارستقراطية البورجوازية الكبيرة - المؤلف) إلا بعض الضباط الأكثر قدما. وقد استاء الضباط الشباب من غرورهم الاجتماعي. فقد كانوا رجالا من طينة أبسط. وفي الوقت نفسه استازا أيضا في صيف عام ١٩٧٣ من المحاولات الاخيرة ، لنظام حكم كايتانو استرضاء ضباط المليشيا أو الضباط المجندين باعطائهم رتبة أعلى ، مما بدا للضباط الشباب النظاميين انه يعرض للخطر فرصهم الخاصة بالترقية. ان ظهور حركة القوات المسلحة ، التي لم تصبح حركة سياسية إلا فيما بعد ، لم يكن إلا من صفوف هؤلاء النظاميين (2).

وفي الوقت نفسه فان تقرير و دراسة النزاعات ، هذا يجادل بأن و الغالبية من الضباط النظاميين في القوات المسلحة كانوا غير سياسيين في الغالب ،، حتى وان كانت. أقلية مناضلة ، قد أصبحت المجموعة المسيطرة في حركة القوات المسلحة.

وقدم فريق النظرة النافذة ، التابع لصحيفة مندي تايمز تحليلا لتركيبة القوات المسلحة مماثلا الى حد ما. والتقرير ، إذ ينوه بان الجيش البرتغالي أصبح قبل الحروب الافريقية ، مؤسسة منقسمة طبقيا وعلى درجة عالية من التراتب ، يزودها الفلاحون الفقراء والأفارقة في المستعمرات معظم الجنود ، بينما يأتي الضباط من الأرستقراطية و البرجوازية الغنية الناشئة ،، يلاحظ :

وكانت المراتب العسكرية العليا متداخلة تداخلا وثيقا بالمؤسسة المهنية والمالية. وذلك بالضرورة لان مرتبات الضباط كانت سيئة. فالجنرالات في البرتغال المتروبولية كانوا اعضاء في مجالس الشركات

الكبرى ، والخبرة المكتسبة أثناء التدريب العسكري - في الهندسة مثلا - جعلت من السهل على ضباط المراتب الوسطى ان يزيدوا مداخيلهم من خلال وظائف استشارية في التجارة. .. ومع تنامي احتمال الخدمة في الحرب هبط عدد الملتحقين بالأكاديميات العسكرية على نحو درامي ، فانخفضت مع هذا الهبوط متطلبات القبول. . والرجال الذين تقدموا عندها الى المهنة العسكرية كانوا فصيلة مختلفة حتا : قليلون جاز وا من عوائل لشبونية معروفة ، والغالبية جاءت من المحافظات. وجاء الكثيرون أيضا من المستعمرات فيها وراء البحار ، حيث استطاعوا أن يروا بالفعل مهن مستقبلهم غير مضمونة. .. أن خفض مؤهلات القبول في الأكاديمية العسكرية وزيادة مرتبات الضباط الصغار في الستينات عنيا أيضا أن الكثيرين من الشباب الذين لم يكونوا يستطيعون دفع نفقات التعليم الجامعي ولكنهم أرادوا مواصلة دراساتهم اختاروا الأكاديمية العسكرية. وقد جاء الكثير من القوة المحركة الراديكالية الكامنة وراء مؤامرات عام ١٩٧٣ من هؤلاء الشباب على وجه التحديد الذين كانوا في أوائل الثلاثينات من أعمارهم والذين أنهوا الاكاديمية العسكرية بعد اندلاع الحروب الأفريقية في الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ فورا. ان ابناء الآباء البرجوازيين الصغار الذين الحق التضخم الخراب بهم وهددهم بفقدان مكانتهم ، كانوا الجيل الأول من الضباط البرتغاليين الذين يرتقون إلى رتبة ملازم أول ونقيب في ظروف الحرب. وبينما كان السياسيون والجنرالات يتحكمون بمميرهم من لشبونة ، كان عليهم أن يقودوا الرجال في مستنقعات أفريقيا وغاباتها وبطاحها. وكان عليهم هم أن يكونوا في تمام مع فصائل الأنصار ، وان بقدروا دوافع الأنصار ، ويواجهوا تكتيكاتهم - وان يسقطوا في الغالب صرعى بأيديهم). والقمع ذاته الذي كانوا يوزعونه على القرويين الأفارقة وحركات التحرر عمق وعيهم لما كان محدث :

. واذ واجهوا أيضا الماركسية العملية لحركات الانصار ، التي عبرت عن نفسها في جلسات استجواب السجناء وفي القرى التي يحاولون اخضاعها اخذ بعضهم يرى مازنهم في البرتغال في ضوء جديد (٧).

ومما ينبغي تذكره أيضا ، أن الكثيرين من الضباط الشباب أنهوا دراستهم في الجامعة حيث كانوا قد اتصلوا بالافكار الراديكالية وحتى الماركسية. وعلى أية حال. ان مما يثير السخرية أن العامل المباشر الذي أثر في تكوين حركة القوات المسلحة كان الاستياء الذي شعر به الضباط النظاميون إزاء الضباط المجندين الجدد من خريجي الجامعة والذين رقوا بسرعة. وبحلول صيف ١٩٧٢ كانت الحكومة بحاجة ماسة حقا للضباط الصغار ونوي الرتب المتوسطة. فالتجنيد الاعتيادي لم يعد يملا الثغرات. والمجندون من خريجي الجامعة الذين أنهوا لتوهم خدمتهم العسكرية كانوا مصدرا واضحا لتأدية الخدمات كضباط. كان عليهم في الظروف الاعتيادية بوصفهم ضباطا سبق تجنيدهم (يعرفون با ميليشيانوس) أن يدخلوا الأكاديمية العسكرية ومن ثم منحون ، بعد تخرجهم فقط ، صفة القدم. وفي تموز (يوليو) ألغت وزارة الدفاع هذا النظام واستعاضت عنه باجراءات الترقية السريعة التي سمحت له الميليشيانوس ان يقفزوا فوق الضباط الاعتياديين في قوائم الترقية. وقد أصبح الآن مسموحا للضباط المجندين الذين أدخلوا في

هيئة الضباط الاعتيادين بان يحتسبوا مدة خدمتهم في التجنيد فترة للترفية. ولم يكن تدريبهم الأكاديمي العسكري سوى فصلين ، كل واحد نصف سنة ، بالمقارنة مع أربع سنوات للضباط الاعتياديين.

واستثار هذا المرسوم قدرة كبيرة من السخط والعداء في صفوف الضباط الاعتياديين. فأغلبهم دخل الجيش لكي يحصل على تعليم أعلى لم تكن عائلته تستطيع دفع نفقاته. أما الميليشيانوس فقد جاؤوا من أصول غنية نسبيا. وشعرت هيئة الضباط المحترفين بالتهديد وبالإهانة من خلال المقترح الجديد. ولأن الأمر كان على هذه الشاكلة ، فقد كان هناك طوفان من الاحتجاجات قدم إلى الحكومة والموظفين العسكريين الأقدمين. وأشارت رسائل احتجاج وقعها ١٠١ ضابطا أعتياديا الى الجرح الذي ألحق بر بالكرامة والاعتبار والنشاط المهني ، لهيئة الضباط الاعتياديين (٨).

لقد رفضت الحكومة الاستجابة للاحتجاج بأية طريقة هادفة ، حتى وان كان الاحتجاج ند حظي بتأييد رئيس أركان الجيش ، الجنرال غوميش ، الذي كان قد شارك في الانقلاب الفاشل العام ١٩٩١. كان هذا الرفض الفظ من الحكومة لاحتجاجاتهم ، هو بمعنى ما القشة التي قصمت ظهر البعير. لقد توصلوا إلى الاستنتاج بان الخيار الذي أمامهم الآن هو العمل المسلح لتنحية الحكومة ، بعد أن شعروا أن الحكومة تجاهلت بسخرية هيبتهم ومستقبلهم المهني وحياتهم ، وانهم يواجهون حربا أخذوا يدركون على نحو متزايد انهم لا يستطيعون كسبها ، كا راحوا يعون السخط الجماهيري المتنامي في داخل البرتغال. لم يكونوا من الناحية السياسية منسجمين مطلقا. وكان الكثيرون منهم محافظين ، ولكن عددا منهم ، بمن فيه بعض من سبق ان درس العلوم الاجتماعية ، أو كان قد قرأ الماركسية اثناء تلقيه دروسا في الحرب التخريبية في معهد لشبونه للدراسات العسكرية العليا ، أو كان على تماس مع آخرين قرأوها ، اضطلع بدور أساسي في حركة القوات المسلحة وساعدها على ان ترى انه يجب ان يعقب قلب نظام حكم كايتانو الفاشي خطوات لادخال الديمقراطية وحتى التقدم نحو اعادة بناء المجتمع جذريا.

ورغم الدور القيادي الذي قامت به المجموعة الراديكالية في داخل حركة القوات المسلحة، ورغم النفوذ الايديولوجي غير المشكوك فيه الذي كان بمقدورها أن تمارسه على هيئة الضباط والمراتب الأخرى ، أيضا، وبخاصة في السنة الأولى بعد إطاحة كايتانو ، كان من الخطأ اعتبار آن الغالبية من الضباط قد جرى كسبها على اساس سليم لهدف اشتراكي. لقد أشاعت الحروب في افريقيا والتطورات في البرتغال الاضطراب في نفوسهم على نحو عميق. وكانوا قلقين على الغالبية منهم ومستقبلهم. وقد ادركوا أنه يجب أن يحدث انفصام مع الفاشية. ولكن الغالبية تمسكت بافكارها المحافظة ، تلك الأفكار الأكثر طبيعية، بالنسبة للضباط المهنيين، افكار المحافظة الهرمي والطاعة ، انكار تنبع في الغالب من الدوائر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي انحدروا منها.

ان كونيال ، وهو يتناول هيئة الضباط وتزعتها الى التفكير بلغة الانقلاب العسكري أكثر من النظر الى

عملها في صلة مع انتفاضة الشعب الجماهيرية، وبينما يشير الى ان الحزب الشيوعي اتفق مع الضباط الراديكاليين بان عملا يقوم به جزء من القوات المسلحة. .. كان ضروريا لتدمير الفاشية ، يؤكد على :

وان الضباط انفسهم ينتمون إلى هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك. وفي الظروف الزي ما تزال قائمة في البرتغال فان تكوين طبقة عسكرية لا يحطم تماما الروابط بين العسكرد وبين أصله الطبقي. فهناك ضباط من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة هم الأن خدم للإحتكاريين. ولكن ثمة كذلك الكثيرون من الضباط غير الفاشيين الذين يتعاطفون و مشاعرهم ونزعاتهم مع البرجوازية الصغيرة والمتوسطة. وفرارهم في ان يشاركوا في العمل الثوري سوف يظهر عندما تصبح ماتان الطبقتان منهمكتين في نضال سياسي صرح والاعتماد على التحامهم بحركة ثورية ومساهمتهم فيها دون ارتباط بهذه الظروف انما هو وهم» (التأكيد مضاف).

أن هذه الملاحظة الهامة في ما يتعلق بالأصوال الطبقية والاجتماعية للضباط، والطريقة التي انحدروا منها - وهي ملاحظة أبداها كونيال قبل عشر سنوات من إطاحة كايتانو - تنطبق على الفترة بكاملها حتى اليوم. هذا رغم ان بعض الضباط الأفراد يمكن ان يكون قد انفصم جذريا عن ماضيه بحيث ان الروابط الطبقية والعائلية لم تعد تؤثر بأية درجة هامة في اعماله وولاءاته السياسية ، غير انه ، كيا سنرى ، تطور اتجاه بعد ٢٠ نيسان (بريل) ١٩٧٦ نحو اعتبار حركة القوات المسلحة في الواقع مؤسسة مستقلة ذات دور يتميز باستقلاله الذاتي ك «طليعة» لنضال الشعب من أجل الديمقراطية والاشتراكية. وهذا التقويم ل حركة القوات المسلحة، هذا المفهوم القائل بان حركة القوات المسلحة يمكن لها بالاحرى أن تشق لنفسها طريقا مستقلا عن السير وراء الأحداث في الحياة المدنية ، عن الصراع بين الأحزاب السياسية ، عن هجوم ونشاطات العوائل والطبقات التي كان الضباط والجنود لا يزالون يرتبطون بها من خلال التقاليد والعادات والمطامح المشتركة - كان هذا، دون ريب ، سببا رئيسية في الصعوبات التي أحاطت بالثورة البرتغالية منذ بداية عام ١٩٧٠.

وقد عني الطابع الطبقي والاجتماعي المركب لهيئة ضباط القوات المسلحة البرتغالية ، وحركة القوات المسلحة ذاتها ، منذ البداية أنه كان ثمة صراع في داخل القوات المسلحة وضمن حركة القوات المسلحة ، كان الأمر على هذه الشاكلة حتى في الأوقات التي بدا فيها وكان هناك درجة عالية من الوحدة والاتفاق. وكان الصراع بالدرجة الرئيسية بين أولئك الذين أرادوا السير إلى الأمام لاجراء تغيير ديمقراطي عميق واولئك الذين أرادوا الحد من التعديلات بحيث يبقى النظام الرأسمالي في الجوهر ، سليم.

ولكن من الخطأ الاعتقاد بان الصراع كان مجرد صراع بين اليمين واليسار. فالخامس او العشرون من نيسان (ابريل) اطلق مبادرة الشعب وتفكيره بعد خمسين سنة من القمع الاسود.

كان ثمة انفجار من الأفكار والنظريات والتيارات السياسية والنشرات والمنظمات ، وهجمة الملصقات

والشعارات التي ملأت جدران لشبونه والمدن الأخرى بعد سقوط كايتانو، والتشكيلة التي لا يمكن تصديقها من الصحف والمجلات التي ظهرت فجأة ، والطوفان الذي لا نهاية له من الاجتماعات ، الكبيرة والصغيرة ، والطبيعة المتنوعة للخطابات التي كانت تلقى فيها - كل هذا لم يشهد على المدى الرائع الذي بدأ الشعب يستخدم فيه حريته المكتسبة فحسب، بل وايضا على هيجان الأفكار واضطرابها مما اصبح احدى سمات الحياة السياسية في البرتغال في عامي 1974 و ١٩٧٠. لقد أثر المجمع الكامل من الأفكار الذي ظهرت الى السطح نتيجة إطاحة الفاشية في أوسع فئات الشعب وكل المؤسسات الكبرى ، بما فيها القوات المسلحة وحركة القوات المسلحة. وفي هذه الظروف مارست اتجاهات أقصى اليسار تأثير واضحة ، وبخاصة في لشبونة وبعض المراكز المدينية الأخرى حيث كان لها وقع في بعض أقسام العمال والطلاب والمثقفين والصحفيين والمهنيين ومستخدمي الحكومة. ومن الطبيعي بدرجة كافية ، في مثل هذه الظروف، ومع تدفق الآلاف من الشباب والناس عديمي الخبرة السياسية الى الحزب الشيوعي في عامي ١٩٧٩ و ١٩٧٠، ان تجد مثل هذه الافكار اليسارية القصوى تعبيراً لها ايضا في داخل الحزب الشيوعي. وفي الواقع شعر كونيال في اكثر من مناسبة انه من الضروري تحذير اعضاء الحزب وانصاره من هذا الخطأ.

والى جانب ظهور الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي وأحزاب اخرى يمينية، فقد برز عدد من الأحزاب اليسارية ، بما في ذلك بعض الأحزاب التي اعلنت صراحة تطابقها مع التروتسكية والماوية. وفي داخل القوات المسلحة ، وفي حركة القوات المسلحة تبدت كل هذه الاتجاهات السياسية ، وكان لها انصارها. وبسبب الطبيعة الطبقية البرجوازية الصغيرة له والنقباء الذين اسسوا حركة القوات المسلحة وقادرها ، فليس من المستغرب ان تتجلى فيها السياسة البرجوازية الصغيرة ايضا ، بما في ذلك الأشكال المختلفة من اليسارية. ولكن وجد ايضا اتجاه مفهوم للنخبوية العسكرية التي تجلت احيانا لدى اليسار وأحيانا اخرى لدى اليمين. واخذت كلتا الحالتين شكل السعي لاقامة سيطرة عسكرية على الحياة المدنية.

ومع إطاحة الفاشية في ٢٠ نيسان (ابريل) كانت المسألة المطروحة على الشعب هي: ما هو الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه البرتغال الجديدة ؟ ومن الطبيعي أن تقوم الاختلافات حول هذه المسألة الكبيرة. كان بعض هذه الاختلافات ذا طابع كان يمكن له في ظروف أكثر مؤ آتاة أن يحتوي ضمن اطار الوحدة الديمقراطية. وكانت ، على أية حال، ثمة اختلافات ذات طابع أكثر أساسية عكست احتدام الصراع الطبقي ورغبة أقسام من الشعب في السير نحو الاشتراكية. وهذه الاختلافات ، كما انها اشتملت على نزاع اساسي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، كان ينبغي ان تخاض سياسية ليس من اجل مستقبل البرتغال فحسب، بل وأيضا لتوطيد مكتسبات الثورة ودحر اولئك الذين ارادوا تجميدها عند مرحلة مجرد تغيير حكومي دوغا اي تغيير جلي في النظام. وكانت ضمن هذا الصدام الكبير اختلافات اخرى ، بالطبع

، غالبا ما دارت حول المسائل التكتيكية. مثل سرعة التقدم ، ومدى هذا التقدم. مع ان هذه الاراء التكتيكية المتنازعة غالبا ما عبرت ، في شكل خاص ، عن الآراء المختلفة للقوى الطبقية المختلفة إزاء القضايا الكبرى التي كان على الثورة أن تتناولها.

تركزت هذه الاختلافات حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاسمة. واشتملت على تأميم المؤسسات الكبيرة والمدى الذي ينبغي ان يصل اليه هذا التأميم، والاصلاح الزراعي ، مداه وطابعه وأساليب تطبيقه ، ودور حركة القوات المسلحة، والوظائف السياسية الخاصة التي يجب ان تكون مسؤولة عنها ، وعلاقتها بأدوات السلطة والحكومة الاخرى.

والمنظمات الجماهيرية وشكل التحالف الديمقراطي ومكانة الأحزاب وعلاقاتها بالأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية وشكل التحالف الد و وسائل الاعلام العامة ، السياسية في داخله، ومسألة الحقوق الديمقراطية والرقابة الديمقراطية على د مارس من خلالها مطالبه واجهزة السلطة الجديدة على مستوى القاعدة والتي بدأ الشعب بماد مجال نشاطها ، ودور الديمقراطية ، والمؤسسات في الدولة الجديدة ، الجمعية التأسيسية ، ها بالقانون ، وتصفية الانتخابات في العملية الثورية ، والنقابات ، طريقة تنظيمها وعلاقة الاستعمار ، كيف الأطلسي ، والسوق ومتى يجب ان تبدأ، والسياسة الخارجية ازاء حلف شهاب والعالم الثالث. الأوربية المشتركة، والبلدان الرأسمالية الكبرى ، والبلدان الاشتراكية و وواجهت البرتغال الجديدة ايضا عدد من القضايا الحادة مثل البه الة ، والعجز في ميزان ، والسياسة التجارية المدفوعات والتضخم ومسائل البنية الاقتصادية القصيرة والطويلة الأمد مايا الانتاج والانتاجية وضمان حصاد جيد ، وادخال رقابة فعالة في المؤسسات المؤممة ومعالجة فه سكن والعمل لآلاف العائدين إلى الوطن المستعمرات السابقة في بصورة فعالة ، وإيجاد السكن والعمل لآلاف العائدين إلى الوطن من الا افريقيا وما الى ذلك.

بين الأحزاب السياسية كانت ثمة اختلافات كبيرة في الرأي حول جميع هذه المسائل الكثيرة ب ان تتخذ موقفا ازاء مثل في ما يتعلق بما يجب عمله ، وقد وجدت حركة القوات المسلحة أن عليها اله ١٩، اصبحت القوات هذه القضايا. وكما تطورت الأمور في البرتغال بعد ٢٠ نيسان (ابريل) ٩٧٦ المسلحة منغمسة بعمق في السياسة.

كافية أن عمل ٢٠ نيسان داير يا النه قام به الشعب و حركة من الواضح بدرجة كافية أن عمل ٢٠ نيسان (ابريل) الذي فاتها الرئيسي. ولكن القوات المسلحة كان ثورة ديمقراطية معادية للفاشية ، وكان ذلك اتجاهها وهه د الكبيرة والاحتكارات بما ان الفاشية البرتغالية استندت إلى قاعدة اقتصادية من الملكيات العقارية " تهيمن على الصحف الضخمة والمصارف (التي بالاضافة الى امتلاكها المؤسسات المتنوعة ، كانت " ارية في افريقيا وآسيا، الوطنية الرئيسية) وبما انها اعتمدت ايضا على استغلالها للممتلكات

الاستعماد وت الشعب تماما من وبما أن البنية الفوقية الفاشية ، بما في ذلك الدولة والإدارة بكاملها استبعة اثر تقدما من الثورة العمليات السياسية في البلد ومجالات القرار - فمن الواضح أن الاقسام الا البرتغالية ، بما فيها الحزب الشيوعي ، اعتبرت انه كان من قبيل الضرورة الملا وتدمير جذور الفاشية بعد الإطاحة بها، وهذا ما تطلب تأميم الاحتكارات واجراء اصلاح زراعي عميق ، وال من السلطة الكاملة ، التصفية الاستعمار التامة ، مع السماح لشعوب المستعمرات الافريقية بان تمارح : الديمقراطية وكذلك واقامة بنية سياسية وبنية للدولة جديدة في البرتغال تمنح الشعب الحقوق ا الشكل المتقدم من الصلاحيات الديمقراطية للمساهمة في ادارة شؤون البلد. وقد عني مثل هذا ان مدى التأميم (٩٠٪ الديمقراطية انه بينما ستكون الثورة ديمقراطية الطابع من حيث الأساس ، فان * ، اعتبرت أنه كان من قبيل الضب يلحة التقدم الى الأمام والشروع بعملية سريعة واجراء اصلاح زراعي عمية من رأس المال أصبح ملكية للدولة، وبذلك قصم ظهر رأسمالية الدولة الاحتكارية السابقة) ، والاصلاح الزراعي العميق في الجنوب الذي دمر نظام الملكية الكبيرة الخاصة للارض. وخلق الاشكال الجديدة من سلطة الشعب. كل هذه الأمور فتحت الفرص أمام الشعب للتقدم نحو الاشتراكية.

ربما يكون قد بدا في الأيام المندفعة من عامي ١٩٧4 و ١٩٧٠ أن مثل هذا التقدم مدرج ضمن المهمات الآنية العاجلة. ومن المؤكد انه لم يكن من غير المألوف ان تسمع مناقشة سياسية تقول أنه كان أمام البرتغال خياران فقط : إما دفع الثورة نحو الاشتراكية بسرعة ، أو العودة الى الفاشية من جديد. والخيار الثالث ، وهو شكل مؤقت من الديمقراطية البورجوازية ، حتى وان كان نوعا متقدما مع وجود رأسمالية احتكارية أضعفت كثيرا وان لم تدمر تدميرا كاملا ، لم يكن يعتبر خيارا واقعيا - لا بالنسبة للطبقة الرأسمالية ، ولا للشعب العامل. وأية محاولة لإقامة نظام حكم بورجوازي ديمقراطي ، كانت ستفشل كا تيل ، لانه في بلد مثل البرتغال لا نستطيع البرجوازية ان تزدهر (بسبب حالة تخلف اقتصادها سابقا على الاستغلال. الاستعماري) الا من خلال الاستغلال الإقتصادي الأكثر شدة للشعب العامل. وتتابع الحجة أن هذا لا يكون واردا لو توفرت للشعب الإمكانات الديمقراطية لتنظيم مقاومة مثل هذا الاستغلال. وبالتالي ، فان أي طريق ديمقراطي بورجوازي ، كان سيؤدي من جديد وبسرعة إلى أكثر أنواع القمع شدة ، إلى الفاشية.

من الواضح حقا أن الثورة لا تستطيع المراوحة في مكانها ، وان أية محاولة لتجميدها سوف توفر فرصا للرجعية للضغط من أجل خطوات تسلب الشعب المكتسبات التي حققها. ولكن هذال ولن يستبعد بالضرورة إمكان أن تكون هناك فترة مؤقتة يخاض خلالها النضال من أجل هذا الخيار السياسي - الى الأمام أم إلى الخلف. وهذه الفترة المؤقتة ، التي يمكن لمداها ان يكون نصيرا أو طويلا ، ستكون فترة يجري فيها النضال في ظروف تقترب من الظروف في نظام ديمقراطي بورجوازي.

وعلى المرء أن يبدي هنا بعض الحذر بالطبع. فالبرتغال في نهاية المطاف ليست ديمقراطية برجوازية

اعتيادية حتى في ظل حكومة سواريش. اولا لان الاقتصاد و غير اعتيادي ،، طالما أن ظهر الرأسمالية الاحتكارية البرتغالية قد قسم. يضاف إلى ذلك ، أن البرتغال خارجة لتوها من فترة ثورية كبرى ، وحتى لو كانت الثورة المناهضة للفاشية ، التي وجهت ضربات قوية لنظام الرأسمالية الاحتكارية بكامله ، قد عانت من نكسات وجرى ابطاء العملية الثورية ، فان قوة الحزب الشيوعي والقوى اليسارية والديمقراطية الأخرى ، والمصاعب التي تواجه أية محاولة يقوم بها رأس المال الكبير لاستعادة ما فقده ، تجعل من الممكن حدوث نهوض جديد للثورة.

وسارت البرتغال منذ صدور هذا الكتاب شوطا ملموسا باتجاه اليمين. فقد خسر الاشتراكيون نبادتهم للحكومة وسيطرت الأحزاب والقوى اليمينية على مقاليد الحكم [الناشران بيد أن هذا ليس أمرا حتمية. إذ مع المساعدة من الدول الغربية الكبرى ، يمكن للحقن الجديدة من رأس المال أن تساعد على دعم نظام للاقتصاد المختلط ، وان تعيد هيمنة رأس المال الكبير بثبات. ويمكن لحكومة ذات سياسة موالية للرأسمالية ان تفيد حتى من المؤسسات المملوكة للدولة ، بما فيها المصارف ، لتحويل البرتغال بصورة أكثر حسا للسير في طريق رأس المال الاحتكاري. ولذلك ، فان البرتغال تواجه مستقبلا معقدة جدا سيكون من قبيل التسرع الإدعاء بانه يمكن وضعه في صيغة واضحة هي إما - أو : إما الاشتراكية او العودة الى الفاشية. ان الطريق الى الاشتراكية يمكن ان يكون عبر طور شبه ديمقراطي بورجوازي ، وإن يكن قصيرا ، وإن يكن شكلا غير كلاسيكي من الديمقراطية البورجوازية ، وإن يكن طورا تتشابك فيه المبادرات والعمليات الثورية الكبرى مع الإجراءات والنشاطات ذات الطابع الأكثر دستورية ، الشبيهة اكثر بتلك المرتبطة عادة بالأنظمة الديمقراطية البورجوازية الاعتيادية.

من الممكن أن بعض القوى اليسارية ، بما في ذلك الحزب الشيوعي ، لم يضع في الاعتبار بصورة كاملة مثل هذه الامكانات خلال انتفاضات عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٠. ففي غمرة مثل هذا الانفجار السياسي المفاجيء ، حينها تنخرط في العمل فرى واسعة من الشعب ، وحينها تستلزم حاجات الثورة ذاتها أن تدفع العملية الى الأمام بالقدر والسرعة الممكنين سياسيا ، وحينها يكون. في الواقع ، فعل الدفع الى الأمام ذاته ضروريا إلى حد ما لكي تقدر القوة النسبية للقوى المتصارعة ، حينما يكون هذا كله متوفرا فان من الغريب الا نبرز اتجاهات الاندفاع أو التفاؤل المفرط. والشيء الحيوي هو ان على الحزب الثوري ان يقوم علاقة القوى ، ويعيد تقويها باستمرار ، ان يقدر على نحو صحيح كلا من قوته الخاصة وادراك الشعب ومزاجه. والحزب يمكن ان يبالغ في سرعة تحقيق غايته. ولكنه اذا أدرك ذلك في الوقت المناسب ، وقام بتراجع جزئي منتظم ، يمكن أن يكفل عدم معاناته خسائر حقيقية ، ويكون لديه بذلك الوقت والفرصة لاعادة تجميع قواه والاستعداد لاختبار القوة التالي.

وما ينبغي تذكره أن الثورة البرتغالية حدثت في ظروف غير اعتيادية. فمع انه ثمة قدرة واسعة من الوحدة المعادية للفاشية كان قد تعزز قبل ٢٠ نيسان (ابريل) ، الا انه لم تكن ثمة اتفاقية راسخة بين

القوى المعادية للفاشية حول برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي ينفذ بعد إطاحة الفاشية.

ومع ان الحزب الشيوعي البرتغالي والقرى الأخرى المعادية للفاشية اضطلعت بدور كبير في تعزيز الحركة الشعبية الديمقراطية قبل إطاحة كايتانو ، ومع أن الحركة الشعبية الديمقراطية في البرتغال وحركات التحرر الوطني في افريقيا ساعدت على خلق التغييرات التقدمية الضرورية في داخل القوات المسلحة ، ومع ان تحرك الشعب في البرتغال في يوم ٢٠ نيسان (ابريل) ذاته وما تلاه من أيام دعوات العسكريين إلى عدم الخروج إلى الشوارع، كانت مساحة حيوية في الانتصار الديمقراطي ، إلا أن حركة القوات المسلحة هي التي كانت قد وجهت الضربة المادية الفعلية التي أطاحت أخيرا نظام الحكم.

لقد اشترك كل من القوات المسلحة وفئات واسعة من السكان المدنيين في إطاحة الفاشية البرتغالية. ونمتع هذا العمل بتأييد أغلبية واسعة من الشعب. وهكذا لم يكن ٢٠ نيسان (ابريل) انقلابا بل ثورة.

ورغم ذلك ، فان حركة القوات المسلحة لعبت دورا أساسيا ، وبالتالي أحتلت بعد ٢٠ نيسان (ابريل) مواقع حاسمة بتأييد شعبي. وهذا ما ترك أثره في طابع الطور التالي من الثورة ومسارها. ان تحالف الحركة الشعبية مع حركة القوات المسلحة قد ألحق الهزيمة بالفاشية. وكان التحالف القاعدة والضمانة الأفضل لصيانة الثورة ، ولتحقيق التغييرات الكبرى في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفتح الطريق إلى الاشتراكية.

ولكن بسبب احتفاظ حركة القوات المسلحة بروافع اساسية في السلطة ، وبسبب ان الحركة المدنية المعادية للفاشية لم تكن قادرة على صياغة برنامج موحد قبل إطاحة نظام الحكم القديم ، فقد اصبح برنامج حركة القوات المسلحة البرنامج الأساسي للقرى التقدمية بدلا من ان تشترك حركة القوات المسلحة والحركة المدنية في اعداد برنامج مشترك يمكن للحركة الديمقراطية بأسرها ان تتوحد حوله. وانه لمن غير الملائم مناقشة ما اذا كان من الواجب سلوك هذا الطريق أو عدم سلوكه. لقد تطورت الأشياء بهذه الطريقة ، وبالتالي ، فقد كان هذا هو الواقع الذي توجب أن يواجهه الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الاخرى. الا انه لمن قبيل الرياء والعبث المجادلة ، كما يفعل البعض ، بان الجيش ينبغي ان يقوم بدور غير سياسي. . ان الجيش يجذب الى السياسة ، اذا صح التعبير. ولكن تجارب العديد من البلدان. ومن بينها التجربة البرتغالية. تؤكد ان ثمة تعقيدات وحتى مخاطر ترتبط بالدور السياسي للقوات المسلحة. فالجيش ليس حزبا سياسيا. وليست أية منظمة تكون في داخل القوات المسلحة ، مثل حركة القوات المسلحة بديلا لحزب سياسي ، وبخاصة لحزب الطبقة العاملة حتى وان تكن من التقدمية بالدرجة التي كانت عليها حركة القوات المسلحة. فالجيش (وهذا ينطبق على حركة القوات المسلحة ايضأ) يمثل طبقات اجتماعية واتجاهات سياسية مختلفة. ولدى دوائره الفائدة مصالحها وارتباطاتها الخاصة التي تؤثر فيها ، ولها أيضا مطامحها الخاصة التي تكون خطرة في بعض الاحيان.

يجب على الطبقة العاملة بكل تأكيد ان تسعى إلى التأثير في القوات المسلحة باتجاه تقدمي وتبحث عن اشكال من الوحدة معها من أجل اهداف ديمقراطية معينة ، وبخاصة مع كادرها الأكثر تقدما من الناحية السياسية. ولكن لا القوات المسلحة بمجموعها ولا القسم التقدمي داخل القوات المسلحة مثل حركة القوات المسلحة ، يمكن أن يضطلع بدور طليعة الثورة حملها يكون للسكان المدنيين بالفعل منظماتهم الخاصة وأحزابهم السياسية وتقاليدهم النضالية. وفي مثل هذه الظروف فان أية محاولة تقوم بها القوات المسلحة ، أو قسم منها ، للاضطلاع بدور الطليعة السياسية يمكن أن يخلق صعوبات للحركة الثورية ، هذا فضلا عن المخاطر المستقبلية التي يمكن المثل هذه السابقة أن تولدها. فالطبقة العاملة لا يمكن أن تخضع نفسها مطلقا للقوات المسلحة ، ولا أن تتخلى عن حقها في العمل من أجل موقعها كقيادة للشعب العامل بأسره وكسب هذا الموقع. إنها ليست مسألة ادعاء الطبقة العاملة حق احتكار محصور مقدما ، بل مسألة امتلاك الحق والإمكانات لكسب موقعها القيادي ، وليس اغتصاب القوات المسلحة لهذا الحق بأسلوب قسري.

آن ضرورة تفادي مثل هذا الخطر لا تقلل أبدا من المغزى الإيجابي للدور الذي اضطلعت به حركة القوات المسلحة في الإطاحة بالفاشية. يضاف إلى ذلك ، الحقيقة الماثلة في أن غالبية حركة القوات المسلحة وفي الواقع غالبية القوات المسلحة بكاملها قد رفضت السير في طريق سبينولا للثورة المضادة ، بل أظهرت عوضا عن ذلك أنها راغبة في تأييد اولئك الضاغطين من أجل تغييرات جذرية ، بما في ذلك تأميم الاحتكارات على نطاق واسع والاستيلاء على الملكيات العقارية الكبيرة ، كانت عاملا في الوضع الذي لم تكن تستطيع القوى الثورية الا الترحيب به. وحتى بعد الميل نحو اليمين في آب (أغسطس) ١٩٧ عقب إطاحة حكومة غونزالفش ، وحتى بعد المغامرة اليسارية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ ، كانت القوات المسلحة ما تزال مستعدة لدعم الدستور الجديد بأهدافه الواضحة في صيانة اجراءات التأميم والاصلاح الزراعي ، والتقدم نحو هدف الاشتراكية.

وهكذا ، بينما كانت حركة القوات المسلحة غير قادرة على القيام بدور طليعة الثورة بسبب طابعها الطبقي والاجتماعي المتنافر ، كان لها دون ريب دور أساسي تلعبه في العملية الثورية. وهذا لا يعود فقط الى الحقيقة الماثلة في أنها كانت مؤسسة مسلحة لا يمكن تجاهل ردود أفعالها ، ولكن أيضا لأنها أظهرت رغم الاختلافات في داخل صفوفها ، تأييدها للاهداف التقدمية ، وقدرتها السياسية على تقديم مساهمة هامة لتلك الغاية ، حتى وان لم يكن دورها متسقا لأسباب تحتاج إلى دراستها.

كانت الوحدة بين حركة القوات المسلحة والحركة الشعبية هي القوة المحركة الرئيسية طيلة مامي ١٩٧٩ و ١٩٧٠ ، وفي ٢٠ نيسان (ابريل)١٩٧4 ذاته ، وخلال الأزمة الحكومية في تموز بولىں ١٩٧٦ ، وفي أثناء المحاولة الانقلابية ل « المسيرة الصامتة » في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦ ، وفي دحر انقلاب آذار (مارس) الذي دعمه سبينولا ، وخلال النضالات الكبرى للاستيلاء على الملكيات العقارية الكبيرة وتأميم الاحتكارات الكبرى ، غير انه ، في نهاية المطاف ، كان وما يزال النشاط والتنظيم والنظرة

السياسية للطبقة العاملة وحلفائها العامل الحاسم. ان وحدة الطبقة العاملة مع الطبقات الأخرى أمر حيوي. فاذا ما تحطمت وحدة الطبقة العاملة بصورة جدية ، فان مقدرتها على كسب القوى الطبقية الاخرى الى صفها تصاب بالضرر على نحو خطير ، وهذا بدوره، سوف يضعف الروابط بين الحركة الشعبية والقوات المسلحة بما يترتب على ذلك من انقسامات في داخل القوات المسلحة ذاتها، وهذا ما حدث ل حركة القوات المسلحة ان الانقسامات التي نشأت في داخل حركة القوات المسلحة وأدت إلى انهيارها كانت جزئيا انعكاسا للصراع الطبقي المحتدم في البلد، ولكنها عكست أيضا الانقسام في صفوف الطبقة العاملة وحلفائها ، بما في ذلك الانقسامات بين الحزب الشيوعي وبين الحزب الاشتراكي من جهة (والانقسامات بين الشيوعيين وبين القوى السياسية التي الى يمين الحزب الاشتراكي) ، ومن الجهة الأخرى ، الانقسامات التي خلقتها على الجانب الآخر نشاطات المنظمات اليسارية المتطرفة.

وكما نوهنا سابقا ، فانه لمن الخطأ اعتبار القوات المسلحة في بلد رأسمالي مؤسسة موحدة متجانسة تكون على الدوام وبصورة حتمية الى جانب الرجعية مما يوجب اعتبارها عدوا دائما. انه الحقيقة أن القوات المسلحة في ظل الرأسمالية وبصورة أكثر تأكيدا في ظل الشكل الفاشي من الحكم الرأسمالي ، تكون جزءا من سلطة الدولة للاحتكارات الكبيرة وملاك الارض الكبار ، وتضطلع بدور خاص في المحافظة على تلك السلطة بقمع الشعب اذا كان ذلك ضروريا. وهذا ما كانت عليه الحال في البرتغال طيلة السنوات الخمسين من الحكم الفاشي.

ولكن الجيش يتكون من ناس. وحتى ولو كان منظما كمؤسسة منفصلة تواصل القيام بوظائفها منعزلة عن الشعب الى حد كبير ، فانه لا يتواجد في فراغ. انه جزء من المجتمع الذي هو ذاته خاضع لعملية من التغيير المستمر. وللاحداث السياسية تأثيرها في الفئات المختلفة من الشعب في هذا الاتجاه أو ذاك. والجيش ليس حصينا ازاء هذه العملية ، وبخاصة في فترات الأزمة السياسية والتغيير السريع والصاخب. وينبغي أن نتذكر ان الجيش يتألف من اناس ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية المختلفة ، ولهم أهداف سياسية مختلفة وآراء متنوعة.

وتحت تأثير غليان سياسي الذي حدث في البرتغال خلال السنوات القليلة الماضية منا إطاحة الفاشية ، فان كل الاتجاهات السياسية الموجودة في صفوف الشعب ، من أقصى اليسر ال أقصى اليسار ، وجدت تعبيرا لها في القوات المسلحة البرتغالية. فاليمينيون ، والتقليد، و از والليبراليون ، والاشتراكيون الديمقراطيون ، والاشتراكيون والشيوعيون. كل هؤلاء وجدوا انصارا لهم بين الرجال ذوي البزات العسكرية. وتجلت النزعة اليسارية المتطرفة هناك بطرق عديدة. بعض الأحيان في اشكال بدائية من النزعة الفوضوية ، والتحلل من الانضباط و ما الصبر وفقدان الخبرة السياسية. وفي أحيان أخرى كانت الاتجاهات اليسارية المتطرفة سيا بوضوح أكبر ، تلهمها المنظمات الخاصة في الحياة المدنية. وكانت هناك اتجاهات مختلفة 1 القمة ، وكذلك في القاعدة بين الجنود الاعتياديين والبحارة ورجال القوة الجوية.

لم يكن التنوع السياسي في القوات المسلحة وفي داخل حركة القوات المسلحة ذاتها سوى أمر متوقع ، ما ان التنوع السياسي موجود في المجتمع بأسره. والاختلافات في الآراء السياسية في داخل حركة القوات المسلحة ما كان يمكن أن تصبح على مثل هذه الحدة ولا أن تتخذ أبعادا لقضية سياسية كبرى لو أن وحدة القوى الديمقراطية كانت وطيدة بين السكان المدنيين وأحزابهم ومنظماتهم. ومثل هذه الوحدة الأخيرة مسألة أساسية. وكانت وحدة الحركة الديمقراطية المدنية شرطة أوليا حيويا لوحدة حركة القوات المسلحة في الأيام الحيوية من عام 1975. وكان المركز من تلك الوحدة هو الوحدة بين الشيوعيين والاشتراكي. وخبرة البرتغال تؤكد ببساطة عبر كل الخبرات الأوروبية الغربية خلال ما يزيد على خمسين سنة ، و بالأخص أن عدم الوحدة بين الشيوعيين والاشتراكيين يفتح الطريق أمام الرجعية.

الصفت سنة ١٩٧٠ بدرجة عالية من الحرج بالنسبة لمصير الثورة ، وكانت معقدة للغاية أيضا حيث تأرجح المسار الرئيسى للثورة الى الأمام والى الخلف بين الاتجاهات المتناقضة والمتنازعة. لقد استمرت الثورة في تقدمها السريع إلى الأمام حتى آذار (مارس)١٩٧٥(وقت هزيمة انقلاب سبينولا). وكونت الفترة من نيسان (ابريل) إلى آب (اغسطس) ١٩٧٠ خمسة شهور من الصراع الشديد الذي انتهى بانتصار الانتماء اليميني ، وذلك باجبار حكومة غونز الفش على الرحيل. ومن آب (أغسطس) إلى تشرير اب (نوفمبر) كان الصراع مايزال شديدا ، وانتهى مع العمل اليساري سيء الحظ لقسم من القوات المسلحة وما تلاه من مزيد من الانحدار نحو اليمين. ومنذ ذلك الوقت استمر التحول نحو اليدين في كل من القوات المسلحة وفي الدولة بأسرها ، وكذلك في الحكومة والسياسة المدنية بصفة عامة وما الملخص ينبغي ألا يؤخذ على أنه يعني أن عام 1975 كان عام تراجع للثورة على طول الخط در تحققت مكتسبات حتى ضمن الانتكاسات - ان توطيد الحزب الشيوعي والمنظمات الجماهير، بما في ذلك النقابات مضي قدما كا تعززت مكتسبات الاصلاح الزراعي والتأميم. و محدث اواني الأعمال الجبارة قامت به الطبقة العاملة في المدن والريف. واستمرت الحركة التقدمية في الحصول في النبرة و زادت من إدراكها السياسي. الا أن المرء يستطيع أن يلاحظ بعد انتخابات نيسان (ابريل / ١٩٧٠ تحولا واضحا تماما في الميزان في الوضع السياسي العام ، تحولا نحو اليمين.

سال فان عملية الثورة بكاملها كانت معقدة ومتناقضة للغاية بحيث أنه حتى قبل سحق انقلاب ما في آذار (مارس) ١٩٧٠ كانت هناك مؤشرات على ظهور اتجاهات أكثر محافظة. أن : البرنام سادي والاجتماعي الذي أصدرته الحكومة التي سيطرت عليها حركة القوات المسلحة لي شبيه (1) ١٩٧٠ لم ينطو على تحول حاسم في الملكية الاقتصادية للمؤسسات الكبرى. فقد أعلنت الدولة ل 51% لكل المناجم الرئيسية وكذلك لاستغلال النفط والغاز الطبيعي.

وأدرجت اجراءات تأميم أخرى ، ولكن لم تكن بينها المصارف وشركات التأمين التي كانت الدعامة الأساسية للشركات المتحدة الضخمة (احتكارات أفقية غطت مدى واسعا من الصناعات التحويلية

والخدمات المختلفة ، والتي كانت تلك الصحف الوطنية اليومية الكبرى وترعى مالية حزب الشعب الديمقراطي والوسط الاجتماعي الديمقراطي (ينبغي ألا يخلط بينه وبين الحزب الاشتراكي)(١٠).

والبرتغال بالتغييرات الاقتصادية المحدودة بالمقترحات أعلاه ، سوف تبقى راسمالية بصفة حاسمة ، مع وجود قطاع دولة كبير. ويشمل البرنامج أيضا مصادرة الملكيات العقارية الكبيرة ، ولكن هذا الاجراء على أهمينه لن يغير طابع الاقتصاد بكامله.

عجلت محاولة انقلاب سبينولا في آذار مارس)١٩٧٠ بتحول حاد نحو اليسار. ولم تكشف عشية الانقلاب عن التوتر السياسي في البلد فحسب ، بل وأيضا عن التوتر والانقسام في داخل القوات المسلحة ، بما رافقه من بروز صعوبة متزايدة لدى بعض الضباط في السيطرة على القوات التابعة لهم. وجاءت الانتخابات في نهاية شباط (فبراير) لمجالس الجيش والقوة الجوية دليلا على التناقضات في الوضع. وقد فشل في الانتخابات مشاركون معروفون في أحداث ٢٠ نيسان (ابريل)١٩٧٩ مثل ميلر انطونيش ، واسكولورنتسووالاكثر يسارية أوتيلودي كارفالو. ولكن كان بين الذين نجحوا صديقان السبينولا. وأعقب فشل انقلاب سبينولا في ١١-١٢ آذار مارس) تغييرات اقتصادية وسياسية بدت وكأنها تضع البرتغال في مساريسارى. وتحت ضغط مستخدمي المصارف والشعب بصورة عامة ، أمت المصارف. وعنى ذلك أن الشركة المتحدة الضخمة والصحف اليومية الوطنية أصبحت تحت سيطرة الدولة ايضا.

وفي الوقت نفسه تحركت القوى الأساسية في حركة القوات المسلحة لزيادة سيطرتها العسكرية على الدولة والحكومة ، وألف مجلس ثوري أعلى جديد ، ليحل محل مجلس الدولة السابق. وضم المجلس الأخير ممثلين مدنيين ، بينما كان المجلس السابق هيئة عسكرية صرفا ، وقد جعل مسؤولا أمام الجمعية العامة لحركة القوات المسلحة فقط ، ووعد المجلس الثوري الأعلى باجراء انتخابات في نيسان (ابريل) ١٩٧٠، ولكنه احتفظ أيضا بحق نقض (فينو) أي قرار للحكومة المدنية.

وهكذا كانت البرتغال في آذار (مارس) ١٩٧٠ في خضم وضع متناقض للغاية. فقد أحرز الشعب مكتسبات ديمقراطية كبرى ، وتكونت منظمات جماهيرية وأحزاب سياسية ، واتخذت اجراءات اقتصادية عميقة ، قصمت ظهر الاحتكاريين وكبار ملاك الأرض السابقين. ومن جهة أخرى ، فان الاختلافات في البلد بأسره حول أي نوع من البرتغال الجديدة يجب أن يبني ، وجدت تعبيرا لها في داخل القوات المسلحة وحركة القوات المسلحة. وتشابكت مع هذه الاختلافات السياسية ، توترات في داخل حركة القوات المسلحة ايضا ، وبينها وبين السكان المدنيين والأحزاب السياسية حول الدرجة التي يجب أن يشارك فيها العسكريون بالحكومة والدولة ، والشكل الذي ينبغي لهذه المشاركة أن تتخذه.

كان ثمة رأي قوي في داخل حركة القوات المسلحة. بدا قويا في ذلك الوقت في الأقل ، مع أن الأحداث التالية ألقت ظلا من الشك على الدرجة التي كان فيها موقفا مدعوما بثبات - رأي يقول إن العسكريين

وجدوار هنالكي يبقوا ، بقدر ما كان الأمر متعلقا بالحياة السياسية في البرتغال. وتجلى هذا الاتجاه جزئيا في. الميثاق مع الأحزاب ، الذي اتفقت عليه الأحزاب وحركة القوات المسلحة في عشية الانتخابات ، وأعطى بعض الضباط انطباعا بأنه راغب في الرجوع عن وعود ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٩، وعازم على فتح الطريق أمام هيمنة عسكرية على الحكومة والدولة والحياة السياسية بكاملها. وبدا أن العودة الى الحكم المدني كان ينبغي أن تتم تحت سيطرة أبوية ولكن حازمة من قبل العسكريين أنفسهم. وأخذت عناصر قيادية في حركة القوات المسلحة ، في مجرى الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٠، تطرح أفكارا حول تأليف حزب سياسي جديد او د قوة سياسية جديدة ، تكون وسطا بين الشيوعيين والاشتراكيين. وذهب القائد جيشوينو ، وكان أنداك وزيرا للاعلام ، الى حد القول بأنه كان من و الخطأ. بالنسبة ل حركة القوات المسلحة أن تسمح بتكوين الأحزاب السياسية التي كانت ، حسب رايه ، تعيق عمل حركة القوات المسلحة عن طريق نزاعاتها المستمرة الواحدمع الأخر. وهكذا ، فان أقساما من حركة القوات المسلحة ، فقدت ثقتها بالأحزاب السياسية وناشدت الناخبين أن يتركوا أوراقهم الانتخابية بيضاء اذا لم يستطيعوا أن يحددوا الحزب الذي بصوتون له. وهذا اقتراح يمكن أن يكون غير ضار ، ولكنه في الظروف السائدة آنذاك ، وبالنظر لتصريحات القادة العسكريين المشوهة السمعة الأحزاب السياسية ، فسر على أنه محاولة من قبل حركة القوات المسلحة أن تكفل لنفسها تأييدا نويا. وهذا ، كما قيل ، يمكن أن يشجع حركة القوات المسلحة على الدخول في الميدان السياسي بصورة مباشرة أكثر مما فعلت حتى الآن ، وباستقلال عن الأحزاب السياسية.

ومسألة ما اذا كانت هذه المخاوف مبالغ فيها أم لا ، هي الان الى حد ما مسألة أكاديمية. ولكن الاتجاهات كانت موجودة ، ومشاعر القلق النابعة من ذلك بين الناس كانت موجودة أيضا. وكانت هذه عوامل لها وزنها خلال الانتخابات وبعدها. فالحملة ، والنتائج والأحداث التي أعقبتها بسرعة ، خلقت وضعا جديدا بالمرة كان قد غير ، في ستة عشر شهرا ، ميزان القوة في داخل القوات المسلحة ، وفي الحكومة ، وفي البلد بكامله ، نحو اليمين.

ومالا ريب فيه أن الأحداث التي أعقبت انتخابات الجمعية التأسيسية في نيسان (ابريل)١٩٧٠ ساعدت على تعميق الانقسامات في صفوف الحركة المدنية ، وهذا ما فاقم باطراد الانقسامات في داخل حركة القوات المسلحة والقوات المسلحة بصفة عامة. وثار جدل حول ما اذا كان ينبغي للانتخابات أن تجري في هذا الوقت المبكر بالنظر للحقيقة الماثلة في أن الثورة الديمقراطية لم تكد تمس النصف الشمالي من البرتغال ، أو ماديرا وازور ، حيث كانت تعيش الغالبية. لقد كانت الرجعية في هذه المناطق متحصنة بقرة ، يدعمها كهنوت الكنيسة الذي يعتبر من بين أكثر الهيئات الكهنوتية تخلفا ومحافظة وظلامية في اور وبابكاملها ، والذي كان دعامة أساسية من دعامات الفاشية طيلة السنوات الخمسين من الطغيان. وما على المرء الا أن يقرأ تقارير الصحفيين الذين زاروا الشمال ليدرك النظرة العامة المشبعة بالجهل ومن

وجهة نظر التقدم السياسي ، كان من المفضل لو أن الحزبين الاشتراكي والشيوعي اتفقا ، قبل الانتخابات ، على استراتيجية مشتركة. والحزبان لم يكونا ، بمعنى من المعاني ، بحاجة الى الاتفاق حول السياسة كثيرا جدا ، طالما أنها اتفقا على دعم البرنامج الذي طرحته حركة القوات المسلحة ب ولكن اتفاقا على قوائم مشتركة ، على سبيل المثال ، كان يمكن أن يكون مفيدا لكلا الحزبين ، وأن يعزز موقع اليسار بمجموعه.

الا أنه رغم هذه النواقض والمعرفة بأن ترهيب الناخبين كان أمرا محتملا في الشمال المتخلف ، فان الانتخابات مضت قدما ، حتى وان كانت لجمعية تأسيسية ذات وظيفة محددة هي إعداد الدستور ، ولم تكن انتخابات برلمانية. وشارك في الانتخابات ٩٢٪ من الناخبين.

ان الانتخابات ، كما لاحظنا بصدد الأزمة في شيلي ، ليست أبدا المؤشر الوحيد على علاقة القوى الطبقية. فالبنية الطبقية وقدرة الطبقات المختلفة على توحيد وتنظيم قواها ، والدرجة التي تشارك فيها بالحركة الفعلية والنضال من أجل أهدافها السياسية الخاصة ، عوامل أساسية ينبغي لأي حزب ثوري أن يضعها في الاعتبار عندما يزن القوة النسبية للقوى الطبقية المتصارعة ، وبالتالي عندما يقرر استراتيجيته وتكتيكاته. ويجب أن يتضمن التقويم أيضا موقع الدولة ومؤسساتها ، بما في ذلك القوات المسلحة. وفي وضع لا تهتم فيه أغلبية الشعب بنتائج انتخابات خاصة - إما بسبب أن الظروف التي عقدت في ظلها غير معقولة للغاية (تحت القمع الفاسي ، أو في ظروف تسمح بتزييف النتائج)، أو بسبب أن الظروف في البلد بانت على نحو بحيث وجد الشعب طريقا ثوريا آخر أكثر ملاءمة ، كما فعل العمال الروس عندما ر تخطوا الجمعية التأسيسية المنتخبة وتسلموا السلطة من خلال أجهزتهم المنتخبة ، السوفيتات - في مثل هذا الوضع فان حزبا ثوريا سيعطي مثل هذه النتائج الانتخابية وزنا محدودا في تقوية العام.

كيف يمكن ، اذن ، أن يحكم المرء على نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية في البرتغال في نيسان (ابريل) ١٩٧٠، والأحداث التي أعقبتها ؟ ان تحليل النتائج يكشف عن طبيعة المسألة. وعل العموم ، فان الحزب الشيوعي الذي كان الحزب الرئيسي للمقاومة المناهضة للفاشية ، حصل على حوالي ٧٠٠ ألف صوت ، أي ٠٣ ,١٢٪ من مجموع الأصوات (١١). وفي الجنوب ، في المراكز الصناعية الأساسية ومناطق العمال الزراعيين ، كانت الأصوات التي حصل عليها الشيوعيون أعلى بكثير من معدلهم الوطني ، وقد وصلت الى ما يقرب من 40٪ في بعض الدوائر الانتخابية. وعلى أية حال ، كانت اصوات الشيوعيين في بعض الدوائر الانتخابية في الشمال المتخلف ، مندنية بحيث وصلت الى ٢ أو ٣. ان التصويت العام المتواضع للحزب الشيوعي - الذي هو بحد ذاته انجاز مشرف بعد خمسين سنة من الفاشية - كان مقياسا للتأييد الذي حصل عليه الحزب حتى الآن. والاختلافات الواسعة بي أصوات الحزب في الشمال والجنوب عندت المسألة على ما فيها من تعقيد.

أن الأصوات العالية نسبيا التي حصل عليها الحزب الاشتراكي (۳۷٬۸۷ ٪) وحزب الشعب الديمقراطي (۲۹ , ۳۸) (۱۲) - وهذا ما منح 64٪ من الأصوات لهذين الحزبين اللذين كانا ، آنذاك ، في الحكومة الى جانب الحزب الشيوعي والعسكريين - شجعت الحزبين على الضغط من أجل وزن أكبر في الحكومة. وقد أظهرت الأحداث التالية أنه رغم ادعائهما بأنهما كانا يبحثان عن مجرد قوة في الحكومة تتناسب مع حجم أنصارهما في البلد ، الا أنهما ، في الواقع ، كانا يسعيان للهيمنة على الحكومة لكي يغيرا مسار الثورة.

كان الحزب الشيوعي ، منذ لحظة الاطاحة بكايتانو ذاتها قد وضع في مركز استراتيجيته وحدة الحركة الشعبية وحركة القوات المسلحة. ولكن كيف تتعزز هذه الوحدة ، وكيف تتم المحافظة على الحركة المدنية ذاتها موحدة ، وكيف يمنع وقوع الانقسام في داخل حركة القوات المسلحة ، وكيف تتم المحافظة على توازن سياسي بين الجناحين المدني والمسلح من هذا التحالف ، توازن سيصون القوى السياسية من أن يهيمن عليها العسكريون ؟ تلكم هي المسائل الكبيرة التي كان ينبغي معالجتها.

لقد رأى الحزب الشيوعي الحركة الشعبية بالدرجة الأساسية من زاوية المنظمات الجماهيرية المختلفة للشعب العامل: النقابات منظمة في هيئتها النقابية الموحدة (أنترسنديكال)، ولجان العمال في المصانع ، ولجان الأحياء السكنية التي تألفت في كل أنحاء البلد ، والجمعيات الشعبية والاتحادات الفلاحية في الريف ، واتحاد العمال الزراعيين ، وحركات الطلاب والنساء. وكل هذه هيئات ديمقراطية غير حزبية قائمة على مبدأ وحدة الناس من أجل مهام خاصة ، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. كان الحزب الشيوعي يعتبر هذه المنظمات الجماهيرية ، التي حظيت بمساندة الحزب الشيوعي والأحزاب اليسارية الأخرى ، النواة الأساسية للحركة الشعبية ، التي توفر مع حركة القوات المسلحة ، المحرك للثورة. وبالاضافة إلى هذه المنظمات الجماهيرية للشعب العامل كان الحزب الشيوعي يعمل ايضا للتأثير في أقسام مختلفة من الفئات الوسطى ، بما في ذلك المزارعون الصغار ، والتجار والصناعيون الذي استهدف أن يكسبهم كحلفاء للطبقة العاملة.

لقد تمتع الحب الشيوعي ، وما يزال يتمتع - بنفوذ كبير في العديد من المنظمات الجماهيرية ، بما في ذلك في هياتها القيادية. ولكن هذا لا يعني ، بالطبع ، أن أغلبية أعضائها ، حتى عندما تكون قيادات هذه المنظمات شيوعية ، تمنح ولاءها السياسي للحزب الشيوعي. وفي الواقع ، كما أظهرت انتخابات نيسان (ابريل) ۱۹۷۰ أن أصوات هذه الأغلبية ذهبت بالدرجة الرئيسية إلى مكان آخر وحتى اذا ما افترض المرء أن كل صوت شيوعي كان صوت نقابيا، فان ۷۰۰ ألف صوت من أصل مليوني عضوضمهم المركز النقابي (إنترسنديكال) تعني أن ۹۰٪ في الأقل من أصوات الشيوعيين يجب أن تكون قد اشتملت على أصوات الكثيرين ممن لم يكونوا أعضاء في النقابات - ربات البيوت ، العمال المتقاعدين، الأشخاص الذين يشتغلون لحسابهم ، والكوادر الفنية والمهنية. . الخ - فان النسبة المئوية للناخبين

النقابيين غير الشيوعيين (والنقطة العامة ذاتها تنطبق على المنظمات الجماهيرية الأخرى أيضا) ٢٦١ ينبغي أن تكون أعلى كثيرا من ٩٠٪.

ولذلك فان ما كان ذا أهمية أساسية بعد الانتخابات هو كيف تتم مواصلة الوحدة الديمقراطية للشعب في الظروف الجديدة. ان الوحدة الديمقراطية للحركة المدنية لا يمكن تحقيقها الا من خلال تحالف الحزب الشيوعي مع المنظمات الجماهيرية. كان ينبغي ، أولا ، أن توضع في الاعتبار الأحزاب. السياسية بما لها من قوة تموينية مختلفة. ثانيا ، لا يمكن صيانة الوحدة في داخل حركة القوات المسلحة ، اذا ما تعرضت الوحدة الديمقراطية للشعب الى تصدع خطير ؛ وكانت الوحدة بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي أمرا أساسيا في توحيد قوى الشعب الديمقراطية واليسارية. لقد كانت الوحدة بين الشيوعيين والاشتراكيين أمرا حيوية لتعزيز درجة عالية من الوحدة في داخل حركة القوات المسلحة ذاتها.

و لقد طالب الحزب الاشتراكي وحزب الشعب الديمقراطي ، المدعومين بنسبة 14% من الأصوات ، عقب الحملة الانتخابية فورا باعادة تركيب الحكومة. لقد كانت الانتخابات في الحقيقة من اجل جمعية تأسيسية ولم تكن من اجل برلمان. ولذا ، لم يكن لهذين الحزبين ، اذا ماتكلمنا بدقة ، أي حق قانوني ، للدعوة للتغيير في الحكومة. ولكن ، مع ذلك ، كان مفهوما على نطاق واسع ان انتخابات نيسان (ابريل)١٩٧٠ كشفت عن نموذج لولاءات الناخبين لم يكن من الممكن تنحيته جانبا بسهولة. ومن المسلم به أن التصويت في الشمال حدث في ظروف شاذة ، وبخاصة في الريف حيث شعر الناس بقدر كبير من الترهيب والضغط المسلطين من الكهنوت الكنسي الرجعي وملاك الأرض الكبار وعناصر البيروقراطية القديمة. ولكن المسألة الرئيسية في الشمال كانت تخلف الناس السياسي والنزعة الفطرية المحافظة القائلة بأن الرجعية سرعان ما سنعبىء قواها لشن الهجمات على مقرات الحزب الشيوعي والأحزاب اليسارية الأخرى والمنظمات الديمقراطية. وعقب انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٧٠ شن قادة الحزب الاشتراكي ، سعيا وراء هدفهم في تحقيق وزن أكبر في الحكومة حملة متزايدة الصخب ضد الحزب الشيوعي وحركة القوات المسلحة. ولاحقا ضد الحكومة عندما تركوها فيما بعد في العام نفسه ، وبخاصة ضد رئيسها فاسكو غونزالفش ، أعلى الضباط رتبة في حركة القوات المسلحة قبل ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦.

ومهما كانت الدوافع النهائية لقادة الحزب الاشتراكي ، فان حملتهم المعادية للشيوعية فتحت الأبواب بسرعة أمام النشاط المضاد للثورة واعادة التأكيد على الاتجاهات اليمنية في السياسة البرتغالية. ومنذ بدء قادة الحزب الاشتراكي الحملة المعادية للشيوعية في عام ١٩٧٠ وحتى اليوم كانت ثمة عودة مطردة للأحزاب السياسية اليمنية في البرتغال وتأرجح في بندول الحياة السياسية. وهذا الاتجاه الذي استمر بعد سقوط حكومة غونزالفش في آب (أغسطس)١٩٧٠ ، أصبح أكثر وضوحا بعد فشل الحركة اليسارية المسلحة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، وتجلى في الانتخابات البرلمانية العامة في نيسان (ابريل)١٩٧٩ حيث خسر الحزب الاشتراكي بالمقارنة مع انتخابات الجمعية التأسيسية في نيسان (ابريل)

١٩٧٠، بينها ربح الوسط الاجتماعي الديمقراطي اليميني (١٣).

كانت نماذج التصويت غير مستقرة في هذه الفترة تاريخ الوسط الاجتماعي الديمقراطي اليميني في الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٧٩ بالمقارنة مع ما حصل عليه في انتخابات الجمعية التأسيسية في عام ١ (تقدم من ٣٣,١٠٣ صوتا الى ٨٠٨ , ٨٣ صوتا ، تمثل زيادة من ٧,٩ الى ,١٥ ٩ ٪)، فان اصوات حزب الشعب الديمقراطي انحيت عقدار ٢٠٠ الف موت بنسبة ٪2,4. ومن جهة أخرى ، ارتفعت أصوات الشيوعيين بمقدار ٧٠ ألف صوت ،أي ، بنسبة تزيد على ٪٢. ومع ذلك ، بعد فترة قصيرة ، لم يحصل المرشح الشيوعي في الانتخابات الرئاسية في حزيران (يونيو) إلا على ٧,٠ ٪ من الأصوات ، بينما حصل الرائد أوتلو كارفالي، الذي تمتع بدعم اليسار وأقصى اليسار على ١٧ ٪ من الأصوات. أما الجنرال بانش ، الذي حظي بتأييد الوسط الاجتماعي الديمقراطي وحزب الشعب الديمقراطي وقيادة الحزب الاشتراكي ، فقد كسب الانتخابات بالحصول على ٩١ ٪ من الأصوات. ولك. و كان ذ الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ ، أظهرت الانتخابات البلدية اتجاها مختلفا مرة أخرى ، من حمل الحزب الشيوعي وحلفاؤه (الموحدون في الجبهة الانتخابية الشعب الموحدى. . ١٧٠ ٪ في انتخابات كاماراس (وهي نظيرة تقريبا لمجالس المدن)، وعلى ١٨,٢ : في انتخابات المجالس البلدية.

تلكم مؤشرات لوضع غير مستقر ومعقد للغاية. وهكذا ، فبعد أحداث تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ والتحول نحو اليمين في كل من القوات المسلحة والميزان العباسي العام ، فان الدستور الجديد الذي تم تبنيه كان دستوراتقدميا جدا ، يضع الاشتراكية هدفا ويقدم ضمانات لصيانة الاصلاح الزراعي واجراءات التأميم. ان الدساتيربحد ذاتهالاتفم. اى شه ، طبعا ، ومع ذلك ، فان دستوراتقدميا كالدستور الذي تبنته الجمعية التأسيسية البرتغالية بين اطار سياسية وقانونيا هاما يمكن للشعب العامل أن يناضل ضمنه من أجل تأمين تنفيذه بالكامل. والحقيقة. للاثلة في أن القوات المسلحة ساندت هذا الدستور هامة أيضا وهي مؤشر آخر على التناقضات في الوضع.

لقد كان دور أقصى اليسار عاملا هاما من العوامل المساهمة في صعوبات المنح التقدمي. ومن الصعب معرفة نفوذه العام في المراحل المختلفة خلال السنوات الماضية الثلاث. ، الا أن عددا من منظمات أقصى اليسار كان قد شكل ، وكان نشيطا جدا ، وقام بقدر كبير من العمال الدعاني ، وبادر الى القيام ببعض الأعمال شملت أناس خارج صفوف المنظمة. وانه لا في غمرة نهوضئوري عندما يكون الناس قد استثيروا على نحو لم يحدث من قبل أبدا وعنديا يارسر الملايين السياسة بصوره مباشرة للمرة الأولى في حياتهم ، أن يحظى البعض من الشعارات والطالب الذى بهبوثوريا ، واحيانا الأعمال النضالية ، بتأييد من بعض أقسام السكان. وفي هذا الوضع تحت تاثيرات من أقصى اليسار في القوات المسلحة أيضا بين كل من الضباط والجنود.

وكما يحدث غالبا مع نزعة أقصى اليسار ، فان المواقف المتطرفة تقترن متعة نخبوية معينة ، والى درجة ما بنفاد الصبر مع الشعب ومع و السياسيين. وقد خلق انطباعف عام و ١٩٧٠ بأن بعض الضباط ، بالتعاون مع القوى السياسية اليسارية في البلد ، كان مهيناالدفع البرتغال الى الاشتراكية سواء كانت الغالبية تريدها أم لا. وما كان خطرا بصفة خاصة في هذا الاتجاه أنه كان من الواضح أنه قد تصور تغييراتم تنفيذه تحت السيطرة الأبوية لحركة القوات المسلحة ، التي كان سيكون لها موقعا مهيمنا على الجانب المدني في الحركة الشعبية. وقد تجلى هذا المفهوم في ، البرنامج الستراتيجي لحركة القوات المسلحة ، الذي تبنته الجمعية العامة للحركة في 8 تموز (يوليو) ١٩٧٠. والكثير من العواطف في هذه الوثيقة الهامة يمكن أن تحوز على موافقة الاشتراكيين ، ولكن بنود الوثيقة القاضية بتأسيس أجهزة للسلطة السياسية دلت على أن قادة حركة القوات المسلحة اعتقدوا أن إقامة مثل هذه الهيئات يجب أن تتم تحت رقابة حركة القوات المسلحة التي سوف تعمل كطرف مهيمن في تحالف حركة القوات المسلحة. الشعب ، مع صيرورة المجلس الثورية الجهاز الأعلى للسيادة الوطنية ،، وإعطاء الأحزاب السياسية دور المؤيد والتخلي عن الأشكال البرلمانية. .

لقد ساعد اليساريون في حركة القوات المسلحة اليمين. وعندما تحولت الدفة نحو اليمين ، بعد إقصاء غونزالفش ، بدأ تطهير اليساريين في القوات المسلحة. ومن المفهوم أن اليساريين المتطرفين استغلوا الغضب الناتج عن تنحية الضباط اليساريين. وقادت الاحتجاجات المبررة التي قام بها الجنود وتأليف حركة الجنود الاعتياديين - الجنود الموحدون سوف ينتصرون ، أدت إلى المزيد والمزيد من الأعمال المتطرفة التي انتهت بالفشل الذريع في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠.

صور عدد من المعلقين أحداث ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) كمؤامرة يسارية للاستيلاء على السلطة ، مؤامرة كان الحزب الشيوعي مشتركا فيها بالأصل ، ولكنه خانها في اللحظة الأخيرة باقناع أعضائه بعدم تأييد عمل القوات المظلية المتمردة. وفي الواقع ، أن الحزب الشيوعي ، وهو يرى المغامرة الخطرة التي كانت القوى العسكرية اليسارية تدفع اليها ، عقد اجتماعا للجنة المركزية ، قبل أربعة أيام من ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) وأصدر بيانا أعلن فيه أنه و يؤيد بثبات حلا سياسيا ، ولا يؤبد اعمالا غير مدروسة يمكن لها أن تخلق ظروفا ملائمة لضربة قوية ينزلها اليمين. . لقد تجاهلت القوى اليسارية المتطرفة في الجيش هذا التحذير الجدي المبرر تماما في ضوء الأحداث اللاحقة.

لم يكن ثمة دليل على انقلاب عسكري يساري بأي معنى حقيقي للمصطلح. أن الأسباب المباشرة لأزمة الجيش كانت التوتر في كتيبة تانكرس للمظلات ، والنضال من أجل السيطرة على منطقة لشبونه العسكرية. كان لكتيبة تانكوس سجل سابق بوصفها وحدة يمينية ، بعد أن استخدمها سبينولا ، من المحتمل ، دون دراية في الانقلاب الفاشل المضاد للثورة في ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠. وقد خدعت بنسف منشات محطة اذاعة ريناسينسانفي 8 تشرين الثاني (نوفمبر) عندما كانت المحطة تحت شكل من

أشكال سيطرة العمال. وأسفر غضب الكتيبة المظلية على الطريقة التي جرى بها خداعها عن تحول نحو اليسار ونزاع مع رئيس القوة الجوية ، الجنرال موريس إي سيلفا ، الذي أرادت الكتيبة عزله من منصبه عندما طالب الجنرال بحلها. لقد ثار النزاع حول منطقة لشبونه العسكرية لأن الضباط اليمينيين كانوا يضغطون من أجل تنحية الجنرال أوتيلو دي كارفلو الذي كانت تدعمه بثبات كتيبة المدفعية (راليس) والشرطة العسكرية ، من منصبه كأمر للمنطقة. وعندما أصدر المجلس الثوري مرسوما باحلال شخص آخر محل كار فالو ، عارضت هذه القوات بصراحة المجلس ووضعت نفسها في الواقع في حالة تمرد صريح. وهذا العمل ، وكذلك احتلال القوات المظية لعدد من القواعد الجوية ، كانت أعمالا تمردية بالتأكيد ، إلا أنها في الواقع كانت أعمال احتجاج قصد منها اجبار السلطات العسكرية على إيقاف التحول نحو اليمين. ولم تكن أبدا لتعني انقلابا ، أو محاولة للاستيلاء على السلطة ، رغم ما رافقها من خطابة متهورة قامت بها منظمات أقصى اليسار المدنية في ذلك الوقت ومنذ ذلك الحين.

وفي الواقع ، إذا كانت ثمة تحضيرات لانقلاب ، فان ثمة أدلة على أنه كان انقلابا من اليمين يجري التحضير له ، وأن حماقة وطيش مغامرة القوى العسكرية اليسارية في وضع صعب (14). وأنه لما يدعو للفخر أن قيادة الحزب الشيوعي مكنت الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية من تفادي الانجرار الى فخ كان يمكن أن يسفر عن خسائر جسيمة كان اليسار وبخاصة في داخل القوات المسلحة في حالة تراجع جزئي طيلة النصف الثاني من عام 1975 بعد ابعاد حكومة غونزالفش. وتشكل المغامرات اليسارية في أي وقت تجري فيه خطرا على نضال الشعب العام. وخطرها يتضاعف في زمن التراجع. ولم يكن تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ بكل تأكيد وقتا للهجمات غير المدروسة، ومثلما أشارت موضوعات المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي البرتغالي (15)، فان إقالة حكومة غونز الفش اقترنت با «الحل الفعلي لحركة القوات المسلحة »، بينما « أكمل » تمرد ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) «دحر اليسار العسكري والتصفية الرسمية لهياكل حركة القوات المسلحة ». وكانت الفترة الممتدة من تموز (يوليو) الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ بكاملها فترة لليمين في الحياة السياسية للبلد، بما ترتب عليها من ضربات وجهت الى اليسار في داخل القوات المسلحة. وأصيبت الهياكل المنقسمة الحركة القوات المسلحة بالشلل وحلت دون مقاومة كبيرة. ورغم النضالات العظيمة للشعب العامل التي كانت لا تزال تتصاعد في تلك الفترة ، ورغم «القوة الثورية الهائلة التي تبدت في النزاعات في داخل القوات المسلحة ، حسب ما ورد في موضوعات الحزب الشيوعي فان الرجعية واليمين كانا قادرين في النهاية على إلحاق « هزيمة قاسية باليسار العسكري ». وأعقب ذلك تسريحات واسعة للضباط والرقباء والجنود اليساريين. وأعيد تنظيم الوحدات. وحدثت تبدلات في أجهزة القيادة ، وكان ثمة تغير أساسي هام في علاقة القوى كان ملائما لليمين.

وتنتقد الموضوعات بشدة اليسار المتطرف ، سواء لنشاطه بين السكان المدنيين أو لتأثيره المغامر في

داخل القوات المسلحة الذي أسفر عن مواجهة عنيفة في ظروف كانت ملائمة للقوى الرجعية. وبالإضافة إلى دور أقصى اليسار التقليدي في أحداث الفوضى والتمزق في الحركة ، ودفعها نحو مغامرات عقيمة ، فقد سهل نفوذ الرجعية وعززه لدى فئات اجتماعية هامة من خلال اعطائه (صورة مشوهة عن اليسار ، كما نقول الموضوعات.

لقد رفض الحزب الشيوعي البرتغالي بثبات أن يكون جزءا من هذه المغامرات اليسارية المتطرفة ، واستطاع بمالديه من نفوذ ان يمنع الطبقة العاملة والحركة الشعبية ، من أن ينجرفاني هزيمة اليسار العسكري ، و الراديكاليين اليساريين. . والحزب الشيوعي بسلوكه هذه الطريقة استطاع ان ينقذ نفسه من كارثة دموية كانت ستمهد الطريق للفاشية ، وحافظ على قوته الثورية وسمع باستئناف النضال في الظروف الجديدة دفاعا عن الحريات وتوطيدا لها ومن أجل انتصارات أخرى للثورة. .

ورغم كل الصعوبات التي كان على الحزب الشيوعي أن يواجهها فقد خرج برصفه القوة الثورية الأنرى ، والحزب اليساري الأكثر تنظيمها ، بوصفه حزبا يضم ١١٠ الف عضو وينمنع بنفوذ جماهيري واسع. وكانت مكانته عالية وكان اليسار الديمقراطي في موقع سياسي قوي في آذار (مارس) ١٩٧٠، بعد دحر انقلاب سپينولا. ومن آذار (مارس) إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ انحدرت الثورة في أزمة عميقة وعانت من نكسات جدية وان لم تبلغ حد الكارثة.

ان القوى الدافعة للثورة مهما كانت أهدافها واستراتيجيتها - من خلال موقفها من انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٧٠، والجمعية التأسيسية ، والوحدة السياسية اليسارية والديمقراطية بوصفها مختلفة عن وحدة المنظمات الجماهيرية غير الحزبية ، ومن سيادة الأشكال العسكرية - السياسية من الحكومة ، ومن البرلمان ود السلطة الشعبية - أعطت انطباعا بأن البلد كان يدفع إلى الأمام مسيرة نسرية نحو الاشتراكية ، نحو غط مفروض من السلطة الشعبية التي يحتفظ فيها العسكريون بالروافع الرئيسية للقرار والسيطرة. وبالأحرى بدا في ذلك الحين ، كما لو أن النية كانت هي التقدم إلى الأمام مهما كانت آراء الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى ، حتى وان تمتعت بغالبية الأصوات في انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٧٠. ومثل هذا الانطباع لا يمكن أن يؤدي الا الى عزلة سياسية كبيرة للحزب الشيوعي ليس عن أنصاره وناخبيه بل عن القوى السياسية الرئيسية الأخرى. وبما أن الحزب الشيوعي وأنصاره كانوا أقلية ، فانهم لم يستطيعوا التقدم. وقيادة المنظمات الجماهيرية التي كانت قد ألفت لأغراض اقتصادية واجتماعية محددة ، حتى وان كانت تضم ملايين الأعضاء ، لا تعني أن تلك الملايين ذاتها قد اعتنقت الاشتراكية أو أنها تساند سياسات الحزب الشيوعي.

كان على القوى الثورية المتقدمة أن تتوقف في عام ١٩٧٠ لأنها لم تنل موافقة غالبية الشعب على القفز من الديمقراطية ، من ديمقراطية متقدمة ، إلى الاشتراكية. لقد انقسم البلد الى قسمين ؛ وأولئك الذين

اقتنعوا بالحاجة الى الانتقال إلى الاشتراكية وفهموا ما كان يجب عمله ، كانوا أقلية. ومثل هذه الأقلية كانت من القوة بحيث أحرزت تأييدا لإقامة الحريات الديمقراطية ، وتأميم الاحتكارات الأساسية ، وتنفيذ الإصلاح الزراعي - ولكنها لم تنل مثل هذا التأييد للتغييرات الأكبر التي تنطوي عليها الاشتراكية. والمحاولات للقيام بذلك من قاعدة أقلية لا يمكن أن تفضي الا الى النكسات. ووجود حركة القوات المسلحة ، مع أنها يمكن أن تعلن أنها راديكالية ، لا يمكن أن يعوض عن غالبية الشعب. لقد كان وهما ، كل اعتقاد بأن المنظمات الجماهيرية ، مع الحزب الشيوعي وحركة القوات المسلحة ، كانت تستطيع دفع البرتغال الى الاشتراكية رغم معارضة جميع القوى السياسية الرئيسية الأخرى التي كانت آنذاك تتحكم بالغالبية الساحقة من الأصوات. وكان وهما أيضا التفكير بأن دفعة في هذا الاتجاه - أو أعمالا أعطت الانطباع بأن مثل هذه الدفعة كانت تجري - كان يمكن تحقيقها في مواجهة معارضة حتمية وعنيفة من الأحزاب الأخرى ، دون أن يسبب ذلك أزمة في داخل حركة القوات المسلحة فتهزم بذلك استراتيجية التقدم السريع بكاملها. ومثلما رأينا في حالة شيلي ، فان حد الخطر بالنسبة لليسار ينشأ عندما يجابه اليمين الأعمال الجماهيرية للحركة الديمقراطية بتنظيم الأعمال الجماهيرية الخاصة به ، وبإخراج أنصاره الى الشوارع، أنصاره الذين قد ينضم اليهم اخرون من تكون طريقة تطور الأحداث بتلك السرعة، وذلك التعقيد ، قد أصابتهم بالارتباك. وهذا ما حدث في البرتغال أيضا ،. ليس في الحملة المعادية للشيوعية في الشمال فحسب ، بل وحتى ما هو أكثر خطورة في المظاهرات المناهضة الغونزالفش في لشبونه، والمراكز الأخرى ، والتي كانت أكثر جماهيرية. لقد أبدى تيد سليد هذه الملاحظات ذات الصلة بالموضوع :

اور. «إن أقساما واسعة من السكان شعرت بأن ما كان يحدث قد تخطاها ، وفي الواقع يهددها. .. فثلاثة أجيال من الدعاية لا يمكن محوها خلال أشهر قليلة. وسرعان ما أخذت هذه المجموعات ، وهي الحليف المحتمل والضروري للطبقة العاملة ، تبدي ارتباكها وخيبتها. ووفرت نزعتها المحافظة العميقة الجذور تربة خصبة لليمين ، الذي وجد أعداد متنامية من القوات الصدامية للثورة المضادة »(١٩).

ومع ذلك فان النكسة لم تكن معادلة للهزيمة. فالحريات الديمقراطية ، والاصلاح الزراعي ، والتأميم وتصفية الاستعمار تقف بوصفها أربعة رموز عظيمة لانجازات النضال العظيم للشعب البرتغالي خلال السنوات الثلاث الماضية. ويمكن أن يضيف المرء الى هذه المكتسبات تكوين المنظمات الشعبية وظهور الملايين من الناس الجدد بافاق جديدة ، ويوعي سياسي جديد ، وقدرات تنظيمية جديدة ، وقابليات جديدة متنوعة وعزم جديد.

والآن تواجه الحركة الثورية والحزب الشيوعي طورا جديدا من معركتها. لم يعد هذا الطور هو المسيرة السريعة ، بل بات المسافة الطويلة التي تشمل المزيد من تقوية الحزب الشيوعي ، و خلق وحدة اشتراكية - شيوعية « يتوقف عليها مستقبل الديمقراطية في البرتغال (١٧)، وتوسيع المنظمات الجماهيرية

والحركة الجماهيرية ، وكسب الفئات الوسطى والقوى السياسية الأخرى ، سواء في القمة أم القاعدة ، وكسب غالبية الى الاشتراكية ، غالبية مستعدة ل النضال من أجل ذلك الهدف. ان التقدم على هذه الجبهات سوف يجد تعبيره ، مرة أخرى ، في داخل القوات المسلحة ، ليس بالشكل ذاته الذي اتخذه في عامي 1974 - ١٩٧٠، ولكن مع كل من الجنود والضباط وقد كسبوا بأعداد أساسية لتأييد المطامح الديمقراطية الشعب يسعى للتقدم نحو الاشتراكية. وهذا ما سيتطلب النمو الكبير في الحركة الشعبية وكذلك المبادرات التي تتخذها القوى الثورية المتقدمة على أساس سياسة عسكرية واضحة.

لم يكن المقصود هنا أن نحلل بإسهاب مسار الثورة البرتغالية بكامله ، ولا أن نتنبأ بالطريقة التي ستطور بها في الفترة المقبلة. وما حاولناه هو دراسة أثر السياسة البرتغالية في القوات المسلحة. ان التجربة البرتغالية تجنح إلى اثبات الاستنتاجات التي ظهرت من دراستنا لدور العسكريين في عدد من البلدان الأخرى.

أولا ، أن الطريقة التي يرد بها الجيش يحددها إجمالي سياسة البلد المعني.

ثانيا ، أن مسألة ما اذا كان الجيش في نهاية المطاف سيقف إلى جانب الرجعية أو التقدم تعتمد على علاقات القوة بين الطبقات المختلفة ، فالجيش ليس مؤسسة نستطيع الطبقة الحاكمة أن تستخدمها بسهولة متى ما رغبت في ذلك.

ثالثا ، في الظروف التي تكون فيها الطبقة العاملة والحزب الشيوعي واليسار بصورة عامة معزولة أو أصبحت معزولة إلى حد ما عن القوى الطبقية الأخرى والحلفاء المحتملين ، أو تواجهها الانقسامات في ما بينها وبين القوى السياسية الأخرى ذات النفوذ بين العمال ، فان القوات المسلحة سوف تجنح إلى التحرك نحو اليمين وحتى تصبح قوة قمعية مباشرة.

رابعة ، يجب على الطبقة العاملة لكي تتفادى مثل هذا الخطر أن تحارب وتدحر نفوذ أقصى اليسار الذي يقسم قوى التقدم ، ويدفعها إلى المغامرات والمواجهات غير الناضجة ، ويعزل اليسار والطبقة العاملة عموما ، ويوفر الحجة وكذلك الواقع الواضح على و انقلاب يقوم به اليسار ، أو انتهاك و القانون والنظام ، الذي تستخدمه الرجعية عندئذ لتبرر انقلابا يقوم به اليمن.

خامسا ، أن الطبقة العاملة والحزب الشيوعي لا يستطيعان أن يظلا بانتظار تطور عفوي اللاتجاهات التقدمية في القوات المسلحة كنتيجة طبيعية للتقدم السياسي في البلد بأسره ، بل يجب أن تكون لها سياسة عسكرية وأن يعملا بوعي للتأثير في قسم من القوات المسلحة وأن يكسباها إلى جانبها.

سادسا ، إن اقامة تحالف واسع للقوى الديمقراطية حول الطبقة العاملة امر ذو أهمية حاسمة الاحداث مثل هذا التحول التقدمي في داخل القوات المسلحة.

آن دروس البرتغال على غاية من الأهمية بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية الأخرى. أما كيف يمكن كسب جيش ما الى صف التغيير الثوري ، وكيف يمكن خسران ذلك الى حد بعيد مرة اخرى ، فأمر من الواضح أنه يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان الرأسمالية الأساسية ، سواء بالنسبة لتلك التي فيها أحزاب شيوعية جماهيرية مثل ايطاليا ، وفرنسا ، والبرتغال واسبانيا ، أو بالنسبة لبلدان مثل بريطانيا وألمانيا الغربية التي فيها حركة اشتراكية ديمقراطية أكثر تقليدية. ان حل مسالة الجيش أمر حيوي بالنسبة لمصير التغيير الثوري في هذه البلدان.

ان اسماء الأحزاب مضللة في بعض الاحيان. فالحزب الاشتراكي يسيطر عليه الجناح اليميني ، مع انه يحتوي على نواة يسارية. والى يمين الحزب الاشتراكي يقف حزب الشعب الديمقراطي السابق (يدعى الآن الحزب الاشتراكي الديمقراطي) ، والى يمين هذا الأخير يقف الوسط الاجتماعي الديمقراطي.

13-اوروبا الغربية - اصطفاف الجيش مع الشعب

أوضحت خبرة هذا القرن في انحاء أوروبا المختلفة للثوريين الحاجة لتقويم موقع القوات المسلحة في بلدانهم بعناية ، ولصياغة سياسة واقعية وتطبيقها ، سياسة يمكنها أن تخفض ، من. جهة ، الى الحد الأدن ، وإذا أمكن أن تزيل فرص قدرة الطبقة الرأسمالية الحاكمة على الإفادة من العسكريين في كبح عمل المدنيين من أجل تغيير ديمقراطي ، وأن تؤثر من جهة اخرى ، بصورة إيجابية في أولئك الذين يرتدون البزات العسكرية ليسلكوا سلوكا معتدلا ازاء التحولات الثورية أو حني يساندونها بصورة نشيطة.

لقد شهدت المراحل الختامية من الحرب العالمية الأولى وما تلاها ، اضطلاع الفئة العليا من العسكريين بدور قيادي في الثورة المضادة - في روسيا ، وفنلندا ، والمانيا ، والمجر ، وايطاليا ، وبولندا - لسحق نضالات شعبهم. وبينما كان الجنود يعبرون عن معارضتهم لاستمرار الحرب ، ويسيرون في طريق الثورة في روسيا والمانيا والمجر ، ويفرون من الجيش بصورة جماعية في ايطاليا ، ويساعدون على إقامة مجالس العمال والجنود في بريطانيا ، ويقومون به تمرد البحر الاسود في البحرية الفرنسية تضامنا مع الثورة الروسية ، قامت المؤسسة العسكرية بدورها التقليدي في مساندة الرجعية في دفاعها عن النظام الرأسمالي القائم. وفي الفترة اللاحقة ساهمت هيئات الأركان في ايطاليا والبرتغال والمانيا بصورة فعالة في تمهيد الطريق أمام الفاشيين لتسلم السلطة في بلدانهم. وكان الجنرالات الفاشيين في اسبانيا ، ايضاً ، الأداة الرئيسية للثورة المضادة.

وعلى أساس هذه الخبرة ، ينضح انه من عدم الحكمة أن يتجاهل الثوريون الخطر الذي يمثله قادة المؤسسة العسكرية. فموقع هؤلاء الطبقي والاجتماعي وتدريبهم ، ومعتقداتهم السياسية والفلسفية ، وامتيازاتهم الاقتصادية ، وروابطهم برأس المال الكبير ، وموقعهم الأساسي في نظام السلطة بكامله. كل هذا يعد الجنرالات مسبقة للتصرف كمدافعين مخلصين عن النظام الرأسمالي ، واللجوء إلى أقصى الاجراءات تطرفة تحقيقا لهذا الغرض اذا اعتبروا ذلك ضروريا ومكنا. ولكن ان يستنتج ، لهذا السبب ، بان الجيش بكامله هود بذاته ، وانه سوف يتصرف ، دائما وفي كل الغلروف ، كمدافع عن النظام الرأسمالي وكمضطهد للشعب. وتلك وجهة نظر يسارية قصوى لم تمح على نحو كامل مطلقا من أذهان اليسار ، بما فيه الشيوعيون - انما هو اسلوب في التفكير يمكن في النهاية أن يساهم في ان ينصرف الجيش بمثل هذه الطريقة الرجعية. انه ليس من الثورية حقا أن نكون جبريين في فهمنا لأي من المؤسسات. والمسألة هي : ما الذي يجب عمله ؟

على المرء ، بالطبع ، أن يتفادى اعطاء أجوبة نعميمية يقصد بها ان تكون ملائمة لكل الأوقات وفي ظل الظروف كافة. ومع ذلك ، فالتطورات في أوروبا الغربية في العقد الأخير ، متأثرة الى درجة مابتقدم

الاشتراكية وحركة التحرر الوطني على نطاق عالمي، قادت الاحزاب الشيوعية الى ان تفكر كثيرا في هذه المسألة الحيوية. ونتيجة لذلك تضاءلت إلى حد بعيد بقايا المواقف الانعزالية السابقة ، وتم التخلي عن البلاغة العقلية و المعادية للعسكرية ، وعوضا عنها أخذ يجري الاعداد لسياسات اعير انتباه جدي فيها لمسألة حرمان الرأسماليين الكبار من قدرتهم غير المنازعة الى حد كبير حتى الآن على الإفادة من مؤسسات الدولة القمعية لمصلحتهم الخاصة الضيقة.

وما يشغل أهمية خاصة هو الموقع المتغير والأخذ بالتغير لضباط الجيش. ولقد أظهرت خبرة الثلاثينات بالفعل ، مثلا في فترات الجبهة الشعبية في فرنسا واسبانيا ، ان قسا من الضباط كان مستعدا أن يقف الى جانب الشعب دفاعا عن الديمقراطية ومعارضة للفاشية. وقد أعطت الحرب العالمية الثانية امثلة على هذا التطور ذاته ، بما ترتب على ذلك من انقسامات عميقة حدثت في بعض الجيوش بين اولئك الضباط الذين اصطفوا الى جانب الفاشية واولئك الضباط الذين ربطوا مصيرهم بالقوى الديمقراطية. وكان رمزا لهذا الانقسام الدوران المتضادان في فرنسا لكل من ديغول والخائن المارشال بيتان. ومن المسلم به آن اعمال الضباط الوطنيين في هذه الفترة لا يمكن اعتبارها دليلا على انهم اعتنقوا الاشتراكية بوصفها القضية التي يمنحونها ولاءهم. الا ان هذا الرفض من لدن أعداد أساسية من الضباط للتمسك بدورهم و التقليدي ، في الدفاع عن أكثر المصالح رجعية في المجتمع يؤكد ، مرة أخرى ، بصورة ميكانيكية طبيعية المؤسسة التي ينتمون إليها ، ولا الوظيفة التي وجد من أجلها. ففي نهاية المطاف ، ان اجمالي سياسة البلد المعني المتأثر بالاحداث العالمية أيضا ، هو ما يفسر كيف ينصرف كادر الجيش في أوقات الأزمة.

لقد كانت التغييرات في التركيب الطبقي لهيئة الضباط عاملا هاما. وسبق لنا أن لاحظنا كيف كان لهذا الأمر تأثير كبير في هيئة ضباط الجيش البرتغالي في الستينات والسبعينات. ان التقدم التكنولوجي الهائل في المعدات والطرائق العسكرية لم يجعل تقنيات الجيش وحدها بالية ، بل كذلك الى حد كبير القوى الاجتماعية التي يجند الضباط من صفوفها. فالولد الأرستقراطي لأب رستقراطية هو الاكثر تكاملون مع مثل مدرية. و با ارستقراطي ، الماهر في القنص والرماية وصيد السمك ، والقادر على قيادة شلة من الفرسان ، ليس بالضرورة هو الاكثر تكيفا مع استعمال المعدات المعقدة والسريعة التغير التي تجهز بها الجيوش اليوم ، ولا مع قيادة رجال يتعاملون مع مثل هذه المعدات بدقة وخبرة. وما تتطلبه جيوش اليوم من هيئة ضباطها هو فئة جديدة مهنية وتقنية وإدارية. وبالتالي فان الضباط يجندون بصورة متزايدة من عوائل الصفوف الأكثر وسطية من الطبقة الوسطى ومن الأوساط المهنية والتقنية. ويزداد إلى حد كبير تأثير هذه الفئات في الحياة المدنية بالأزمات السياسية العميقة لعصرنا ، وهي تجنح بهذا الشكل أو ذاك الى الانغمار في النشاط السياسي - فبعضها يرتبط بالحركات اليمينية ، بينما يسلك آخرون طريقا أكثر راديكالية. ولهذه الارتباطات آثار تنعكس في الجيش على الضباط الذين هم أقرباء او اصدقاء أو معجبون. وحتى لو امكن التخفيف من التأثير بحيث لا يتجلى بصورة فورية فان التأثيرات الطويلة الأمد

لهذه العملية لا يمكن نكرانها.

ان موقف عدد من الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ازاء القوات المسلحة اليوم يضع في الاعتبار بصورة كاملة هذه الظروف المتغيرة في صباغة استراتيجيته حول إحداث التغيير الثوري. وتستند استراتيجيات هذه الأحزاب إلى تحليل مفاده أن للتركيز الكبير للسلطة الاقتصادية والسياسية في ايدي الشركات الاحتكارية الكبيرة العاملة في كل بلد راسمالي ، تأثير سلبيا شديدأ في مصالح الأقسام غير الاحتكارية من السكان ، تلك الاقسام التي تكون الغالبية العظمى. وهذا ما يوفر قاعدة موضوعية لبناء تحالف لهذه القرى ديمقراطي واسع معاد للاحتكار ، تقوده الطبقة العاملة التي تؤلف منظماتها الأساس الرئيسي لهذا التحالف. ومثل هذا التحالف سوف يكون قادرة على الجمع بين العمل الجماهيري خارج البرلمان وبين غالبية برلمانية ، وبهذه الطريقة يصبح من الممكن تنفيذ تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة ، خطوة خطوة وعلى أساس الغالبية. وهذا ما سيفتح امكان إحداث انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، بدون انتفاضة مسلحة وحرب أهلية.

وسوف يكون من الضروري اجراء مثل هذا التحويل الثوري لنقل السلطة السياسية من ايدي الأقلية الغنية جدا الى أيدي الطبقة العاملة وحلفائها. وهذا التغيير الثوري لن يتم من خلال استيلاء على السلطة بضربة واحدة عنيفة ، بل سيكون عملية طويلة تمارس فيها غالبية الشعب ارادتها وسلطتها الديمقراطية التشريع التحولات التي تتطلبها. انها ستكون عملية ديمقراطية في كل مرحلة ، وسنضع لنفسها المهمة الديمقراطية المتمثلة في إنهاء سيطرة رأس المال الكبير ومنظماته السياسية على المجتمع. وستكون هذه العملية ديمقراطية في طرائقها ، بما انها ستسعى لإحداث تغيير من خلال التأكيد الديمقراطي لارادة الملايين من الشعب العامل الذين يؤلفون الغالبية الساحقة من السكان. كما ستكون ديمقراطية باعمق معاني الديمقراطية ، طالما أن هدفها وغرضها النهائين هما بناء مجتمع يكون فيه للشعب سلطة كاملة لممارسة حرياته الديمقراطية ولاتخاذ كل القرارات الرئيسية المتعلقة بحياته الخاصة ويشكل المجتمع بكامله. ولكي تساعد على ضمان أن تجري مثل هذه التغييرات بصورة ديمقراطية ، فإن الديمقراطية التي احرزها الشعب سوف تصان ، والاحزاب السياسية، بما فيها تلك المعارضة للاشتراكية ، سوف يسمح لها بالوجود وبمواصلة نشاطها السياسي الأعتيادي. وانه لمن المفهوم تماما أن القيام بثورة في مثل هذه الظروف، حتى وان كان يعتزم تفادي حرب أهلية ، فإنه لا يفترض أن من الممكن القيام بذلك دون نضال، حتى النضال الأكثر مرارة وشدة الذي يشرك الملايين من الناس.

ومن الواضح أن مسألة مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات القمعية ، تتمتع بأهمية أساسية بالنسبة لهذه الاستراتيجية بكاملها. وباختصار، ان النوايا التي تتصورها الاحزاب الشيوعية المتبعة لمثل هذه الاستراتيجيات هي ان الهدف ليس تحطيم الة الدولة، بل تحويلها. والهدف يبقى هو ذاته - أي تزويد الطبقة العاملة وحلفائها بمؤسسات دولة تساعد على تحقيق التحول الديمقراطي من الرأسمالية إلى

الاشتراكية ، ولكن الطريقة المنوي اتباعها مختلفة للغاية.

ينصور الحزب الشيوعي الاسباني دورة ايجابية يضطلع به الجيش في ازساء الحقوق الديمقراطية للشعب. وتطوير الحركة الجماهيرية وتوسيع مداها ونظام تحالفاتها سوف تخلق ظروفا يمكن فيها لقسم من جهاز الدولة أن يميل نحو الديمقراطية ، ، ظروفا لن يعارض فيها الجيش إرادة الغالبية العظمى من الشعب الاسباني ، بل سوف يقبل التغيير الديمقراطي الذي سوف يعيد إلى الشعب ممارسة السيادة وحتى يقف الى جانبه). وإذ يوضح الحزب الشيوعي الاسباني هذا الامكان بتفصيل اكبر، يطرح الحدود العامة لعملية يمكن لها ، في ظروف ملائمة ، أن ترافق التحول إلى الاشتراكية.

ولقد جعل تطور جهاز الدولة الحديث الثورة أكثر صعوبة ما كانت عليه في الماضي. فعصر الثورات التي قامت بها أقليات صغيرة عالية الوعي دحرت هيئات صغيرة من القوات المسلحة واستولت على السلطة ، شيء يمت إلى الماضي. على اية حال في البلدان المتطورة (1).

واليوم ، لا يمكن ان تنتصر الثورة الا بمساندة ومشاركة الجماهير الغفيرة من الشعب، التي تكسب إلى جانبها نسأ من جهاز الدولة وتحيد القسم الآخر (التأكيد من المؤلف).

وبهذا المعنى ، يمكن لضخامة الجهاز الحديث للدولة ، تلك الضخامة التي تجعله يبدو وكأنه لا يقهر، أن تكون ايضأ ، في بعض الظروف ، سبب ضعفه. ... والحقيقة الماثلة في أن السلطة الدولة ، تخدم المجموعات الاحتكارية والطبقة الحاكمة ، لا تعني أن جمهرة الموظفين في كل القطاعات ناشية من الناحية السياسية.

وعلى وجه التحديد فان تنامي حجم جهاز الدولة وطبيعته التقنية بضطرانه إلى ان يستمد قسما كبيرا من كادره ليس من الطبقات الحاكمة بل من الفئات الوسطى من السكان وفي الغالب من القوى المثقفة. وعندما تبدأ هذه الفئات الاجتماعية مواجهة نظام الحكم ببسالة ، فان موقفها يؤثر أيضا في الكادر (كادر الدولة) ويخلق ظروفا لاجتذاب او تحييد بعضه(٣) هذه نقطة أشرنا اليها سابقا فيما يتعلق بالتطورات في البرتغال.

وقوة هذه الحجة من حجج الحزب الشيوعي الاسباني قد تأكدت في كانون الأول ديسمبر ١٩٧٩ في نتائج اقتراع سري أجرته الحكومة الاسبانية لاستطلاع آراء ضباط الجيش بصدد مسألة اجازة الحزب الشيوعي. واظهر الاقتراع ان عدد الضباط الأقدمين المؤيدين لمشاركة الحزب الشيوعي في عملية اعادة تأسيس الديمقراطية قد ازداد من 5 الى ٣٠٪ خلال السنة الماضية، مع غالبية واضحة من الضباط الشباب تساند مثل هذه الحقوق للحزب الشيوعي).

لقد لفت مانويل أشكاراته الانتباه بشكل خاص الى السياسة العسكرية للحزب الشيوعي الاسباني في هذا الصدد، وهو يوضح لماذا لم يعد الحزب الشيوعي الاسباني يفكر بلغة تحطيم جهاز الدولة، بل بالاحرى

بالغاء قطاعات من مؤسسات الدولة مثل الشرطة السياسية ، والمرائب العليا من الادارة والكادر الفني الرجعي في الهيئات المالية وفي القوات المسلحة ، و تحييد وحتى كسب قسم من جهاز الدولة إلى جانب التحول الديمقراطي وحتى الاشتراكي)...

ان اسكاراته، وهويؤكد على أن الظروف الجديدة والمهام الجديدة تتطلب نوعا جديدا من العمل تقوم به القوى الثورية في قلب الجيش- ليس بين الجنود فحسب ، بل وأيضا في داخل صفوف الضباط. ، يلاحظ :

د ان تثقيف الضابط هو الآن أكثر علمية من أي وقت مضى. وهذا يولد تناقضأ ، اختبره الكثيرون، بين العقلانية العلمية ، وبين الخرافات القديمة التي يجري غرسها في الذهن ايضأ. وفي الحقيقة ، فإن الدراسات في الأكاديميات العسكرية أكثر شبها بالدراسات الجامعية. ويمكن للاوساط الطلابية وغيرها ان تؤثر في الضباط الشباب. .

والضباط الأكثر تقدمية يصدرون نشرات اخبارية ينتقدون فيها النواقص ويتقدمون بحلولهم التقدمية الخاصة. وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة القليلة من نظام حكم فرانكو ، وكان دليلا على الطريقة التي كانت تؤثر بها في الضباط الحركة الشعبية الواسعة المطالبة بانهاء الفرانكوية واقامة نظام حكم ديمقراطي. وقد لوحظت علائم مشابهة بين الجنود الذين كانت لهم منشوراتهم المستقلة الخاصة وأوضح اسكاراته :

د اننا نستخدم كل الطرق الممكنة في محاولة لتحطيم عزلة الجيش ، ولجعله حساسا لتأثير التيارات التقدمية الأخرى ، مثل اليسار الكاثوليكي ، ولفتح حوار بين الشعب وبين الجيش ولجعله يدرك الواقع الاجتماعي. والجهود التي نبذها في هذا الاتجاه تؤتي أكلها ،.

وعندما حدثت مذبحة للعمال في الفيرول ، ذهب وفد من المضربين الى مقر هيئة الأركان العامة وطلب ان يستقبله الأدميرال قائد القاعدة البحرية والمنطقة. وقد وافق الأدميرال على مقابلة الوفد ، نطلب منه المضربون عدم ارسال القوات المسلحة ضد العمال.ودعا الأدميرال مراتب أخرى للمشاركة في المناقشة التي سارت في جو من التفاهم المتبادل. وكانت النتيجة الأولية هي عدم استخدام القوات المسلحة ضد المضربين.

واسكاراته إذ يضرب هذا المثال يعقب قائلا بأنه يصور امكانات و جعل الجيش يتبنى موقفا آخر ليس هو موقف المواجهة مع الشعب.

وفي حين أن الجيش الاسباني لم يكن منهمكا في حروب استعمارية شديدة ، كما كانت حال الجيش البرتغالي، الا أنه مر ايضا وفي بعض الحالات بتجربة اختبارية، وحتى مؤلمة، في السنوات القليلة الماضية بالارتباط مع أفول الفرانكوية رغم حركة الشعب الاسباني الديمقراطية. وقد وفر عدم وجود

حرب استعمارية موهنة على اسبانيا ضرورة التجنيد الالزامي لملء صفوف الضباط الصغار ، كاكانت الحالة مع البرتغال ، ومع ذلك فان التغييرات في التركيب الطبقي لهيئة الضباط قد حدثت لأسباب أخرى ، واقترنت برد فعل مختلف على المسائل السياسية والايديولوجية ففي كتاب بعنوان مهنة الضابط في اسبانيار وظهوره بحدذاته تعليق هام على ما يحدث في الجيش الاسباني)، يلقي الرائد خوليون بوسكتس براغلوت(0) الضوء على الكثير من القضايا التي تواجه الضباط. وبينا يعاني الكثيرون ممن ينحدرن من الفئات التقليدية في المجتمع من انحسار مكانتهم ، ويسعون الى ارسال اولادهم الى الجامعة أكثر من إرسالهم الى الجيش ، ويواصلون نشاطاتهم في انعزال إلى حد كبير عن العالم الخارجي ، فان الدفعات الجديدة من الضباط مختلفة تماما. فالطبقة الاجتماعية للجيش ، في راي الرائد بوسكتس ، تتحرك نحو الأسفل ، مع تجنيد ملحوظ من بين أبناء المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى. وهؤلاء الضباط الجدد الشباب يتلفون دروساجامعية تشمل القانون والاقتصاد والعلوم السياسية ، فيحصلون على نظرة أكثر علمية وعقلانية عن المجتمع وكيف يعمل. ويمارس أكثر من ٩٠٪ منهم أعمالا مدنية بالاضافة الى واجباتهم العسكرية ، وهذا ما يجعلهم يتخطون حدود ثكناتهم ويمتزجون بالمجتمع حيث يواجهون تأثيرات أخرى بما فيها تأثير الماركسية.

وتكوين الاتحاد العسكري الديمقراطي ، الذي من المعتقد أنه كان في عام ١٩٧٩ يحظى بمساندة حوالي ألف ضابط ، من الواضح أن أغلبهم من الضباط الشباب بخلفيات جامعية أو زوجات جامعات (٧)، تعبير هام عن هذه الاتجاهات الجديدة بين هيئة ضباط الجيش الاسباني. واعتقال الرائد بوسكتس ، وكذلك النقيب خوسيه خولفيز الذي اتخذ موقفا مشابها من العقوبة التي أنزلت بالرقيب جيشوس مولينالرفضه الإخبار عن عمال السكك الحديد ، أدى إلى مفاجأة حيث أصدرت مجموعة مؤلفة من ٢٠ ضابطا في قطالونيا رسالة تطالب بتغييرات في نظام الحكم ، وديمقراطية في الجيش ، وتعلن أن الجيش يجب أن لا يستخدم كد قوة قمعية. . وأعقب تكوين الاتحاد العسكري الديمقراطي بين الضباط تأليف منظمة الجنود الديمقراطية ، مع أنه من الواضح أن أيا من المنظمتين لم تجد في الأشهر الأخيرة طريقة مناسبة لممارسة نفوذها بشكل أكثر صراحة. وعلى أية حال ، من الملاحظ أن الأفكار الرئيسية التي كان ولا يزال الاتحاد العسكري الديمقراطي ، وكذلك ضباط افراد تقدميون يشنون حملة من أجلها ، وبصفة خاصة المفهوم القائل بأن الجيش ينبغي ألا يكون تابعا لكتلة بعينها ، وألا يستخدم في القمع ، وأنه يجب أن يعمل في خدمة الشعب بأسره ، هذه الأفكار يجري التعبير عنها حتى في اعلى مستوى.

ونحن العسكريين نريد تكريس انفسنا لوظيفتنا العسكرية ، ونريد للبلد أن يحل قضاياه كافة ، بما فيها السياسية ، بجهاز ووسائل الدولة التي يمتلكها. أن أفضل تعاون يمكن للقوات المسلحة أن تقدمه في حل هذه القضايا هو أن تحترم أي خيار صحيح يظهر دونماتدخل في نشاطات لاتعنيها. .. وعلى الاسبانيين أن يتعلموا النظر الى قواتهم المسلحة باعتبارها تعود إلى اسبانيا بكاملها وليس إلى مجموعة أو اتجاه

مهما يمكن أن يكون هذا الاتجاه كبيرا (٨).

ومما لا شك فيه أن تطور مثل هذه الأراء بين الضباط الذين يخدمون في الجيش الاسباني لم يحدث نتيجة أي نضوج مستقل لعمليات في داخل القوات المسلحة معزولة عن الحياة المدنية ، بل هو حصيلة الاجمالي الأزمة السياسية لنظام ما بعد فرانكو وللحركة الشعبية الواسعة لاستعادة الديمقراطية التي تضم ، بين من تضم ، الفئات الاجتماعية التي تحدر منها الكثير من الضباط. وبكلمات أخرى ، لقد أظهر هذا التطور ، مرة أخرى ، أن القوات المسلحة ، بما فيها الضباط ، ليست مصابة بالخطيئة الأولى ، ولا مقدر لها أن تستخدم على الدوام ضد الشعب ، فزوابع عصرنا السياسية نهب في صفوفها بقوة عظيمة ، وتساعد ، في نهاية المطاف ، على أن تقرر الى أي اتجاه تتجه.

الفد أعار الحزب الشيوعي الفرنسي قدرا كبيرا من التفكير والانتباه لهذه القضية ، وبخاصة في السنوات القليلة الماضية. فالجيش الفرنسي يواجه عددا من القضايا الحادة التي تجتذبه نحو خضم السياسة الفرنسية. ان الخبرات طيلة السنوات الثلاثين الماضية. الهزائم في الحروب الاستعمارية ، وبخاصة في الهند الصينية والجزائر ، واستخدام الجيش فيما بعد في العمليات القمعية في غابون وتشاد ، والتحضيرات لاستخدامه ضد العمال الفرنسيين في الاضراب الكبير عام ١٩١٨، واستعماله أحيانا منذ ذلك الوقت في مواجهة حالات اضراب صغير متعددة. كل هذا مقرونا بالظروف المادية غير المرضية التي بات حلها أكثر صعوبة بسبب المبالغ الهائلة المطلوبة له قوة ضاربة نووية مستقلة فرنسية ، هذه الخبرات خلفت توترات داخلية متنامية تؤثر في الضباط ليس بأقل من تأثيرها في جماهير المجندين من الجنود. ان السخط متفش ، وثمة احتجاج صريح ودعوات متواصلة لاصلاح الجيش ، وما هو أكثر أهمية ، بمعنى من المعاني ، هو الأسئلة التي تطرح حول الدور الكامل للجيش في المجتمع الحديث. وهذا ما له أهمية خاصة في فرنسا ، حيث هناك احتمال كبيران تتولى الحكم في فرنسا بعد سنة أو سنتين أحزاب الاتحاد الشعبي - الاشتراكيون والشيوعيون والراديكاليون اليساريون.

والشيوعيون الفرنسيون ، وهم محددون طريقة تناولهم لهذه القضايا ، يبدأون من رأي يقول بان نضال الشعب الفرنسي من أجل الاشتراكية سوف يلاني أشرس مقاومة من قبل الاحتكارات الرأسمالية التي سوف تلجأ إلى الوسائل غير القانونية ، والتخريب والعنف). وهي إذ تتصرف بهذه الطريقة ، فانها سوف تستخدم قدر الامكان ، جهاز الدولة الذي يكون الجيش عنصرا أساسيا فيه. . ولم يخف الوزراء الفرنسيون الرجعيون ، في الواقع نواياهم، بحيث صرح أحدهم بأن الجيش هو : الملاذ الأخير للمجتمع الليبرالي. . وتعني , الليبرالية ، هنا الرأسمالية.

وعلى أية حال ، لا يعتبر الشيوعيون الفرنسيون هذا الامكان نتيجة محتومة ، بل على العكس برون الجيش مسرحاللنضال بين التقدم والرجعية ، مسرحامكن فيه للقوة المتقدمة من القوى الشعبية أن تتغلب.

و أن الجيش ليس كيانا سياسيا معزولا عن الأمة. فهو مؤسسة متداخلة في المجتمع ، ولذلك فهي خاضعة لكل تناقضاته ، وتتأثر بالأزمة العميقة الشاملة التي تهز المجتمع الرأسمالي بأسره وتقوضه. وهي مؤلفة من رجال ، بمن فيهم الضباط الأقدمون ، يتأثرون بالصراع الطبقي وكذلك بالتيارات السياسية المختلفة في البلد. وهكذا ، يعتمدسلوك الجيش في بلد مثل بلدنا الى درجة هامة على ميزان القوى السياسية. وهذا درس ينبغي استخلاصه من خبرتي شيلي والبرتغال (١٠).

ولكن التغيير في داخل القوات المسلحة لن يحدث فقط نتيجة للتغييرات في المجتمع بصفة عامة. فينبغي أن يكون ثمة جهد واع يبذله أولئك الذين يريدون تغيير المجتمع في اتجاه تقدمي لتسهيل التغييرات في القوات المسلحة ولاجتذاب الجيش بصورة حاسمة إلى جانب الديمقراطية.

وانه لما لا يمكن تصوره أننا نستطيع التقدم على طريق الديمقراطية السياسية والاقتصادية بدون أن نبعد الدولة عن تأثير الاحتكارات ، وبدون أن نتخذ الاجراءات الضرورية لإشاعة الديمقراطية فيها ، أي ، بدون تغيير محتواهاتغييرا أساسيا بحيث يمكن لها أن تخدم الناس ، أن تخدم الأمة بكاملها (١١).

وفي تقويم ما يجب عمله لإشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة وتغيير محتواها يعتبر الشيوعيون الفرنسيون أن الكتلة الأساسية من الضباط سوف تساند مثل هذا التحويل.

و يعتنق الكثير من الضباط في الواقع رأيا يتسم بالمسؤولية حول تسنم اليسار للسلطة. هؤلاء الضباط ، وهم غالبية ، يعتبرون أنه اذا قام الشعب باختياره الديمقراطي وعبر عن رأيه باقتراع شامل ، فليس مما يقع في مجال التفكير أنه يجب تحدي هذا الاختيار ، ناهيكم عن أن يتم هذا التحدي باللجوء الى الجيش. وهم يعتبرون أن دور الجيش أن يخدم الأمة عن طريق ضمان دفاعها. وينبغي الايستخدم في أية حال من الأحوال لتسوية القضايا السياسية الداخلية. ومالا شك فيه أن هناك عناصر رجعية وحتى فاشية في داخل الجيش ، تفكر بطريقة مختلفة تماما وتحلم بأن تكون قادرة على أن تعارض بكل الوسائل حكومة مصممة على تطبيق البرنامج المشترك (١٢). ويجب أن تبذل كل الجهود لعزل هؤلاء الضباط سياسيا عن الكتلة الكبيرة من أولئك الذين يريدون الالتزام بالارادة الشعبية وخدمة الحكومة المختارة ديمقراطيا باخلاص. فالجيش ضروري لضمان سيادة فرنسا والصيانة استقلالها. وحكومة بسارية ، يشارك فيها الشيوعيون ، لن نتطلب من الجيش شيئا آخر (١٣).

وهذا الرأي المتفائل في ما يتعلق بتوجه الضباط ليس وهميا على الاطلاق. فحتى صحيفة محافظة مثل فيغارو ، قدرت على أساس مسح قامت به ، أن 50% من الضباط صوتوالصالح ميتران ، المرشح المشترك للاحزاب اليسارية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وهذا ، بالمناسبة ، مايعكس بدقة تقريبا مدى المساندة في ذلك الحين لمرشح اليسار على نطاق البلد بكامله ، ويشير الى الكيفية التي تؤثر فيها العوامل المؤثرة في التفكير والسلوك السياسيين بين السكان المدنيين داخل القوات المسلحة.

وكان على الحزب الشيوعي الفرنسي ، في صياغته لموقفه من القوات المسلحة ، أن يأخذ في الحسبان السخط الجدي الذي يعبر عنه الضباط والمجندون على السواء. ويتولد هذا السخط على مختلف الجبهات ، ومن أسباب عديدة.

د يزداد عدم أهمية الجيش لأمن البلد 14)، والنتيجة هي أزمة بنيوية تقترب بخطورتها من الأزمة التي سببتها تصفية الاستعمار.

والجنود الشباب لم يعودوا قانعين بأن يقبضوا خطابات وطنية وعلبا من السجائر ، وأن يظلوا معتمدين على ذرهم في مصروفاتهم اليومية. .. فالضباط الفرنسيون ، الذين يجندون بصورة متزايدة من عوائل الجنود التي أضربها التضخم وعوائل الموظفين المدنيين الصغار ، أكثر مما يجندون من الطبقة الوسطى الموسرة ، يمكن أن يكون لهم أيضا بعض المصالح الخاصة التي بخدمونها. .. والمجموعات من الجنود القدماء. .. ننشكي بأن المركز المعنوي والمادي للضباط وضباط الصف يندهور (١٠).

وبينها تخصص مبالغ طائلة للقوة النووية الضاربة ، فان ٢٧٠ ألف مجند شاب يقيمون في ثكنات ، ٨٩٪ منها بنيت قبل ٧٠ سنة في الأقل. ومرتبات المجندين منخفضة على نحو مرعب. ران مرتبات الجنود النظاميين متدنية بالمقارنة مع المقاييس الأوروبية. .. وضباط الصف يشتكون بصورة متزايدة. .. من انهم لا يكادون يفون ، حرفيا ، بمتطلباتهم المتواضعة. وبسبب تغير المواقف الاجتماعية ، فان المهنة العسكرية لم تعد تنطوي على الهيبة. .. ففي عام ١٩٧٠ كانت هناك استقالات جماعية تقدم بها الضباط الشباب بسبب الظروف غير المرضية. ...(١٩). و ان ال ٢٧٠ ألف شاب الذين يستدعون الى خدمة العلم كل سنة لاداء خدمة إلزامية لمدة اثني عشر شهرا يعبرون بصورة متزايدة عن احتجاجاتهم على محنتهم.

ولم يعد المجندون الذين يبلغ متوسط أعمارهم العشرين عامايشبهون مجندي الازمان السابقة الذين جاءوا في غالبيتهم من الريف. فالآن يأتي ٩٠٪ من هؤلاء من المدن. وهم على اطلاع افضل ولم يعودوا قانعين بان يرددوا عن ظهر قلب صفحات : كتاب الجندي الكامل ،. وهم يريدون أن يعرفوا لماذا ولاي سبب تحدث الأشياء. وما هو أبعد من ذلك ، انهم منذ عام ١٩٧4 يذهبون الى ثكناتهم وهم يحتفظون بحقهم في التصويت في سن الثامنة عشرة ، ولا يقبلون ان يعاملوا على اساس انهم مواطنون من الدرجة الثانية. انهم يطالبون بتغييرات حاسمة ، دونما تشكيك بالحاجة للخدمة العسكرية والدفاع الوطني. انهم لم يعودوا مستعدين للصبر على المظالم والاهانات والتهجم على الكرامة وقمع اولئك الذين لا يخفون آراءهم. تلكم هي اسباب نشوء السخط في داخل الجيش (١٧).

وبالاضافة إلى أن رجال الجيش الفرنسيين لا يتلقون الا ادنى الرواتب التي يتلقاها الجنود في اوروبا ، فان تدريبهم العسكري غير كاف، وقديم، وهم بصرفون جل وقتهم في اداء مهمات وضيعة مثل تنظيف

ساحة الثكنة. وهم محرومون من الحريات الديمقراطية والسياسية ، ومع ان الحظر المفروض على قراءة لومانتيه في الثكنات قد رفع في عام 1974 بعد سنوات من النضال ، فها نزال قراءتها في الكثير من الحاميات مصدر خطر.

وتزداد أزمة الجيش الفرنسي تفاقية من خلال الطريقة التي يستخدم بها للمهمات التي لا صلة لها بالدفاع الوطني ، مثل استخدامه كقوة كاسرة للاضراب في عام 1974 ضد عمال البريد والتنظيف المضربين. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ عندما جادل نائب الأدميرال سانغينيتي بان و الحفاظ على النظام ، لم يكن وظيفة الجيش ، بل وظيفة الشرطة ، عزل من منصبه كرئيس أركان البحرية.

لقد أظهر الحزب الشيوعي الفرنسي جدية كبيرة في صياغة سياسته حول الجيش ، وفي الطريقة التي طرحها بها. وهذا ما يتعارض تعارضا صارخا مع البعض من مجموعات اقصى اليسار التي أصدرت خلال قلاقل الجيش الفرنسي في نهاية عام ١٩٧٠، كراسات ذات طابع فئوي واستفزازي للغاية. واحدى هذه الكراسات التي وزعت على الجنود الفرنسيين في المانيا الغربية تنصحهم قائلة : تعلموا استخدام اسلحتكم جيدا ، لأنه ربما سوف تحولونها ذات يوم الى صدور ضباطكم - الى رؤسائكم والمجتمع الذي يحمونه ،. وتقول كراسة اخرى وزعت في قاعدة جوية في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ :. ان ما نحتاج اليه في النهاية ، هو تدمير الجيش. .

ورغم الاطالة على القارىء ، فانني سوف اقتبس مباشرة من عدة وثائق للحزب الشيوعي الفرنسي ، ما دام الطرح الأصلي للأراء الرئيسية التي يمكن أن أقدمها مختصرة بكلماتي الخاصة، يتمتع في الأقل بالقدر ذاته من الأهمية. يكتب فكتور إينينه ، وهر يوضح الأسباب التي دعت الحزب الى نشر د قانون ديمقراطي جيد لكادر الجيش (١٨) قائلا :

و ان الدفاع عن الأمة ليس هو عمل الجنود النظاميين وحدهم ، ولكن أي نظام للدفاع يحتاجهم. وجيشنا الذي يمثل البلد بأسره ، سوف يضم في صفوفه رجالا من جميع الآراء. وهذا أمر أساسي.

اذا ما اردنا لهذا الجيش ان يندمج حقا في الأمة والا يصبح أداة للهجمات على حق شعبنا في تقرير مستقبله ، فما يتمتع بأهمية قصوى وجوب ألا يدفع ضباط وضباط صفه الى معسكر أولئك الذين ما يزالون بنون إلى عصر انقضي عهده. وانه لمن الحيوي ان على الجنود المهنيين الذين يكسبون الى صف فكرة ديمقراطية موسعة وأصيلة ، أن يكونوا مخلصين النظام الحكم الديمقراطي الجديد. ومن المسلم به أن التغييرات الديمقراطية الجديدة في فرنسا لا تتوقف على الجيش وحده ، ولكن يجب ألا تحدث وهو معارض لها. فللجنود المحترفين مكانتهم في اتحاد الشعب الفرنسي حول ر البرنامج المشترك. .

والاستراتيجية التي وضعها المؤتمر الوطني الثاني والعشرون (١٩) تسمح لنا أن نصوغ بوضوح أكبر قضايا الدولة في طور التحويل الديمقراطي. وهي ليست مسألة تحطيم وتمزيق الدولة ، بل استئصال

اولياتها التكنوقراطية وغير الديمقراطية من أجل جعلها تخدم الامة وليس الاحتكارات الرأسمالية. وهذا ما يكون اكثر واقعية، لأن الأقسام الإدارية من الدولة مليئة من حيث الأساس برجال أكفاء مخلصين لا يحملون آراء مختلفة عن تلك الآراء الموجودة في البلد بأسره. وهذه الاعتبارات تنطبق انطباقة تامة على الجيش.

ومن هذا كله ، يمكن لنا أن نستنتج أن حل هذه القضايا ، التي هي قضايا سياسية وعسكرية في الوقت ذاته، يكمن في اشاعة الديمقراطية في المؤسسة العسكرية. وهنا يكمن الدافع العميق للقانون الديمقراطي للضباط والجنود النظاميين. وليس ثمة ما يجمعه بأي نوع من الدماغوجية التي سوف يكون الانغماس فيها أمرا سهلا ولكن غير شريف ومغامر. فابية وعود دماغوجية مفرطة تقدم إلى العسكريين لا يمكن لها الا أن تروج نزعة التعصب للجيش وتشجع الضباط والجنود النظاميين على الابتعاد عن واجبهم الذي هو تنظيم الدفاع عن البلد في خدمة الديمقراطية المؤلفة قانونيا وحدها (٢٠).

في رسالة خاصة إلى الضباط وضباط الصف في الجيش الفرنسي انشرها الحزب الشيوعي الفرنسي في آب (اغسطس) ١٩٧٣ ، أكد على د أن ضباط الجيش وضباط الصف ، مثلهم مثل المواطنين الآخرين ، يعون الحاجة إلى تغيير يمثل مصالح البلد. وعلى أية حال ، انهم لا يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم بحرية وعلنا دونا انتهاك للانظمة. فهم موضوعون في موقع غير ديمقراطي. وهذا الموقع هو الذي يسعى الممسكون بزمام السلطة أن يخلدوه لغاياتهم الخاصة ،. و و الرسالة ، إذ تعرب عن الثقة في غالبية الضباط وضباط الصف باعتبارهم و رجالا مستقيمين ، نناشدهم على أساس مطامحهم بوصفهم وطنيين وضباطا في الخدمة على حد سواء :

لم يمر وقت طويل منذ ان كان مثلو المصالح الأنانية يدفعون الجيش الى مغامرات يائسة ، وهم بذلك يسخرون من عهودهم ذاتها ، ويفرضون على الضباط وضباط الصف ان يلطخوا أنفسهم باعمال لا تنسجم بالمرة مع التقاليد العسكرية الفرنسية. واليوم ، تشهدون تحطيم العديد من القيم العزيزة عليكم. ويلطخ الشرف بسلسلة كاملة من الفضائح ، ويسخر من الوطنية من أجل دعم مصالح المجموعات المالية والصناعية فوق القومية والكوزموبوليتية. وهذا التحطيم ينجم عن الأسباب ذاتها التي تنجم عنها الصعوبات التي تعانون منها في موقعكم المادي والاجتماعي ، وفي حياتكم المهنية والعائلية ،.

وصرح جورج مارشيه السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي للفيغارو(٣١) قائلا : ويجب ان يكون لفرنسا دفاع وطني حقيقي وجيش،. وقد أعطى سببين أساسيين لوجهة النظر هذه للشيوعيين الفرنسيين : إلتزامهم الذي لا يتزعزع بصيانة الاستقلال الوطني والسيادة ، وعزمهم على أن يكونوا. قادرين على بناء الاشتراكية في فرنسا بصورة ديمقراطية ، دونما تدخل خارجي ، وضغوط أو أعمال انتقام ،. وبينما لا يعتبر الشيوعيون الفرنسيون أن الجيش بحد ذاته وبالطريقة التي يوجه ويبني بها في الوقت الحالي ،

يمكن أن يكون الضمان الوحيد الأمن فرنسا واستقلالها ، لا يتجاهلون بالتأكيد الدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به الجيش. والمسألة هي ما اذا كانت القوى الاحتكارية سوف تستخدم الجيش في خدمة مصالحها الخاصة ، أم ويقول روبيرت بوفار"، وهو يجيب عن السؤال البلاغي الأتي : جيش ؟ و :

هل نحتاج إلى. اجل ، أن فرنسا تحتاج إلى جيش لضمان أمنها واستقلالها ، جيش مستقل عن أية كتلة عسكرية ، غير متورط في أي تصادم يحمل طابع المناورات الامبريالية ، ودوغا أي ولاء المصالح الرأسمالية الاحتكارية. والنزعة العسكرية والقومية المتعصبة ، وكذلك فكرة تحطيم ، الجيش لا يجمعها جامع بهذه الحاجة. وكا لا نتفق مع أولئك الذين يصوبون نيرانهم الى هدف خاطى، والذين يهاجمون الاداة (الجيش) عوضا عن المستخدمين لها (الحكومة) ، اولئك الذين يفكرون بالدفاع بمعايير تقنية ، أو أولئك الذين لا تعني الأمة بالنسبة لهم سوى أداة للدولة الرأسمالية الاحتكارية ،.

و بوفار ، إذ يتفادي أي غموض بصدد الجيش ، ويرفض في الوقت نفسه أن يؤسر في شبكة من الرومنطيقية اليسارية ، يؤكد على أن الغالبية العظمى من الشعب تعي جيدا الحاجة ، ليس الى ما لا نهاية بل لوقت طويل قادم ، الى جبش حقيقي للدفاع الوطني. وعلى أية حال ، يتطلب هذا تغييرات ديقراطية هامة في الجيش الفرنسي. وقد اشار الشيوعيون الفرنسيون في عدد من وثائقهم(٢٣) ومقالاتهم الصحفية الى ما يجب أن تكون عليه هذه التغيرات حسب نصورهم. وتنطوي هذه المقترحات على أن تكون مرتبات الجنود ٢٠٪ من مؤشر الحد الأدن للأجر الصناعي ، وعلى أن يوفر النقل المجاني لهم وتخفضن الرسوم التي يدفعها الجنود لقاء حضور النشاطات الثقافية والرياضية ، وتكون كل الخدمات في داخل الثكنات مجانية ، ويجري التسريع بتحديث الأحياء السكنية، وتحسين الطعام والخدمات الصحية ، وتطوير المرافق الاجتماعية والثقافية ، وتوفير الامكانات الحقيقية لمجندين للعمل من أجل الحصول على الشهادات المدرسية وشهادات التعليم العالي ، وتلقي تدريب اضافي ، وندابير موحدة بصدد إجازات المجندين جميعا ، وزيادة تخصصات التموين وتخصصات الجنود الأخرى ، وضمان العمل بعد إكمال الخدمة العسكرية.

وبالاضافة إلى السياسات المعلنة لتلبية الحاجات المادية والعملية للعسكريين ، فان وثائق الحزب الشيوعي الفرنسي تؤكد بصورة كبيرة على دور الجيش على الحقوق الديمقراطية لجميع من هم في الخدمة العسكرية. وقد ورد في مسودة اعلان الحريات (٢٦) (المادة ٧٣) :

ران الجيش في خدمة الأمة بأسرها. وواجب الجيش بوصفه الأداة للدفاع الوطني هو ضمان حماية الإقليم الوظني من كل عدوان خارجى. وهو ليس للاستخدام ضد حرية اى شعب ولا ضد حريات الشعب الفرنسي.

في ا على القوانين الديمقرالية وسيطرة الأمة على جهازها العسكري تكفل من وجهة النظر الاقتصادية

من خلال تأميم صناعات الأسلحة.

واقرار البرلمان للسياسة العسكرية والاشراف البرلماني على هذه السياسة يضمن إخضاع السلطة العسكرية للسلطة السياسية. ويحدد الدستور التنظيم العام للدفاع الوطني.

وأساس الانضمام إلى الجيش هو التجنيد الإجباري. فالخدمة العسكرية شاملة ومتساوية بالنسبة للجميع.

وأعضاء القوات العسكرية كلهم يتمتعون بحقوق المواطنين. والقوانين الديمقراطية تكفل للجنود والضباط في الخدمة الفعلية والاحتياط الحق في الاعلام وحرية الكلام والاجتماع. ولاعضاء القوات المسلحة الحق في الانضمام الى الحزب السياسي الذي مختارونه ، والاضطلاع بالواجب والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

ويعتبر كل انتهاك للكرامة وكل عقوبة جسدية ، جريمة. ولكل عضو من اعضاء القوات المسلحة الحق بالاتصال الفوري بعائلته أو ممثل منتخب أو محام ، اذا اعتبر نفسه ضحية لمثل هذه المعاملة.

وهذه الأفكار الرئيسية مطورة في الوثائق البرنامجية والسياسية والمقالات التي كتبها الحزب الشيوعي الفرنسي في السنوات الاخيرة ، وبخاصة في اللائحتين اللتين قدمها الى البرلمان ، الأولى تخص الجنود المجندين في عام ١٩٧4 ، والثانية تخص الضباط وضباط الصف والجنود النظاميين في عام ١٩٧٦. وفي هاتين اللائحتين وضعت في الاعتبار الحاجة للجمع بين الممارسات الديمقراطية والالتزام بالانضباط الذي تتطلبه الخدمة العسكرية. ولذا فان الفقرة أمن القسم ه من مسودة اللائحة للعسكريين تنص على :

وبينما يكون التدريب العسكري وجميع النشاطات العسكرية بالمعنى الدقيق للكلمة خاضعة للسلطة التامة للضباط المشرفين ، فان ممارسة الحقوق الديمقراطية ومسؤوليات المواطنين الجنود في الثكنات تعود لهؤلاء الأخيرين.

ولتحقيق هذه الغاية ، فان ممثلي المجندين يشاركون في القرارات المتعلقة بالعسكريين ويكونون اعضاء في لجان الاستئناف والتحقيق المختلفة ، وفي المجلس الأعلى للتدريب العسكري بصفة خاصة.

ويكون ممثلو المجندين مع ممثلي الضباط وضباط الصف مسؤولين عن إدارة نوادي الجنود ،.

ومن الواضح، أنه ليس للحزب الشيوعي الفرنسي أية نية في تسعير حملة ضد الضباط ولا في خلق أي شكل من العسكرية « عند مستوى القاعدة ،، ذلك العمل الذي غالبا ما تنهمك فيه المجموعات اليسارية المتطرفة. وكما تدل الاشارات والاقتباسات اعلاه كافة ، فان الشيوعيين الفرنسيين يعتبرون انه يمكن للغالبية الساحقة من الضباط أن تضطلع بدور ايجابي في تنفيذ تغييرات ديمقراطية في المجتمع الفرنسي ، وينبغي القيام بنشاط جدي من أجل كسب هيئة الضباط لهذه المهمة. ولا يقلل الحزب الشيوعي الفرنسي من شأن المصاعب :

و أن الجيش متداخل في المجتمع. والاقسام السوسيولوجية والسياسية تتقاطع فيه ، ولعلاقات القوى السياسية الموجودة في البلد نفوذ واضح في سلوك الضباط. ومع ان الكثيرين منهم يرغبون في انتصار اليسار ، الا أن آخرين يساندون الحكومة الحالية (٢٠) ، وهناك عدد هام من الضباط من ذوي العقلية الرجعية وحتى الفاشية ، الذين لن يكونوا مستائين اذا ما رأوا الجيش يمنح و مهمات سياسية. فخبرة جنرالات انقلاب عام ١٩٩١(٢٩) وضباط منظمة الجيش السري(٢٧) قائمة لتذكرنا بان التعميمات في هذا المجال شأنها في المجالات الاخرى خطرة على الدوام. ولكن يبقى صحيحا ان الاتجاه الديمقراطي ، في أوسع معنى ، هو الاتجاه السائد في الجيش دون شك (٢٨).

ويذكر بيلوت استطلاع للراي مثيرا للاهتمام بين الضباط الشباب ، من رتبة ملازم ثان وملازم اول ونقيب، نشر في مجلة له بوان (٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠). لقد سئل الضباط عما اذا كانوا يعتقدون أن الضباط الشباب يوافقون على النهج الذي تتبعه الحكومة ، فأجاب ٣٢٪ منهم بنعم ، واراد 1٪ منهم أن تسير الحكومة في طريق اكثر يمينية ، في حين اعتقد ٢٧٪ منهم أن على الحكومة ان تتبني موقفا أكثر يسارية ، وأجاب ٣٢٪ منهم بانهم ولا يعرفون.

وهذا الميزان المعقد ، الى حد ما ، غير مستقر وغير حاسم ويعكس الى درجة كبيرة ، حالة الرأي العام في فرنسا بأسرها. وهو يؤكد على نحو ثابت كلا من المعضلة التي تواجه اليسار الفرنسي ، وكذلك ، إمكانات التغيير الديمقراطي والتقدم.

ان الكثير من التقديرات حول الجيش التي تشغل اذهان التقدميين الفرنسيين يبرز الى المقدمة كثيرا في السياسة الايطالية. والموقف الذي يتخذه الحزب الشيوعي الايطالي من الجيش يماثل في عدد من جوانبه الموقف الذي يتبناه الشيوعيون الفرنسيون في هذا الصدد ، رغم ان ايطاليا لها قضاياها الخاصة في الميدان العسكري.

ونقطة الانطلاق بالنسبة للشيوعيين الايطاليين ، في ما يتعلق بالعديد من القضايا ، هي خبرة المقاومة ضد الفاشية. ففي خلال تلك الفترة لم يتكون فقط تحالف سياسى و اجتماعي واسع للقوى الديمقراطية بضم الشيوعيين والإشتراكيين والكاثوليك والأخرين الملتفين حول القضية الوطنية المعادية للفاشية ، بل تكون أيضا اصطفاف جديد يشمل القوات المسلحة الرسمية إلى جانب قوات الأنصار المسلحة.

. في ذلك الحين أرسيت وحدة سياسية وعسكرية جديدة بين الجبهة المقاتلة الممثلة الوحدات الدولة المسلحة التي أعيد تنظيمها بعد أزمة 8 أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣(٢٠) مع دفعة المتطوعين ، وبين مجموعات الأنصار والمجتمع المدني وهيئاته السياسية في الحكومة ولجان التحرير الوطنية.

هذه حقيقة ذات أهمية تاريخية عظيمة بالنسبة لبلدنا ، اذا ما أخذنا في الاعتبار ما حدث في الماضي. وينبغي الاعتراف بها ـ مثلا اعترف بها لويجي لونغو في كتابه ، الناس يلجأون الى ماكيز. فرغم ان

السوسة الفاشية كانت تغلغلت عميقا في الجيش والقوات المسلحة الأخرى ، بكل ما ترتب على ذلك من اضطراب وعدم ثقة وخيانة واستسلام القيادة العليا ، كان هناك على العموم موقف من الاعتزاز لدى اقسام عديدة من القوات المسلحة التي دافعت بقوة عن الشرف العسكري واسلحتها في أيديها. وانفصال القوات المسلحة عن الفاشية كان حقيقة حاسمة ، وعلى العموم فتحت مشاركتها اللاحقة في نضال الأنصار فصلا جديدا في التاريخ العسكري (٣٠).

نوه التقرير الافتتاحي الذي قدمه اوغوبيكيولي وأريغو بولدريني ، في الكونفرنس المذكور أعلاه بالنقطة ذاتها وأشار الى انه و بعد 8 أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ مباشرة ، كانت فرق معينة من الجيش والبحرية قد ادركت لأول مرة أين يكمن واجب الايطاليين ، فالقت بنفسها في أعمال المقاومة المسلحة الأولى. وانه لكاف أن نتذكر بورتا س بولو في روما ، وسيفالونيا ومعارك جزر إيجة ، والمعارك في البلقان ، وفي ايطاليا في كوينو وانكونا ومدن أخرى ، ناهيكم عن المثال المدني والأخلاقي الشجاع الذي ضربته الألاف المؤلفة من الجنود الايطاليين في معسكرات الاعتقال النازية. ومن ثم جاءت حرب الأنصار الوطنية ، التي اتسمت بمشاركة المتطوعين الجماعية وبعلاقة جديدة بين التشكيلات المقاتلة وسكان المدن والريف والجبال. وفي الحقيقة أن هذه العلاقة كانت أحد العوالم الأكثر أهمية في منح الولادة الجديدة للقوات المسلحة الايطالية طابعا ديمقراطيا ،.

وحال التدخل الانكلر - أمريكي في نهاية الحرب دون أن تثير الاتجاهات الديمقراطية التي كانت تعبر عن نفسها في المجتمع الايطالي. وهذا التدخل خنق أيضا فرص الشعب الايطالي في الحصول على جيش ديمقراطي حقا. ودعا الحزب الشيوعي مرارا الى تكوين جيش ايطالي جديد يستند إلى تجنيد. جماهيري في المناطق المحررة في عام 1944. ا كان حزبنا يعي جيدا الحاها السياسية وكذلك العسكرية لمشاركة القوات المسلحة الايطالية في النهوض الشعبي العظيم من اجل ولجأ البري ظهرت خلال المقاومة والجيش النظامي بعدلات الاستقلال والحرية و(٣١). وفي كانون الأول (ديسمبر) 1944 وجهت الحكومة ولجنة التحرير الوطني نداء الى الشباب والأنصار لحمل السلاح في المناطق المحررة في توسكانيا وأومبريا ، وماركه وإميليا والمناطق الأخرى. واستجاب الآلاف للنداء ، فكان الجيش الايطالي المتجدد قادرا على ان يأخذ مكانه إلى جانب الجيوش الخليفة وتشكيلات الانصار في المعارك التي أدت إلى تحرير شمال إيطاليا والهزيمة النهائية للغزاة النازيين ولبقايا الفاشيين الايطاليين.

ولكن هذه العملية التاريخية انقطعت بالضغط الانكلر - أمريكي. ومع أن وحدات الأنصار وكوادر الجيش من كتائب التحرير التطوعية قد اندمجت في الجيش النظامي بعد التحرير ، فان الكثير من الكوادر العسكرية التي ظهرت خلال المقاومة قد أبعدت عن القوات المسلحة في السنوات التالية ، في حين لجأ البريطانيون والأمريكيون الى حق النقض (الفيتو) في إيقاف تطهير اعداد كبيرة من الضباط ذوي الرتب العالية الذين كانوا متورطين على نحو جدي مع الفاشية والنازية. وعلى أية حال ، فان بعض

الاصلاحات التقدمية ، قد أدخلت ، وألغيت هيئة رؤساء الأركان لأنها كانت غارقة حتى العنق في السلوك المشؤوم للحرب ، كما صفيت دائرة المخابرات العسكرية ، اكثر الدوائر رجعية ، والمرتبطة على نحو وثيق بنظام الحكم الفاشي وذات السجل الحافل بالتجسس السياسي والاستفزاز واضطهاد المعادين للفاشية. يضاف إلى ذلك ، ان علاقات جديدة قد أرسيت في صفوف الجيش ، ترتب عليها السماح للجنود بالمشاركة في ادارة بعض جوانب الحياة في الثكنات.

وهكذا ، فرغم التدخل الانكلر - أمريكي ، ورغم استمرار سلطة الرأسمالية الاحتكارية الايطالية ، كان ثمة جيش جديد يناضل من اجل ان يولد ، جيش يكون أكثر تعبيرا عن ايطاليا الديمقراطية الناهضة من خرائب الفاشية.

ولكن مثل هذا التحول لا يمكن أن تقوم به القوات المسلحة بمفردها. وكما لاحظنا في غالب الاحيان ، فان تطور التغييرات في المؤسسات المسلحة محكوم بسرعة وطابع التغيرات الحاصلة في سياسة البلد بكامله. والآمال الواسعة للمقاومة المعبر عنها بصورة جزئية في الدستور الايطالي الذي شرع في الفترة المبكرة لما بعد الحرب ، قد تبددت. والقرى السياسية للرأسمالية الاحتكارية والرجعية الإيطاليتين ، الممثلة بالدوائر العليا للحزب المسيحي الديمقراطي ، والمدعومة من الإمبريالية الاجنبية وبخاصة إمبريالية الولايات المتحدة برزت إلى الصدارة وهيمنت على الحكومات الايطالية وكذلك على الحياة السياسية الايطالية إلى درجة كبيرة ، خلال السنوات الثلاثين التالية. وهذا ما قرر التطورات في داخل القوات المسلحة. فالاصلاح الديمقراطي التقدمي لم يأخذ سبيله الى التطبيق أبدا. وبقي الجيش ، في معظمه مؤسسة معزولة عن الشعب جبرة على خدمة مصالح ليست مصالح الغالبية ، مصالح الأمة ، بل مصالح الأغنياء وذوي الامتياز.

وعلى اية حال ، فان هذا الطور يقترب من نهايته. ومع انتهائه يظهر شكل لجيش منغير.

لقد ناضل الحزب الشيوعي الايطالي ، وهو يضع في اعتباره خبرات ايطاليا التاريخية في القرن العشرين ، ويتملى عميقا دروس الانقلاب الفاشي في شيلي في 11 أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ، من أجل أن يعيد خلق وحدة الشعب مع القوات المسلحة التي كانت سمة هامة من سمات المقاومة الايطالية المعادية للفاشية في السنتين الأخيرتين من الحرب العالمية الثانية. ان الهدف الاستراتيجي للشيوعيين الايطاليين ليس العداء العقيم للعسكرية ، بل العمل الذكي المثابر والنشاط الدؤوب لاعادة بناء الروابط بين الشعب وبين القوات المسلحة، ولحرمان المجموعات الاحتكارية من إمكاناتها في استخدام المؤسسات العسكرية ضد المساعي الديمقراطية للشعب.

ويعمل الحزب الشيوعي الايطالي من أجل تحقيق هذا على كسب اقتناع واسع في صفوف القرى السياسية الديمقراطية كافة في البلد لإدخال الاصلاحات الديمقراطية الى القوات المسلحة ، ولضمان الرقابة

الديمقراطية بواسطة البرلمان على الاتجاه العام والسياسة والنشاط العسكريين ، ولاقامة روابط وثيقة بين القوات المسلحة والرأي العام بكامله. وباختصار ، لجعل القوات المسلحة تلعب دورا ايجابية وتقدمية في داخل الاطار العام للمجتمع الايطالي الديمقراطي المجدد.

ا ونحن نريد أن نجعل كل جوانب النشاط العسكري في هذا البلد تنسجم مع المبادىء الدستورية ، وان نعيد للبرلمان والاجهزة الدستورية الأخرى حقها الأولي في القيادة السياسية والرقابة على كل شيء يتعلق بتنظيم الدفاع الوطني. ونحن نريد أن نرى علاقة حية بناءة قائمة بين القوات المسلحة وبين مؤسسات الدولة الديمقراطية المختلفة ، بين القوات المسلحة وبين المنظمات الشعبية.

وبهذه الطريقة وحدها نستطيع ان نتغلب على الحاجز الذي تريد القوى الرجعية ان تخلفه بين القوات المسلحة وبين الواقع الاجتماعي والمدني ، عازلة الجيش كه ر هيئة منفصلة ،. وهذا هو السبب في اننا لا نشعر بان قضية اصلاح ديمقراطية للقوى المسلحة يمكن النظر اليها بوصفها قضية فنية خالصة أو جزئية ، بل هي جزء متمم من رؤية عامة التجديد المجتمع الايطالي ،٣٢).

ان الشيوعيين الإيطاليين ، شأنهم شأن الحزب الشيوعي الفرنسي ، يرفضون بحزم العداء العثيم للعسكرية ، ذلك العداء الذي هو سمة من سمات أقصى اليسار :

رأي معنى تعطيه اليوم في الواقع و المسيرات المعادية للعسكرية ، والتشويه الذي يحمل طابع التعميم ، والنداءات الملتهبة إلى البروليتاريين في البزات العسكرية ، والشعارات العبثية حول و تحطيم ، النظام العسكري والمماثلة السطحية بين الخدمة العسكرية وبين الاضطهاد الطبقي ، وما إلى ذلك ؟(٣٣).

يقال ان مثل هذه التلميحات الرومنطيقية والعقيمة ، تتفادى القضايا الحقيقية وتعبر عن افتقار الى الثقة في سلطة وقابلية الشعب على الدفاع عن التقدم الديمقراطي في كل ميدان ومؤسسة وتطويره.

يضاف إلى ذلك ، ان هذه المواقف اليسارية المتطرفة تكشف عن عجز حقيقي وعدم مسؤولية لدى اولئك المنغمسين فيها، وتؤدي في النتيجة الى مبادرات مغامرة توفر ذريعة للمؤسسة الدولة - المترجم للقيام باعمال قمعية ضد حقوق الشعب الديمقراطية والمنظمات الديمقراطية. ولذلك فإن النزعة اليسارية تعيق الحركة الحقيقية للاصلاحات الجذرية في البلد ، بما في ذلك في المجال العسكري.

ويقول الشيوعيون الايطاليون أن المطلوب حقا بصدد هذه المسألة الدقيقة»، هر حوار وتقارب في المبادرة والعمل بين جميع القوى الشعبية والمعادية للفاشية من أجل اصلاح ديمقراطي للمؤسسات العسكرية - اصلاح سوف يمكن القوات المسلحة من اقامة علاقة حقيقية ومثيرة مع البلد ومن الاضطلاع بصورة مناسبة بوظيفتها التي عهد بها اليها الدستور،(34).

وما يجعل هذه المهمة ملحة بصورة مضاعفة هو وجود اتجاهات خطرة لقطع منظماتنا العسكرية عن

التطور الديمقراطي العام للأمة. والأبعد من ذلك ، وهذا غير مسموح به واعتداء على شرف القوات المسلحة الايطالية. ثمة «قوى رجعية واضحة المعالم وفاشية،، تحاول التغلغل في المنظمة العسكرية وتبحث عن التضامن والمساندة لدى الدوائر العسكرية من أجل تحقيق نواياها المعادية للديمقراطية. .

وفي سبيل مواجهة هذا الخطر ،وبغية المساعدة على التجديد الديمقراطي للمجتمع الايطالي ، من المطلوب تصفية كل الجوانب العتيقة والمشوهة في النظام (الايطالي القضائي والسياسي ونظام الدولة. اما بالنسبة للقوات المسلحة الايطالية ، فينبغي ألا تترك خارج هذه العملية. ولا يعتبر الحزب الشيوعي الايطالي أن مثل هذا التحول للقوات المسلحة يمكن تحقيقه عن طريق الحركة المدنية الديمقراطية وحدها. فاعضاء القوات المسلحة يجب ان يشركوا ايضا في تنفيذ الإصلاحات الضرورية. والى جانب ذلك، هناك وعي متنام بين الجنود والضباط بالحاجة الى مثل هذه التغييرات.

. ومنذ عدة سنوات وحتى الأن كانوا يهانون ويخضعون من جراء خطيئة الحكومات المتعاقبة ، الى قوانين وانظمة متخلفة والى تعصبات سياسية وممارسات رجعية موروثة عن الازمان الماضية وأنظمة الحكم التعسة. وليس من قبيل المصادفة أن الحاجة اليوم إلى اصلاح ديمقراطي للنظام العسكري لا تشعر بها الألوف من الشباب الذين يستدعون للخدمة العسكرية فحسب ، بل وايضا الكثير من العسكريين المحترفين وحتى بعض القطاعات من القيادة العسكرية العليا،(٤٠).

ومن بين الاصلاحات التي أكد عليها الحزب الشيوعي الايطالي ما يتعلق بالترقية. في نظام الترقية السخيف الراهن، فضلا عن كونه عرضة للمحسوبية والاشكال الأخرى من عدم المساواة ، قد انتج ايضأ فائضا خيالية من الضباط في المستويات العليا.

والحد الأعلى لكادر المرتبة العليا محدد عند ٣١٦٩ ، يتألف من 11 لواء في الجيش ، و١٥١ لواء / فرقة و٣٩٥ عميدة ، و٢١١٩ عقيدة. وحدد عدد الضباط المجازين ب ٣١ ألف ضابط. وهكذا، يوجد حوالي عشرة ضباط لكل قائد عسكري. وثمة حاجة للاصلاحات ايضا في ما يتعلق بضباط الصف والضباط المجندين الذين يعدون حوالي 10 آلاف شخص. ولكنهم يعانون من التميز في المرتبات وافاق الترقية بالمقارنة مع الكادر المهني ، وحتى عندما يتحملون المسؤوليات ذاتها.

واحدى النقاط المركزية في السياسة العسكرية للحزب الشيوعي الايطالي هي ان يسترد البرلمان دوره الذي لانزاع فيه في الرقابة المثابرة والنظامية على السياسة العسكرية وإدارة الدفاع والممارسة التي تنامت طيلة سنوات من التعامل مع السياسة العسكرية على انها نوع من الاحتياط الخاص للسلطة التنفيذية هي انتهاك صارخ للدستور، الذي نص بصفة خاصة على أن توجيه السياسة العسكرية هو حق من حقوق البرلمان. وبإبعاد البرلمان الى درجة كبيرة عن ان يلعب دوره المعهود اليه في ما يتعلق بالقوات المسلحة ، أصبحت السياسة العسكرية خاضعة القرارات حلف شمالي الأطلسي وأدت الى تركيز مشوه وغير

ملائم لسلطة اتخاذ القرار بأيدي القيادة العسكرية العليا. والحزب الشيوعي الايطالي بضغط من اجل ان يعاد إلى البرلمان حقه في ممارسة السيطرة على كل من السياسة العسكرية وإدارة القوات المسلحة ، وهذا ، كما يعلن ، ليس الاقامة اي نوع من الرقابة على الجيش، بل بالأحرى للسماح بصياغة ديمقراطية لاجراءات السياسة الضرورية وارساء والعلاقة الحيوية الضرورية بين القوات المسلحة ومؤسسات البلد التمثيلية.

وثمة مبدأ من مبادىء السياسة العسكرية للحزب الشيوعي الايطالي يقول بجيش من المجندين مقابل جيش المحترفين. والشيوعيون الايطاليون يعترفون أن التجنيد بحد ذاته ليس ضمانة للديمقراطية. فالتجنيد كان قائما في ايطاليا الفاشية كما يقوم اليوم في شيلي الفاشية ، وكذلك في عدد من البلدان الأخرى ذوات الأنظمة الرجعية. ولكن في ظروف ايطاليا ديمقراطية ، فإن جيشأ مجندة يعمل ضمن اطار تغييرات عميقة منصورة على الطريق الايطالي الديمقراطي إلى الاشتراكية ومتأثرأ بها الى درجة كبيرة ومساهمين فيها، سوف يكون ضمانا للنظام الديمقراطي الجديد. واذا ما وجد نظام تطوعي من الخدمة العسكرية عوضا عن جيش مجند. فان ايطاليا ولا تعود تلك جيشا كاملا مستعدة لامتشاق السلاح والدفاع عن البلد. بل فئة من المسلحين المحترفين ، يمكن. اي الضباط من خريجي الكليات العسكرية مقابل الضباط الذين يرون بعد خدمة طويلة كرنباء (ضباط صف) ثم يعدون لدروات خاصة ليصبحوا ضباطا. والناشر].

لها أن تصبح وبالا على المجتمع ، ووبالا على الدولة (٣٨).

ولذا ، فان الحزب الشيوعي الايطالي بصر على أنه لا يمكن الا لجيش مجند أن يكفل قيام علاقة حية بين القوات المسلحة والشعب ، والتي هي ضمانة ضرورية لنظام دستوري ، للتطور الديمقراطي للبلد ، وللدفاع الوطني الكفء(٣٧).

ويشاطره في هذا الموقف الحزب الشيوعي الفرنسي ايضا الذي تصدى بقوة للتحركات في فرنسا الرامية للاستعاضة عن الجيش المجند الحالي بجيش تطوعي نخبوي ، وهي فكرة طرحها عرضا لاول مرة ديغول قبل اكثر من ثلاثين سنة خلت. آن جان - كلود لي ميور٣٨) الذي يكتب في وقت الاضطراب الذي تبدي للعيان بين المجندين الشباب في الجيش الفرنسي في نهاية عام ١٩٧٣ ، بينما يبدي تعاطفه مع سخطهم ، يجادل بقوة لصالح الابقاء على التجنيد ، ولكنه يطالب بدور متغير للقوات المسلحة بمجموعها:

, اننا نؤكد على ان تعريف مهمة الجيش الوحيدة - أي ان يكفل الدفاع عن التراب الوطني وأمنه ، بالارتباط مع السكان - بنطوي على مغزى حيوي جدا. والجنود - المجندون والمحترفون. ينبغي ألا يستخدموا في ضبط أمن المدنيين. وهذا عنصر متأصل من احترام المبادىء الديمقراطية لتغيير السلطة حالما تقرر غالبية شعبنا ذلك بحرية. وهذه المهمة الوحيدة تتضمن تنظيما جديدا للدفاع مصمما لضمان

أقصى الكفاءة. وهو يرتبط بتكوين جيش يحتوي قسما كبيرة او صغيرة من المحترفين) ينبغي أن يكون عموده الفقري من المجندين الذين سيتكون منهم احتياط مدرب تدريبا جيدا. أن أي تحرك نحو جيش محترف. أي جهاز مقطوع بطبيعته ذاتها عن القوى الحية للامة. يضعف القابلية الدفاعية لفرنسا.

ان البلد والدولة الديمقراطية يوفران لنفسيهما ، بوجود جيش يستند في تجنيده على مبدا الخدمة العسكرية العامة ، وسيلة لتحضير دفاع وطني أصيل. ويجب ايضا ألا يفوتنا الضمان الديمقراطي الذي توفره نوى مجندة قوية معارضة لاي نوع من انواع التدخل ضد ارادة الشعب(٣٩) (التأكيد من المؤلف).

وتمثل هذه الآراء مغزى كبيرة بالنسبة لبريطانيا حيث لم يعد لدينا تجنيد وحيث يتلقى جيشنا التطوعي المحترف تلقينا كثيفا في كل من تقنيات مكافحة التمرد، وفي الآراء المعادية للديمقراطية والطبقة العاملة، تلك الأراء التي ترافق حتميا مثل هذا التدريب. وعلى أية حال ، انه لمن الخطأ التفكير بتعابير متعارضة بسيطة وواضحة ، مجند ضد محترف ، أو بصيغة بسيطة تقول ان المجند يعادل الديمقراطية والمحترف يعادل الرجعي. ولبولدريني بعض التعقيبات الهامة على هذه النقطة.

وحسب رابي المتواضع لن نحقق شيئا اذا حددنا المسألة باعتبارها معادلة ، بضمن فيها التجنيد المؤسسات الدستورية ، في حين يكون الجيش المحترف. مقترنا بالخدمة التطوعية. مجرد أداة يمكن استخدامها للاغراض السياسية المضادة للديمقراطية. ويمكننا ان نفكر بأمثلة تاريخية بارزة تناقض هذا الوضع المتعارض للاراء. .. وتشير كل الدلائل بصورة ثابتة وفي كل حالة إلى أن العامل المقرر هو السياسة ، أي السياق العام الذي توضع البنية العسكرية ضمنه. ولذا فان التجنيد الإجباري في الوضع الايطالي ، بموجب نص في الدستور ، وتقاليد البلد والمهمات القانونية للقوات المسلحة ، مكسب ديمقراطي (40)..

وتتمتع بالأهمية ايضا آراء الحزب الشيوعي الايطالي في ما يتعلق بالأشكال التي يمكن اللعسكريين أنفسهم ان يمارسوا من خلالها الحقوق الديمقراطية. فهو يرفض فكرة «نقابة للجنود، بوصفها ليست «ملائمة اليوم أو متناقضة مع المتطلبات المحددة والخاصة بالضبط العسكريه. يضاف إلى ذلك ، انه يعتقد ان قبول مثل هذا الرأي في ظل الظروف الراهنة يمكن ان يسفر عن اقامة عدد من المنظمات على اساس الرتب، مما يجنح الى مفاقمة المظالم القائمة. وبينما يعترف بان المطالبة بنقابة عسكرية يعبر «وان كان بشكل خاطىء عن حالة واقعية ومتفشية من السخط والانزعاج،، يعتقد بان هذه المطالبة الواقعية جدا بالتغيير الديمقراطي ينبغي الاستجابة لها بأية طريقة اخرى. وهو لذلك يقترح تكوين لجان مشتركة عسكرية. مدنية تحت اشراف وزارة الدفاع الدراسة القضايا كافة المتعلقة بالمرتبات ، والتعويضات، والسكن والقدم ، والترقية وما شاكل ذلك(٩١). وخط المحاجة هنا أيضا يقود الحزب الشيوعي الايطالي الى معارضة تاليف والمنظمات الحزبية في داخل الثكناته، مع انه من الطبيعي بدرجة

كانية أن يعمل علنا من اجل كسب الجنود والضباط الايطاليين لتأييد الحزب الشيوعي. ويمكن الحكم على مدى نجاحه من النسبة المئوية العالية من الجنود المصوتين للحزب (١٢). ا ولدي الحزب الشيوعي الفرنسي شكوك حول تأليف منظمات نقابية في القوات المسلحة. وهو يقترح عوضا عن ذلك ، كانشير مسودة اللائحة التي قدمها الى البرلمان في نهاية عام 1974 ، وتكوين لجان تضم عددا متساوية من الضباط المجازين وغير المجازين) وجنودة من القاعدة تنتخبهم وحداتهم. والموفدون المنتخبون بموجب هذه المقترحات سيكون لهم الحق في أن يتقدموا بشكرى جماعية بالنيابة عن وحداتهم.

وثمة مسالة تستحق المناقشة هي ما إذا كانت النقابة شكل التنظيم الأكثر ملائمة للمؤسسات العسكرية ام لا. ومن المؤكد ، أن خبرة البلدان الأوروبية الغربية لا تفضي إلى أي جواب محدد أو موحد.

فالعوامل ذاتها التي أثرت في التطورات داخل القوات المسلحة في فرنسا وايطاليا واسبانيا تمارس فعلها في بلدان أوروبا الغربية - التغييرات ذاتها في التركيب الاجتماعي لهيئة الضباط ، وفي التعليم والتلقين التكنولوجي الذي يتلقاه الضباط والمراتب الأخرى ، وفي الضغوط المتزايدة من المجتمع المدني على الجيش. وبينما نتقدم مرحلة النضال ، والتأثير الواسع للحزب الشيوعي.

وتنامي الوحدة اليسارية والديمقراطية ، في البلدان الثلاثة الأولى المذكورة ، فتسفر عن تغييرات عميقة جدا في النظرة العامة والسلوك لدى الضباط والقوات المسلحة ، فان علائم التغيير في القوات المسلحة أقل وضوحا في معظم البلدان الأوروبية الأخرى حيث يوجد استقرار سياسي أكبر ، وحيث يكون الحزب الشيوعي واليسار بصفة عامة أقل نفوذا ، والأزمة السياسية أخف حدة.

ومع ذلك ، فان الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان ، ايضا ، تصوغ سياساتها العسكرية ، ساعية إلى ضمان تغييرات ديمقراطية في الجيش ، وهي تساعد ، أما بصورة مستقلة أو بالتعاون مع الأشخاص والمنظمات التقدمية الأخرى ، على نشر وتوزيع مواد خاصة بالجنود وعلى كسب التأييد الاجراء التغييرات الديمقراطية. ففي هولندا ، مثلا ، حيث توجد منظمة جماهيرية واسعة للجنود المجندين ، اتحاد المدعوين للخدمة العسكرية ، تقول انها تضم 30 ألف عضو ، وتواصل نشاطها بالاحرى بصفة اتحاد طلابي مع درجة معينة من اعتراف السلطات العسكرية ، فان العناصر الأكثر راديكالية قد الفت مؤتمراد يسارية واسعة ، هو رابطة المجندين، تمارس عملها ضمن اتحاد المدعوين للخدمة ويعمل الحزب الشيوعي مع هذه المنظمات ، ولكنه يواصل نشاطه الخاص ، ضاغطة بصفة خاصة من أجل احداث تغييرات ديمقراطية في الجيش ومن أجل حقوق سياسية للجنود.

وفي جمهورية المانيا الاتحادية ، التي تضم قواها المسلحة. .. الف شخص ، نصفهم من المجندين والنصف الآخر من المحترفين هناك منظمة للجنود المحترفين تضم حوالي 100 الف عضو ، تجنح إلى أن تكون منظمة رجعية. وهناك كذلك اتحاد المستخدمي الدولة ، منتسب الى المركز النقابي ، اتحاد

العمال الألماني. ولاتحاد المستخدمين فرع للجنود المحترفين ، وكذلك فرع الممثلي المخابرات ، ولكنه ليس منظمة تقدمية جدة.

ويترتب على ذلك أن تقوم منظمات الشباب الديمقراطية بنشاطها الخاص المستقل لكي تضمن ظروفا أفضل للمجندين من الجنود أو تكسبهم مزيدا من الحرية الديمقراطية. وخلال السنوات القليلة الماضية ، الف الجنود في الكثير من مدن الحاميات في الجمهورية الاتحادية الألمانية مجموعات تدعى المجموعات العاملة للجنود الديمقراطيين. وتصدر هذه المنظمات المجلات والكراسات الخاصة بها وتقيم في عدد من الأماكن ملات مع هيئات الشباب التقدمية في المدن المجاورة. ويؤكد قادة الشباب التقدميون على أنه من المستحيل الحصول على حقوق سياسية واجتماعية اوسع للجنود بدون السلطة الكاملة للطبقة العاملة ، وبخاصة بدون دعم النقابات ، وبالتالي ، فان المطبوعات الشعبية للجنود تتضمن معلومات حول التطورات في حركة الطبقة العاملة ، في حين تحمل صفحات الصحف التقدمية للحركة العامة أنباء حول ما يحدث في القوات المسلحة.

وينبغي أن نتذكر ان الدستور الذي وضع في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لا ينكر الحقوق الديمقراطية للجنود، ولكن صحيفة الجيش التي يصدرها الجنود الديمقراطيون لا يمكن أن تباع إلا خارج الثكنات، ولا يمكن أن تصدر باسم اي جندي معين ، كما ان الاجتماعات غير مسموح بها في الثكنات ، ولا يمكن للجنود ان يشاركوا في الاجتماعات اور النشاطات السياسية وهم يرتدون بزاتهم العسكرية.

أن برنامجا للجنود - «الجنود من أجل السلام : جندي 74». نشر في بون في مجلة إيلان في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، يحتوي على أشمل سلسلة من المطالب ، صاغها والعمال والمستخدمون الشباب ، وطلاب المدارس الثانوية والجامعات الذين يؤدون خدمتهم العسكرية. ومن بين المطالب الواردة في هذا البرنامج : مرتبات اعلى للجنود، وحقوق اجتماعية وسياسية اوسع ، وتقليص فترة التجنيد ومعارضة أن يجري تدريب الجيش على الحرب الأهلية. وبالاضافة الى المقترحات المتعلقة بالمرتبات والاجازات ، والسفر المجاني ، والمطاعم وتجهيزات اماكن الراحة والتسهيلات الطبية وما الى ذلك ، فان الشيء الأكثر أهمية في البرنامج هو المطالب الديمقراطية :

لا ينبغي ألا يستعاض عن ممثلينا المنتخبين او يعزلوا. ويجب أن لا يقصوا عن مراكزهم الا عن طريق التصويت ضدهم من قبل من صوتوا لهم. ا وان يكون لممثلي الجنود حق الدعوة لعقد اجتماعات للجنود. وان يجري تصويت على ممثلين على مستوى الكتيبة واللواء والفرقة. وللممثلين الحق في تقديم الشكاوى بالنيابة عن رفاقهم، والمشاركة في صياغة برامج الواجبات ، وكذلك في المناقشات المتعلقة بالكادر في مستوى السرية.

ويشارك الممثلون في اتخاذ القرارات في ما يتعلق بالاجازة العامة والتحرر من الواجب في عطلة

الأسبوع من اجل ازالة الضغط الابتزازي الذي يمارسه الضباط على الجنود الافراد،

ويطالب البرنامج ايضأ بالحرية للجنود في ممارسة النشاط السياسي والنقابي داخل الثكنات وخارجها كما هو منصوص على ذلك في القانون الأساسي، وبحق والمنظمات الديمقراطية كافة في ان تعمل بحرية في صفوف الجيش،، دوغما عقوبات او تمييز في الترقية بسبب الاشتراك في مثل هذه النشاطات، وراقصاء الضباط الرجعيين»..

ان هذه التطورات في المانيا الغربية وهولندا ، والتطورات المماثلة في بلدان أوروبا الغربية ، ناهيكم عن الخبرات الأكثر تقدمة في ايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال ، كلها تعبر عن رغبة الحركات الديمقراطية والثورية في البلدان الرأسمالية المتطورة في التصدي لمسألة القوات المسلحة ، وفي اعداد سياسة عسكرية للحركة ، وفي مواصلة نشاط مثابر في احداث تغييرات ديمقراطية في هذه المؤسسة الأساسية من مؤسسات الدولة من اجل التأثير في تفكير وسلوك كادرها في المجاه تقدمي وديمقراطي.

إشارات : (1) مانيفستو برنامجي للحزب الشيوعي الاسباني أقر في الكونفرنس الوطني الثاني في ايلول (سبتمبر)١٩٧٠ (انظر مجلة Marxism Today ، ايلول ١٩٧١). (٢) هذا مزمل هام، لان عوامل مختلفة عديدة تمارس فعلها في البلدان النامية. (٣) هذا ما حدث في الواقع عقب موت فرانكو، وقد بقي الجيش محايدة.

Morning Star 13, December 1976. Manuel Azcarate: «Certain (Experiences in the Mass Struggle in Spain»,Seminar in Tokyo, 1972.() (1
وهو ايضا بروفيسور في علم الاجتماع في برشلونه. وقد حكم عليه في عام ١٩٧٠ بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب احتجاجه على عفرية انزلت بحق ضابط آخر. (٧) كريستوفر مينشنز ، الدولة الاسبانية ، في صحيفة New Statesmen 1 كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ (٨) الجنرال مانويل غوتيريز ميلادو، النائب الأول لرئيس الوزراء ، مقابلة صحفية مع وكالة انباء (EEE) مدريد.

(انظر ٢٠ ،Guardian نشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٩). (1) لويس بيلر، الطريق الديمقراطي : ماذا عن الجيش ؟ France Nouvelle (صحيفة اسبوعية فرنسية شيوعية) و ١٠ آذار (مارس) ١٩٧٩. (١٠) المصدر السابق. (١١) المصدر السابق. (١٢) البرنامج الحكومي المشترك، وضعه الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي واليساريون الراديكاليون ، وهو اساس وحدة هذه القرى وقد اقر في ٢٧ حزيران (يونيو ١٩٧٢. (١٣) لويس بيلو، مصدر سابق. (١٩) هذه نتيجة للسياسة النووية. (١٠) دوغلاس بورتس جيش يسير على الامه ١٠ ، Guardian تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧٩. (١٩) غايلز ميريت ، سخط الجيش الفرنسي - الجندية هابطة الأسعار، ٢٢ ،Financial Times كانون الثاني ربنايى) ١٩٧٠. (١٧) فيرناند نشاتل ، ازمة في الجيش الفرنسي. مظالم في الحاميات Moming

Star،٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠. (١٨) أي ، بالنسبة للضباط وضباط الصف والجنود النظاميين (وليس المجندين). (١٩) للحزب الشيوعي الفرنسي ، عقد في 4- ٨ شباط (فبراير) ١٩٧٩. (٢٠) نكتور ابتينيه ، لماذا قانون ديمقراطي جديد لكادر الجيش ؟ ٠ ، France Nouvelle تموز (يوليو ·. (٢١) ٧ نشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧٣. (٢٢) ١٠ ، L ' Humantic كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢. (٢٣) رسالة الى الضباط وضباط الصف ، (آب - اغسطس ١٩٧٣)، القانون الديمقراطي للعسكريين ، نيمه نواب الحزب الشيوعي الفرنسي الى البرلمان (كانون الأول - ديسمبر ١٩٧٩)، مسودة اعلان الحريات، أصدرها الحزب الشيوعي ، ابار (مايى ١٩٧٠ (انظر بخاصة المادة ٧٣) (٢٩) اصدرها الحزب الشيوعي الفرنسي في أيار (مايو) ١٩٧٠. (٢٠) أي في رئاسة جيسكار ديستان.

(٢١) اشارة الى محاولة تنظيم انقلاب في فرنسا من اجل ايقاف خطوات الحكومة الفرنسية للتوصل إلى سلام مع الجزائر.

(٢٧) بعد ان توصل ديغول الى تسوية سلمية مع الجزائر، الف ضبط رجعيون وقوى يمينية اخرى منظمة الجيش السري لتنظيم اعمال الارهاب في فرنسا والجزائر في محاولة لاحباط اتفاقية السلام. (٢٨) لويس بيلو : الجيش وازمة المجتمع، Cahiers du Communisme ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠. (٢٩) بشير هذا الى الانهيار المخزي لحكومة الجنرال بادوغلير التي انلاشت، في الواقع من روما في اعقاب الفوضى ا والاضطراب ، وبذلك مكنت النازين من احتلال البلد بكامله. (٣٠) إريغو بولدريني ، الملاحظات الختامية في كونفرنس الحزب الشيوعي الايطالي حول المؤسسات العسكرية والنظام الدستوى، ٢٠ ٢١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٩ (٢١) بيكيولي وبولدريني، مصدر سابق. (٣٢) المصدر السابق. (٣٣) المصدر السابق. (34) المصدر السابق (٢٠) المصدر السابق (٣٩) بالميرونولياتى ، خطاب في الجمعية التأسيسية ، تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٩٩. وانظر ايضأ : باليرو تولياني :

ان النهج الايطالي نحو الاشتراكية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٠.] (٣٧) بيكيولي وبولدريني، مصدر سابق. (٣٨) ١٠ ، L ' Humanite كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣. (٣٩) ثمة مثال هام في هذا الصدد هو العمل الذي قام به المجندون الشباب في الجيش الفرنسي لمنع الضباط اليمينيين من تنفيذ مخططهم في الانقلاب في عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩١ كذلك. (40) بولبدريني، والملاحظات الختامية ، مصدر سابق. (41) بيكيولي وبولدريني، مصدر سابق. يعتقد الحزب الشيوعي الايطالي انه يجب ان يكون على مستوى الوحدة لجنة متخبة لكل وجه من الوجوه الرئيسية لحياة الثكنة ، فمثلا ، لجنة للصحة واخرى للثقافة وثالثة للدراسة ورابعة للاجازات وخامسة للواجبات الخ. (انظر ، بيدرو انغراو. خطاب في الكونفرنس حول المؤسسات العسكرية والنظام الدستوري ، شباط. فبراير ١٩٧4). (٢) توحي الاحصاءات الانتخابية بان حوالي ثلث الجيش الايطالي

المجند بصورة رئيسية ، أي 306 الاف فرد يساندون الحزب الشيوعي الايطالي. (تضع التقديرات الشيوعية غير الرسمية النسبة عند ٩٠٪ ، ٢١ ، Guardian تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ في الانتخابات العامة). وما له دلالة على الطريقة التي تتأثر بها مؤسسات الدولة كافة بالتغييرات في الحياة السياسية وبالسياسات البناءة التي تنتهجها الحركات الثورية في اوروبا الغربية بحيث ان الهيئات القضائية والشرطة اخذت تعبر عن الموقف الانتقادي ذاته ازاء المؤسسة ، ذلك الموقف الذي سبق ان دلت عليه نماذج التصويت واستطلاعات الرأي العام في الانتخابات العامة الايطالية في عام ١٩٧٩ وايطاليا. وهكذا ، صوت ٣١٪ من الشرطة في الانتخابات العامة الايطالية في عام ١٩٧٩ للشيوعيين، الأمر الذي جعل الحزب الشيوعي اكثر الاحزاب حظوة لدى الشرطة. وفي فرنسا كان الحاد الشرطة في الأونة الأخيرة في مقدمة المواكب النقابية المطالبية بأجور اعل. ويظهر الكثير من القضاة في فرنسا موقفا راديكالية تماما ، كما اعرب عدد من القضاة في اسبانيا خلال عام ١٩٧٩ عن تأييده لأولئك الضاغطين من أجل انفصام تام مع الفرانكوية. ان هذه التطورات الى جانب العمليات التي لاحظنا انها تمارس فعلها في القوات المسلحة ، تساعد على تبيان الدي الذي تحقق فيه نتائج إيجابية استراتيجية عدد من الأحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية في ما يتعلق باجراء تحول ديمقراطي في الدولة عوضا عن محاولة تحطيمها،.

14 - دروس لبريطانيا. وتحذيرات من أيرلندا الشمالية

تبرز مسالة الجيش الى المقدمة بصورة متزايدة في بريطانيا. فالأوضاع الحرجة التي كان على المؤسسة ان تواجهها في السنوات القليلة الماضية ، المواجهات المتنامية بين السلطات وبين الحركات الشعبية المؤثرة - التحركات الصناعية والاعتصامات ، ومظاهرات الطلاب واحتلال المصانع وأماكن العمل ، والاحتجاجات ضد العنصرية والنشاطات المتعلقة بحرية النساء ، وبيانات التضامن مع نضال التحرر الوطني في أنحاء العالم المختلفة (فيتنام ، شيلي ، جنوب افريقيا ، ايرلندا وغيرها). واحتمال قيام المزيد من النزاعات بين الشعب وبين الطبقة الحاكمة ، أسفرت كلها عن تأكيد جديد على دور القوات المسلحة.

وقد تم التعبير عن ذلك في النظرية والممارسة ايضاً ، أي في الوظائف الجديدة التي يجري تدريب الجيش عليها. ومنذ عدة سنوات وحتى الأن برزت وتبرز للعيان نتائج ذلك التدريب في ايرلندا الشمالية الى درجة كبيرة ومؤلمة. والتزام الجيش هذا ، وخبرته في عمليات مكافحة التمرد ، تزود القوات البريطانية بمهارة فنية في التصدي لحرب الأنصار في المدن ، ولكن هذا ليس سوى جزء من العمل الذي يؤديه الجيش في ايرلندا الشمالية ، إذ يستخدم ايضا لأغراض معادية اللديمقراطية تتجه نحو السيطرة على نشاطات الشعب ولحمها.

والحصيلة هي أن الجيش البريطاني يخضع لغسل دماغ فظيع ، ويكتسب نظرة عامة فاسية المؤسسة قمعية ، مضادة للثورة ، معادية للطبقة العاملة والديمقراطية تنظر لأولئك الذين يطالبون بالحقوق الديمقراطية والقومية بوصفهم أعداء لها. ويمثل هذا خطرا شديدا على المطامح الديمقراطية الشعب البريطاني كذلك.

أن قضية القوات المسلحة في بريطانيا اليوم تختلف اختلافا أساسيا من وجوه عديدة عنها في غالبية بلدان أوروبا الغربية. فبريطانيا ، بالمقارنة مع فرنسا وايطاليا ، مثلا ، تمتلك جيشا اصغر حجايتسم بصفة نخبوية أكبر ، دروغا اي تجنيد عام. والنتيجة هي أن قواتنا المسلحة اكثر انقطاعا عن الحياة المدنية ، وأقل خضوعا للتأثير المباشر ، وأبطأ في التأثر على نحو إيجابي بنمو الأفكار الديمقراطية والاشتراكية وبنشاطات السكان المدنيين. يضاف إلى ذلك أن الحركة الديمقراطية والاشتراكية في بريطانيا متخلفة عما هي عليه في فرنسا وايطاليا. وليس ثمة أزمة وطنية ذات علاقة بهزيمة في حروب استعمارية وموت الفاشية ، مثل تلك الأزمة التي أخذت بخناق الجيش البرتغالي. ولا يجابهنا وضع مشابه لذلك الوضع في اسبانيا حيث خلق انهيار الفرانكوية توترا خطيرة وتمايزة سياسية بين الضباط.

وباختصار ، أن احتدام الصراع الطبقي والاجتماعي في بريطانيا وانتشار الأفكار الديمقراطية والاشتراكية بين الشعب بأسره لم يصلا بعد أبعاد جماهيرية كافية ليكون لذلك تأثير عميق حاسم في تفكير الضباط وضباط الصف والجنود وفي عواطفهم وميولهم الانتخابية(1).

ولكن رغم هذه الاختلافات ، وحتى مع وضع بعض السمات الخاصة ببريطانيا وقواتها المسلحة في الاعتبار - وهو ما سوف ندرسه. فان الاعتبارات الأساسية التي تكمن وراء السياسات العسكرية للأحزاب الشيوعية في بلدان أوروبا الغربية الأخرى ، مثل السياسات في فرنسا وايطاليا واسبانيا ، وكذلك في البرتغال ، تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبريطانيا مع انها تواجه تضايا مختلفة نوعا ما.

واولئك البريطانيون الذين يريدون أن يشهدوا تغييرة من الرأسمالية الى الاشتراكية يحتاجون إلى تطوير سياسية عسكرية وكذلك سياسة تغطي الاقتصاد والقضايا الاجتماعية والمؤسسات السياسية. يضاف إلى ذلك ، انه ، حتى مع وجود جيش نخبوي لا يعتمد على التجنيد العام ، تبقى احدى المهام الأساسية للحركة التقدمية التأثير في العسكريين ، بدءا بالجنود الاعتياديين وحتى الضباط ، بحيث يحترمون الرغبات الديمقراطية لغالبية الشعب ويرفضون السماح لأنفسهم بأن يستخدموا كحرس امبراطوري لرأس المال الكبير ، يقف على استعداد نيابة عنه لاستخدام القوات المسلحة لخنق مطالب الشعب.

وبالنسبة لبريطانيا ، أيضا ، حتى مع وجود جيش لا يعتمد على التجنيد العام ، فان الخطابة المعادية للنزعة العسكرية ليست حلا ، وهي في الحقيقة لا تفعل شيئا سوى تعقيد القضية بتعميق الانقسام بين الشعب وبين الجيش عندما يكون المطلوب انهاء عزلة الجيش وجعله يشعر بأنه جزء من الشعب وليس عدوا له. وانه لمن التشاؤم المحاجة بان تغيير مثل هذا في النظرة العامة للجيش لا يمكن تحقيقه. وبالطبع ، لا يمكن لسياسة عسكرية أن تمارس فعلها في فراغ. واية محاولة للتأثير في الجيش ينبغي أن تكون مرتبطة بالتغييرات في الحياة المدنية. وما لا قيمة له ان يتوقع المرء ، في وضع تكسب فيه بعد غالبية الشعب الى صف تغيير ديمقراطي يفتح أفقاً للاشتراكية ، أن يتحول الجيش وان يظهر ميلا سياسية لم تتبناه حتى الآن سوى أقلية من الشعب ذاته. ولكي يكسب قلب الجيش من الضروري أن يكسب قلب الشعب.

ولكن كسب قلب الشعب وحده أمر ليس كافيا كذلك. ولن يحدث تغير عفوي في القوات المسلحة بمجرد أن تحرز الحركة التقدمية غالبية حاسمة في صفوف السكان المدنيين. والعناصر الاضافية المطلوبة هي سياسة عسكرية لكسب الجيش الى جانب تقدم ديمقراطي ، مقرونة بنشاط مثابر ومسؤول لكسب التأييد لهذه السياسة سواء في القوات المسلحة ام بين السكان بصفة عامة.

وعندما يلقي المرء نظرة على نشاطات القوى السياسية اليمينية المتطرفة في البلد، عليه أن يعترف بأنها أكثر وعيا بكثير للدور الأساسي للجيش في السياسة ، وهي تظهر مبادرة أكبر بكثير للتأثير فيه في اتجاه يميني. وانه لحقيقة ، بالطبع ، انهم يبداون مع ميزة أولية ، لأن الجيش في بريطانيا لم يكن معزولا تقليدية عن التيارات السياسية الديمقراطية فحسب ، بل ولأن هيئة الضباط ، وبخاصة مراتبها العليا ، ذات روابط طبقية وفئوية تجعلها أكثر ميلا الى السياسة المحافظة وحتى اليمينية المتطرفة منها الى

الحركة الشعبية. ولكن ما يتمتع بأهمية مساوية هو الحقيقة الماثلة في أن سياسة الحكومة. وهذا ما ينطبق على حكومات حزب العمال والمحافظين على السواء. تتجه نحو تعزيز الجيش كأداة لأهدافها الامبريالية. ويشمل هذا قمع نضال الشعب من أجل المطالب الديمقراطية في ايرلندا الشمالية ، وكذلك الاعتماد على صلاتنا مع حلف شمالي الأطلسي.

وارتباط القوات المسلحة البريطانية بحلف شمال الأطلسي يبقى خطرا حادا على الديمقراطية البريطانية. ان بيان الحكومة حول التقديرات الدفاعية لعام ١٩٧٧ (Cmnd 6735) تؤكد مرة اخرى على أن السياسة العسكرية للحكومة تبقى مستندة بثبات الى حلف شمالي الأطلسي. . وفضلا عن العبء الاقتصادي الثقيل الذي ينطوي عليه هذا الأمر ، فان الطابع السياسي والغرض من التحالف يساهمان في تعزيز قواتنا المسلحة بوصفها أداة للرجعية.

يحقق حلف شمالي الأطلسي هدفا ذا ثلاث شعب. أولا ، يعتبر قوة مضادة لقوة الاتحاد السوفيتي وحلفائه الاشتراكيين. ومن ثم فان كل التدريب والمعدات والمناورات ونشر قوات حلف شمالي الأطلسي تتصف باندفاع معاد للسوفيت والاشتراكية والشيوعية، يعززها طابع الحرب الباردة في الإعلام السياسي وغسل الدماغ المرافق الحتمي لهذه الأهداف والتحضيرات السياسية.

ثانيا ، ان لحلف شمالي الأطلسي هدف مضادة للثورة في اوروبا الغربية. فلقد شكل في الظاهر للدفاع عن : الديمقراطية ،، ولكن وظيفته الفعلية هي صيانة الرأسمالية كنظام في اوروبا الغربية ، وبالتالي ، فقد كان وما يزال منهمكا في دعم الانقلابات الرجعية مثل انقلاب الكولونيلات في اليونان عام ١٩٧٧ ، وتورط ، أيضا ، في خطط بعض الدوائر العسكرية العليا في ايطاليا من أجل تدخل عسكري مماثل ضد المساعي الديمقراطية للشعب الايطالي. ومن المعروف جيدا أن حلف شمال الأطلسي أعد « خطط طوارىء ، للبلدان الأوروبية الغربية الأخرى.

ويمكن الافتراض بسهولة أن لوكالة المخابرات المركزية أيضا يدا في هذه التحضيرات. ولا يمكن السعي لتحقيق هذه الأغراض اللاشعبية لحلف شمال الأطلسي بدون ، مرة أخرى ، جرعة ثقيلة من الدعاية يقصد بها جعل الجيش أكثر استعدادا لكبح الشعب اعتقادا منه بأنه يكافح ما يصطلح عليه ب ر التخريب،.

وثمة هدف ثالث لحلف شمالي الأطلسي ، وهذا الهدف ليس واضحة جدة ، هو صيانة مصالح أطراف الحلف وراء البحار ،. وهكذا ، فان الفاشية البرتغالية استطاعت طيلة حربها ضد حركات التحرر الوطني في غينيا - بيساو ، وموزمبيق وأنغولا ، ان تعتمد على دعم حلف شمالي الأطلسي، بما في ذلك المعدات العسكرية من بلدان حلف شمال الأطلسي الأخرى التي تعرف معرفة تامة اين تستخدم هذه المعدات. وبالطريقة ذاتها ، كانت هناك دلائل على وجود أشكال من التعاون العسكري (ليت رسمية بالطبع) بين

حلف شمالي الأطلسي ونظام حكم (التفرقة العنصرية) في جنوب افريقيا.

وهكذا ، فان ارتباط بريطانيا مع حلف شمال الأطلسي يقري بكل طريقة الاتجاهات الرجعية والمعادية للديمقراطية في الجيش البريطاني. ولذلك ، فمن الهام بالنسبة لهدف تحويل الجيش البريطاني الى درع حقيقي للمطامح الديمقراطية للشعب البريطاني انسحاب بريطانيا من حلف شمالي الأطلسي وحل كل الكتل العسكرية في اوروبا.

ان الجيش البريطاني ، بغض النظر عن روابطه بحلف شمالي الأطلسي ، يضطلع بدور رجعي مستقل في انحاء عديدة من العالم. وبريطانيا ، رغم انحطاطها كفوة عالمية تبقى واحدة من الدول الاستعمارية الرئيسية ، وقد استخدمت طيلة السنوات الثلاثين الأخيرة قواتها المسلحة بصفة مستمرة في انحاء العالم لصيانة مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ولكبح النضال من أجل التقدم الديمقراطي والتحرر الوطني والاجتماعي. وعندما انهارت الفاشية في أوروبا وآسيا بادرت القوات المسلحة البريطانية إلى العمل على ضمان الا تتسلم أنظمة الحكم الشعبية السلطة في اعناب اندحار الجيوش الألمانية والايطالية واليابانية ، وألا تحل محل أنظمة الحكم العميلة السيئة السمعة والمعزولة سياسية. لقد سعت القوات المسلحة البريطانية إلى تحقيق هذه الأهداف ذات الطابع الصريح في عدائه للديمقراطية في ايطاليا وفرنسا ، واليونان ، وفيتنام ، واندونيسيا ، وبورما ، وقد شنت فيما بعد حملات كبرى ضد حركات التحرر الوطني في الملايو (١٩٩٨ـ ١٩٩٠)، وكينيا (١٩٠٢ - ١٩٠٠)، وعدن (١٩٩٣. ١٩٩٨)، وعمان (١٩٠٧ ـ ١٩٠٩)، وقبرص (١٩٠٦ - ١٩٠٨)، وماليزيا (١٩٩٣-١٩٩٩). وكانت هناك حملة كبرى في فلسطين (1946 -١٩٩٨) ، وندخلات على مستوى أضيق في توغولاند (١٩٠٧)، و ما مي هذه الحملة الكبرى في فلسطين 46 - ١٩٩٨،؟ يبدو أن المؤلف لا يريد الدخول في تفاصيل ما قامت به القوات البريطانية لتهيل قيام الدولة الصهيونية وخاصة في هذه الفترة ووقوفها الصريح منذ البداية لمنع عرب فلسطين من مقاومة النشاط الصهيوني وتحقيق اهدافه العدوانية. و الناشر.

ويروني (١٩٩٢) ، وعدن (١٩٩٧) ، والحرب في السويس عام 1956 والتحرك في الكويت عام . وكانت القوات البريطانية قد استخدمت أيضا في الحرب ضد الشعب الكوري (١٩٠٠. ١٩٠٠). وقامت و عمليات للشرطة، في هندوراس البريطانية (1948)، وسنغافورة (١٩٠٠)، والعقبة (١٩٠١)، وغينيا البريطانية (١٩٠٣)، والبريمي (١٩٠٠)، وهونغ كونغ (١٩٠٩)، وهندوراس البريطانية (١٩٠٧)، وعدن ، والأردن ، وناسو (١٩٠٨)، والكاميرون وجامايكا (١٩٩٠)، وزنجبار (١٩١١)، وغينيا البريطانية (١٩٩٩ - ١٩٩٢)، وهندوراس البريطانية (١٩٩٢)، وقبرص (من ١٩١٣)، وزنجبار (١٩٩٣)، وشرق افريقيا (1964)، وموريشيوس (١٩٩٩)، وأنغولا (١٩٩٩)(٣). وبالاضافة الى الأعمال العسكرية المذكورة هنا والمأخوذة من المصادر الرسمية ، استخدمت القوات البريطانية طيلة السنوات الثلاثين الماضية في مناسبات عديدة لكسر الإضرابات ، وبخاصة في ساحل الذهب وغينيا

البريطانية في عام 1948 ، وفي نيجيريا في عام 1940 وكينيا وتنجانيقا في عام ١٩٠٠ ومما لا ريب فيه أن القوات العسكرية البريطانية قامت أيضأ بعدد من الأعمال التي هي على وجه الدقة ذات طابع غير رسمي ، وسري. وتكوين القوات الجوية الخاصة ، (SAS) واستخدامها ، مع قوة الضباط البريطانيين المنسبين لمهام أخرى ، في عمان ، أمر ينذر بالشؤم بصفة خاصة. وهذا ما ينطبق على الاستخدام المتنامي للمرتزقة ، أولا في الكونغو (زائير الأن) في عام 1960 ، ومن ثم في بيافرا ، وأنغولا فيما بعد، وهو واضح جدا في روديسيا.

والاستخدام المستمر للجيش البريطاني بهذه الطريقة ، إلى جانب الرجعية دائما ، وضد الشعب العامل دانا ، وضد حركات التحرر دائما ، لا يمكن الا ان ينطوي على مغامرة تحويل القوات [المسلحة - المترجم) إلى أداة طيعة وراغبة في تحقيق اكثر الأغراض شناعة ولاشعبية للطبقة الحاكمة البريطانية. وهذا مما لا ريب فيه ، أحد الأثار الأكثر جدية لاستخدام الجيش البريطاني في ايرلندا الشمالية.

وثمة أثران لهذه التطورات. فمن جهة ، يجري اعداد الجيش اكثر فأكثر ليقوم بدور رسمي للتدخل بصورة اكثر مباشرة وكأداة سياسية تحت أمرة الحكومة. ومن جهة أخرى ، فان اتجاهات قد تعززت وعمليات انطلقت يمكن لها أن تفضي بالجيش ، أو بقسم منه ، إلى الانفلات من العقال والاضطلاع بدور حكم مستقل بصورة واضحة عن طريق الانغماس في سياسته الانقلابية الخاصة واجبار الحكومة القائمة آنذاك على الاستسلام لمطالباته بعمل قوي ضد الحركة الشعبية ، أو حتى اسقاطها.

وكلا هذين الخطرين قائم ، ولكن الأول ، في الظروف الراهنة ، هو الأشد خطورة على الديمقراطية البريطانية. وفي الواقع ، اننا الآن بالفعل قد بدأنا السير في هذا الطريق. لقد سعت الطبقة الحاكمة البريطانية طيلة السنوات الثلاثين الماضية إلى تحقيق هدف خلق جيش أكثر ملاءمة الأن يلعب عن طيب خاطر دورا سياسيا. وانطري هذا ليس على تطوير نظريات تتعلق با : التخريب اور احتجاج المدني ، فحسب ، بل وأيضا على اجراءات عملية ترمي إلى خلق جيش أصغر حجما وأكثر نخبوية وفي تدريب عال ، ومزود بالتقنية المتقدمة والمعدات الحديثة للقيام بدوره الجديد ، وملف سياسية لتحقيق الأغراض ذاتها.

كان الغاء التجنيد العام خطوة حاسمة في هذا الاتجاه. فقد سببت خبرة زمن الحرب لجيش قائم على التجنيد العام الكثير من القلق لدى الفئة العسكرية العليا ولدى الدوائر الحاكمة بصفة عامة على حد سواء. كانت طبيعة الحرب ذاتها ، باعتبارها حربا ضد الفاشية ذات أثر عميق آنذاك على الشعب البريطاني بأسره ، بما في ذلك أصحاب البزات العسكرية. ولكن وجود العمال ذوي الخبرة النقابية في الجيش وكذلك ممثلي الحركة العمالية البريطانية ، وأعضاء الأحزاب العمالية والشيوعية والاشتراكيين غير الحزبين كان ذا تأثير ايضأ. ودور مثل هؤلاء الجنود السيسين ، وضباط الصف وحتى الضباط ،

واشتراكهم في العمل التثقيفي للجيش وسلوكهم العام ، مارست فعل خميرة ديمقراطية عميقة ، معطية روحا جديدا ونظرة عامة جديدة لمئات الآلاف من العسكريين رجالا ونساء ، الذين صوتوا بصورة كاسحة ضد المحافظين عندما حانت فرصتهم في عام. ١٩٩٠ ان ظهور برلمانات الجنود في القاهرة وأماكن أخرى ، والمناظرات اللامعة التي نظمتها ، والاتجاهات الراديكالية التي كشفت عنها - أثارت ذعرة واسعة لدى المؤسسة العسكرية. لقد وصف السير جيمس غريغ ، الذي كان آنذاك وزيرا للحربية في البريطانية] برلمان القاهرة بأنه ومحاولة لتخريب الضبط ،. وأخذ الماريشال الألماني] غويبلز يهذي زاعما أن القوات العسكرية البريطانية قد ألفت سوفيتات في القاهرة). وقد كون العسكريون برلمانات أيضا في بورما والهند. وكانت الفئة العليا من الضباط وكذلك الحكومة ، أكثر الجهات قلقة من جراء هذه التطورات ، وسرعان ما تحركتا لكبح برلمانات الجنود. وكان البرلمان في القاهرة - الذي بدا في نهاية عام 1993 وأجرى ، انتخابات ، في عام 1944 أسفرت عن فوز حزب العمال با ١١٩ صوتا ، وحزب الكومنولث (الذي أسسه السير ريتشارد أكلاند) ب هه صوتا ، والأحرار با ٣٨ صوتا ، وحزب المحافظين ب ١٧ صوتا - هو أول برلمان حل ، ليعقبه حل برلمان بورما في عام 1945، والبرلمان الهندي في ديولاي عام 1986.

وقد اصيبت السلطات بذعر مماثل عندما انتقل الجنود في نهاية الحرب من الشكوى في ما يتعلق بتأخير تسريحهم ، إلى تنظيم الاضرابات والاعمال الاحتجاجية الأخرى (2). واصبح هدف القادة العسكريين والحكومة على حد سواء التخلي عن التجنيد العام والعودة إلى جيش لا يعتمد على التجنيد بل على التطوع، جيش محترف ،.

ومع الغاء التجنيد العام فتح الطريق أمام طراز جديد من الجيش. واليوم ، فان القوات المسلحة النظامية البريطانية (الأسلحة الثلاثة) التي تعد 343 ألف جندي مؤلفة من متطوعين محترفين عالي التدريب. ويدعمهم حوالى ٢٠٠ ألف جندي احتياط (ما يزيد على ١٧٠ الف جندي منهم كادر نظامي سابق، وحوالى 70 ألف جندي منهم متطوعون لبعض الوقت). يضاف الى ذلك ، انه ثمة ما يقرب من 140 ألف طالب من طلبة المدارس العسكرية. كما تستخدم القوات المسلحة في الداخل والخارج ما يقرب من ٢٠ الف مدني. والجيش ذاته يشمل حوالي ١٧٠ ألف جندي محترف و ١٠٩ آلاف جندي احتياط نظامي و 57 ألف جندي احتياط متطوع، وكذلك ٧٠ ألف طالب من طلبة المدارس العسكرية.

وفضلا عن اعادة تكوين الجيش ليصبح قوة أصغر حجما ، وأكثر كفاءة وقابلية على الحركة و مستعدة للتعامل مع العمل العسكري في ما وراء البحار ، ،(6) فقد اتخذت أيضأ خطوات التمكينه من العمل داخلية ، في بريطانيا ، في الظروف الجديدة للسبعينات. وافضل شارح اللافكار الجديدة التي تكون معظم أساس تدريب الجيش البريطاني هو العميد فرانك برينسون الذي شرح موضوعاته في كتابه ، العمليات الواطئة الشدة (٧). فقد أثارت هذه الدراسة الكثير من التعليق ، بالدرجة الرئيسية لأنها اعتبرت في الواقع

كتيبا عسكريا يوفر النصيحة للجيش بصدد نمرد مسلح داخلي. والعميد كينسون يبدو في موقع حسن لابداء مثل هذه النصيحة بعد أن حصل على خبرة في و مكافحة التمرد ، في المالايو وكينيا وقبرص ، وبعد أن كان أمرا للواء التاسع والثلاثين المحمول جوا في بلفاست [ايرلندة ع لمدة سنتين في الأنل تلنا الأزمة التي بدأت في عام ١٩٩٩. وثني الجنرال السير مايكل كارفر) في المقدمة التي وضعها للكتاب على مؤهلات كينسون بوصفه خبيرة في « العمليات والتجسس ضد الإرهابيين ،.

وهناك عدد من السمات البارزة ، وبصراحة تامة المثيرة للذعر ، في هذه الدراسة. وهي مثيرة للذعر بصفة خاصة عندما يدرك المرء الموقع الذي يحتله كينسون في التسلسل الهرمي للجيش ، ويضع في الاعتبار ان القاء محاضرات حول موضوعته على كادر عسكري واسع حقا هو جزء من مسؤولياته في الجيش. ورغم الاشارة الصامتة إلى التمردات اليمينية الممكنة ، فان الكتاب بكامله مبني على الافتراض القائل بأن العدو هو اليسار ، المحتجون ، منظمو الاضرابات والمظاهرات ، الشيوعيون او ، في بلدان العالم الثالث ، و الشعوب المسحوقة ، وحركات التحرر الوطني. وهكذا ، بغض النظر عن طراز التدريب التقني الذي هو نتيجة لمثل هذا التناول ، فان للكتاب دون أدن ريب مغزى ايديولوجية عميقة ايضأ. يضاف إلى ذلك ، أن الموضوعة مبنية على افتراض يقول بأن كل اشكال الاحتجاج السياسي التي يقوم بها اليسار ،. المخربون ،، ليست سوى تحضير لعمل مسلح. ومن هنا فان و المخرب ، اليوم (المضرب ، المتظاهر ، المحتج) هو في الغد الهدف العسكري والخصم. وهذا ما يعزز الفكرة المزروعة بالفعل في نمن العسكري في الخدمة ، والقائلة بأنه يجب التعامل مع العناصر الراديكالية في المجتمع بالقوة ، بالطرق العسكرية.

وفي فقرة ذات دلالة يصف كينسون التخريب على انه (كل الاجراءات غير القانونية فيها عدا استخدام القوة المسلحة ، التي يقوم بها قسم من شعب بلد للاطاحة باولئك الذين يحكمون البلد في ذلك الحين ، أو اجبارهم على القيام بأشياء لا يريدون القيام بها. (2). وكيتسون، إذ يطور منه النقطة ، ومن المفترض أن يوضح نوع الاجراءات غير القانونية (كذا !)، الذي يدور بذهنه ، يذكر و استخدام الضغط السياسي والاقتصادي ، والاضرابات ، ومسيرات الاحتجاج والدعاية. . وهكذا ، فانه يغرس ، مع لامبالاة غريبة ازاء الحقوق الديمقراطية التي احرزها الشعب البريطاني عبر سنوات من النضال ، (أو هل هي بالأحرى خدعة سيكولوجية أكثر شؤمة ؟) ، فكرة أن ممارسة الشعب لحقوقه الديمقراطية تشكل فعلا من أفعال التخريب. وبما أن مثل هذه النشاطات ليست حسب موضوعته ، سوى مقدمة لانتفاضة مسلحة ، يكون من المبرر بشكل واضح استخدام القوات المسلحة في قمع هذه الأعمال.

ولتحقيق هذه الأهداف ، حسب موضوعة كينسون ، يجب أن يكون الجيش مستعدة ومدربة ومجهزة للقيام بدور في المجتمع بأسره ، يشمل كل أشكال التجسس وجمع المعلومات ، وفتح الملفات ، والانغماس في حرب سيكولوجية للتأثير على المدنيين بغية الوقوف الى جانب الجيش ضد ,المخربين ،، وممارسة رقابة

جماعية على السكان بمساعدة استخدام العقول الاليكترونية وما شاكل ذلك. وهذه المفاهيم ، الخطرة والمقلقة بحد ذاتها ، مرتبطة كلها بأعمال يقصد بها دعم الحكومة المدنية الشرعية. ومع أن الكثير من أمثلة العميد كينسون مستمد من بلدان العالم الثالث ، الا أن من الواضح أنه بفكر طوال الوقت ببريطانيا. ولكن في هذا السياق من مواجهة بريطانيا في المستقبل لأخطار من : المتطرفين السياسيين ، يقترب كيتسون كثيرا من الدعوة الصريحة الى أن يستعد الجيش لو أخذ الأمور على عاتقه.

. إذا ما نشات مظلمة حقيقية وجدية ، مثل تلك التي تنجم عن انخفاض هام في مستوى المعيشة ، فان كل اولئك الذين يبددون الآن احتجاجهم حول تشكيلة واسعة من الأسباب يمكن أن يركزوا جهودهم ويخلقوا وضعا لا يكون بمقدور الشرطة معالجته. وإذا ما حدث ذلك فانه سيكون على الجيش أن يسترد الوضع [السابق - المترجم] بسرعة. والتردد عند المنعطف يمكن أن يكون له عواقب خطيرة تمتد حتى الى تقويض الثقة بنظام الحكومة بكامله. (١٠).

وما له مغزى خاص هنا الظروف التي يعتقد العميد أن من الضروري على الجيش أن يتدخل فيها له يسترد الوضع. . أي ظروف تأسيس تحالف شعبي ديمقراطي واسع يوحد كل تيارات الاحتجاج في طوفان موحد تضطر المؤسسة في مواجهته إلى التراجع.

ومن الواضح أن كينسون ، بوصفه عسكرية مؤهلا والذي يفكر بوظيفته من الناحية السياسية ، يدرك أن طبيعة المهمة التي تواجه الطبقة الحاكمة اليوم هي نوعا ما ذات أبعاد مختلفة عن تلك التي واجهتها سابقا. ان نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وتركز السلطة الاقتصادية في أيدي عدد ضئيل من العمالقة الصناعيين والماليين ، وسعي رأس المال الكبير دون رحمة من أجل أرباح أعظم باطراد ، وتركز السلطة السياسية في أيدي الدولة وعدد قليل من السياسيين الكبار الذين يعملون بالنيابة عن الاحتكارات والمصارف الكبرى وبالاتفاق معها - ان هذا كله يخلق أساساً يتسع باستمرار معارضة للطبقة الحاكمة على جبهة واسعة. ولا ترسم تحركات العمال من أجل اجور أعلى مطلقاً حدودة للنضال. وثمة طائفة من القضايا الاجتماعية. الإسكان ، الصحة ، التعليم ، المرتبات التقاعدية ، الضمان الاجتماعي - تضغط من أجل حل لها. ان قضايا المواصلات والبيئة ، والتلوث والحقوق المدنية ، والعنصرية ، تصبح بصورة متزايدة مواضيع في جداول عمل النقابات. وحركة النساء الجماهيرية من أجل التحرر ، ونضال المهاجرين ، ومطالب الطلاب ، والنشاطات الاحتجاجية لمصلحة حركات التحرر الوطني ، والأعمال في سبيل السلم ونزع السلاح. هذه وطائفة من المسائل الأخرى تجتذب فئات واسعة من الشعب إلى الصراع ، بهذا الشكل أو ذاك ، مع النظام.

وهكذا، توجد ظروف موضوعية لخلق تحالف ديمقراطي واسع لطبقات وفئات اجتماعية مختلفة ولحركات اجتماعية متنوعة ، تقيم ائتلافا موحدا يوجه قوتها المجتمعة ضد السلطة الحاكمة. وهذه

الاعتبارات هي التي تكمن وراء أحد المفاهيم الأساسية في برنامج الحزب الشيوعي ، الطريق البريطاني الى الاشتراكية. ومن المبالغة الادعاء بأن كينسون قد طور تكتيكاته العسكرية ليعيق هدف الشيوعيين هذا. ومع ذلك ، فما لا ريب فيه أن كينسون ، توقعا منه النجاح الشعب البريطاني في ولوج مثل هذا الطريق ، بريد الجيش أن يكون مستعدة للعمل دفاعا عن الوضع الراهن. وبكلمات أخرى ، فانه سواء كان مطلعا على برنامج الحزب الشيوعي أم لم يكن ، فان الشبح الذي يؤرقه هو تحالف ديمقراطي واسع للشعب البريطاني ، بضغط من أجل تغيير اجتماعي مؤكد ، من أجل تحويل ثوري للمجتمع البريطاني.

ومع ذلك ، إذا ما كنا نظن أن كينسون يسعى لاكتشاف مقاربة جديدة للجيش فاننا سوف نكون مخطئين خطأ فادحة. وهو لا يفعل ، إلى درجة كبيرة ، سوى توضيح ما كان نظرية وممارسة عسكريتين لعدد من السنوات.

والمقتطفات من كتاب التدريب للجيش ، العمليات الأرضية ، المجلد 3- العمليات المضادة للثورة ، المنشورة في مجلة تايم أوت (١٩٠١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٠)، تعطي صورة مشؤومة إلى أقصى حد ومقلقة عن المدى الذي وصل اليه تدريب و استخدام الجيش كجناح سياسي مسلح للحكومة موجه ضد الحركات العمالية والشعبية الراديكالية. وليس هذا من التطورات الأخيرة ، مع أن القمع في ايرلندا الشمالية وامتداده الى بريطانيا يقدم تحسينات جديدة. ومقدمة الكتاب تنص بصراحة تامة على أنه بين نهاية الحرب العالمية الثانية و ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩ ، كانت القوات المسلحة البريطانية قد اشتبكت في ما لا يقل عن 53 عملا مضادة للثورة ، في انحاء مختلفة من العالم. وكانت التدخلات العسكرية بدرجة رئيسية لاخماد الفلافل الاجتماعية واضرابات العمال او حركات ونضالات الاستقلال الوطني ، ولكن الكتاب يتعامل معها بالروحية المشوهة للحرب الباردة ، مع اعتبار و الشيوعيين ، العدو والمحرض والملهم الاساسي لهذه الحركات الشعبية المختلفة. وعلى أساس هذه الخبرة من ثلاثة وخمسين تلخ مضادة للثورة ، فان الكتاب يقدم طريقة تناوله ليس للتعامل مع أوضاع مماثلة في أقاليم اخرى ما وراء البحار فحسب ، بل ويوضوح تام - وهذا ما يجب أن يسبب قلقة خاصة لدى الشعب البريطاني - للتعامل بالطريقة ذاتها في بريطانيا إذا ما اقتضت الحاجة ذلك.

والغرض الرئيسي للكتاب ليس أن يحلل الماضي بل ان يوفر مرشدا للمستقبل. وما هو مركزي بالنسبة لهذا المرشد المفهوم بان الحكم المؤلف من السلطات المدنية والجيش والشرطة ينبغي أن يعمل بصورة موحدة، باعتباره منظمة مشتركة ومتكاملة من أعلى مستوى وحتى أدناه لمنع السياسة والتخطيط والادارة. ولكي يمارس هذا الحكم الثلاثي ، مفعوله فالكتاب برى ضرورة ر خطة وطنية ، إلى جانب و مدير للعمليات عسكري. وثمة سلسلة من سنة اجراءات توصف كأساس للعمليات المضادة للثورة التي سوف يشارك فيها الجيش الى جانب شريكيه في الثالوث الأقدس. ونستحق هذه الاجراءات السنة المقترحة الدراسة كما وردت في الكتاب :

أ) إقرار انظمة طواري، لتسهيل القيام بحملة على نطاق الوطن.

ب) اجراءات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تهدف إلى الحصول على مساندة شعبية ومواجهة أو تجاوز أي شيء يطرحه المتمردون.

ج) تاليف منظمة فعالة للسيطرة المدنية والعسكرية المشتركة في جميع المستويات.

د) تكوين منظمة تجسسية فعالة متكاملة على نطاق الوطن لا يمكن بدونها أن تنجح العمليات العسكرية ابدأ.

ها) تعزيز الشرطة المحلية والقوات المسلحة بحيث لا يطال ولاءها الشك وبحبث تعمل بصورة فعالة ، وفي الغالب فان قول هذا اسهل من تنفيذه.

و اجراءات رقابة ترمي الى عزل المتمردين عن السيطرة الشعبية. (١١).

ومن الملاحظ ، أنه رغم ارتباط هذه الاجراءات بالعمل على كبح و المتمردين ،، فانها توفر نموذجأ خطرة للتدخل العسكري في ميدان السياسة المدنية. وهذا الخطرنؤكده الطريقة التي بنزلق فيها الكتاب بسهولة تامة مما يمكن اعتباره بدقة أكبر الوظائف العسكرية إلى التدخل ضد الناس الذين يمارسون حقوقهم الديمقراطية (١٢). وهكذا ، يقوم ضمن مدى النشاطات التي يدعي ١) معالجة القلاقل المدنية الناشئة عن نزاعات العمل ، والتوتر العنصريين والدينيين أو الاضطراب الاجتماعي.

٢) معالجة أعمال الإخلال بالأمن والعصيان المدني ، سواء كانت أم لم تكن ذات معان سياسية لها مذاق الثورة أو حتى التمرد. .

وبما أن الجيش بدرب على قبول سيناريو يصور في الكتاب تصعيدا تدريجيا للنشاط السياسي الطبيعي إلى حالة من الحرب الثورية المكشوفة ، بواسطة , التحريض السياسي ونشاطات المناورة الدعائية ، وتكوين الخلايا والكادر (السياسي والتجسسي والعسكري) والقلاقل المدنية والصناعية. .. والعصيان المدني ، والاضطرابات ، واعمال الشنب ، والاضرابات ، وحالة انعدام القانون. .. واستخدام الدعاية والوسائل السيكولوجية لتشويه سمعة الحكومة ، ، فانه من السهل تماما أن نرى الأثار الفاجعة التي يمكن لدعاية مثل هذه ان تحدثها في عقول العسكريين. وإذ يجري تلقينهم بهذه الطريفة ، فمن المحتم أن يميل الكثيرون منهم الى اعتبار أي اضراب ، وأية مسيرة احتجاج ، وأي اعتصام أو احتلال لمصنع ، وأي خطاب أو نشرة معادية للحكومة ، وبخاصة تلك الصادرة عن اليسار وحكومة العمال ، أعمالا يسببها. الشيوعيون ، كما انها ليست سوى مقدمات لتمرد مسلح لاحق.

وطالما أن برنامج الحزب الشيوعي البريطاني ، الطريق البريطاني الى الاشتراكية ، يطرح افقا للتقدم نحو الاشتراكية من دون انتفاضة مسلحة ، بل على أساس حكم ديمقراطي صادر عن غالبية الشعب

البريطاني ، حكم سوف يتجلى في غالبية انتخابية ، فمن الواضح ، ايضا ، انه لفي مصلحة الشعب البريطاني والقوات المسلحة كذلك أن يكون العسكريون على وعي بذلك الأفق ، وببرامج الاقسام الأخرى من الحركة العمالية والديمقراطية. ولذا فالمطالبة بالحقوق الديمقراطية بالنسبة للكادر العسكري ليست مجرد مسألة انصاف للقوات المسلحة. انه لفي مصلحة السكان المدنيين ، في الواقع ، أن تكون ثمة إمكانات لضمان أن تساند القوات المسلحة مطامع الشعب الديمقراطية. والا فان القوات المسلحة سوف نترك لعملية غسل دماغ عن طريق التعليم والتلقين المشار اليه واعلاه بما يترتب على ذلك من العواقب الأشد إيلاما.

كان كتاب الجيش المذكور سابقا مستخدما عدة سنوات. وقد ادخل عليه عدد من التعديلات بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ وكانون الثاني (بنابر) ١٩٧٣ ، تشمل تقنيات جديدة وتكنولوجيا جديدة ، وكثير منها مستند الى خبرة الجيش البريطاني في ايرلندا الشمالية. وتتضمن هذه طرائق جديدة للسيطرة على الحشود وتفريقها. بما في ذلك استخدام الدروع البلاستيكية التي لا تتحطم ، والطلقات المطاطية والبنادق والغاز المسيل للدموع والخانق ، وخراطيم الماء. ومن الملاحظ أن مثل هذه المعدات كثيرا ما تستخدم في ايرلندا الشمالية.

وبدءا بنهاية عام ١٩٧١ ، أدخل الجيش في كتابه استخدام المصورين الفوتوغرافيين للمساعدة في التعرف على زعماء الاضطرابات ، كمرحلة أولية لاعتقالهم. وهكذا، فان الكتاب يتحدث عن تصوير زعماء الاضطرابات والمحرضين وغيرهم لكي يمكن التعرف اليهم فيما بعد بوصفهم مخلين بالامن. .. وعلى أية حال ، ينبغي القيام بذلك بصورة حكيمة ، لأن ظهور المصورين غالبا ما يثير غضب الجماهير المحتشدة. .. وفي الليل سوف تكون الأضواء ضرورية. واعتقال. زعماء الاضطرابات يمكن أن يكون عاملا أساسيا في تفريق الحشود الكبيرة ،.

والكتاب ، بالاضافة الى هذه التقنيات في التعامل مع الحشود ، يقدم طرائق جديدة للرقابة العامة المفروضة على المدنيين ، بما في ذلك الملفات المعدة من خلال العقول الإليكترونية ، (١٣) وأرقام تسجيل السيارات. وهذه أمور تستخدم حاليا في ايرلندا الشمالية على نطاق واسع حقا.

وما ذكر اعلاه ليس بأية حال قائمة كاملة من التكنولوجيا الجديدة الموجودة تحت تصرف الجيش (١٩). ففضلا عن المعدات الجديدة التي هي نتيجة طبيعية للتطورات العلمية التكنولوجية ، فان ر العمليات المضادة للتمرد ، التي يقوم بها الجيش البريطاني تستخدم فنين في ايرلندا الشمالية قائمين على الخبرة السابقة في القمع الاستعماري. وأحد هذين الفنين استخدام ما يصطلح عليه كيتسون با مكافحة العصابات ،، وهو طريقة استخدمت ضد الشعب الكيني خلال حالة الطوارىء في الخمسينات والتي تستخدم الآن عن طريق استعمال الضباط البريطانيين والمرتزقة ضد الجبهة الشعبية لتحرير غمان (١٠). وتقوم بهذا

الدور في إيرلندا الشمالية القوات الجوية الخاصة(١٠) التي يرتدي أفرادها احيانا الملابس الاعتيادية. وقد وصفت ديلي تلغراف ، القوات الجوية الخاصة بانها ، وجيش مجهول الاسم. .. معسكر في بيلفاست. .. مزود باسطول متغير باطراد من العربات يشمل عربات التجار وسيارات التكسي والسيارات الصغيرة ، وكلها مجهزة بمحركات و نويت و خصيصا. .. ويبدو الجنود وكانهم عمال ومتسكعون اكثر منهم جنودا ،. ونشاطات و مكافحة العصابات ، هذه ترافقها في العادة و دعابة سوداء ، لإرباك الناس وتشويه سمعة خصوم الحكومة.

وثمة طريقة اخرى مأخوذة من الخبرة الماضية في المستعمرات وهي مزج ، الجيش بالشرطة ، واستخدامها في عمليات مشتركة ، وجعل الرأي العام منعودا على رؤية العربات العسكرية والقوات العسكرية في بزاتها الرسمية في الشوارع، حيث تمارس عملها في أوضاع مدنية اعتيادية ، كما لو أن الأمر طبيعي بالنسبة للجيش أن يقوم بمثل هذا الدور. لقد كان هذا احد اهداف التمارين المشتركة للشرطة والجيش في هيثرو عام ١٩٧٦. وكما يوضح أحد العمداء البريطانيين :

ويعرف اولئك الذين لهم خبرة استعمارية من بيننا انه كان من المقبول سياسيا اجراء تمارين مشتركة قبل انفجار الاضطرابات. وقد أجرينا تمارين ، وكونا مقرات قيادية مؤقتة ، وحتى كان لدينا ر مشاغبون ، محترفون. .. وما لم نقم بتمارين تتسم بتلك الطبيعة ، فان أي قدر من الكلام حول ذلك أو أي حوار متواصل عبر التقاء الشرطة والجيش لافائدة من ورائه (١٧).

ولكن ، ايرلندا الشمالية ، هي التي اصبحت ، قبل كل شيء ، ساحة التدريب الخطرة الكل التقنيات المرتبطة الأن بدور القوات المسلحة البريطانية في مكافحة التمرد ، وتماما كما كانت المستعمرات البريطانية السابقة مدارس للرجعية والشوفينية وازدراء الديمقراطية والحركة العمالية واليسارية المنظمة ، بقدر ما تعلق الأمر بالعسكريين ، فان ايرلندا الشمالية بالاضافة إلى توفيرها الخبرة التقنية للقوات البريطانية برهنت على أنها ذات تأثير سياسي وايديولوجي مميت ، خالقة جيشا يمكن ان يصبح خطرا جديا على الشعب البريطاني. وان كل كتيبة من الجيش البريطاني قامت حتى الآن بعدة دورات من اداء الواجب هناك (١٨).

ان اشراك الجيش في السيطرة على الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة ، وفي الرقابة والعمليات العسكرية ، والهجوم العام على السكان المدنيين ليست وحدها من بين أسوأ التأثيرات التي تمارس فعلها ، بل هناك المشاركة في التعذيب ، كما أدعت منذ زمن بعيد الحركة التقدمية في بريطانيا وايرلندا ، والتي أكدتها الأن المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في ستراسبورغ ، واعترفت بها الحكومة البريطانية بصورة متأخرة عندما بات من العسير تفاديها. ورغم ذلك ، فان هناك شواهد على ان التعذيب ما يزال يستخدم. والخبرة المستحصلة من البلدان الفاشية تؤكد على ان ممارسة التعذيب ليست انتهاكا بر بريا لضحاياه

فحسب ، بل ومصدرا لفساد وإنحطاط مرعبين الأولئك الذين يمارسونه. وما ينبغي أن يكون سببا إضافيا لأكثر أنواع القلق خطورة بالنسبة للشعب البريطاني أن الارهاب والقمع المسلطين على شعب ايرلندا الشمالية ، واللذين بنبغي أن يدينها الشعب البريطاني بقوة وعلنا باعتبار ذلك واجبا اخلاقيا ، هما بالدرجة ذاتها ، عصا مسلطة على ظهور ابناء الشعب البريطاني. ذلك أن إيقاف السلوك الاجرامي للقوات البريطانية في ايرلندا الشمالية أمر حيوي بالنسبة للشعب البريطاني اذا ما اراد الدفاع عن الديمقراطية هنا.

ان الامانات الاستبدادية واللاديمقراطية التي توزع على ابناء الشعب في ايرلندا الشمالية مثل طوفان قذر ، تطفح على بريطانيا. فقوانين الطوارىء القمعية في ايرلندا الشمالية يقابلها في بريطانيا قانون منع الارهاب الذي اعتقل بموجبه ما لا يقل عن ٢٩٣٣ شخصا ، مع أن ٩٠٪ منهم أخلي سبيلهم فيها بعد دون توجيه تهمة اليهم. والسيارات المصفحة التي تجوب الشوارع في بلفاست أخذت تنافسها تمارين من طراز تمرين هيثرو في بريطانيا. وقد شوهدت السيارات العسكرية تسير وراء التظاهرات في لندن. ومن الهام أنه في زمن عملية هيثرو رفض روبيرت كار ، وزير الداخلية آنذاك أن يتقدم بتعهد في البرلمان يقضي بعدم الاستخدام المشترك للقوات العسكرية والشرطة لكسر الاضطرابات في بريطانيا(١٩). والمعلومات المعدة في العقول الاليكترونية حول المواطنين هي الأن ممارسة عامة في ايرلندا الشمالية. وما يحدث في بريطانيا لا نعرفه ، ولكن استنادا لمسح قامت به العقول الاليكترونية في عام ١٩٧٢ ، فان وزراة الدفاع في المملكة المتحدة تلك ٠٠٠ عقل اليكتروني. وإنه لمن الصعب التصديق بانها تحتاج اليها لأغراض عسكرية داخلية بالمعنى الدقيق فقط.

الازمة في اراد الشعب البري خدم لأغرام من ايران ويزيد هذا كله على نجوحاد الحاجة الى انهاء استخدام القوات البريطانية في ايرلندا الشمالية. بوصفها قوة قمعية معادية للشعب. ان ذلك في صالح الشعب البريطاني بقدر ما هو في صالح الشعب المبتلى في ايرلندا الشمالية. فحل الأزمة في ايرلندا الشمالية يطرح مسألة انسحاب القوات العسكرية البريطانية الكامل من ايرلندا. ومن المفهوم ان يطالب بعض التقدميين ، وهو برى ان الجيش يستخدم لاغراض قمعية في ايرلندا الشمالية ، بانسحابه الفوري. ولكن الجيش ليس مؤسسة معزولة ، ولا يعمل بموجب أحكامه هو ذاته. أنه جزء من السياسة ، ولكنه لا يوجه الحياة السياسية البريطانية. والجيش يرتبط بعوامل سياسية أخرى ، وهو ليس سوى واحد من المؤسسات التي تنفذ من خلالها السياسة البريطانية في ايرلندا الشمالية.

ان الحزب الشيوعي البريطاني ، اذ يوضح آراءه حول الطريقة التي تحل بها مسألة الجيش في ايرلندا الشمالية ، يقول :

و آن انسحاب القوات البريطانية لا يمكن التعامل معه كمسألة قائمة بذاتها معزولة عن العوامل الأخرى.

فالقوات لا تستخدم في ايرلندا الشمالية لغرض عسكري معزول. والجيش هو الأداة السياسة قمعية شاملة يجري تحقيقها بالوسائل السياسية والاقتصادية والقضائية، وبوسائل اخرى كذلك. واستخدام القوات تقرره السياسة العامة التي تقوم الحكومة البريطانية بتوجيه القوات المسلحة لاتباعها. وهذه السياسة تستهدف إلحاق الهزيمة بالحركة المنادية بالمطالب الديمقراطية وتعزيز قبضة الامبريالية البريطانية في ايرلندا الشمالية. فمسألة القوات البريطانية وانسحابها ترتبط لهذا السبب مع النضال من أجل فرض تغير في سياسة الحكومة ، يشتمل على انسحاب القوات.

ومن الواضح أن القوات ينبغي ان ترحل. والمسألة هي كيف نخلق الظروف السياسية لضمان انسحابها بالتشاور مع الشعب الايرلندي وهيئاته التمثيلية ومنظماته ، وفي ظل ظروف تساعد على التقدم الديمقراطي والوطني ولا تغلق عقبات جديدة في طريق اولئك الذين يناضلون من أجل الديمقراطية وضد الامبريالية.

وما دامت الحكومة العمالية البريطانية تتبع سياستها الراهنة، المبنية على نظام الحزبين في دعم الرجعية في إيرلندا الشمالية وتواصل نظام القمع ، فسوف يستمر استخدام القوات البريطانية في تنفيذ هذه السياسة الرجعية. وهذا هو السبب في ان الضغط على الحكومة من اجل انهاء سياستها القمعية أمر حاسم ، ومن اجل ادخال الاصلاحات الديمقراطية الضرورية وسحب القوات البريطانية. تلكم في السياسة العامة التي تحتاجها (٢٠).

ان فضح سلوك القوات البريطانية في ايرلندا الشمالية والسياسة التي أمرت هذه القوات باتباعها هو جزء من الجهد المطلوب لخلق الظروف السياسية التي يمكن فيها للاجراءات الديمقراطية ان تمارس فعلها في الحياة المدنية ، وبذلك يصبح من الممكن سحب القوات.

فايرلندا الشمالية ليست وحدها المؤثر السياسي الخطر في الجيش البريطاني (٢١). إذ أن السياسة الحكومة البريطانية ازاء جنوب افريقيا وروديسيا ، وازاء أهداف الاحتكارات البريطانية الكبرى تجاه هذين البلدين ، تأثيراتها في الجيش كذلك. فالكادر السياسي والعسكري في بريطانيا المتعاطف مع نظامي الحكم العنصرين لسميث وفورستر في افريقيا الجنوبية لا يحمل هذا التعاطف بوصفه وجهة نظر شخصية خاصة. وهو يجد بهذه الطريقة أو تلك منفذا نشيطا لارائه ، كيا ان محركي مخابرات جنوب افريقيا Boss) في بريطانيا ، وكذلك المسؤولين عنهم في بريتوريا أو جوهانسبيرغ ، مستعدون دائما للقيام بمبادرات يمكن أن يشركوا فيها ضباط جيش بريطانيين سابقين أو قوى سياسية يمينية متطرفة هم في الغالب على ارتباط بها.

دان نسخا مصورة من أكثر من ألف رسالة ووثيقة من ملفات معهد دراسة النزاع تكشف عن شبكة من الاتصالات تمتد عبر وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع، ومكتب مجلس الوزراء ، رد كلية برامزجل

لتدريب الشرطة ،، وعدد من الكليات العسكرية الرئيسية ، ومركز بحوث الحرب الكيماوية في بورتن داون ، والمخابرات في روديسيا وجنوب افريقيا إضافة الى عدد من السياسيين المحافظين ،٢٢). . فلو كان معهد دراسة النزاع مجرد مؤسسة غريبة الأطوار للعقيد بلمبس سيء السمعة الأمكن تجاهله بسهولة. (من الملاحظ ، بالطبع ، أن المنظمات اليمينية المتطرفة تجتذب المضطربين عقليا والمرتابين لحد الجنون ، وهذا ما يصدق في الغالب على القادة العسكريين الذين يجتذبون إلى هذه الهيئات. ولودندوزف الذي هو من أوائل مشاركي هتلر ، وكويبو دي لأنو صديق فرانكو (٢٣) ، من بين أولئك الذين يقفزون إلى الذهن في الحال). ولكن اذا ما تركنا جانبا الجنون المعادي للشيوعية والطبقة العاملة بالنسبة لأولئك الذين يساعدون في ادارة المعهد ، فان روابط المعهد السياسية وعلاقته بالدولة لا يمكن تجاهلها. ومن اعضاء مجلسه ر خبراء ، في مكافحة النمرد مشهورون مثل العميد و. ف. ك. ومون (14) واللواء فلاترباك ، ومسؤول المالية في المعهد اللواء المتقاعد ف. أ. ه. لنغ الذي جلب الى المعهد ، كما يبدو ، بمساعدة من السير بيتر وينكنشن (25) الرئيس السابق لقسم الادارة في وزارة الخارجية ، والفريق السير توماس پيرسون من وزارة الدفاع، ومن الواضح أن المعهد قد أسس بالتعاون مع بعض الكوادر القيادية في أعلى المستويات في المؤسسة البريطانية.

ويقدم ممولين أيضأ معلومات حول صلات المعهد مع مخابرات جنوب افريقيا ومع الكولونيل فلود غرينهيد من المخابرات الروديسية. وفي ضوء مثل هذه الارتباطات الداخلية بين القوى السياسية اليمينية المتطرفة ، وبين كادر الجيش البريطاني ودوائر الدولة ومخابرات جنوب افريقيا وروديسيا ، فليس مستغربا في الواقع ، وان يكن صادما ، ان لا يجد المرتزقة البريطانيون ، والكثير منهم يجري الاتصال به عن طريق قوائم الجيش ، سوى عدد ضئيل من العقبات في تجنيده وتمكينه من مغادرة بريطانيا للخدمة العسكرية في القوات المسلحة لسميث أو المساعدة قوات جنوب افريقيا في غزوها لأنغولا (٢٩). : ولكن ثمة خطر إضافي على الشعب البريطاني ، وبخاصة على الحركة العمالية والتقدمية ، يتمثل في نشاطات هذا المعهد، وينشأ من صلاته مع أشخاص ذوي مناصب رفيعة في الدولة. وهذا الخطر هو قيام المعهد بتزويد كليات تدريب الجيش والشرطة بالحاضرين ، حيث يكون بإمكانه أن يطرح نظرياته حول و التخريب ، وطريقة مكافحته. وما له دلالة أن من بين المواضيع التي يجري القاء المحاضرات عنها موضوع و الجوانب السياسية للنزاع الصناعي ،. فقد كان ذلك موضوعا المحاضرات في الكلية الملكية العسكرية للعلوم، وفي كلية الأركان في كامبرلي ، وفي القوات الجوية الخاصة الثالثة والعشرين (الوحدات الإقليمية) في بيرمنغهام. واحد و التقارير الخاصة ، التي أعدها المعهد معنونة و مصادر النزاع في الصناعة البريطانية. وبهذه الطريقة يخضع قادة المستقبل في الجيش والشرطة للتأثر سياسيا في ما يتعلق بالعمال والتحركات الصناعية والاضرابات وما شاكلها - المترجم بالمفاهيم اليمينية التي تصور الحركة العمالية على انها و العدو. . وهذا ما يؤكده تقرير لأحد الباحثين في المعهد ، بيتر جاينك ،

الذي يحافظ على صلات وثيقة مع مخابرات جنوب افريقيا. وبعد زيارة قام بها بانكه لكلية الشرطة في برامزمل في تموز (يوليو) ١٩٧٢ لمناقشة. التحضيرات لدورة حول. الارهاب ، قال بشكل مشؤوم :

وهذه هي المرة الأولى التي يتعرف فيها رجال الشرطة في هذا البلد على الفكرة القائلة بان الإرهاب السياسي نبع من المراحل المبكرة للتخريب ، وانه وقعت على عاتق الشرطة مسؤولية اكتشاف هذه الأطوار. .. (٢٧).

وهكذا نواجه ، مرة اخرى ، الموضوعة المشؤومة للعميد كينسون وكتب التدريب العسكري والقائلة بان النشاطات الديمقراطية الاعتيادية ، وبخاصة النشاطات التي يقوم بها العمال الصناعيون ، ليست سوى مقدمة له الارهاب ،، وبهذا يبرر عمل الشرطة والجيش ليس فقط ضد الارهاب ، او ر التمرد ، عندما يقع ، بل وضد التحرك الصناعي ، الاضرابات ، حراسة الاضرابات ، والمظاهرات ، المسيرات ما دام يفترض في هذه الاعمال ان تكون تحضيرات لعنف غير مشروع. وما يتصف بخطورة خاصة يجري تدريب الشرطة بموجب الفلسفة ذاتها التي درب استنادا لها الجيش طيلة السنوات الثلاثين الماضية. ويضيف نقطة إلى المفهوم الوارد في كتيب التدريب العسكري عن الحاجة الى الاندماج الوثيق بين الجيش والشرطة والسلطة المدنية ، اندماجة وجد أحد تعابيره في التمارين المشتركة في هيثرو. انه لأكثر من ازعاج بسيط أن نعلم بان القوات الجوية الخاصة و قامت بتمارين مشتركة للجيش والشرطة في ستانسين، في عام ١٩٧٣ (٢٨).

ورغم اننا لا ننوي هنا القيام بدراسة تفصيلية لدور الشرطة في الإطار العام لإجراءات الدولة الكابحة للحقوق الديمقراطية للشعب ، فانه من الهام أن نقدر. وكل من كتاب كينسون وكتيب التدريب العسكري يؤكد ذلك. ان الخطط العسكرية للتصدي للقلائل المدنية تعتمد على عمليات مشتركة مع الشرطة. وفي الحقيقة ، وان مراكز الشرطة الثمانمائة في البلد. .. ترتبط بنظام اتصالات الطواريء الذي يصل بين كل مقر قيادة منطقة إقليمي ، ومركز اقليمي ، وقاعدة للقوة الجوية ، وقاعدة للقوة البحرية (٢٩).

وبريطانيا ليست استثناء لهذا الاستخدام المتزايد للشرطة في الأغراض السياسية الرجعية. فهذه ممارسة عامة، بالطبع ، في الولايات المتحدة. ولكن اساليب الولايات المتحدة ليست محصورة بالولايات المتحدة ذاتها. ومن خلال برنامج الأمن العام، للولايات المتحدة تلقي ما يزيد على مليون من رجال الشرطة الأجانب تدريبهم او تجهيزهم في عام ١٩٧٠(٣٠). ان أكاديمية الشرطة الدولية في واشنطن التي دربت عدة آلاف من ضباط الشرطة الذين يجتازون اختبارا دقيقا في الولاء، لا تزود هؤلاء بالتدريب التقني في مكافحة التمرد، فحسب، بل تتاكد ايضأ من انهم يتلقون دورات مختلفة تحتوي على (جرعة كبيرة من الماركسية، كما يفسرها مكتب التحقيقات الفيدرالية)(٣١). وفي العادة تتضمن الدورة كذلك فترة قصيرة في مدرسة ثورت براك للحرب الخاصة، وهذا ما يشير ، مرة اخرى ، إلى الصلة بين الجيش والشرطة ،

تلك الصلة التي تسم عصرنا. ويوضح احد تقارير لجنة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠، والذي يبرر المساعدة الممنوحة للشرطة في انظمة الحكم القمعية : د... ان الشرطة الأن قوة معادية للشيوعية بعنف. ولهذا السبب فانها قوة هامة بالنسبة لنا، (٣٢).

ومن المعلومات الواردة في هذا الفصل، يتضح أن الدوائر الحاكمة في بريطانيا مهياة جيدة سلفا لمواجهة اي تحد واسع للنظام يمكن أن يأتي من قبل الحركة الديمقراطية. فبالاضافة الى قوات الجيش والشرطة ، هناك ادوات إضافية يجري إعدادها. لقد انتشرت الى حد كبير كما تنتشر الفطريات منظمات الأمن التجاري الخاصة في السنوات القليلة الماضية. وهي تشغل الأن ما يزيد مجموعه على مئة الف شخص(٣٣). ولم تعد مقتصرة على ادوارها الأصلية بالعمل وكاله عن الشركات الخاصة (34.

انها تشارك من خلال عملها في المطارات كجزء من النظام الأمني ، في وظائف الدولة، وتصبح جزءا من الجهاز الذي يراقب المدنيين. وقد استخدمت في النزاعات الصناعية ، كـ ا استخدمتها ، وربما كان هذا الشيء الأهم ، دوائر الهجرة للقيام بتوقيف واحتجاز المهاجرين غير الشرعيين من المشكوك فيهم.

بالاضافة الى هذه المؤسسة الجديدة للقسر المحتمل ضد المواطنين برزت ايضا رجيوش خاصة. ومن بين هذه الجيوش الخاصة الأكثر شهرة ، منظمة الدعم الأهلي التابعة للجنرال السير والنر ووكر (٣٠) التي يقال انها تضم ١٠ الف عضو. وتعتبر في الغالب جزءا من مجموعات اقصى اليمين المتطرف. ولكن من الحماقة تجاهل الحقيقة المائلة في ان الجنرال السير والتر ووكر كان القائد السابق في اوروبا الشمالية، وان عضوا اخر في مجلسها هو اللواء همفري بريدون رئيس اسبق له بعثة قائد القوات البريطانية إلى القوات السوفيتية في المانيا. ويمكن ان يفترض المرء أن مثل هؤلاء الضباط السابقين ذوي المناصب العسكرية الرفيعة ما يزالون يحتفظون بصلات مع الدوائر العسكرية وبنفوذ فيها. وحتى المنظمات الفاشية الصريحة لا تفتقر الى بعض الصلات مع كادر الجيش. ومن المعروف أن له الجبهة الوطنية اعضاء عاملين كضباط هجرة ، وكذلك بين موظفي السجون ، بحيث لن يكون مثيرة للاستغراب ان نجد انهم يحاولون ان ينشئوا تنظيما في الجيش. وان ما انكشف في الآونة الأخيرة من تدريب و الرتل ٨٠،، وهو منظمة يمينية متطرفة ، بالتعاون مع الضباط في الوحدات الاقليمية لا يمكن ان يكون سوى قمة جبل جليدي عائم من الحجم المتوسط (٣٩).

وفي ضوء جميع هذه النشاطات، فان اهمال وعدم اهتمام الحركة العمالية والديمقراطية في بريطانيا بالجيش (٣٧) يشكل عمي خطيرة. ومن حسن الحظ أن الانقلاب في شيلي جاء كيقظة فظة بالنسبة للحركة العمالية البريطانية ازاء دور القوات المسلحة في تحطيم الأمال الديمقراطية والاشتراكية للشعب الشيلي. ولكن الصدمة الأولية أخذت في التلاشي الى حد ما. ومع ان خطر تهديد محتمل من قبل الجيش ضد مساعي الحركة الديمقراطية في بريطانيا مفهوم فها جيدا ، فقد بذل القليل جدا من الجهد الواعي

لصباغة سياسة للقوات المسلحة وشن حملة لكسب التأييد لها في الحركة العمالية وفي صفوف الرأي العام وكذلك في القوات المسلحة ذاتها.

وثمة أشارة، إلى حد ما معزولة، الى ان اهتماما اكبر منح الأن لهذه القضية ، وذلك في المناقشة البرلمانية في 19 حزيران (يونيو ١٩٧٩ ، حول لائحة القوات المسلحة (مشروع القانون المعاد الى اللجنة). وقد أفاد عدد من اعضاء البرلمان التابعين لحزب العمال من الفرصة للمناقشة في تاييد الحقوق النقابية والديمقراطية الأخرى لكادر الجيش ، بما في ذلك النظام الإجرائي المحسن والاكثر ديمقراطية في معالجة الشكاوى والتعامل مع قضايا الضبط. واولئك الذين تحدثوا بهذه الطريقة لم يكونوا غير مدركين للمضامين الواسعة لما كانوا يقترحونه. فالسيد ژون توماس أحد اولئك الذين تكلموا في المناظرة ، كتب فيها بعد قائلا :

أن قضية الحقوق النقابية (لكادر الجيش) بكاملها ترتبط بالنسبة للعديدين منا ارتباطأ لا نكاك فيه باشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة ، تلك المسألة التي نعتقد بانها تحد مستعجل. وقاس للحركة العمالية باسرها. وللاصرار على المطالبة باشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة يكفي ببساطة نذكر الأحداث في شيلي والبلدان الأخرى، حيث كانت القوات المسلحة او اصبحت بعيدة عن مطامح العمال ، وتحولت في الحقيقة الى ادوات لقمع دموي ضد الحقوق الديمقراطية ومطامح الشعب العامل. أن الممارسة الحرة والفعالة للحقوق النقابية في جميع المستويات هي بالطبع شرط مسبق ، وهي في الحقيقة ، القوة المحركة الوحيدة لتحقيق إشاعة الديمقراطية التي نحن بحسب الحاجة اليها (٣٨).

ان الحقوق النقابية وحدها لا تكفي لضمان اشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة. فالجنود بحاجة إلى الحقوق السياسية أيضأ. : اولا ، ان التطوير الكامل لسياسة عسكرسة تستهدف كسب الجيش لتبني موقف ديمقراطي ثابت يبقى مهمة ملحة بالنسبة للحركة العمالية والتقدمية البريطانية. وباديء ذي بدء، ينبغي السياسة عسكرية ديمقراطية ان تتجه نحو تحديد دور القوات المسلحة ووظيفتها. فدور الجيش ينبغي أن يكون دورة وطنية للدفاع عن الشعب ومنجزاته الديمقراطية ، ومكينه من تحقيق المزيد من التغييرات الديمقراطية، دوغا التعرض لعدوان خارجي أو تدخل. وينبغي ألا تسند إليه وظائف داخلية تسفر عن استخدامه لكبح نشاطات الشعب الديمقراطية أو كفاحات العمال ونقاباتهم. كـ ا ينبغي ألا يتدخل في النزاع الصناعي عن طريق القيام بوظائف يقوم بها اعتيادية العمال المشاركون في النزاع رأي ألا يقوم بوظائف العمال المضربين بغية كسر إضرابهم - المترجم] ال ثانية ، أن سياسة عسكرية تقدمية يجب أيضا أن تعنى بالقضايا الخاصة للجنود والضباط في ما يتعلق بالرواتب ، والترقية ، والتدريب ، والاجازات ، والضبط، ومرافق الراحة ، والسكن ، والصحة وما إلى ذلك.

ثالثا ، هناك حاجة إلى شن حملة ديمقراطية ذات جانبين تأييدا للنظام الإجرائي الديمقراطي والحقوق

داخل القوات المسلحة ، إلى جانب الرقابة الديمقراطية من الخارج. فالحقوق الديمقراطية اللعسكريين والعسكريات تشمل الحقوق الديمقراطية والسياسية التي يتمتع بها السكان المدنيون (حق الانتماء إلى الأحزاب السياسية ، وحضور الاجتماعات السياسية ، وقراءة الأدبيات السياسية والصحف الخ) ، ولا تخضع إلا لضرورات الخدمة والعمليات العسكرية الفعلية والضبط. والحقوق الديمقراطية للقوات المسلحة تتضمن أيضا أن يكون هناك نظام اجرائي ديمقراطي بحكم قنوات شكارى وانصاف للمظالم ، وطريقة ديمقراطية لمعالجة حالات عدم الانضباط المزعومة تسمح للشخص المتهم بحقوق كاملة مع الاستشارة القانونية [توكيل محام - المترجم) حسب اختياره أو اختيارها ، بما في ذلك الاستشارة المدنية ، لكي يضمن حق دفاع مناسب واحدى الطرق التي يمكن للعديد من هذه المسائل ان يعالج بها في السماح للجنود بانتخاب الممثلين الذين يختارونهم، وهذا إما أن يكون من خلال لجان الجنود، على مستوى الوحدة او غيره ، أو كما اقترح وكما يمارس في بعض البلدان الأوروبية الغربية ، من خلال السماح للنقابات بممارسة وظيفتها في الجيش. وتجارب النقابات في الجيش في بلدان مختلفة كانت مختلطة وغير حاسمة نوعا ما، وهي كما أشرنا سابقا ، تحظى ببعض التأييد في الدوائر التقدمية في فرنسا وايطاليا. وفي بريطانيا ، مع تقاليدنا النقابية القوية والعريقة ، ومع الحقيقة الماثلة في ان المزيد والمزيد من الفئات تنجذب اليوم نحو النقابات (مثل الشرطة ، والموظفين المدنيين الكبار ، ومدراء الشركات ، ورجال الكنيسة الخ). يمكن للنقابات ان تكون اكثر نجاحا مما كانت عليه الحال في الجيوش الاخرى في اوروبا الغربية.

ويمكن للحركة النقابية أن تكون واحدة من الادوات التي يستطيع السكان المدنيون من خلالها تعزيز صلاتهم الديمقراطية، مع الجيش بمجموعه ، وان يقوموا ايضا بدور في الرقابة كيا يتأكدوا من انه يجري الالتزام على نحو مرض بالنظام الإجرائي الديمقراطي داخل الجيش ، وانه يتم النظر في المظالم بطريقة مناسبة. والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة تتطلب ايضا، وقبل كل شيء ، الرقابة البرلمانية. والمطلوب في هذه الرقابة ان لا تكون مجرد رقابة شكلية ، بل رقابة حقيقية ، حية تمارس من خلال لجان تضم برلمانيين يقومون بزيارات متكررة ، ويتلقون البيانات الوثائقية ويستمعون الى شكارى الافراد وكذلك الشكاوي الجماعية من خلال الممثلين المتفق عليهم للجنود والرقباء وضباط الصف والضباط. ومن الممكن ان تجتذب هيئات عامة ومنظمات اجتماعية اخرى أيضا لممارسة عمل الرقابة.

وبالاضافة إلى الخطوات المذكورة أعلاه ، فان سياسة عسكرية تقدمية تحتاج ايضا الى التحقيق المثابر لهدف كسب الجيش إلى موقف تقدمي، الى الانحياز الى مطامع الشعب الديمقراطية. ان احراز الحقوق الديمقراطية والسياسية للجيش ينبغي أن يعطي الحقوق القانونية الكاملة للحركة التقدمية ويوفر الفرص لها ، وكذلك ان يوضح الجنود والضباط بسياستها ، ليس ازاء المسائل العسكرية فحسب ، بل وإزاء مجمل السياسة والأيديولوجيا. وهذا الجهد الواعي لكسب الجيش الى صف الديمقراطية سوف يكون

عنصرا حاسأ في سياسة عسكرية تقدمية.

أن دور الضباط يحظى بأهمية خاصة. فليس من المحتمل أن يبادر الجنود الى استخدام الجيش في القمع إما كأداة قسر لحكومة رجعية أو كمنظم انقلاب ضد الحكومة. فالضباط هم. الذين يقودون وعطون الأوامر ، والجنود هم الذين يطبعون في العادة. والنضال من أجل كسب الجيش الى صف الديمقراطية ينبغي أن يضع التأثير في الضباط هدفا له ونجاح هذا النضال ، كا لاحظنا في ما يتعلق بشيلي والبرتغال ، على سبيل المثال ، بتائر إلى حد كبير بما يحدث في المجتمع المدني (٣٠). ويزداد عدد الضباط المتحدرين من الفئات الوسطى العليا والدنيا. وما تفكر به هذه الفئات وتفعله في الحياة المدنية يؤثر تأثيراً عظيأ في تفكير وسلوك الضباط. وفي المقابل ، فان تصرفات وآراء الفباط يمكن أيضا أن يكون لها تأثير ارتجاعي في صفوف الفئات الوسطى في الحياة المدنية.

والأصل الطبقي والاجتماعي للضباط في الجيش البريطاني هام في هذا المجال. ففي اوائل الستينات قدر ان حوالي 50 % من الداخلين إلى الجيش في هيئة الضباط انحدروا من طبقة الضباط القائمة ، جاء حوالي النصف منهم من المدارس العامة ، و ٧٧ ٪ من المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية أ- ب ، أي قمة الى ١٢ ٪ في مجتمعنا. ولكن هذا الميزان قد تغير الأن على نحو حاسم. فلا يأتي سوى ٣٠٪ الأن من العوائل العسكرية ، وحوالي 36 ٪ يأتون من المدارس العامة. ويعلق يزد في تحليله هذه التغييرات قائلا :

تشير الدلائل الى انه كلما تطلعت إلى قمة سلسلة القيادة ، كان الأكثر احتمالا ان تواجه النمط القديم، ولكن لاسباب واضحة لا يمكن أن يستمر الوضع طويلا. فقد اخذت هيئة الضباط تمثل بدقة اكبر تركيب السكان بمجموعهم. اد ان عدد اكبر من الضباه ينحدر الأن من طبقة متوسطة اكثر مما ينحدر من طبقة عليا. .. كما أن واحدا تقريبا من كل اربعة ضباط حاصل الآن على تعليم جامعي. وتبدو قاعة الضباط العصريين في هده الايام وكأنها ندوة للمناظرة الاستراتيجية اكثر منها حجرة لعب لطلاب المدارس العامة الكبار (40).

وعلى أية حال ، فان اعتبارات اخرى تمارس فعلها في قمة الهرم العسكري. فالروابط والمصالح العائلية والطبقية تميل به نحو المحافظة على الوضع الراهن ، وفي الغالب نحو نظرة عامة اكثر محافظة. وثمة جانب آخر ايضأ ، يجب أن لا يهمل ، واعني به الصلة بين اولئك الذين هم في قمة الهرم العسكري ، وزارة الدفاع، وشركات الأسلحة الكبرى(40). ففي جواب عن سؤال وجهة السيد فرانك ألون، عضو البرلمان العمالي عن سالفورد إيست ، كشف روي ماسون ، وزير الدفاع في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، عن انه في السنوات الخمس من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٩ التحق ما لا يقل عن ٩٧ ضابطا في الخدمة و ٨٩ موظف مدنية في وزارة الدفاع بالشركات التي كانت مرتبطة بوزارة الدفاع بعقود لتزويدها بالسلاح.

وبهذه الطريقة بصبح اولئك المتربعون في قمة الهرم العسكري جزءا من المؤسسة العسكرية - الصناعية. واذا ما عرفنا ان هذا الطريق الى الارتقاء ، كما يمكن ان يطلق عليه ، يومض بصورة جذابة ، بينما يواصل الضباط مهنتهم العسكرية، أمكننا ان ندرك أن صيانة النظام الاجتماعي والاقتصادي ، بالنسبة لأولئك المتنفذين الى الحد الذي يصبح فيه سيرهم في هذا الطريق أفقاً واقعية ، ترتبط إلى حد كبير بمصلحتهم الخاصة في النظام.

وتشتمل مسألة رسم سياسة عسكرية تقدمية على قضية المصروفات العسكرية ايفا.

نخفض اساسي في المصروفات على الأسلحة واستدعاء القوات في ما وراء البحار الى الوطن لن نساهم في حل مصاعب بريطانيا الاقتصادية فحسب بل وسيكون لها تأثير هام ، أيضا، في مسائل سلطة الدولة السياسية. واستدعاء القوات الى الوطن سوف يزيل مصدرة للعدوى السياسية لانه سوف ينهي الدور المضاد للثورة والمعادي لحركة التحرر الوطني لقواتنا في ما وراء البحار. وسوف ينخفض بدرجة ملحوظة كل من الخبرة والتشكل الأيديولوجي في مثل هذه الأغراض الرجعية. يضاف الى ذلك ، أن حجم القوات المسلحة وتركيبها سوف يخضعان للتغيير حالما يجد دور القوات بالدفاع الوطني ، فلا يعود يمتد لتغطية العدوان الخارجي والاضطهاد والتدخل الى جانب الثورة المضادة. ومثل هذه التغييرات يجب ان تقترن بخطوات في بريطانيا ذاتها لأنهاء كل تدريب على الاجراءات المعادية للديمقراطية والطبقة العاملة ، ذلك التدريب الذي يجري الآن تحت اسم برامج مكافحة التمرد، ومن المطلوب أن تلغي الوحدات والبنى الخاصة المضادة للثورة ، وان يعاد تنسيب الضباط الذين كانوا مرتبطين بهذه الدوائر الخاصة إلى وظائف تحد من امكانات تطبيقهم للسياسة الرجعية التي ما يزالون يلقنون بها القوات التي تحت امرتهم. ويحتاج عمل المخابرات العسكرية إلى اصلاح اساسي ويجب ان يعطى توجه جديد لعمله ، وان تجري تغييرات لاحقة في كادره.

آن استراتيجية مثل تلك التي ينطوي عليها برنامج الحزب الشيوعي البريطاني الطريق البريطاني الى الاشتراكية، الذي يتصور كسب الفئات الوسطى كجزء من هدفه في اقامة تحالف ديمقراطي واسع ، سوف يجد من الجوهري أن يكسب في الاقل جزءا من الضباط إلى جانب الديمقراطية للمساعدة على تعزيز التحالف وعلى حل قضية الجيش على حد سواء. وكسب الضباط مهم ايضا في ما يتعلق بالتأثير في الجنود. فمفهوم الجنود العاديين في مواجهة الضباط، يمكن أن يولد انقسامات وتوترات غير مرغوب فيها في الجيش ، ويزيد من صعوبة التأثير سواء في الجنود او الضباط باتجاه تقدمي. واذا ما حدثت اية تمايزات في الجيش - وسوف تحدث هذه التمايزات في الحياة الواقعية. فان الاحتياجات الى تغيير ديمقراطي في بريطانيا تتطلب ان تتركز هذه الاحتياجات حول التناقض السياسي الأساسي. الذي هو الغالبية في مواجهة الاحتكارات الكبرى ونظامها من السلطة السياسية ، وينبغي ألا تحرف نحو التناقضات الثانوية المتمثلة في الضباط ضد الجنود، لان الضباط بالدرجة الرئيسية ، ليسوا الممثلين

المباشرين لرأس المال الكبير (باستثناء القشرة العليا من الضباط)، بل هم، على العكس ، حلفاء محتملون للجبهة الديمقراطية. والجيش ، بما فيه ضباطه ، يجب ان يكسب كيما يرى أن هناك مكانا للجيش ، بما في ذلك هيئة الضباط ، في بريطانيا الجديدة ، والأكثر ديمقراطية. التي نرسي أساساً لصيرورة نحو الاشتراكية.

وسيكون امراً مشؤومة بالنسبة للحركة الديمقراطية ان تسمح بأي ضيق أفق ، او انغماس في النزعة اليسارية ، يثنيها عن مهمتها في كسب الجيش.

أن مهمة تحويل الجيش في بريطانيا تطرح قضايا خاصة. فكانوهنا سابقة ، تدرب القوات المسلحة منذ سنوات بوصفها قوة مضادة للثورة ويجري تلقينها بصورة كثيفة بالافكار المعادية للديمقراطية" 4). ولكن لا يستتبع ذلك أن مثل هذه الآراء سوف تبقى نظرة عامة دائمة للقوات المسلحة. فجيش البرتغال ، الذي كان قد درب كأداة للفاشية ، تغير في الأخير تغير، تاماده) فاطاح الحكومة الفاشية وفتح الأبواب للديمقراطية. وعلى أية حال ، هناك فرق واحد هام ، هو مسألة التجنيد العام. فالتجنيد العام على نطاق واسع ، بما في ذلك الضباط ، في البرتغال ، كان يعني ان الانكار السائدة في الحياة المدنية وجدت لها منفذأ مباشرة إلى القوات المسلحة. اما في بريطانيا فلدينا جيش نخبوي محترف غير قائم على التجنيد العام. وهذا ما يجعل مهمة إشاعة الديمقراطية اكثر تعقيد (43). انه ليس من الواقعية السياسية الدعوة الى انهاء الممارسة البريطانية القائمة على غير التجنيد العام ، تلك الممارسة التي اصبحت منذ زمن بعيد تقليدا باستثناء فترات الحرب والوضع بعد عام 1945. ولذلك ، فان القضية في اشاعة الديمقراطية في قوة محترفة طوعية. ومع ان هذا الوضع يمكن أن يطرح الصعوبات الخاصة به ، فان القضية متماثلة من حيث الجوهر مع قضية الجيوش في فرنسا وايطاليا حيث التجنيد العام هو القاعدة.

واذا ما اقررنا بامكان حدوث تغيير من الرأسمالية الى الاشتراكية بدون انتفاضة مسلحة ، بل بالاعتماد على أغلبية ديمقراطية واسعة ، فان النضال ضد الجيش ليس الهدف في افق مثل هذا. اذ ان الهدف سيكون عوضا عن تحطيم الدولة الذي يتضمن تحطيم، الجيش ، المؤسسة الرئيسية للدولة، تحويل الجيش وإشاعة الديمقراطية فيه وجعله مؤسسة للدفاع عن الديمقراطية والتغييرات الديمقراطية التي تعمل الأغلبية على تحقيقها فإذا ما توفرت أغلبية صلبة لمثل هذه التغييرات ، فسيكون الجيش في وضع لم يسبق له مثيل. إذ أن الوقوف ضد تلك الأغلبية ، ضد تلك الكتلة الموحدة من القوى الطبقية والاجتماعية المختلفة سيكون مغامرة غير مأمونة العواقب بالنسبة للهرم العسكري ويخلق توترات خطيرة داخل القوات المسلحة. فالوقوف على هامش المجتمع ، والشعور بالعزلة التامة والاغتراب عن الشعب يمكن أن يكون لها تأثير عميق في اولئك الذين وضعوا في مثل هذا الوضع.

ليس من انسان ذي تفكير سياسي واقعي ينكر انه في مواجهة تغيير كبير وشبك الحدوث سوف تكون ثمة

قوي في مجتمعنا تحاول الإفادة من القوات المسلحة ضد الشعب ، إما في تأييد) لا اتفق مع المؤلف في أن الجيش البرتغالي قد تغير تغير؛ تاما)، الا بالمعنى الذي أورده فيما بعد، وهو الاطاحة بالحكومة الفاشية وفتح الأبواب للديمقراطية. ويمكن للقارى، آن برجع إلى التحليل الممتع والدنين الذي قدمه. جاك روديز في هذا الكتاب لدور الجيش في العملية السياسية في البرتغال ، والصراعات داخل حركة القوات المسلحة بعد الإطاحة بحكومة كايتانو. [المترجم).

حكومة لم تعد الأغلبية ترغب فيها ، أو في انقلاب مباشر لاتقاء تغيير حكومي جذري ، أو حتى في إطاحة حكومة تقدمية كانت تنفذ برنامجا لتغيير اقتصادي واجتماعي عميق المدى. أن سلطة الشعب ، اذا ما مورست ممارسة كاملة ، سوف تكون كابحة قوية لمثل هذه الأخطار. وإذا ما كشفت حركة الطبقة العاملة المنظمة عن كامل قوتها وقامت بتحرك صناعي ، بما في ذلك اضراب عام واحتلال المصانع وما إلى ذلك ، وإذا ما اقترنت مثل هذه التحركات بعمل يقوم به عمال الطباعة والصحفيون وكادر الاذاعة والتلفزيون ، فإن ذلك يحرم خصوم التغيير الديمقراطي من فرصتهم في نشر الاضطراب والفوضى (كما فعلت وسائل إعلامهم في شيلي ضد حكومة الليندي) ، وإذا ما عمل ايضا المستخدمون في الحكم المحلي وعمال الخدمات العامة ودوائر الدولة على دعم اولئك الذين يسعون إلى التغيير الديمقراطي - وإذا ما بادر الى العمل في طول البلد و عرضه الأفراد والمنظمات الذين يمثلون - القوى الطبقية والاجتماعية المختلفة المكونة لتحالف ديمقراطي واسع ، فعندئذ لن يبقى حتى الجيش المحترف من دون أن يتأثر بذلك.

وعلى أية حال ، فإن الشيء المهم هو الا ننتظر تلك اللحظة الحاسمة قبل أن نبادر الى العمل بل ان نعمل الآن كجزء من عملية بناء تحالف ديمقراطي واسع ، على إشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة بحيث تأخذ فرص الرجعية في استخدام الجيش ، أو جزء منه ، في التقلص بصورة متصاعدة.

وبينها من الصحيح ، كما أكدنا أكثر من مرة أن الجيش بتائر من القاعدة الى القمة بالانتفاضات الاجتماعية والسياسية الكبيرة التي تحدث في الحياة المدنية ، فسوف يكون من الوهم أن نفكر بأن هذه الأحداث خارج القوات المسلحة تؤثر في الجنود والضباط باتجاه واحد فقط. انهم بخضعون ل كل التأثيرات التي تغمرهم من الحياة المدنية - بدءا بالتأثيرات الأكثر تخلفة والمحافظة إمتدادا حتى الأكثر تقدمية. يضاف الى ذلك ، أن هذا يحدث في وقت تكون فيه الدوائر الحاكمة مدركة جدا للدور الهام الذي يضطلع به الجيش في السياسة اليوم ، وهي تتخذ خطوات واعية للغاية ومقصودة لكسب الجيش إلى المواقع الأكثر عداءة للديمقراطية. و بقال أحيانا أن أكثر ما يمكن توقعه هو. تحييد ، الجيش ، وانه لمن الحماقة الاعتقاد بأنه يمكن كسبه الى التزام اكثر تحديدا بالديمقراطية ، ناهيك عن الاشتراكية. وثمة شيئان يجب ان يقالا ردا على مثل هذه الحجة ، أولا ، ان المدى الذي يبقى فيه الجيش محايدة ويقبل الرغبات الديمقراطية للاغلبية يتوقف على العمل السياسي الضروري الذي كانت الحركة التقدمية تقوم به

مسبقة ، بما في ذلك كسب الحقوق الديمقراطية للقوات المسلحة وضمان أن يتكون عندها فهم سليم لما نسعى الحركة التقدمية لانجازه. ثانيا ، ان ما هو أكثر احتمالا في جعل الضباط ذوي العقلية الانقلابية يترددون في إزاحة الحكم الديمقراطي للشعب، هو الجواب القوي من قبل العمال المنظمين كا بينا أعلاه. ثالثا ، حتى الضباط اليمينيين المتطرفين الأكثر سعار، سوف يمتنعون عن محاولة استخدام الجيش الاحباط آمال الأغلبية المدنية نظرا لمعرفتهم أن جزءا أساسيا من الجنود والضباط لن يوافق على القيام بهذه اللعبة لأنه ند كسب بالفعل لصالح دعم وجهة نظر الأغلبية الديمقراطية المؤيدة للتغيير الديمقراطي.

وعلى أية حال ، ومهما كان المدى الذي يمكن ان يكسب إليه الجيش لجهة اليسار ، سواء بقي حيادية فقط أم أصبح أكثر التزاما من الناحية السياسية ، فإن مهمة اولئك العاملين من أجل الاشتراكية تبقى نفسها ، أعني ، مهمة صياغة سياسة عسكرية وتطبيقها بحيوية سواء في صفوف الراي العام أم داخل الجيش ذاته.

فإذا لم تكسب الحركة العمالية والتقدمية الجيش إلى صف الديمقراطية ، فإن للاخرين فرصة أفضل لكسبه إلى صف الثورة المضادة. وإذ يشتد الصراع الطبقي ، ويصبح المزيد من الناس منظمين يمارسون النشاط من اجل تغيير ديمقراطي وتجديد مجتمعنا ، فإنه يتأكد بصورة أشد اتجاهان متعارضان في الجيش ، بما ينسجم مع ما يحدث في الحياة المدنية. ان الاحتكارات الكبيرة والدوائر السياسية المؤيدة لها تصبح أكثر بأسا وتبدا أيضا بتعبئة قواها للعمل ، كشيء متميز عن فترات الهدوء السياسي التي تميل فيها إلى الاعتماد على دعايتها وعلى السلبية النسبية للغالبية وإذعانها. واحتدام الصراع الطبقي ، كما يشير المصطلح ، يعني ان كلا الطرفين يصبح أكثر نشاطا. وهذا يجد انعكاسه داخل القوات المسلحة حيث يبدأ الضباط الأكثر رجعية بالاضطلاع بدور سياسي أكثر مباشرة ، وهم لا يصبحون أكثر نشاطا فحسب ، بل وأكثر نشاطا الى درجة خطرة ، إلى حد التفكير في كل سلوك طائش وفي المغامرات الرجعية. هذا قانون جميع الأزمات السياسية ، ومهما تكن الدرجة التي يبدو فيها ذلك واضحا في بريطانيا في الفترة القادمة ، ومهما يكن الشكل الذي ينجلي باب الي المدن الت ا لي فيه ، سيكون من الخطا تماما التفكير بأن بريطانيا سوف تكون استثناء في هذه المسألة. ونبين الخبرة في بلدان أخرى بشكل واضح للغاية أن المعركة من اجل روح الجيش جزء ضروري من النضال في سبيل تحويل المجتمع جذرية.

:

(١) في هذا السياق ، على أية حال ، ينبغي ألا نتجاهل مغزى الاضطرابات الجديدة بين الشرطة التي لا يحرك سخطه على الأجور وحده مطالبها المتنامية حول الحق في أن تكون لها نقابة ، وفي أن ننتسب الى مؤتمر النقابات ، وان تقوم بتحرك صناعي [الاضراب ، والتظاهر وما الى ذلك. المترجم). فهي مناثرة ايضأ بالنمو العام للتنظيم النقابي في بريطانيا الذي يضم الآن 11 مليون شغيل في مناحي الحياة المختلفة ، وهي ليست غير مدركة بان العضلة الصناعية قد برهنت في السنوات الأخيرة على انها قرة قادرة على احراز النجاحات للعمال المنظمين.

(٢) من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن مصروفات الدفاع البريطانية (المقدرة رسميا ب ١٣٢٩ مليون جنيه لسنة ١٩٧٧ / ١٩٧٨) كنسبة مئوية من اجمالي الناتج الوطني (٠,٠ ٪) في أكثر من النسبة الى بلدان حلف شمالي الأطلسي الأخرى باستثناء الولايات المتحدة (1,4 ٪) واليونان (٧,١ ٪ (انظر تقديرات الدفاع العام. (١٩٧٧ (٣) قائمة مأخوذة من مصنف لرود گيرد ، ١٠ ، Moming Star تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠. . (4) انظر :

R. J. Spector , Freedom for the Forces ؛ (كراس غير مؤرخ من منشورات المجلس الوطني ا للحريات المدنية) للحصول على وصف فريد للحركة الديمقراطية في الجيش البريطاني في نهاية الحرب العالمية الثانية. (5) اعمال جماعية قام بها الطيارون ضد المظالم في كراتشي وكالانغ (سنغافورة)، عوملت معاملة التمرد واعتقل قادتها. وقد قدم ل.ا. س. آتوود (كراتشي) إلى محكمة عسكرية وجرم ، ولكن الحكم عليه الغي اثر احتجاجات واسعة في بريطانيا. وقد حكم على الطيار نوريس سيمبالستر كالانغ) بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات (خفضت فيما بعد الى 5 سنوات). وقد عوملت إضرابات الجنود في ممر للاحتجاج على الإبطاء في التسريح من الجيش معاملة التمرد أيضأ ، وقد اعتقل قادتها كذلك.

The British Army in the Nuclear Age (Army League pamphlet, 1959) (1) كان في الوقت (Frank Kitson, Low Intensity Operations, London, 1971. (V) (8 الذي كتب فيه المقدمة رئيسة الأركان الجيش. والعميد كيتسون ليس مارنا غير متعصب ، وكتابه و مثل إلى حد كبير وجهة نظر الجيش الرسمية. وهو في النهاية ، أمر المدرسة العسكرية للمشاة في ويستمنستر. (1) كينسون ، مصدر سابق ، ص ٢. (١٠) المصدر السابق ، ص ٢٠. (١١) كا اقتبس في Time Out ، مصدر سابق. (١٢) كينسون بعمل الشيء ذاته. انظر ما ورد سابقا. ,١٣). لقد حصلت المخابرات العسكرية الأن على ملف شامل لكل شخص تقريبا ، في ايرلندا الشمالية ، حسب ما يقول

تشارلس دوغلاس - هيوم ، ١١ The Times آب (اغسطس) ١٩٧٩. (14) انظر ، على سبيل المثال
The New Technology of Repression - Lessons from Ireland , British :
.society for Social Responsibility in Science, 1974

(١٠) ثمة قوة مائلة هي سيلوس سكون يستخدمها نظام حكم سميث في روديسيا ضد حركة التحرر الوطني. (١٩) تندمج في بعض الأحيان القوات الجوية الخاصة والمرتزقة المباشررن. وقد ورد في الانباء ان كادر الثورات الجوية الخاصة اشترك في أعمال عسكرية في ماليزيا وتايلاند، وثمة شك في أن بعض هؤلاء ريا يمارس عملا في افريقيا الجنوبية ، بما في ذلك في صفوف جيش سميث في روديسيا (انظر : مقاله كريس مولين ، تريبيون ، ١١ شباط/ فبراير ١٩٧١). (١٧) العميد بدويل ، محرر مجلة معهد الخدمات المرحلة الملكي، في تقرير الندوة للسهد المذكور حول « دور القوات المسلحة في المحافظة على السلام في السبعينات ، عقدت في نيسان (ابريل) ١٩٧٣. (١٨) تكنولوجيا القمع الجديدة ، مصدر سابق ، ص 40. ر١٩) انظر ، ٢٤ ، Hansard كانون الثاني (يناير) ١٩٧،. (٢٠) قرار حول د بريطانيا وايرلندا الشمالية ، اتخذه المؤتمر الوطني الرابع والثلاثون للحزب الشيوعي البريطاني ، عقد في ١٠ - ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠.

(٢١) ما يثير القلق ايضاً ، أن عددا من الضباط البريطانيين ، بمن فيهم بعض من يؤدي خلته في ايرلندا الشمالية ، قد تلقى تدريبا خاصة في مدرسة الحرب الخاصة في فورت براك ، الولايات المتحدة ، وذلك استنادا الى ما ذكره وزير الجيش ، روبيرت براون ، ٢٨ ، Morning Star تشرين الأول/ اكتوبر ١٩'). (٢٢) كريس مولين ، ملمع خاص ، و كيف تكسب الأصدقاء ،، ١١ ، Guardian تموز (يوليو) ١٩'. (٢٣) (نصف مهرج ونصف جلاد ،. انظر ، رامون سيندر ، الحرب في اسبانيا ، لندن ، ١٩٣٧ ، ص ١٩.

.Ramon Sendes, The War in Spain, London, 1937, p. 19

(٢٩) يجب ان لا يخلط بينه وبين السبر روبيرت طومسن الذي كان. رائدا ، له القرى الستراتيجية ، في الملاير ، والذي نصح الولايات المتحدة باتخاذ تكتيكات ماثلة في فيتنام الجنوبية. (٢٠) حسب ما يقول مولين فإن السير بيتر كان حتى الآونة الأخيرة منسقا للمخابرات في مكتب مجلس الوزراء. (٢٩) حذر السير هارولد ولسن ، عندما كان رئيسا للوزراء ، من أن هؤلاء المرتزقة و يؤلفون خطرة كامنة على الديمقراطية في بريطانيا لا يمكن تجاهله. (١١ ، The Times شباط/ فبراير ١٩٧٩). ورغم هذه الكلمات الشجاعة ونصريح رئيس الوزراء بأن أولئك المجندين المرتزقة كانوا يستخدمون. قوائم الجنود السابقين ،، لم يتخذ اي اجراء فعلى حنة لايقاف هذه التجارة النذرة. (٢٧) مولين ، مصدر سابق. (٢٨) مارتن وولاكوت ، القوات المسلحة ، دور جديد ، Guardian 1 تموز (يوليو) ١٩٧٦. (٢٩) انظر :

Tony Bunyan. The Political Police in Britain. pp. 278 - 9. London, 1. توفر هذه الدراسة كمية رائعة من المعلومات ، مبينة بشكل قاطع الطريقة التي استخدمت بها الشرطة لاغراض سياسية معادية للطبقة العاملة والديمقراطية ، وما هو أكثر اثارة للقلق مدى مشاركتها في المستقبل في مثل هذه النشاطات ، والذي يجري الإعداد له على نطاق أوسع بصفة أساسية ، وفي ارتباط مع الجيش.
(٣٠) انظر : Police on the Homefront. National / Action Research on the Military - Industrial Complex, Philadelphia, 1971.

(٣١) المصدر السابق. (٣٢) المصدر السابق. (٣٣) انظر Observer ، 1 شباط (فبراير) ١٩٧٧. هذا ما يقترب من حجم قوة الشرطة ذاتها. (٢٩) عمود في صحيفة زعم أن. الجيش البريطاني يدرب الأشخاص المسؤولين عن نقل النقود والاشياء الثمينة من المصارف واليها على استخدام السلاح، (ملف مفتوح ، Guardian ، ١٣ تموز/ يوليو 1974). (٣٠) من الهام أن نلاحظ أنها قد ألفت بالدرجة الرئيسة لتوفير قوة عمل للصناعات والخدمات في حالة الاضرابات. (٣١). الرتل ٨٨ ، هو في الواقع منظمة شبه عسكرية تضم متعاطفين فاشيست. . وللمنظمة صلات دولية قوية ، ويقال ان من بين أعضائها عددا من ضباط الجيش، Guardian ،٢٠، نيسان/ ابريل ١٩٧٩). (٣٧) والى الشرطة ، للسبب ذاته ، وكذلك للحاجة الى الضغط من اجل تحريم الجيوش الخاصة ، وتقليص منظمات الأمن بصورة شديدة وفرض السيطرة عليها. (٣٨) رون نوماس ، حقوق الجنود ، Labour Monthly ، آب (اغسطس) ١٩٧٩. (٣٩) يلاحظ ميلاس في تحليله لهزيمة الوحدة الشعبية في شيلي ان الفشل في كسب الفئات الوسطى الى جانب الحركة الديمقراطية من الإمبريالية والرجعية من جعل. الفئات الوسطى القاعدة الاجتماعية للانتفاضة الفاشية ،. واذا ما عرفنا ، الروابط العائلية والاصل الاجتماعي (الفئات الوسطى) لغالبية ضباط القوات المسلحة ،، فإن هذا الفشل في كسب هذه الفئات في الحياة المدنية على أن المعركة من اجل كسب تاييد الضباط ، وبالتالي الجيش، قد خسرت حتى قبل حدوث الانقلاب الفعلي (انظر ، اورلاندو سيلاس «مراحل النضال ،،مجلة قضايا السلم والاشتراكية ، شباط/ فبراير ١٩٧٧). (40) رود گيرد ، راصغر ولكن اعلى تدريباً Morning Star ، ٧ نشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠. ملاحظة.

كانت نسبة 39 % فقط من الطلاب الداخلين الى القوة البحرية في عام ١٩٧٠ ، قد جاءت من المدارس العامة او المدارس ذات المنح المباشرة. وقد هبطت هذه النسبة في ١٩٧٠ الى ٢٩ ٪ (انظر ، Guardian ، ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٩). (١) مذكرة قدمت إلى اللجنة الملكية حول الصناعة الخاصة للتجارة بالأسلحة باسم الحزب الشيوعي البريطاني في 14 أيار (مايى ١٩٣٠ ، ذكر فيها ان مجلس مشراه نيكرز - آرمسترونغ، في عام ١٩٣٢ م الرئيس السابق الأركان الجيش البريطاني في فرنسا، وجنرال رئيس في مصلحة المعدات الحربية وعضو مجلس الجيش ، وموظفين مدنيين كبار سابقين في

وزارة الذخيرة ، والكتب الحرب ولجنة المعدات الحربية. (٢)

في عام ١٩٧4 لوحظ على نطاق واسع ظهور مقالات مليئة بالتكهنات حول ما اذا كان ممكنا القيام بانقلاب عسكري في بريطانيا ، وذلك في أعقاب المواجهات الطبقية الكبرى التي رافقتها دعاية عنيفة معادية للنقابات في غالبية الصحافة البريطانية. وما كان اكثر انذارا بالشوم، ان تقارير نشرت عن احاديث بين الضباط حول الحاجة لأن يكونوا على اهبة الاستعداد للتدخل. ومن الملاحظ ايضا ان هذه الفترة ذاتها شهدت ظهور هيئات من طراز « لجان الأمن الأهلية ،، مشيرة الى رغبتها في المساعدة على سيادة القانون والنظام ، وبخاصة في حالة الاضرابات. (43) يجب أن لا نتجاهل تحذير البروفيسور اي. جي. هريسبوم : د كلا اصبح الجيش سلسلة من المجموعات النخبوية المتخصصة وذات المرتبات الجيدة. والمظليون -ثال واضح على ذلك. قل احتمال ان تكون ردود فعله امدنية ،، (الحركة العمالية والانقلابات العسكرية ،Marxism Today ، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧4).